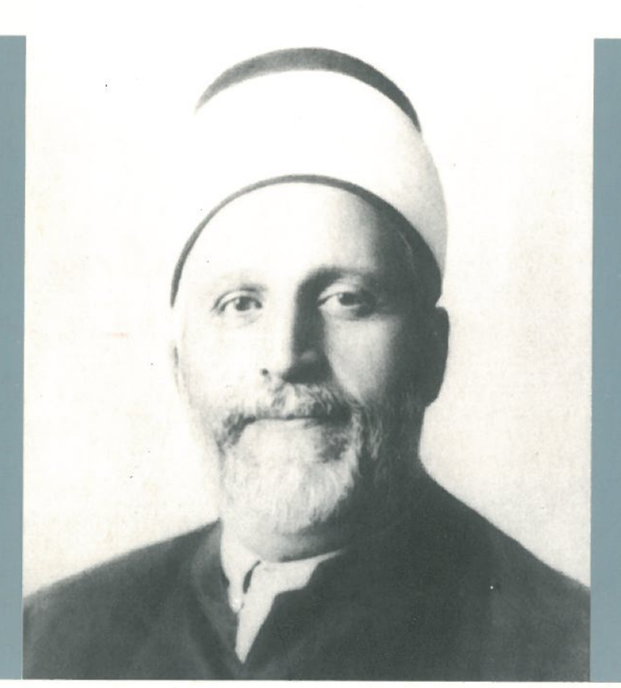
عبدالله ابراهيم سعيد

الشيخ محمد الجسر

من مجلس المبعوثان الى رئاسات لبنان



مقدمة باسم الجسر



دار النهار

عبدالله ابراهيم سعيد

الشيخ محمد الجسر
من مجلس المبعوثان الى رئاسات لبنان

توطئة
خليل رامز سركيس

مقدمة
باسم الجسر



دار النهار

الطبعة الأولى، كانون الأول 2005
ص. ب 226-11، بيروت، لبنان
فاكس 561693-1-961

darannahar@darannahar.com

ISBN 9953-74-067-4

فهرس

أم الصداقات

الشيخ محمد الجسر، هذا الذي لم تصنعه عمامته، كان من أوائل الأسماء التي سمعتُ بها عندنا، في البيت، فرأيت الى أصحابها وأنا يومئذ طفل. كان ذلك في مطلع الربع الثاني من القرن العشرين. فوعيتُ الرجل الرئيس - الذي حُرمناه قبل الأوان - مذ وعيتُ نفسي. ثم زكوتُ في سعةٍ من سماحته، على رسوخ أصلٍ منّا جميعاً وامتدادِ فروع تخطّت وشائجها الصداقة الشخصية الى صميم الصداقة الوطنيةَ، أم الصداقات.

نشأت بين آل جسر وسركيس، على تعاقب أجيالهم الثلاثة أو الأربعة الأخيرة، أسباب تواصل عميق كانت الثقة محور آياته وقد توارثناها، خلفاً عن سلف، من أيام حسين الأول الجسر وخليل الأول سركيس، فمحمد الجسر، فرامز الأول سركيس، وبينهما نديم الجسر، الى باسم الجسر - فضلاً عن اشقائه واخوته - ، فإليّ أنا ولا فضل.

بالثقة، الثقة الضمير، تلك التي ألّفت بين اسرتينا في ما يسمى «العائلات الروحيّة»، تعاملنا، زهاء مئة وخمسين سنة، في كثير من ميادين الشأن العام والشأن الخاص. وربما كان جوهر القصد بهذه التسمية هو أن العائلات الروحية، في بلدٍ مثل لبنان، لا يقتصر معناها على النخبة وحدها، وعلى سواد الناس دون غيرهم، ولكنه يستمدّ من ايجابيات هذه وتلك، ومن سواها، حقيقة المواقف التي عليها تبنى مقتضيات الوطن. فتصان وحدته كياناً وحريته انساناً في كرامة شعب وسلامة مصير.

وما كانت روابط الصداقة التاريخية بين آل الجسر وسركيس لتكتفي، في هذا النحو، بظواهر التعايش، ولكنها جاوزته الى بواطن التفاهم، ثم الى روح التضامن في قضايا لبنان اجمالاً وشبه تفصيل.

تلك الروابط مجموعة قيم: الايمان صدقاً وشجاعة فعل. الرجولية عزماً يقاوم من لا يسالم.

الولاء ايفاءً بالعهد واضطلاعاً بالأعباء والتبعات، مع العَود عن الخطإ اتضاعاً في حضرة الحق، ومع الحكمة في طموح منطق الى آفاق انفتاح.

تلك الصداقة بين آل جسر وبيننا ذكّرتني خلاصتُها بما كان لهم- وما يزال - من مقام العزوة التي يقابلها، في طبيعة التنافس، مقام العزوة الكرامية، مثلاً، وسواها من مقامات الأسر والأنساب - زيادةً على الأحزاب الحديثة وتوابعها - انطلاقاً، هنا، من طرابلس لبنان الى اكثر مناطق البلاد. وكان في تمام المرتجى لو حافظ كل مقام على مستوى التنازع بينه وبين المقام الآخر اسوةً ببعض ما سلف. فإنما الوطن فوق الجميع - أو هذا ما وجب ان يكون.

هكذا أرادوا لبنان. هكذا أردناه. لكن، أضالّةٌ مثاليّين هذا الذي أرادوا وأردنا؟

لندن، أيلول 2005

خليل رامز سركيس

مقدمة

تطور مفاهيم الوطنية في تاريخ لبنان المعاصر

لم أعرف والدي، صاحب هذه السيرة، إذ كنت في الرابعة من عمري، عندما انتقل إلى رحمته تعالى. ولكن ما سمعته عنه، من والدتي، ومن أخوتي الكبار، ومن أصدقائه ومعارفه والسياسيين الذين رافقوه في القضاء والادارة ومجلس النواب، وما قرأت عنه، جعلني أشعر بالاعجاب وبالاعتزاز به والفخر بالتحدر من صلبه. وبشيءٍ من الأسى لأنني لم انعم بعطفه وحنانه واهتدي بتقواه واسترشد بحكمته واخلاقه.

وكنت أشعر، أيضاً، بألم من جراء اهمال أو تراجع اسمه في لائحة الشخصيات الوطنية والسياسية التي لعبت دورا تأسيسياً بارزا في نشأة الجمهورية اللبنانية وترسيخ الكيان الوطني اللبناني والوفاق الوطني بين اللبنانيين.

انطبعت الأخبار والروايات التي سمعتها أو قرأتها عنه في ذاكرتي، منذ حداثتي ورافقتني في شبابي. ومن خلال صفحات المجلات والصحف اللبنانية المجلّدة التي كانت تحتويها مكتبته، حيث كنت أمضي معظم أوقات فراغي، حدثاً فشاباً، تعرفت على الكثير عن الاحداث السياسية التي وقعت في تلك الحقبة الأولى من تاريخ الكيان الوطني اللبناني الحديث، وعن دوره فيها. وكان يعز عليّ أن تبقى هذه الصفحات مطوية أو مجهولة من الأجيال اللبنانية الحاضرة.

وكان هناك ست أو سبع «مفكرات»، يمتد تاريخ كتابتها من العام 1923 إلى العام 1932، دوّن فيها الشيخ، بالحبر الأحمر، وبخط دقيق تصعب قراءته، يومياته. حاولت، عبثا، تفكيك أحرفها (الوحيد الذي كان يستطيع ذلك، هوالسفير الشيخ خليل تقي الدين، الذي عمل كمدير مكتب الشيخ في مجلس النواب، وكان مقرباً منه). وبقيت هذه اليوميات، بعد وفاته، راقدة في صندوق قديم تحتفظ به الوالدة في غرفتها.

سوف يكتب لقسم من هذه «اليوميات» التي كان الشيخ يروي فيها مشاهداته وملاحظاته،

كل مساء، أن ترى النور، عام 1953، إذ نشر منها مقتطفات في جريدة «الجريدة»، التي بدأت حياتي العملية فيها، بعد تخرجي من الجامعة. أخبرت صاحبي الجريدة، نصري المعلوف وجورج نقّاش، يومذاك، عن وجود هذه اليوميات، فاقترحا عليّ نشر الصفحات المهمة منها، على دفعات، في «الجريدة»، على ان تجمع، بعد نشرها في كتاب. وشاءت الصدف أنّ صحافياً مصريا، لاجئا، لسبب ما، إلى بيروت كان يتردد على مكاتب الجريدة، استطاع «فك خط» الشيخ الصعب، ونقل محتويات اليوميات بخطه، مما جعل عملية النشر ممكنة.

ولكن فكرة وضع كتاب عن والدي، الشيخ محمد الجسر، ودوره الوطني والسياسي، وعن شخصيته غير العادية، لم تفارقني. ورحت أدون، على أوراق أو دفاتر، كل ما كنت أسمعه أو أقرأه عنه. لم أكتف بما كانت والدتي ترويه لي عنه أو ما سمعته منه، أو من أخوتي الكبار، رشاد وحسين وعدنان، الذين كانوا يكبرونني بعشرين سنة، وعاشوا في كنف الوالد، أحداثاً وشباناً، أو ما أتيح لي أن أسمعه من عمي، شقيقه، الشيخ نديم الجسر، خلال زياراتي له، بل كنت أسعى للقاء بعض الذين عرفوا بصداقتهم له، أو تعاونوا معه أو عرفوه عن كثب، من الوجوه السياسية والدينية والقانونية والادارية، لأسألهم عن شعورهم نحوه أو رأيهم في سلوكه ومواقفه، أو عن حادثة يذكرونها عنه وأسارع إلى تدوين ما أسمع على الورق.

ومن بين هؤلاء الأصدقاء، أذكر، على سبيل المثال لا الحصر: الشيخ منير الملك، ونورالدين الميقاتي، والشيخ كامل الميقاتي (صهر الشيخ)، والآباتي يوسف الجعيتاوي، والمحامي والنائب السابق جبرائيل نصار، والمحامي جان جلخ، والمحامي مسعود مسعود، والشيخ خليل تقي الدين، والمؤرخ يوسف ابراهيم يزبك، والمؤرخ محمد جميل بيهم، والقاضي فرنان أرسانيوس، والطبيب الشيخ حنا الخازن، والنائب السابق عبود عبد الرزاق، وجميل الشهال، وغيرهم. من فم هؤلاء، وغيرهم، سمعت الكثير من القصص أو الحوادث الصغيرة التي تنير الجانب الإنساني والأخلاقي من حياة الشيخ محمد، وعن مواقفه السياسية والوطنية.

وكنت إلى ذلك، أقتطع المقالات التي تحدثت عنه في المجلاّت والصحف، في تلك الحقبة، أو بعد وفاته، حتى تجمّع لدي منها عدد لا بأس به.

غير أن مشاغل الحياة ومسؤولياتها التي التهمت سنوات شبابي وكهولتي، لم توفّر لي الوقت اللازم لتأليف الكتاب الذي وعدت نفسي بكتابته عن والدي. كانت السنوات تمر، والمعلومات عنه وعن حياته ودوره، تتجمع في أدراج مكتبي. وأنا أتردد متهيباً المحاولة، وأرجىء للغد الشروع بالكتابة.

وأثناء ذلك، نشرت رسالة كفاءة عن الشيخ محمد الجسر، في كلية التربية بالجامعة اللبنانية عام 1973، وضعها الطالب نصوح عكاوي، باشراف المرحوم الدكتورعصام شنبور، أسهمتُ في مدّ واضعها ببعض المعلومات التي طلبها مني. ولكن رسالته هذه، بالرغم من أنها ألمت، نوعاً ما، بشخصية الشيخ وسيرته الذاتية والسياسية، لم تكن الكتاب الذي كنت أتطلع إليه، ولم تلم، بشكل عميق ومتكامل بالدور الوطني والسياسي الذي لعبه.

ثم انجزت رسالة ماجيستر ثانية عن الشيخ، عام 1992، بالأنكليزية، في الجامعة الاميركية ببيروت، لوجيه العكاري. تميزت عن الرسالة الاولى، بمزيد من المعلومات الدقيقة عن حياة الشيخ ودوره. ومن البحث والإحاطة بالظروف السياسية والوطنية التي كانت سائدة في تلك السنوات الاولى من حياة الجمهورية اللبنانية. و بالرغم من تقديري للجهد الذي بذله الصديق وجيه عكاري (وبين عائلتينا وشائج صداقة قديمة العهد)، فإن رسالته، تبقى عملاً أكاديمياً محصوراً أو مقيداً بالمعايير التي حدّدها الاستاذ المشرف عليها. وما كنت أطمح إليه أو أتمناه، كان كتاباً شاملاً، لا يقتصر على تدوين أو إبراز وقائع واحداث سياسية ودور أو سيرة الشيخ محمد السياسية، بل يتناول شخصيته، بكل جوانبها وأعماقها وأبعادها الانسانية، بالإضافة إلى دوره السياسي والوطني.

ولا انكر أن أهم ما كنت أرغب فيه أو أطمح إليه، فعلاً، هو جلاء غموض أو لبس أو تأويل غير دقيق أو صحيح، لبعض المواقف السياسية والوطنية في حياة هذا الرجل الذي لعب دوراً بارزاً في السنوات العشر الأولى من حياة دولة لبنان الكبير، فالجمهورية – اللبنانية. وعلى الأخص:

1 – جلاء الأسباب الحقيقية لموقف الشيخ محمد الجسر، الإيجابي من الكيان الوطني اللبناني، عام 1920، خلافاً لموقف زعماء ووجهاء ومثقفين مسلمين، اختاروا، آنذاك، موقفاً سلبياً من الكيان الوطني اللبناني الجديد، ومن الإنتداب الفرنسي، منادين بالوحدة العربية السورية.

2 – جلاء ظروف وأسباب تعاونه – ومعاناته – مع الإنتداب الفرنسي في أرساء قواعد «دولة لبنان الكبير»، ثم «الجمهورية اللبنانية»، ما بين 1920 و1932.

3 – جلاء أسباب ترشّح الشيخ محمد الجسر لرئاسة الجمهورية عام 1932، والتفاف قسم كبير من النواب المسيحيين، والموارنة حول شيخ مسلم معمم في معركة رئاسة الجمهورية، مخالفين إتجاه البطريركية المارونية والمفوضية الفرنسية، مما جعل انتخابه للرئاسة، لو جرت عملية الإقتراع، وبأكثرية كبيرة، اكيداً. ولماذا أستمر وأصر على الترشّح رغم معارضة سلطات

الإنتداب الفرنسي، رافضاً كل العروض والإغراءات والضغوط، لحمله على العدول عن الترشيح، مما اضطر المفوض السامي إلى تعطيل الدستور اللبناني وحل المجلس النيابي ليحول دون انتخاب اكثرية النواب للشيخ رئيساً للجمهورية.

4 – أي إنسان كان الشيخ محمد الجسر؟ هل كان مجرد سياسي محترف بارع؟ أم كان رجل دين آل إليه إرث عائلي صوفي وتحلّى بإيمان وتقوى عميقين استمد منهما مواقفه أو نظرته إلى شؤون الحياة والدنيا والخدمة العامة والسياسة؟ أم كان إنساناً حبته الحياة بإسم عائلي مرموق في مدينته، وبصفات خلقية ومواهب ذهنية وثقافة دينية وعلمية واسعة، الأمر الذي اكسبه احترام وثقة أبناء مدينته، وشجّعه على اقتحام ميدان السياسة والشأن العام، شاباً، والتطلع إلى الطليعة والقيادة؟ هل سعى إلى المناصب والوظائف العامة ام انقادت هذه الوظائف وهذه المناصب إليه؟ هل كان إنساناً شجاعاً، ورجل دولة« لا يخشى «الشارع» ولا «السلطات» ولا أخصامه، إذا اقتنع بموقف أو قضية؟ أم كان إنساناً خجولاً ومتواضعاً وديعاً ومسالماً، كما سمعت عنه من أصدقائه وأفراد عائلته؟

بصرف النظر عن شعور العاطفة والإعجاب الذي يكنه كل إبن لوالده، كان بين يدي معلومات ووثائق عن تلك المرحلة من تاريخ لبنان الحديث، تظهر الدور الذي لعبه الشيخ محمد، وطنياً وسياسياً. وهو دور يستحق التوقّف عنده والتمعّن في ابعاده، لا سيّما فيما يتعلّق بإرساء قواعد الدولة اللبنانية ومؤسساتها، ما بين 1920 و1932، وبالنسبة لإدماج المسلمين في الكيان الوطني اللبناني، وللتقريب بين المسلمين والمسيحيين، أي في بلورة ما سوف يسمّى بالوحدة الوطنية أو بالوفاق الوطني.

و لكي لا أترك عاطفة البنوّة تتغلب على النظرة الموضوعية والتحليل العلمي للتاريخ، اقتنعت بان يقوم غيري بوضع هذا الكتاب عن حياة الشيخ محمد ودوره الوطني والسياسي، واضعا بين يديه ما كان قد تجمّع لدي من معلومات ووثائق وشهادات.

وتوقّقت في لقاء الدكتور عبد الله سعيد، الذي أقْنَعْته، كمؤرخ أكاديمي، الفكرة، وبعد أن اطلّع على ما لدي، واستكمل البحث في الرجوع إلى محاضر مجلس النواب والوثائق الرسمية وأرشيفات الإنتداب. ولا بدّ لي من الإعتراف بان الفضل الكبير في وضع نصوص هذا الكتاب إنما يعود إلى الدكتور عبد الله سعيد الذي بذل جهداً شخصياً كبيراً في البحث والمراجعة والصياغة.

***

وطنية ما قبل الإستقلال وما بعده

نشأ الشيخ محمد الجسر وعاش شبابه في كنف والده الشيخ حسين الجسر، مؤلف «الرسالة الحميدية»، وكان من أبرز رجال الفكر الإسلامي الإصلاحي في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع العشرين، في طرابلس والديار السورية. دعاه السلطان العثماني عبد الحميد إلى الإستانة وأنزله في قصر يلدز، مكلفاً إياه بوضع نظام تعليم ديني لمدارس السلطنة. كما كلفه بوضع تقرير عن الحج وطرق تسهيل القيام به على الحجّاج. أما جدّه الشيخ محمد الجسر (1788 – 1845)، فكان قطباً دينياً مشهوراً في طرابلس وبلاد الشّام في النصف الاول من القرن التاسع عشر، وصاحب «كرامات»، جُمعت في كتاب «نزهة الفكر في مناقب الشيخ الجسر»، وكان من أقطاب الطريقة الرفاعية الخلوتية. توفي في أثناء زيارة قام بها لفلسطين، ودفن في اللدّ، حيث أقيم فوق ضريحه قبة، باتت مزاراً.

و قد تلقى الشيخ محمد علومه الدينية على يد والده ولبس العمامة والجبّة وهو ما يزال صبياً، وأوكل اليه التدريس الديني في جامع طينال، بطرابلس، محل والده بعد وفاة هذا الأخير.

إن من يتحدّر من عائلة عرفت بتفرّغها لخدمة الدين، أباً عن جدّ، ومن اختار، بدوره، اللباس الديني زياً، وكان إيمانه بالله وتمسّكه بدينه وأركانه شديداً، لا يستطيع سوى أن يكون مخلصاً وصادقاً في خدمة الإسلام والمسلمين. وعلى الأخص مسلمي طرابلس الذين انتخبوه نائبا عنهم في مجلس المبعوثان، ومسلمي بيروت الذين كان نائباً لرئيس مجلس ولايتهم أثناء الحرب العالمية الاولى. لقد اختار قسم كبير من هؤلاء، بعد سقوط السلطنة العثمانية وتقسيم الفرنسيين والانكليز للديار السورية إلى عدة دويلات، على لسان وجهائهم ومثقفيهم، معارضة إنشاء الكيان اللبناني وعدم التعاون، مبدئياً، مع الإنتداب الفرنسي. فلماذا لم ينضم الشيخ محمد الجسر إليهم، ويعلن، مثلهم، ولاءه لمشروع المملكة العربية السورية برئاسة الأمير فيصل بن الحسين؟ هل كان معارضا للثورة العربية التي انطلقت من الحجاز، بتشجيع ودعم من بريطانيا، والتي التف حولها عدد كبير من الوجهاء والمثقّفون في بلاد الشام والرافدين وفلسطين والساحل السوري-اللبناني؟

ما هي، حقيقة أسباب رفضه الإنضمام إلى الثورة – الحركة العربية الفيصلية؟ هل كان السبب ولاءه الديني والسياسي للخلافة الإسلامية؟ أم كان السبب واقعيته وإيجابيته، بعد ان وقعت هذه البلاد تحت الإحتلال ثم الإنتداب الفرنسي؟

من الواضح أن الشيخ محمد لم يعلن التحاقه بالكيان الوطني اللبناني من باب السياسة

والمناصب النيابية والحكومية، إلا بعد سنوات من إعلان هذا الكيان، بل كان اعترافه أو بالأحرى تسليمه به أو دخوله في الدولة اللبنانية الجديدة، عن طريق الوظيفة القضائية، حين قبل بتعيينه رئيسا لمحكمة الجنايات عام 1920. ولم يكن المسلم الوحيد الذي دخل القضاء والوظائف العامة في «دولة لبنان الكبير»، في العشرينات. إلا أن انتقاله من القضاء إلى «نظارة» الداخلية فنظارة المعارف، ثم رئاسة مجلس الشيوخ فرئاسة مجلس النواب. ما بين عام 1923 وعام 1932، ومساهمته الفعّالة في بناء مؤسسات دولة لبنان الكبير، ثم الجمهورية اللبنانية، يعتبر، بلا ريب دليلا قاطعا على أنه اختار الكيان اللبناني كوطن، وسلّم بالتعاون مع الإنتداب الفرنسي، مرحلياً، بأنتظار بلوغ هذا الوطن إستقلاله.، وانه راهن على الوفاق الوطني بين المسلمين والمسيحيين فيه، على قدم المساواة في ظل الدستور.

لقد توفّي الشيخ محمد الجسر، عام 1934، بعد اعتزاله، إلى حد ما، السياسة، إثر تعليق الدستور وحل المجلس النيابي. وكان في الثالثة والخمسين من عمره. و«لم يعش ليرى فرنسا تخرج من لبنان» - كما أسرّ بذلك لنجله حسين، قبل وفاته، وكما جاء في يومياته. - وحرم بالتالي من فرصة المشاركة في مسيرة الإستقلال التي بدأت عام 1936 باستبدال الإنتداب بالمعاهدة، وتدرّجت نحو معركة انتزاع الإستقلال بعد تعديل الدستور، في تشرين 1943.

وكان هناك، في الحقيقة، بيني وبين نفسي، رغبة أعمق من الأسباب المذكورة أعلاه، الا وهي إنصاف الشيخ محمد «وطنياً». فكثيرون من السياسيين والمسؤولين اللبنانيين، من مسلمين ومسيحيين، الذين شاركوا، زمن الإنتداب، في الحكم أو الانتخابات النيابية أو الوظائف العامة، ولا سيّما في الثلاثينات، قبيل وبعيد المعاهدة اللبنانية - الفرنسية، وبالتالي اعترفوا بالكيان الوطني اللبناني، أصبحوا فيما بعد، من رجال الإستقلال وأبطاله، ومارسوا الحكم بعد بلوغه. فهل كان هؤلاء «غير وطنيين»، قبل عام 1943، لأنهم سلّموا بالكيان الوطني اللبناني وتعاونوا مع الإنتداب، وأصبحوا «وطنيين»، بعد الإستقلال؟ وهل كانت السلبية قبل 1943، من الشروط الضرورية للوطنية، وكانت الإيجابية، نقيضاً لها؟ وماذا بالنسبة للسياسيين الذين عارضوا الإنتداب، من داخل النظام والمؤسسات اللبنانية، وطالبوا باحترام للدستور، وجانبوا الطائفية السياسية وأيدوا الحركات الوطنية العربية، رغم اندماجهم في الكيان الوطني اللبناني؟؟ ماذا بالنسبة للذين كانوا من دعاة الإستقلال، والوفاق الوطني بين المسلمين والمسيحيين، رغم إيجابيتهم وتعاونهم الإضطراري مع الإنتداب؟ وماذا بشأن الذين، من بينهم، لم يكتب لهم ان يعيشوا ليشهدوا أو يشاركوا في معركة الإستقلال، أمثال

الشيخ محمد الجسر وميشال زكور وموسى نمور وحبيب السعد وداوود عمون ويوسف الخازن، وابراهيم المنذر، والامير فؤاد ارسلان، وحكمت جنبلاط، وغيرهم؟ هل تسقط أدوارهم من تاريخ نشوء الوطن والدولة اللبنانية الحديثة؟ هل يحرمون من أوسمة الوطنية، وخدمة الوطن، لمجرد أنهم دخلوا الندوة النيابية أو تسلموا مسؤولية حكومية أو إدارية في عهد الإنتداب؟ أو لأن الاقدار لم تمد بحياتهم ليشهدوا فجر الإستقلال ويشاركوا في معركته؟

نسبية مفهوم الوطنية وتطوره

إن إشكالية «الوطنية»، في الحياة السياسية اللبنانية، بل في تاريخ الدول العربية المعاصر، حافلة بالتناقضات والنسبية. وقد يكون من المفيد، حسماً للجدل الوطني، أو إنصافا لمن لم ينصفهم التاريخ، في لبنان، وغيره من البلدان العربية، من جلاء أو تحديد مفهوم عبارة«الوطنية»، في القاموس السياسي، ومن استعراض تاريخ النزاعات الوطنية والسياسية التي عاشها لبنان، قبل الإستقلال وبعده. وكيف تطور هذا المفهوم، مع توالي الاجيال وتبدل الانظمة الحاكمة وتغيّر الظروف الاقليمية والدوليّة، والأوضاع الإقتصادية والإجتماعية.

إن إستقلال لبنان التام الذي تحقق عام 1943، فرض مفهوماً أو معياراً جديداً للوطنية اللبنانية، هو المفهوم «الميثاقي». وهو يختلف عن مفاهيم أو المعايير «الوطنية» التي كان اللبنانيون ينقسمون حولها، ما بين 1920 و1943.

فبعد إعلان دولة لبنان الكبير عام 1920، وطوال السنوات الخمسة عشر الأولى من قيام الكيان الوطني اللبناني، كان هناك تصارع في لبنان حول عدة مفاهيم للوطنية:

1 - مفهوم أو تيار سياسي يقول بوطنية كيانية لبنانية «إنعزالية»، ينادي به قسم كبير من المسيحيين، ومن الموارنة خاصة ويتشدّد في تمسّكه بالكيان الوطني اللبناني، وبحماية فرنسا له، ويخشى على الكيان الوطني الجديد من تيار دعاة الوحدة السورية أو الوحدة العربية.

2 - مفهوم أو تيار سياسي يقول بوطنية لبنانية متمسّكة بالكيان الوطني اللبناني الجديد و«منفتحة»، على الجوار السوري والمحيط العربي، وعلى المسلمين في لبنان، ومعارضة لتجاوزات السلطات الإنتداب الفرنسي، الذي كانت تعتبره، مؤقتاً، وممهداً للإستقلال ومساعداً اللبنانيين على إقامة دولة عصرية، وغير مفروض لحماية المسيحيين. وكان ينادي بهذه الوطنية قسم من المسيحيين، ولا سيما أبناء المدن الساحلية والمناطق التي ضمت إلى جبل لبنان. ولسوف ينمو هذا الإتجاه في الثلاثينات، وقبيل الإستقلال.

3 – مفهوم وتيار سياسي يقول بـ«وطنية – قومية» عربية، ترفض الإعتراف بالكيان الوطني اللبناني الجديد، كما ترفض الإنتداب الفرنسي، وتطالب بالإنضمام إلى سوريا، أو أن تكون جزءاً من «وطن» أو«دولة» عربية مستقلة. وكانت أكثرية المنادين بهذه «الوطنية القومية العربية»، من المسلمين، ومن الوجهاء والمثقفين الشباب السنّة في المدن الساحلية، والمناطق التي ضُمّت إلى جبل لبنان. إلى قسم من العلماء والمثقفين الشيعة والدروز، ممن راهنوا على الأمير فيصل والدولة العربية السورية المستقلة برئاسته. ولسوف يبقى هذا التيار العروبي الإسلامي، بشكل عام (إذ كان يضمّ بعض الشخصيات والمثقفين المسيحيين)، طابعاً لموقف المسلمين في لبنان، بوجه عام، حتى منتصف الثلاثينات، وتحديداً حتى عام 1936، (مؤتمر الساحل)، قبل أن يبدأ بتغيير شعاراته والتوجّه نحو صيغة جديدة للوطنية، توفّق بين «الكيانية» و«الإستقلال»، و«العروبة»، ونحو المشاركة في الإنتخابات وفي الحكم، وقبول الوظائف العامة، بعد توقيع المعاهدة الفرنسية – اللبنانية.

4 – وطنية «ميثاقية» لبنانية – عربية، بدأت تتبلور فكرياً وسياسياً، إبتداءً من منتصف الثلاثينات، وتتجسّد في مواقف وبيانات وتكتلات سياسية وحزبية، وتجذب إليها الكثيرين من المثقفين والشباب، من المسيحيين والمسلمين. وفحوى هذه الصيغة الوطنية الجديدة، أو مرتكزاتها، كانت تُلَخَّصُ بالشعارات التالية: إتفاق المسلمين والمسيحيين في إطار الكيان الوطني اللبناني القائم، على صيغة وطنية للعيش المشترك، تفترض تسليم المسلمين بالكيان الوطني اللبناني، واقتناع المسيحيين بالتخلي عن حماية الإنتداب الفرنسي، وبلوغ الإستقلال التام، معاً، وبانفتاح لبنان على المحيط العربي وعلى نضال الشعوب العربية للتخلص من السيطرة الأجنبية.

ولسوف ينمو التيار المنادي بهذه الصيغة الوطنية «الكيانية – الإستقلالية – العربية»، إبتداء من عام 1936، لا سيّما أن المعاهدة اللبنانية الفرنسية التي كان يفترض بها أن تنقل لبنان، من حكم الإنتداب إلى حكم الإستقلال المرتبط بمعاهدة تكرّس لفرنسا بعض الإمتيازات، لم يصدّقها البرلمان الفرنسي، إذ إندلعت الحرب العالمية الثانية عام 1939، فتعطلت الحرّيات والحركات السياسية في لبنان وسوريا. وتأخر طي صفحة الإنتداب، وبلوغ لبنان إستقلاله رسمياً ودولياً، عدة سنوات. حتى ولو كان هذا الإستقلال المقيّد بمعاهدة مع فرنسا (على غرار ما حدث في العراق ومصر وسوريا)، كان أبصر النور، مبدئياً، عام 1937 مع توقيع المعاهدة، واعترفت به حكومة فرنسا الحرّة، بتصريح الجنرال كاترو عام 1941، قبيل دخول

القوات البريطانية – الفرنسية الحرّة، إلى لبنان وسوريا.

كيف يمكن تصنيف السياسيين اللبنانيين الذين فاوضوا فرنسا عام 1936، وقبلوا باستبدال الإنتداب بالإستقلال مع المعاهدة؟ هل كان موقفهم «وطنياً»، أم لا؟ وأين كان موقع الوطنية وتحديدها بين عامي 1937 و1943؟ هل كان بقبول استبدال الإنتداب بإستقلال مرتبط بمعاهدة مع فرنسا؟ أم كان في رفض المعاهدة والإستقلال المقيد بمعاهدة؟

سوف تنتصر الصيغة الوطنية الميثاقية الجديدة، عام 1943، وهي القائلة بالإستقلال التام والناجز، بفضل توفّر ظروف دولية واقليمية مؤاتية للزعماء والسياسيين الذين تبنّوها، (لعلّ من أهمها إتفاق الحلفاء على إعطاء الشعوب حقّها في تقرير مصيرها بعد الحرب، والمشروع البريطاني للشرق الأوسط القاضي بجمع الدول العربية في منظمة أقليمية، بعد الإتفاق مع الحركات والزعماء الوطنية فيها على الإستقلال. ولا ننسى رغبة بريطانيا في «إخراج» فرنسا من سورياً ولبنان.) ولسوف تبرز وحدة وطنية شعبية، حول الحكومة الإستقلالية اللبنانية، ويتحقق الإستقلال اللبناني التام، باسمها وتحت شعاراتها.

إنّ بلوغ الإستقلال عام 1943 لم يكن من صنع الحكومة والأكثرية النيابية اللذين عدّلا الدستوراللبناني وحرراه من المواد الإنتدابية، لوحدهما، ولا من صنع «الأنكليز»، كما ردّد أخصامهم، بل كان، أيضاً، وخاصة، نتيجة نضال سياسي وشعبي طويل، متعدّد المنابع والشعارات، ونتيجة تبلّور تدريجي لصيغة وطنية موفّقة بين أماني المسيحيين والمسلمين اللبنانيين، وجوهرها التعايش المشترك في ظل وطن مستقل واحد. ولكنّ توقيت أو وقوع تاريخ الإستقلال في صيف وخريف 1943، كان الفضل السياسي المباشر فيه لثلاثة:

1 – اتفاق الشيخ بشارة الخوري والكتلة الدستورية وحلفائها، مع رياض الصلح والزعماء المسلمين، على تعديل الدستور وتحريره من نصوص الإنتداب، وعدم انتظار نهاية الحرب ومفاوضة فرنسا على إنهائه.

2 – دعم الحكومة البريطانية والدول العربية القوي والمباشر لهذه الخطوة، إبتداء بموقف سوريا ومصر والعراق المساند للحكومة الإستقلالية، ومروراً بانذار قائد القوات البريطانية للقوات الفرنسية باستخدام القوّة ضدها، الذي كان له دور مباشر في الإفراج عن الزعماء اللبنانيين المعتقلين، وانتهاء بتعاطف المجتمع الدولي، عامة، والاميركي الروسي، خاصة، مع الحكومة الوطنية اللبنانية.

3 – نضوج صيغة ما سُمّي فيما بعد بالميثاق الوطني، في تفكير معظم السياسيين والنخب

المثقفة المسيحية والإسلامية. فبدون نضوجها ما كانت الجماهير اللبنانية لتندفع مؤيّدة قرار الحكومة الوطنية بتعديل الدستور، وثائرة على سلطات الإنتداب الفرنسي، التي اعتقلت اركان الحكومة، وسجنتهم، وعطّلت الدستور..

مما لا شكّ فيه أنّ «الوطنية اللبنانية الميثاقية»، التي خيضت معركة الإستقلال تحت شعاراتها، وهي التخلّص من الإنتداب وتحقيق الإستقلال التام والناجز والتسليم النهائي بالكيان الوطني اللبناني وبانتمائه العربي، شكلت قاعدة الوفاق الوطني بين المسلمين والمسيحيين في لبنان. وكان من المفروض بها، مساعدة اللبنانيين على تجاوز نظام الطائفية السياسية وصهرهم في «وطنية - قومية» «لبنانية - عربية» واحدة. ولم يخف قادة معركة الإستقلال هذا الهدف في البيان الوزاري الإستقلالي الأول، ولا في خطبهم وبياناتهم الوزارية المتتالية. وكان هناك شبه إجماع بين اللبنانيين على هذه الصيغة الوطنية الجديدة. نقول شبه إجماع، وليس إجماعاً، لأن قسماً من المسيحيين والموارنة، كان له تحفّظات على «التخلّي عن الحماية الفرنسية» وعلى «إنتماء لبنان العربي». ولكن هذا الفريق (و يجب أن لا ننسى أنه نال اكثرية أصوات الناخبين، في انتخابات جبل لبنان، صيف 1943،) عجز عن منع إنتصار الصيغة الوطنية الميثاقية، التي فاز مرشحوها بالأكثرية في مجلس النواب. مما سهل عملية إنتخاب الشيخ بشارة الخوري رئيساً للجمهورية، وتكليف رياض الصلح بتأليف الحكومة، ومن ثمّ تعديل الدستور وخوض وكسب معركة الإستقلال..

إلاّ أنّ قيام دولة إسرائيل، بعد بلوغ لبنان لإستقلاله بأربع سنوات، وما تبعه من ردود فعل وإنتفاضات وانقلابات في الدول العربية، سوف يؤدي إلى زعزعة مرتكزات هذه الصيغة الوطنية، وهي ما زالت في السنوات الأولى من عمرها. وإلى حرمان الفريق الحاكم في لبنان من مساندة الفئة الوطنية الحاكمة في سوريا ومصر، التي أطاحت بها الإنقلابات العسكرية. أضف إلى ذلك نشوب الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والسوفياتي، وانعكاساتها على المنطقة وعلى لبنان، وأبرز هذه الإنعكاسات سياسة الأحلاف العسكرية الغربية التي بدأت الدعوة إليها في أوائل الخمسينات. لقد استطاع الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح الصمود أمام هذه التحوّلات الكبرى، بتضامنهما وبإبعاد لبنان عن المشاريع الدولية والأقليمية التي من شأنها تصديع الوحدة الوطنية أو المساس بالإستقلال (كمشروع الهلال الخصيب، وسوريا الكبرى والحلف العسكري الغربي). كما تجاوزا أزمة انضمام لبنان إلى جامعة الدول العربية، وبروتوكول الأسكندرية، التي كادت تصدّع الميثاق الوطني، بعد سنتين من انعقاده. وبالرغم

مما نُسب إليهما من ممارسات لا ديموقراطية (انتخابات 25 أيار 1947، وتعديل الدستور من أجل تجديد الرئاسة للشيخ بشارة)، فإن «عرّابيّ» الميثاق الوطني، و«صائغي» صيغة الوطنية اللبنانية الميثاقية الإستقلالية، استطاعا المحافظة على الوفاق الوطني واستقلال لبنان وسيادته الكاملين، بوجه التحديات والصعاب التي تعرّضا لها، كالإنفصال الإقتصادي والمالي عن سورياً الذي اضطر فيه رياض الصلح، عام 1950، (وهو الذي أمضى ثلاثة أرباع حياته السياسية مناضلاً في سبيل الوحدة السورية والعربية)، إلى إعلان إنفصال لبنان إقتصادياً عن سوريا، بعد أن أختارت هذه الأخيرة طريقاً إقتصادياً ومالياً يتعارض مع طريق لبنان، مستحقّاً بذلك «شهادة» مسيحية «بـوطنيته اللبنانية»، ظل الشيخ بيار الجميل ينوّه بها أمام الزعماء المسلمين، في الأزمات. وكالمواجهة مع الحزب القومي السوري، عام 1949، التي أدت إلى إعدام زعيم الحزب، وكلّفت رياض الصلح حياته، (وهو الذي كان من كبار دعاة الوحدة السورية، في العشرينات والثلاثينات).. بل قد يجوز القول، في معرض تبرير فشل بطلي الإستقلال في تحقيق الإصلاحات الداخلية، السياسية منها والاقتصادية - الاجتماعية، أن حرصهما الشديد على الوحدة الوطنية اللبنانية، قادهما إلى اتباع سياسة إسترضاء رجال الدين (قانون الأحوال الشخصية) والزعماء الطائفيين، على حساب مصلحة الدولة ومؤسساتها الحديثة، وإلى التمسّك بنصوص الدستور اللبناني الذي أعطى رئيس الجمهورية (الماروني)، صلاحيات واسعة، همّشت دور وصلاحيات رئيس الحكومة (السني) ودور رئيس المجلس (الشيعي). ولأن رياض الصلح كان حريصاً على «كسب الموارنة إلى صيغة الإستقلال الوطنية»، وتبديد تحفّظاتهم بشأن انتماء لبنا ن العربي، وتعزيز مكانة الشيخ بشارة الخوري بين الموارنة، بوجه منافسه عليها، الرئيس السابق إميل إده، لا سيما بعد قيام دولة إسرائيل، فقد أهمل الاصلاح السياسي ومطالب المسلمين الاجتماعية، الذين باتوا يشكون من الغبن، أمام إستئثار المسيحيين، بالمناصب الهامة في الدولة اللبنانية الإستقلالية، ومن إهمال الدولة لمناطقهم المتخلفة إقتصادياً وإجتماعياً. ولسوف يشكّل شعور الغبن عند المسلمين، وشعور القلق من الإنتماء العربي، عند المسيحيين، نقطتي الضعف، اللتين سوف تتسرب منهما التيارات المشوّهة أو المُضعفة أو الناسفة لصيغة 1943 للوفاق الوطني. و لكن أكثر ما أضعف وسيضعف «صيغة 1943 »الوطنية، قبل وبعد خروج «مهندسيها» الكبيرين من الحكم، هو تمسّكها بالنظام الطائفي السياسي اللبناني وتوازناته، وتركيزها على دستور عام 1926، الذي يعطي رئيس الجمهورية صلاحيات كبيرة. يضاف إلى ذلك خروج الطبقة السياسية «الوطنية»،

المحافظة والتقليدية من الحكم في سوريا ومصر، التي كانت تربطها بالزعماء الإستقلاليين اللبنانيين، علاقات تفاهم وتعاون، وحلول قيادات عسكرية وعقائدية جديدة عربية محلها. بالإضافة إلى الأحزاب العقائدية العربية الجديدة، وامتداداتها في لبنان.

إنّ الثورة «الوطنية-الطائفية»، التي انفجرت في لبنان، عام 1958، واعتبرها البعض الإنتكاسة الكبرى الأولى للميثاق الوطني، بدأت غيومها تتجمع، واقعياً، منذ خريف 1956، بعد العدوان الثلاثي على مصر، واستقالة الرئيسين عبدالله اليافي وصائب سلام من الحكومة، أثر مؤتمر القمة العربي الذي عقد في بيروت، في أعقاب العدوان، ورفض الرئيس شمعون قطع علاقات لبنان الدبلوماسية بفرنسا وبريطانيا. جاءت تلك الإستقالة تجاوباً مع الرأي العام الإسلامي في لبنان، المتأثّر، بالرأي العام العربي، المنتفض بوجه العدوان الثلاثي على مصر، وانقسم اللبنانيون وطنياً – طائفياً، من جديد. فالمسيحيون، بوجه عام، كانوا يؤيدون موقف الرئيس شمعون في الابقاء على علاقات لبنان بالدول الغربية لأنّ مصالح لبنان الاقتصادية الرأسمالية الحرة، كانت مرتبطة بالغرب. ولأنّ مصر – الثورة، وسوريا، كانتا تتجهان بخطى حثيثة نحو الاشتراكية. أما المسلمون، عموماً، فكانوا قد بدأوا يتجاوبون وينجذبون نحو الثورة المصرية، وزعيمها جمال عبد الناصر، بسبب مواقفه القومية والتحررية والمتصدّية لإسرائيل وللهيمنة الغربية الجديدة على المنطقة، عبر الأحلاف العسكرية، وغيرها. ولم تكن الأفكار الإشتراكية لتخيفهم، نظراً للأوضاع الاقتصادية المتخلفة التي كانوا يعانون منها نسبياً، ونظراً، أيضاً، لبروز الأحزاب والأفكار اليسارية والثورية التي كانت تشارك، مع المنظومة الإشتراكية العالمية، في الحرب الباردة ضد الغرب. «الذي زرع اسرائيل في المنطقة».

أدّى الانقسام السياسي هذا إلى إنقسام وطني–طائفي، بين المسلمين والمسيحيين، في لبنان، حول مفهوم «الوطنية»، والوطنية – الميثاقية، بالذّات. ففي نظر التيّار الوطني – القومي – اليساري – المسلم، كان الرئيس شمعون، ومن يقول قوله، هو «من» خرج عن ميثاق 1943 الوطني، أي عن«الصف الوطني»، بانحيازه إلى الغرب ضد العروبة والتضامن العربي. فالبعد العروبي في الوطنية الميثاقية اللبنانية، في منتصف الخمسينات، بات يختلف عنه في الأربعينات، إذ دخل في تحديده: التصدي لإسرائيل، ورفض المشاريع الدفاعية الغربية، بل والتحرر من الهيمنة الإقتصادية الغربية، وتحرير المجتمعات العربية من الإقطاعية والرجعية والإستغلال الرأسمالي، بل والتضامن مع دول العالم الثالث والحياد الإيجابي في الحرب الباردة بين الغرب والشرق.

أمّا الفريق المسيحي، الذي أيد الرئيس شمعون ومواقفه، فلقد اتّهم، بدوره، الفريق العروبي – اليساري – الإسلامي، بالخروج عن «الصيغة الوطنية ». وكانت حجّته أن إنحياز المسلمين إلى الثورة المصرية، المنادية بالوحدة العربية وبالإشتراكية، وبمعاداة الغرب، يعتبر خروجاً عن ميثاق 1943 الذي كرّس نهائية الكيان الوطني اللبناني.

وهكذا بعد ثلاث عشر سنة، من ولادة «الوطنية – الميثاقية» اللبنانية، كانت هذه الصيغة الوطنية اللبنانية الجامعة تشهد محنة عميقة، وبات هناك، من جديد، للوطنية مفهومان في لبنان.

فشل أيّ من الفريقين في فرض مفهومه للوطنية على الفريق الآخر، وانتهت «الثورة»، بشعار «لا غالب ولا مغلوب»، وبانتخاب قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب، رئيسا للجمهورية، بتفاهم، مصري – أميركي. وبإشراك ممثلين عن الفريقين الوطنيين المختلفين، في الحكومة. وأعيد ترميم وتطبيق صيغة «الوطنية – الميثاقية»، بعد أن أضيف إليها البعد الإجتماعي، واعتبار العدالة الإجتماعية وبناء دولة المؤسسات الحديثة، من أركان أو قواعد الوحدة الوطنية، إلى جانب الأركان التي أتفق عليها عام 1943. ومن بينها الإبقاء على دستور 1926، تطمينا للمسيحيين، وتطبيق سياسة التوازن الطائفي في الوظائف العامة بدقة، بين المسلمين والمسيحيين. مع إيلاء العدالة الإجتماعية وإنماء المناطق المحرومة، إهتماماً حكومياً متزايداً إرضاء للمسلمين. بالإضافة إلى تصحيح سياسة التضامن العربي، وكان يُلخّص، في تلك الأيام، بالتفاهم مع مصر جمال عبد الناصر، رمز النضال العربي ضد إسرائيل وما تبقّى من الإستعمار والإستغلال والهيمنة الغربية في العالم العربي.

ولكن بالرغم من أن مفهوم أو محتوى« الوطنية »، الرسمي، في الستينات، ظل يرتكز على صيغة 1943 الميثاقية، مضافاً إليها: العدالة الإجتماعية، والحياد بين الخلافات العربية وفي الحرب الباردة بين الشرق والغرب، والألتزام بالتضامن العربي بوجه إسرائيل، فإن مفهوم الوطنية، على الصعيد النظري أو على مستوى الجماهير، كان مختلفاً بين أكثرية المسيحيين وأكثرية المسلمين في لبنان. (باستثناء قلّة، في كل من الجانبين، مؤلفة من «الميثاقيين» ومن العقائديين القوميين واليساريين، الذين تخطّت المفهوم الطائفي للوطنية، وكان لهم مفاهيم أخرى لها..).

وكان الإختلاف، أيضاً، في مفهوم الوطنية، يدور حول البعد القومي – إذا جاز التعبير. فالوطنية، في هذا الجانب كانت تتصل وتمتزج بالقومية العربية وبالناصرية وبحركات التحرر والثورة وبالقضية الفلسطينية، وبالإشتراكية ومحاربة الرجعية والإقطاعية، ومقاومة المشاريع

والمصالح الغربية. بينما الوطنية، في الجانب الآخر، كانت تعني الإلتزام بالمصلحة الوطنية – الكيانية اللبنانية، وبالسيادة وبالدستور، وبالنظام الإقتصادي الحر الذي وفّر للبنان الازدهار. أمّا البعد العروبي لهذه «الوطنية اللبنانية» فكان في اختيار عروبة الأنظمة العربية المحافظة، أو غير الثورية. وكانت«الوطنية اللبنانية»، ترى في الشيوعية والإشتراكية ورفع شعارات الوحدة العربية، خطراً عليها وعلى الكيان الوطني اللبناني المستقل.

و لم تنجح التجربة الشهابية، الوطنية – الميثاقية – العدالية، الحيادية، مبدئيا، في التغلّب على هذا الإنقسام السياسي – الطائفي حول الوطنية ومفهومها، بل انتهى الأمر، لسوء حظ لبنان، وبعد هزيمة حزيران 1976 ووفاة جمال عبد الناصر، بأن إرتد طرفا الإنقسام الوطني المتنازعان على الصيغة الوطنية – الميثاقية الشهابية، وتشاركا، موضوعياً، في إضعافها وضربها. إذ حل ممثلو الأحزاب المسيحية المحافظة وحلفاؤهم من الزعامات السياسية الإسلامية والمسيحية التقليدية، محلّ «الشهابيين – الميثاقيين – الناصريين»، في الحكم، ونشأ في الشارع الإسلامي جبهة «وطنية – قومية – يسارية – فلسطينية» معارضة، للوطنية اللبنانية (المسيحية)، وللوطنية العروبية الإسلامية البورجوازية.

كان هناك، في مطلع السبعينات، قبيل انفجار 1975، عدة «أنواع» أو«أشكال» أو «محتويات» للوطنية، في قاموس السياسة في لبنان، حتى في داخل كل فريق من «الإنقسام الوطني – الطائفي» الكبير. فالوطنية، في تحديد كميل شمعون. مثلاً، كانت تختلف، شيئاً ما، عن تحديد بيار الجميل والكتائب لها، الذي يختلف عن تحديد ريمون إده، وتحديد سليمان فرنجية، وتحديد الدستوريين والشهابيين، رغم وجود قاسم مشترك بينهم، ألا وهو الحرص على كيان لبنان واستقلاله وعلى سيادة الدولة، ومعارضة مشروع الكفاح الفلسطيني المسلّح وتحالفه مع القوى الثورية والقومية في لبنان. وفي «الجانب الآخر»، كانت الفروقات في مفهوم الوطنية، ملموسة بين مفهوم صائب سلام ورشيد كرامي والزعماء المسلمين التقليديين، وبين مفهوم كمال جنبلاط، ومفهوم منظمة العمل الشيوعي، ناهيك بالمفهوم الفلسطيني لها، المتراوح، بدوره، بين مفهوم ياسر عرفات ومفهوم جورج حبش ومفهوم نايف حواتمه. ولا ننسى المفهوم البعثي السوري، والمفهوم البعثي العراقي للوطنية، المختلف، – حتى المجابهة العسكرية بينهما – مع كل المفاهيم الأخرى، في ما سُمّيَ بالجبهة الوطنية التقدمية، التي كانت تجمع بينهم، ولم تمنع، في الوقت نفسه، تقاتلهم بين بعضهم البعض.

وليس أدلّ على نسبية – كي لا نقول عبثية – هذه الخلافات في تحديد مفهوم الوطنية في

لبنان، بعد 1975، من الاقتتال بالسلاح، بين الفلسطينيين والميليشيات المسيحية (تحت لواء «وطنيتين مختلفتين»، في بداية انفجار العنف)، الذي تحوّل إلى اقتتال بين الطوائف الإسلامية والطوائف المسيحية، ثم بين الميليشيات المسلحة، حتى داخل الطائفة الواحدة وبين القوات السورية والفصائل الفلسطينية، ثم بين القوات اللبنانية والجيش اللبناني، وبين البعثيين السوريين والبعثيين العراقيين، على الساحة اللبنانية.

لقد أطاحت الحرب اللبنانية بمفاهيم ومحتويات كافة أنواع «الوطنية»، لبنانية كانت أم عربية، وأثبتت أن المصالح الآنيّة للدول وللأحزاب وللشخصيات السياسية، بل للميليشيات المسلحة، هي التي ترسم معالم الوطنيات، فتجمع بين بعضها ثم تفرّق بينها بل وتضربها ببعضها البعض، إذا اقتضى الأمر.

إنّ ما وضع حدّاً للحرب اللبنانية، ربما كان، جنوحها، في السنتين الاخيرتين نحو عبثية شاملة، أسقطت كل الشعارات المرفوعة بإسم الوطنية. ولكن الأرجح هو أن الظروف الدولية والأقليمية الموضوعية هي التي فرضت على كل القوى المتقاتلة في لبنان، اتفاق الطائف، الذي شكل معبراً من الحرب إلى السلام، وأرسى قواعد وطنية – ميثاقية – لبنانية جديدة. ما لبثت، بعد سنوات قليلة من الممارسة والتطبيق، أن تحولت إلى موضوع لانقسام وطني – سياسي – طائفي جديد في لبنان.

***

مفهومان واكثر للوطنية

إنّ استعراض كل هذه المفاهيم المتباينة والمتطورة للوطنية، في لبنان، منذ نشأة كيانه الوطني الحالي، حتى يومنا هذا، يبرز الحقائق الموضوعية التالية:

1 – لقد كان ولا يزال هناك في لبنان، مفهومان أساسيان، وأكثر من مفهوم متفرّع منهما، للوطنية، منبثقان عن خلفية طائفية ومذهبية: مفهوم قومي عروبي إسلامي الخلفيّات والآفاق، ومفهوم وطني لبناني مسيحي الخلفية وغربي الهوى، سواء على المستوى الفكري السياسي أو العقائدي، وحتى على صعيد الجماهير الشعبية.

2 – «الصيغة الميثاقية» للوطنية، في التطبيق «الخوري – الصلحي»، أو «الشهابي»، لها. بل يمكن القول – كما سيأتي في هذا الكتاب – «في التطبيق الحويكي – الجسري» لها (نسبة إلى البطريرك الياس الحويك والشيخ محمد الجسر)، كانت نوعا من التآلف السياسي بين مفاهيم

الوطنية المتباينة في لبنان، الذي مهّد لبلوغه الإستقلال. ولكن هذه الصيغة لم تستطع الصمود أمام التحولات السياسية الجذريّة في المحيط العربي، التي نشأت بعد قيام إسرائيل، وضاعفت من خطورتها وضغطها على الواقع السياسي - الطائفي اللبناني، الحرب الباردة بين الشرق والغرب. كما أنها لم تستهوِ الأحزاب العقائدية ولم تتغلّب على الصراعات العقائدية والطبقية في لبنان.

3 - إنّ ثورة 1958 صدّعت الصيغة الميثاقية للوطنية الجامعة بين اللبنانيين، أما حرب (1975 - 1990)، فقد أوهنت بل ومزّقت كل مفاهيم الوطنية المختلفة. وإذا كان إتفاق الطائف استعاد صيغة 1943، أي الميثاقية التوافقية، وجلاها أو أكملها، في مقدمته، بعبارات «نهائية الكيان اللبناني»، و«عروبة لبنان»، و«أولوية الوفاق الوطني»، و«الديموقراطية البرلمانية»، و«إحترام حقوق الإنسان»، و«العدالة الإجتماعية، »و«الإنماء المتكامل»، و«بناء دولة المؤسسات».. أفلا يجوز اعتبار هذه «المبادىء»، الجامعة والمؤلّفة نظرياً بين اللبنانيين، بمثابة تحديد جديد للوطنية في لبنان، أو بمثابة عودة إلى ميثاقية 1943، منقّحة ومستكملة وموضحة؟

إلا أنّ هذا التحديد المفروض فيه أن يُلحم الوحدة الوطنية نهائياً، لم ينجح، لسوء الحظ، في تحقيق هذه الغاية، إذ لا يزال اللبنانيون منقسمين سياسياً ووطنياً، إلى أكثر من «معسكر»، طائفي ومذهبي.

4 - هناك، ولا ريب، مفاهيم أو معايير أو تحديدات للوطنية، مطلقة وثابتة ودائمة، في كل البلدان والمجتمعات الوطنية. منها: التمسّك بالسيادة والإستقلال، ومقاومة العدوان والإحتلال الأجنبي، والحرص على الوحدة الوطنية والدفاع عن الحرية وحقوق الإنسان. ولكنّ المشكلة هي في أولوية بعض هذه الأقانيم على بعضها الآخر، ظرفياً أو واقعياً، وفي كيفية ونوعية تطبيقها. هل التمسّك بوحدة الكيان الوطني، كافٍ لتحديد الوطنية؟ أم الدعوة إلى توحيد الكيانات الوطنية العربية؟ وهل الحرص على الوفاق الوطني بين أبناء الوطن الواحد، يتقدّم «وطنياً»، على الديموقراطية والحرية؟ أم العكس؟ وهل يمكن التوفيق، في كل الظروف، بين كل أبعاد ومحتويات الوطنية؟

والمشكلة، أيضاً، هي في قدرة هذه المعايير على الصمود أمام التحديات الخارجية، وأمام التطورات والتحولات الدولية والعالمية الكبيرة، والمتسارعة، التي تدفع كل الدول نحو العولمة المُسقطة لكل الحدود بين الدول، وتدفع الشعوب نحو مصير مشترك واحد، يتجاوز المصالح

الوطنية والقومية للشعوب.

5 - لقد عرف لبنان، في الخمس وثمانين سنة التي تلت ولادة كيانه الوطني الراهن، والستين سنة من استقلاله، صفحات وطنية أكثر سطوعاً من غيرها من الصفحات. كما عرف شخصيات سياسية، كان دورها «التاريخي» أو «الوطني» أبرز أو أهم، من دور غيرها. ولكن هل يقتصر تاريخ الوطنية في لبنان، أو تاريخ لبنان الوطني، على هذه الصفحات وهذه الشخصيات، فقط؟ هل يحق لعدد محصور منهم، ممن كانوا في واجهة الأحداث في ظروف استثنائية أن يستأثروا بشهادات الوطنية؟ وماذا بالنسبة للشخصيات السياسية التي لم يتم اجماع وطني إسلامي - مسيحي، عليها أو على مواقفها، واعتبرت «وطنية» من قبل نصف اللبنانيين دون النصف الآخر؟ ماذا بالنسبة للأحزاب العقائدية - وزعمائها - ومواقفها، في نزاعاتها مع بعضها البعض وفي تحالفاتها؟ ماذا عن تغيير المواقف مع تغيّر الظروف والاوضاع الاقليمية والدولية؟ ماذا عن المواقف «الوطنية»، غير الميثاقية - التوافقية، النابعة عن عقيدة قومية أو إيديولوجية إشتراكية؟ ماذا عن الشعارات الوطنية المتناقضة التي ارتفعت في الحرب واندثرت، بعدها؟ ماذا عن علاقة الوطنية أو تأثّرها أو ارتباطها - كي لا نقول خضوعها - إلى دول ومرجعيات خارجية؟ماذا عن علاقة الديموقراطية والإشتراكية والقومية والدين بمفهوم الوطنية؟

إنّ فرز المواقف والشخصيات السياسية التي عرفها الحكم والحياة العامة في لبنان، قبل الإستقلال وبعده، فرزاً قاطعاً أو مطلقاً، إلى «وطنيين» و«غير وطنيين»، على ضوء ما تقدم، ليس دقيقاً ولا صحيحاً. وقد كذّبته الأيام والأحداث، قبل الإستقلال وبعده. بل إن كل فرز في الوطنية يبقى نسبياً، و غير دائم وصعباً جداً في المطلق. هناك أيام أو ساعات وطنية «مجنحة»، كشهر تشرين الثاني 1943، لا خلاف ولا شك في سمّوها الوطني. وهناك شخصيات تميّز أو تقدّم دورها الوطني أو« التاريخي»، حجماً أو نوعاً، على أدوار غيرها. ومنها تلك التي برزت في معركة الإستقلال، ونحتفل بتكريمها كل عام في مناسبة 22 تشرين الثاني. (الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح، وعبد الحميد كرامي، وحبيب أبي شهلا، وسليم تقلا، وكميل شمعون، وعادل عسيران، والامير مجيد ارسلان، وحميد فرنجية وصائب سلام وصبري حماده، وبيار الجميل وعدنان الحكيم). ولكن هناك شخصيات لعبت أدواراً وطنية تأسيسية ووفاقية بنّاءة، في حياة لبنان الحديث، تستحق التوقّف عندها، والإعتراف بفضلها. وأذكر منها، بعد الإستقلال، وعلى سبيل المثال، لا الحصر، فؤاد شهاب ورشيد كرامي والياس

سركيس وحسين العويني وتقي الدين الصلح وكمال جنبلاط، وفيليب تقلا، وفؤاد بطرس وريمون إده وحسين الحسيني ورينه معوض. وكالبطريرك الحويك وشارل دباس وداوود عمون والشيخ محمد الجسر وميشال زكور، ويوسف السودا، وابراهيم المنذر وعزيز الهاشم ويوسف الخازن والأمير فؤاد ارسلان، وجبران التويني، وغيرهم، و في حقبة تأسيس الوطن والدولة، قبل الإستقلال..

هؤلاء وأولئك، أولاً يستحقون الاعتراف بفضلهم في قيام الكيان الوطني اللبناني والدولة اللبنانية وفي تدعيم الوفاق الوطني بين اللبنانيين، وتعريف الأجيال اللبنانية الجديدة، بالصفحات الوطنية الجميلة التي كتبوها في تاريخ لبنان الحديث.

في النتيجة، قد يجوز لنا القول بان هناك لمفهوم «الوطنية»، اليوم، وبعد كل التجارب والمحن التي مر بها لبنان منذ نشوء كيانه وولادة استقلاله «ثوابت» متّفق عليها، و« نقاط خلاف».

أما الثوابت فهي:

1 - الحرص والمحافظة على الكيان الوطني اللبناني وعلى استقلاله وسيادته.

2 - المحافظة على الوحدة الوطنية - أو الوفاق الوطني.

3 - التسليم بالانتماء إلى العروبة، كأسرة قومية وهوية ثقافية ومجموعة سياسية دولية. وإيلاء العلاقات اللبنانية السورية، بين العلاقات العربية، نوعا من الأفضلية أو الأولوية.

4 - مواجهة الخطر الإسرائيلي وتحدياته بالإستعداد الدائم لأمتلاك أسباب المواجهة، العسكرية والاقتصادية والعلمية.

5 - التمسّك بالحرية والدمقراطية وحقوق الإنسان.

6 - تحقيق العدالة الإجتماعية والإنماء المتوازن بين كل اللبنانيين وكل المناطق.

7 - نبذ الخطاب الطائفي السياسي والمزايدات والإستغلالات الطائفية والسعي إلى تجاوز نظام الطائفية السياسية.

8 - ضرورة إقامة دولة القانون والمؤسسات الحديثة.

أمّا نقاط الخلاف بين اللبنانيين حول مفهوم أو محتوى الوطنية، اليوم، فهي:

1 - مدى ونوعية وطبيعة العلاقات اللبنانية - السورية.

2 - دور لبنان في المجابهة المصيريّة ضد إسرائيل: هل هو دور مواجهة أم دور مساندة؟ وهل يتقدّم على كلّ الأولويات أو يشكّل واحدة منها؟

3 - إشكالية علاقة النظام الإقتصادي الليبرالي الراهن بالعدالة الإجتماعية والإنماء

المتوازن. ودور لبنان الإقتصادي الجديد في المنطقة.

4 - نوعية العلاقة العضويّة السياسيّة والإقتصادية والمذهبية بين الطوائف اللبنانية والدول أو المرجعيّات الإقليمية والعالمية: هل تكون علاقة تواصل أم تعاون، مفيدة للطرفين؟ أم تبعية سياسية، تتقدّم على كل الاعتبارات السياسية والثوابت الوطنية في لبنان؟

يقول البعض إنّ «معيار» الوطنية، أو قياسها، إنّما هو الذي تحدّده وتتبناه أكثرية الشعب أو تندفع وراءه الجماهير ويلاقي نوعاً من الإجماع أو شبه الإجماع في الرأي العام، وبين المثقفين، فيناضل من أجله ويُضحّى في سبيله. ولكن هل كانت الشعوب والجماهير دائما على حق في نظرتها إلى مصلحتها الوطنية أو القومية، لا سيّما، على المدى البعيد؟ ألم تكن أكثرية الشعب والأحزاب في فرنسا، مثلا، متمسّكة ببقاء الجزائر مقاطعة فرنسية، في الخمسينات من القرن العشرين، إلى أن قام الجنرال ديغول بالتسليم بحقها في الإستقلال مخالفاً موقف أكثرية الشعب؟ كان «التخلّي عن الجزائر»، يعتبر خروجاً عن الوطنية، بل وخيانة في نظر أكثرية الفرنسيين، ولكن هل فكّر الفرنسيون - وهم شعب واع ومثقف - بما سيحدث لفرنسا لو بقيت الجزائر مقاطعة فرنسية والجزائريون محتفظين بالجنسية الفرنسية؟

وهتلر وموسوليني اللذان اندفع وراءهما ووراء شعاراتهما الوطنية الشعبان الالماني والإيطالي، وهما وما هما عليه هذان الشعبان من رقيّ وتقدّم، إلى أين أوصلا المانيا وايطاليا، عام 1945؟

لقد كانت «القومية - الإشتراكية»، الألمانية والإيطالية، ذات يوم، هي« الوطنية»، والقاعدة المثلى للحكم وللإقتصاد، عند الشعبين الألماني والإيطالي، قبل أن تقود أوروبا والعالم إلى الحرب العالمية الثانية، التي كلّفت العالم خمسين مليون ضحيّة.

ثم كانت الإشتراكية - الشيوعية، التي قام الحكم على أساسها في روسياً والصين وبلدان عديدة في العالم، هي «معيار» الوطنية، في نظر أعداد كبيرة من المثقفين في العالم، ولكن باسم هذه الوطنية الإنسانية الجديدة، قامت أقسى الدكتاتوريات في تاريخ البلاد التي حكمتها أحزاب شيوعية.

إنّ الجماهير ليست دائما على حق، خاصة عندما تندفع وراء عواطفها الجيّاشة أو غضبها العارم، أو أحلامها الكبيرة. أو نتيجة ردة فعل سلبية على ما تصاب به من نكسات أو تحدّيات. وحين تساهم في اندفاعها وسائل الأعلام والدعاية المتوفّرة، اليوم، في يد الجميع.

نعم، هناك مواقف وأيام وطنية. وليس هناك مفهوم دائم وعام للوطنية. وهناك زعماء

وقادة «تاريخيون»، لعبوا أدوارا كبيرة وحاسمة في تاريخ بلادهم، أكبر من أدوار غيرهم من السياسيين، وهؤلاء يستحقّون التكريم لأن الشعوب بحاجة إلى «أساطير» و«أبطال وطنيين كبار»، لتبني حولهم تاريخها. ولكن كمّ من بين هؤلاء، قدّم للعالم وللإنسانية خدمة، إلى جانب الخدمة التي قدّمها لبلاده؟ وهل الوطنية، في النتيجة، هي التضحية بمصلحة الشعوب الأخرى، وبمصلحة الإنسان والإنسانية، على مذبح الوطن والوطنية؟

إنّ كل الدول الأوروبية هي، اليوم، وبعد أن نبذت الحروب واختارت الديموقراطية وحقوق الإنسان والسلام قواعد أساسية للسياسة والحكم فيها، تعيد النظر في طريقة كتابة تاريخها الوطني والسياسي. وباتت تعتبر المواقف القومية والوطنية المتطرّفة أو المعادية للآخرين، خطراً عليها وعلى حريّة الإنسان وحقوقه وعلى السلام العالمي.

إنّ مفهوم الوطنية في لبنان والدول العربية والعالم، مر في المائة سنة الأخيرة بعدّة مراحل. وفي كلّ مرحلة كانت شعارات وتحديدات أو محتويات هذه الوطنية تتغيّر، وتتراجع الأولويات فيها أو تتقدّم. صحيح أن مقاومة الإحتلال الإسرائيلي ونصرة حقوق الشعب الفلسطيني، ورفض الهيمنة الأجنبية، ووحدة المصالح والمصير بين الشعوب العربية، والتضامن والتعاون بينها، وتحقيق الإصلاح السياسي والتنمية الإقتصادية والإجتماعية وتوسيع مجال الحرية والديموقراطية، تشكّل اليوم قواعد أو قواسم وطنية مشتركة بين الشعوب العربية، أو في القاموس السياسي العربي. ولكن ماذا بالنسبة للدعوة السياسية الاسلامية؟ واي مكان أو مكانة للوطنية، ولمفاهيمها القديمة والحديثة، فيها؟

إن العالم، اليوم، وغداً، يتّجه أكثر فأكثر، نحو خفض الحدود بين الدول وتصفية النزاعات القديمة والجديدة التي تفرّق بينها. كما تتّجه الشعوب نحو التعاون والتضامن من أجل مجابهة التحدّيات البيئوية الخطيرة التي تتهددها جميعاً، ومن أجل حفظ السلام في العالم. فهل سيبقى للوطنية التحديد والمفهوم ذاتهما اللذان كانا لها، في الماضي القريب والماضي البعيد؟ أم أن الدفاع عن الحريّة والديموقراطية واحترام حقوق الإنسان والسلام، أصبحت - وستصبح أكثر فأكثر - شروطاً إيجابية للوطنية، في أيامنا؟

في النتيجة، ليس للوطنية تحديد ثابت أو دائم. بل إنّ هذا التحديد يتغيّر ويتطوّر، مع تغيّر التحدّيات والظروف الداخلية والخارجية، كذلك مع تغيّر الأنظمة والحكّام. ومن كان يُعتبر وطنياً، قبل ثورة ما، يتغيّر وصفه أو أهميّته، بعدها. وقد تعود له صفته الوطنية وأهميّته التاريخية بعد سقوط النظام الثوري. ومن يقرأ تاريخ الشعوب والأمم، لا بدّ له من أن يلاحظ كيف

كان تحديد مفاهيم الوطنية يختلف بين نظام ملكي ونظام جمهوري ونظام دكتاتوري ونظام ديموقراطي ونظام إشتراكي ونظام تيوقراطي أو ديني.

ثمّة عامل أو بعد غير سياسي في تحديد الوطنية، لا يجوز إهماله، ونعني به البعد الأخلاقي الإنساني. فالوطنية لا تغطّي ولا تغفر للحاكم المجرم جرائمه، ولا للسياسي السارق سرقاته، ولا للظالم ظلمه، ولا للمعتدي عدوانه، ولا للمستغِلّ استغلاله.

بيروت - كانون الثاني 2005

باسم الجسر

تمهيد

لماذا سيرة الحلم والخيبة؟

إن التاريخ هو ذاكرة الماضي، وخزانة المستقبل، ولكل رجل مقام، ولكل زمان رجالاته وعلماؤه وقوانينه وأنظمته. والشيخ محمد الجسر، العلّامة الفقيه، والصوفي الورع، المتديّن، والسياسي البارع الحنكة والحكمة والدهاء... طبع عصره بالوطنية اللبنانية، والنـزاهة الإدارية، والمرونة السياسية والانفتاح على الآخرين والاعتراف بحقوقهم وتطلّعاتهم المشتركة.

لقد أدرك الشيخ محمد باكراً أهمية الاندماج اللبناني بكل أبعاده الحضارية والثقافية والدينية، اندماج المجتمع اللبناني كلّه، بجميع فئاته ومذاهبه ومناطقه في كيان قابل للحياة اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا. في كيان يصعب تغيير حدوده، يومها، في ظل توافق دولتين منتصرتين في الحرب العالمية الأولى ومباركة دولية من عصبة الأمم الفتية آنذاك. كما وعي الشيخ أهمية الانتماء الوطني الى كيان معترف به دولياً، من خلال بناء المواطنية اللبنانية، هوية للبنانيين تثبت اندماجهم الوطني اللبناني، ولا تتعارض مع القومية العربية الصاعدة وتجلياتها الاقليمية. ففي الادارة، والوزارة، ورئاسة مجلسي الشيوخ والنواب، وفي تطلّعه الحثيث الى اندماج المسلمين الكلي في الكيان اللبناني المنفتح سياسياً واجتماعياً واقتصادياً على المحيط العربي، يكون سماحته قد وعى المسألة اللبنانية بانتمائها العربي قبل غيره من زعماء المسلمين اللبنانيين العروبيين الذين اقتنعوا بالصيغة اللبنانية الكيانية بعد موته، واندمجوا فيها ودافعوا عنها وضحّوا من أجلها.

إنّ هذا الكتاب السيرة الجامعة، والمتواضعة عن حياة سماحة الشيخ محمد وأعماله ومواقفه، ما هو إلاّ عربون وفاء لهذه الشخصية التي ظلمتها الكتابات التاريخية وحاولت طمس دورها، أو التفتيش عن السيئات ونقاط الضعف لديها، دون النظر إلى ايجابياتها التي ما زالت في المجتمع اللبناني والحياة البرلمانية اللبنانية والإدارية والتربوية والسياسية.

إنه سيرة الشيخ الواقعي والمثالي في علاقاته الإنسانية والإجتماعية والوظيفية والسياسية.

فواقعيته تجلت في تخليه عن فكرة الخلافة الإسلامية لصالح الكيان اللبناني وطابعه الحضاري المميّز ثقافياً وعلمياً وتنوّعاً عن الجوار العربي، ومطالبته باندماج اللبنانيين شعباً وطوائفَ ومقاطعات في وطن واحد موحّد، وطن ديمقراطي عقلاني.

لقد حَلُم سماحة الشيخ محمد بوطن مستقل، عربي الإنتماء والهوية، معزّز الكرامة واللغة العربية، وطن مميّز بثقافته وعلمه وعلمائه ومعلميه ورجال سياسته وبتعدّد طوائفه وتنوّع مناطقه وجمال طبيعته.

حَلُم بإدارة وطنية سياسية وظيفية شفافة ونزيهة، إدارة تضع نفسها في خدمة الوطن والمواطن، وليس المواطن في خدمتها.

حَلُم بوطن ديمقراطي لاطائفي عقلاني السياسة والإقتصاد والإجتماع والتربية والتعليم، وطن الشهادات العلمية العالية الموثوق بها عالمياً، وطن النهوض العلمي والتربوي الحديث.

حَلُم بوطن للحرية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص والتحرّر الوطني والعمالي.

حَلُم بوطن للجمال الطبيعي والخُلقي والبيئة الخضراء النظيفة.

خاب أمله بدستور طائفي، وطغيان طائفة على حقوق الطوائف الأخرى، وهيمنة رئيس الجمهورية والإنتداب الفرنسي وسطوتهما على أعضاء المجالس النيابية.

وخاب أمله بفداحة الضرائب المرهقة للفئات الشعبية، وببعد الإدارة عن المواطن العادي الفقير المعدم.

وخاب أمله بضعف الخدمات الإنمائية والعمرانية المتوازنة في التعليم والصحة والنقل والأشغال العامة.

وخاب أمله من صديقه شارل الدباس بالرغم من إخلاص سماحته له وتعاونه معه في إدارة الدولة اللبنانية. كما خاب أمله بوصوله إلى رئاسة الجمهورية كي يحقق حلمه وطموحاته الوطنية والعربية والتربوية والثقافية الإصلاحية، على الرغم من عدم وجود نص في الدستور اللبناني يحدد طائفة الرئيس.

لذا حاولنا في هذا الكتاب، توخّي الحقيقة وإنصاف الرجل العالم والمشرّع الأول الذي أهملته بعض الكتابات التاريخية وحمّلته بعض الأقلام مسؤولية تعليق الدستور وتعطيل الحياة النيابية عام 1932. وفي سبيل ذلك استقينا معلوماتنا من مصادرها الأساسية، ومن يوميات سماحة الشيخ، ومن عدّة وثائق متناقضة أحياناً، ومتكاملة أحياناً أخرى، ومن مشاهدات وآراء أشخاص عايشوا المرحلة التي كان سماحته الشخصية الأقوى والأبرز خلالها في لبنان آنذاك.

وأخيراً، بالرغم من إجراء أكثر من بحث ودراسة عن حياة محمد الجسر، وأعماله في الوظائف العامة والسياسة في مجلس المبعوثان وولاية بيروت، ومجلسي الشيوخ والنواب اللبنانيين في ظلّ حكم الإنتداب الفرنسي. لكنّ تلك الابحاث لم تسلّط الضوء بشكل وافٍ على شخصية الشيخ الحوارية المنفتحة من جهة، وصاحبة القوة الحديدية من جهة أخرى، ولم ترجع إلاّ جزئياً إلى يومياته للأعوام 1923 - 1927، وأهملت مخطوطاته ومذكراته الشخصية.

وما نقوم به في هذا الكتاب هو رصد مواقف الشيخ محمد الإيجابية، من خلال تسجيلات يومياته الخاصة للأعوام 1923 و1924 و1927 المطبوعة على الآلة الكاتبة والتي تضم نحو 550 صفحة ترصد أدق الأمور والتفاصيل الإدارية والتشريعية وموقفه من الإدارة الفرنسية. ومن خلال مذكراته المخطوطة لعام 1932 التي هي كناية عن 40 صفحة مكتوبة بالخط الأحمر المستعصي على القراءة. ومن خلال مشاريع القوانين الإصلاحية المخطوطة أيضاً بالحبر الأحمر والمحفوظة في منزل نجله باسم في بيروت وهي كناية عن مشروع قانون نظام الموظفين المأمورين، ونظام البكالوريا اللبنانية، ونظام المكتبة الوطنية، ونظام المدرسين والمعلمين، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من الوثائق الشخصية النثرية. كما اعتمدنا على محاضر مجلس النواب المنشورة كملاحق في الجريدة الرسمية، وعلى محاضر مناقشات الموازنة اللبنانية التي نشرها عدنان محسن ضاهر في 24 مجلداً تحت عنوان: «الموازنة العامة بين الدستور والواقع، المناقشات في الذاكرة 1920 – 2001». ولكن تبقى مجموعة أسئلة، تحتاج إلى المزيد من الدرس والتمحيص والوقوف على الوثائق الفرنسية والمحلية، أسئلة تحتاج إلى نقد وتحليل واستنتاج، ألا وهي لماذا تعاون الشيخ محمد مع الإنتداب الفرنسي إلى أبعد حدود؟ لماذا ترك الشيخ محمد طرابلس وسكن في بيـروت؟ ولماذا فضّل الشيخ الإصطياف في بحرصاف بدلاً من عاليه أو سوق الغرب أو الشوف، مثلاً، أو الضنية؟ ولماذا لم يسمح الفرنسيون للشيخ محمد بخوض اللعبة الديمقراطية وإجراء انتخابات رئاسة الجمهورية عام 1932؟ ولماذا عُلِّق الدستور واعتزل الشيخ السياسة؟...

بيروت – كانون الثاني 2005

عبد الله سعيد

القسم الأول

رائد إسلامي متنوّر

نسب آل الجسر

يقول الشيخ حسين الجسر، والد الشيخ محمد، صاحب هذه السيرة، في كتابه «الرسالة الحميدية»، في «حقيقة الديانة الاسلامية وحقيقيات الشريعة المحمدية»، أن نسبه من جهة والده يعود إلى آل المائي من أبناء مدينة دمياط المصرية. حيث كانت هذه الأسرة، التي هي فرع من آل الرفاعي، تقوم بالإشراف على توزيع فائض مياه نهر النيل على الأهالي، فدعي أفرادها بالمائي، أي «صاحب الماء»[1]. وينتهي نسبه لجهة أمه السيدة خديجة إلى علي بن محمد رمضان رئيس الجند لدى والي عكا عبد الله باشا (1822-1832). وكلا النسبين عريق الأصل، ذائع الصيت. وقد عرفت اسرة المائي في دمياط بأنها فرع من آل الرفاعي، وتعود بتسلسل نسبها إلى الأسرة النبوية الشريفة[2].

أمّا كيف انتقلت شهرة (كنوة) «المائي»، إلى «الجسر» فلذلك طرفة نادرة أو قصة صغيرة، وفحواها: أنه كان لوالدة الحاج مصطفى (جد الأسرة في طرابلس) ولدان: واحد بدين وطويل، وآخر ضعيف ونحيل. فأطلقت على الأول لقب الجسر لضخامته وقوة بنيته، للدلالة على أنه عماد البيت وركن الأسرة والمدافع عنها. ويقال: «أن الناس شبّهوا جسده بالجسر لضخامته». وأطلقت على الثاني لقب العظمة لرخاوته وضعفه وقصره. وهناك نظرية أخرى حول اسم العائلة، وهي: أن والد «المائي» كان لديه ولدان، ولد قصير مات في عمر مبكر «اليسر»، وآخر طويل «الجسر» بقي حياً[3].

الشيخ محمد الأكبر (1788-1845)

وبغض النظر عن أصل هذه العائلة وألقابها ونسبها الشريفي، فلقد بدأت هذه العائلة ترتقي، بالإستناد إلى شهادة الشيخ حسين الجسر[4] في طرابلس في القرن التاسع عشر، مع والده الشيخ محمد (1788-1845)، الذي تلقى تعليمه الأول على شيخ محلي يدعى «عبد الله

النقشبندي». وعند بلوغه الثامنة عشرة من عمره سافر إلى مصر حيث أمضى عدّة سنوات في الدراسة في الأزهر الشريف.

وبعد أن استلم إجازته في العلوم الإسلامية التقليدية، سافر إلى يافا في فلسطين حيث أسس مدرسة إبتدائية. وفي عام 1816 م، عاد إلى طرابلس وأمضى معظم وقته في التعليم في مدارسها وجوامعها حتى دخول المصريين المدينة في عام 1832. وفي سنة 1829 انضم إلى منظمة «الخلوتية الصوفية» التي لعبت دوراً كبيراً في حياة طرابلس الدينية.

مع دخول المصريين المدينة، انخرط الشيخ محمد الجسر مؤسس الأسرة الجسرية في طرابلس في العمل السياسي، وتنظيم المجموعات الدينية القائدة لحركات المواطنين الطرابلسيين، ومقاومتهم في وجه محمد علي وحكمه، وظلّ وفياً للسلطنة العثمانية، حيث تورّط في خطّة سرّية لإرسال وفد من الطرابلسيين إلى الأستانة للمطالبة بإعادة سريعة للسيطرة العثمانية السلطانية إلى بلاد عكار وطرابلس[5].

وبعد خروج المصريين من بلاد الشام، عاد الشيخ محمد الجد إلى طرابلس عام 1842، ليصبح وجيهاً بارزاً من وجهائها وشخصية محترمة في المدينة، ووليّاً صالحاً من أولياء الله، ومتصوفاً من كبار عصره. ولكنه ابتعد عن العمل السياسي وكرّس كل وقته للنشاطات الدينية والتعليمية والمنظمة الخلوتية. وفي عام 1845 سافر بزيارة إلى فلسطين حيث فاجأه المرض، فتوفي ودفن في مدينة اللّد، حيث يعتبر قبره مزاراً ومحجّة للمؤمنين المسلمين إلى اليوم. وقد ترك زوجة حاملاً، أنجبت بعد بضعة أشهر طفلها الثاني الذي أسمته حسين.

الشيخ حسين الجسر (1845-1909)

إن أهم مصدر يتحدث عن الشيخ حسين (1845-1909)، هو المخطوطة غير المنشورة التي كتبها ابنه الشيخ محمد صاحب هذه السيرة، بعنوان: «تاريخ حياة الشيخ حسين الجسر». ومنه نستخلص أنه ولد في منطقة الحدادين في طرابلس عام 1845، وقد اعتنت به أمه حتى سن العاشرة، حيث تعهّده، بعد وفاتها، عمّه وأخاه.

تلقى الشيخ حسين دروسه الأولية على الشيخ أحمد عبد الجليل الذي كان صديقاً مقرباً إلى والده، فحظي بثقافة دينية عالية مكّنته من الانضمام إلى مدرسة الأزهر الشريف عام 1863. ولكنه اضطر إلى العودة إلى طرابلس بعد وفاة عمه ليأخذ مكانته الثقافية والدينية للمدينة. ويكمّل بذلك التقليد الذي بدأه والده الشيخ محمد. وهكذا أضحى في العام 1868 رئيساً

للمنظمة الخلوتيّة التي أسسها والده عام 1829. فأخذ يرعى شؤون هذه المنظمة الصوفية، ويمارس التعليم في جامع الطينال في طرابلس وبعض مدارسها الدينية، ويحضّر بعض التلاميذ لمهنة العلماء في المدينة.

ولكن إعلان السلطان عبد الحميد الثاني في 22 كانون الأول 1876، عملاً بنصيحة المصلح العثماني مدحت باشا، فرمان خطة الاصلاح الدستوري التي تضمّنت انتخاب لجنة وطنية لوضع أسس الاصلاح العثماني المنشود، غيّر حياة الشيخ حسين، حيث بدأ يهتم بالعمل السياسي، فتحمّس بشكل خاص لهذا التطور الاصلاحي الذي مثّل بنظره شروق عهد الحرية والمساواة. ولعلّ شدّة تحمسه كانت نابعة من توقّعه «الاستفادة الشخصية» من خلال انتخابه عضواً في اللجنة الوطنية للاصلاح أو في البرلمان العثماني المزمع إنشاؤه. وذلك بسبب أهمية عائلته ومنزلتها الدينية والعلمية، وهيبته كمعلّم، وبالأخص رئاسته لمنظمة الخلوتية الصوفية[6].

كان الشيخ حسين، في الوقت نفسه، يقود حركة تعليمية إصلاحية تجديدية في صراعها مع التعليم التقليدي. وكان يفهم أهمية الاصلاح والحاجة إلى التغيير وضرورة استبدال الطرائق التقليدية في التعليم بطرائق حديثة. ولكي يظهر التزامه بالاصلاح التعليمي والثقافي، أسس عام 1880، «المدرسة الوطنية» في طرابلس، التي أخذت على عاتقها تطبيق الأساليب والطرائق الحديثة في التعليم، وإدخال منهج جديد يجمع بين المواضيع الاسلامية التقليدية والعلوم الأوروبية الحديثة في تعليم اللغات الأجنبية (الفرنسية) والعلوم والرياضيات، فاستقطبت «المدرسة الوطنية»، بذلك، تدفّق الطلاب من بيروت وصيدا والمناطق الفلسطينية، بالإضافة إلى طرابلس ومحيطها. وكان الشيخ حسين يعلّم بنفسه اللغة العربية والدين والفلسفة. وهكذا كانت أول مدرسة إسلامية في طرابلس تطبق الوسائل الحديثة في التعليم. ومن أشهر خريجي مدرسته: رشيد رضا، وعبد القادر المغربي، وجرجي يني.

وفي عام 1882، اشتدّ ساعد التيار المحافظ المعاكس للحركة الثقافية الإصلاحية العثمانية، فأقفلت معظم المدارس التي كانت تطبق المناهج الجديدة أبوابها. وبعد إقفال مدرسته «الوطنية» في طرابلس، انتقل الشيخ حسين إلى بيروت، حيث استلم إدارة مدرسة «جمعية المقاصد الاسلامية» الخيرية التي لم تقفل كالمدارس الأخرى لأنها لم تكن تنتمي إلى برنامج التنظيمات للإصلاح والتحديث. ولأن أعضاء مجلس إدارتها كان لهم نفوذ في اسطنبول آنذاك.

وفي بيروت، مكّنه بقاؤه من قراءة معظم الكتب المتوفرة باللغة العربية في «الكلية الانجيلية السورية» (الجامعة الأميركية لاحقاً)، ومقابلة العلماء البيروتيين، وحضور المناقشات والندوات والمؤتمرات. كما التقى الشيخ محمد عبده الذي كان آنذاك أستاذاً زائراً في «المدرسة السلطانية» في بيروت.

وعندما عاد الشيخ حسين، عام 1883، إلى طرابلس للتعليم فيها، بدأها بتأليف الكتب، التي كان بعضها، على الرغم من تعاليمه الإصلاحية، ذات طابع إسلامي. ومن أهم هذه الكتب «نزهة الفكر في مناقب الشيخ محمد الجسر»، و«الرسالة الحميدية في حقيقة الديانة الإسلامية وحقيقة الشريعة المحمدية». كان الكتاب الأول تكريماً لأبيه وسيرة حياته الصوفية والعلمية. والثاني دفاعاً عن الإسلام ديناً، حيث كان هدفه الإثبات أن الإسلام هو لكل زمان ومكان ولا يناقض العلوم الحديثة. ولقد جلبت الرسالة-التي سميت الحميدية نسبة إلى السلطان عبد الحميد-شهرة إضافية واسعة للشيخ حسين، فانتشرت سمعته في سورية وجوارها وفي مصر وفلسطين.

وقد سرّ السلطان عبد الحميد بهذا الاعتبار، وأصرّ على دعوة الشيخ حسين إلى اسطنبول حيث استضافه في قصر «يلدز» لمدة سنة كاملة عام 1901. ليعود بعدها الشيخ حسين إلى طرابلس ويؤسس مع صديقه محمد كامل البحيري صحيفة «طرابلس» الأسبوعية المساندة للسلطان عبد الحميد والمدافعة عن الخلافة وعن الجامعة الإسلامية. ولقد تولىّ الشيخ حسين بنفسه رئاسة تحريرها حتى وفاته عام 1909، فتسلّم تحريرها، صاحب الترجمة، ولده الشيخ محمد الجسر.

أمضى الشيخ حسين العقد الأخير يشرف على تعليم أبنائه الثلاثة: محمد ونديم وعبد الرحمن الذي مات فتياً. كما عمل على نشر عددٍ من مؤلفاته. توفي في عام 1909 عن 64 عاماً تاركاً وراءه أكثر من عشرين كتاباً ومخطوطة وجريدة، وسمعة علمية محترمة كعالم ومدرّس ممتاز.

الشيخ محمد يمن الجسر صاحب السيرة

طفولته وتربيته

هو محمد ابن حسين ابن محمد ابن مصطفى الجسر. ولد في منطقة الحدادين طرابلس عام 1881. كانت والدة الشيخ محمد، زوجة الشيخ حسين الثانية[7]، من بيت الحلاّق من صيدا (رقية إبنة الشيخ عبد السلام الحلاق)، قد توفيت والشيخ محمد ما زال صغيراً في الرابعة من عمره، فتربى يتيماً في كنف والده الذي كان متعلقاً به كثيراً. احتفظ الشيخ محمد في قلبه بذكرى محبة غالية إلى والدته التي فقدها وهو صغير. فلذا عندما ترمّلت خالته، شقيقة أمه في صيدا، ولم يكن لها ولد أو مورد، طلب منها أن تسكن معه في منزله في المصيطبة حيث أفرد لها غرفة خاصة بها، وخادمة تساعدها في أعمالها الشخصية. وكان يمر عليها كل صباح ويقبّل يدها.

تلقى الشيخ محمد تعليمه الأول في المنزل على والده. ودرس الإسلام في سن مبكرة. ثم دخل المدرسة «الوطنية» التي أسسها والده عام 1880، فدرس اللغة العربية وتعاليم الإسلام، ودرس الرياضيات واللغة العثمانية (التركية القديمة) واللغة الفرنسية. وفي عام 1307 هـ/ 1889-1890م، ذهب بأمر من والده الشيخ حسين، إلى الأزهر الشريف في مصر لاستكمال تحصيله العلمي. فحضر دروس الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية آنذاك[8].

وفي سنة 1312 هـ/ 1894-1895 م. ذهب برفقة والده إلى الأستانة، فقابل السلطان عبد الحميد الثاني في قصر «يلدز». كما التقى جمال الدين الأفغاني المصلح الديني المعروف، الذي كان ينتقد والده الشيخ حسين وجريدته «طرابلس». ولقد سمعه يقول: «إن جريدة «طرابلس» تجمع بين الكفر والإيمان. فإنها تكتب المقالات الدينية الشائعة والنبذ العلمية الحرّة، وهذا هو الإيمان، ثم أنها تضم بين أنهرها مدائح أبي الهدى الصيادي. وهذا هو الكفر...»[9].

وفي زيارة الشيخ محمد الأولى إلى الأستانة، في سن 14 سنة، أُلبس الفتى الجبة والعمامة ولم يخلعها طيلة حياته. ويروي الشيخ محمد بنفسه قصة المشيخة حيث يقول: «لقد كان والدي،

الشيخ حسين، يوماً عائداً من الحج. وفور وصوله إلى بيروت تلقّى رسالة من الأستانة تدعوه للمثول في حضرة السلطان عبد الحميد الثاني. وكان هذا السلطان يقرّب إليه، في تلك الأيام، كبار علماء المسلمين تدعيماً لركائز السلطنة التي كانت قوى داخليـة وخارجية تعمل على تفكيكها عن طريق إثارة الحركات العرقية والقومية. ولقد شخصت إلى بيروت من طرابلس للقاء والدي قبل سفره، فاصطحبني معه إلى الأستانة للمرة الأولى عام 1312 هـ. وكان يرافقنا في رحلتنا هذه الشيخ صالح الميقاتي. وفي اسطنبول نزلنا مع والدي في ضيافة السلطان في «مالطا كوجك» وهو منـزل قديم يقع داخل أسوار قصر «يلدز». ونحن في هذا القصر ننتظر مقابلة السلطان، حضر رجال التشريفات الملكية وسألوا عن الشاب (أنا) الذي يرافق الشيخ حسين. فقال والدي: «إنه ابني محمد، وكنت ألبس طربوشاً مغربياً عادياً». فقالوا له: «كيف يكون ابن عالم كبير إنساناً غير عالم»، أي غير رجل دين. وقام أحدهم باقتطاع جزء من «لفة» الشاش الأبيض التي كان الشيخ صالح يحيط بها طربوشه ولفّها حول طربوشي أنا. وعندما مثلنا في حضرة السلطان عبد الحميد الثاني، الذي كلّف والدي بوضع برامج لتعليم الدين في المدارس العثمانية؛ ولما كانت التقاليد أو البروتوكول السلطاني، تقضي آنذاك بأن يجوز من ينزل في ضيافة السلطان لقباً أو مرتبة ما، خصني السلطان عبد الحميد بالتفاتته الكريمة حيث منحني أعلى لقب علمي يناله شاب في مثل عمري (14 سنة) الصغير، فأطلق عليّ لقب «أستاذ اسطنبول». ومنذ ذلك الحين ارتديت الجبة والعمامة ولم أخلعها مدى حياتي»[10]. وهكذا لم يتخلّ الشيخ عن الزي الديني، وعن اللحية القصيرة، وعن الشاربين وشعر رأسه الناعم.

أنعمت الطبيعة على الشيخ محمد، في مطلع شبابه، بجمال الوجه، وطول القامة الفارعة، والبنية القوية التي تلفت الأنظار وتوحي بالاعجاب والمهابة. وكان خجول المحيا، طموحاً ومتواضعاً، كبير الثقة بالنفس، وذا إرادة حديدية في التخطيط والتصميم على التنفيذ. وكان في طليعة شباب طرابلس علماً ومعرفة، حيث كان يجيد اللغات العربية والعثمانية وبعضاً من الفرنسية.

لم يخالف الشيخ محمد آراء والده، بل كان شديد التأثر به وبسيرته الدينية والعلمية والاجتماعية. وكان يروي لأولاده في هذا المجال بعض المواعظ الأبوية، وبعض المسالك الاجتماعية التي كان والده ينشئه عليها ليعلّم بذلك أولاده الرحمة والإحسان ومخافة الله. وعلى سبيل المثال، كان من عادة الشيخ حسين، والد الشيخ محمد، أن يفتح الطابق الأرضي، في

حي «بوابة الحدادين» في طرابلس، للفقراء والمحتاجين طيلة شهر رمضان من كل سنة. وكان يتناول طعام الإفطار معهم، جلوساً حول «طبليات» (طاولات صغيرة). وكان الشيخ محمد، في طبيعة الحال، يشارك في مطلع شبابه في هذه الإفطارات. وصادف، ذات يوم، أن دخل إلى الدار أحد الشحاذين وجلس بثيابه الرثة والوسخة قرب الشيخ محمد فتضايق الشيخ الشاب، و«غمز» الخادم بأن يحمل صحنه إلى مكان آخر في الغرفة، بعيداً عن هذا الشحاذ. لاحظ الشيخ حسين، والد الشيخ محمد، الأمر، فنهره قائلاً: «محمد هذا الرجل قد يكون عند ربّك أفضل منك، فابق جالساً في مكانك»[11].

ويتابع الشيخ محمد علاقته بوالده فيقول: «انني لأذكر من ذلك لومه لي أحياناً على بعض ما كان يظهر منّي من الميل للوظائف حتى أنه حال بيني وبينها مراراً. ومما أذكره (أيضاً) أنني حينما نلت شهادة المكتب الإعدادي عام 1314 هـ (1896 م)،... أظهرت رغبتي في دخول مكتب الحقوق في الأستانة الذي قصده عدد من رفاقي كما قصد سواهم غيره من المكاتب العالية رجاء إحراز مناصب الدولة. فمانعني أولاً وثانياً وثالثاً. ولما ألححت عليه، وقد ظننت أنه اقتنع برأيي، التفت إليّ بوجه عابس وقال لي: «يا محمد، ليس لي ولد سواك-وكنت وحيداً في ذلك الحين-أتحب أن تتركني وتذهب لتنال الشهادة وتحرز وظيفة ثم تأخذ فتزرع الأرض من العراق إلى اليمن إلى سورية إلى غيرها من البلدان سعياً وراء الوظائف وأبقى أنا هنا في شيخوختي...». فرضيت حينئذٍ امتثالاً لأمره فقط، وكنت لا أخالف له أمراً منذ شبابي...»[12].

وبالرغم من أن الشيخ محمد كان يطيع والده الشيخ حسين في كل ما يطلبه منه، ولم يذهب لدراسة الحقوق في اسطنبول مثلاً، إلا أنّه عصاه في أمر واحد، وهو تعاطي السياسة وقبول الوظائف العامة: كالتدريس، ووظيفة نائب في مجلس المبعوثان، ونائب لرئيس مجلس ولاية بيـروت، ورئيس لمحكمة الجنايات والتمييز، ووزير للداخلية والمعارف، ورئيسٍ للمجمع النيابي (الشيوخ والنواب) ثم رئيس لمجلس النواب (1927-1932).

وفي كتابه المخطوط عن والده الّذي لم ينشر، يروي الشيخ محمد، كيف أن والده الشيخ حسين، لامه، وهو في مطلع شبابه، عندما آثر وظيفة «مدير مدرسة» على وظيفة «مدرّس»، ونصحه بأن يبتعد عن الوظائف العامة الإدارية والسياسية لأنهما مجلبتان للخيبة ووجع الرأس. والغريب في الأمر هو أن الشيخ حسين كرر هذا الطلب في وصيته. كما أن الشيخ محمد الذي لم يطع وصية والده، وتسلّم وظائف عدّة ومسؤوليات حكومية كبيرة، عاد ووجه

النصيحة ذاتها لأبنائه في وصيته الخطية المنشورة في هذا الكتاب[13].

أسرة الشيخ محمد وتربية أولاده

تزوّج الشيخ محمد عام 1906، وكان عمره 25 سنة، من زينب إبنة الشيخ عبد الرحمن الرافعي، شقيقة الشاعر عبد الحميد الرافعي. ورزق منها أربعة أولاد ذكور هم: حسن (الطبيب)، رشاد (المهندس)، وحسين (المحامي والسفير)، وعدنان (النائب ونقيب المحامين في الشمال)، وبنت واحدة هي سلمى (تزوجت من ابن عمتها سليم الميقاتي)...

وبعد وفاة زوجته الاولى عام 1919، تزوّج ثانية، من منتهى سليمان الزين، من قرية الدريكيش قرب طرطوس في سورية، فرزق منها خمسة أولاد ذكور هم: حازم (مهندس توفي في حادثة طائرة عام 1963)، وعاصم (مدير في وزارة السياحة، توفي عام 1995)، وباسم (المحامي والكاتب والسياسي)، وسالم (الصحافي والكاتب الفكاهي)، وناظم مدير بنك.

لم يكن الشيخ محمد غنياً، فكل ما ورثه في طرابلس، عن والده كان بعض الأراضي في منطقة «الرمول»، قرب الميناء، ومنزل في «بوابة الحدادين»، وآخر في منطقة أبي سمرا. وبعد أن تزوّج الشيخ وكبرت أسرته، اشترى من المال الذي اقتصده من التعليم حيث كان يعيش في كنف والده، بيتاً يقع في شارع «العجم» الذي يصل بين «بوابة الحدادين والتل». وبعد وفاة والده عام 1909 م، واصل الشيخ محمد الكتابة في جريدة «طرابلس»، وحاول تعاطي بعض الأعمال التجارية حتى فوزه في المقعد النيابي في مجلس المبعوثان عام 1912.

كان الشيخ، حتى بعد انتخابه نائباً في مجلس المبعوثان، ينفق كل ما يكسبه على عائلته، التي لم تكن تقتصر، فقط على زوجته وأولاده، بل كانت تضم أيضاً أشقاءه نديم وعبد الرحمن اللذين كانا يصغرانه سناً (كان الشيخ نديم أصغر من الشيخ محمد بسبع عشرة سنة)، وأقرباء زوجته من آل الرافعي[14]. وكان الشيخ محمد، قد عُيّن في مطلع شبابه، مديراً للمدرسة الإعدادية في كل من اللاذقية وطرابلس، وراح يحرّر المقالات الصحفية في جريدة «طرابلس»، حتى أضحى من أبرز شخصيات طرابلس المالكة والتجارية والعلمية. ومما زاد من أعبائه العائلية والشخصية، اضطراره بعد تعيينه عضواً ونائباً لرئيس مجلس ولاية بيروت إلى الإقامة في بيروت عدّة أيام في الأسبوع أو في الشهر، حيث كان ينزل في فندق «أميركا» قرب ساحة البرج. وهذا ما حتّم عليه تحمّل أبناء المنزل والعائلة الكبيرة في طرابلس ومصاريفه الشخصية في بيروت.

وهكذا لم يعرف الشيخ محمد «الراحة المادية» إلا بعد أن انتقل إلى بيروت في بداية عهد الانتداب الفرنسي، حيث تسلّم الوظائف الكبرى في دولة لبنان الكبير الجديدة. وفي بيروت استأجر الشيخ محمد في البداية منزلاً في الجميزة لأصحابه آل الحكيم. وكان آنذاك جاره الطبيب، حنا الخازن، فنشأت بين الإثنين صداقة حميمة استمرت طيلة حياة الشيخ محمد. وفي عام 1927، انتقل الشيخ محمد إلى منزل آخر يملكه آل الغندور في منطقة المريسة (عين المريسة). ولكن ونظراً لجو الرطوبة، وقرب هذا المنزل من البحر، لم يمكث الشيخ محمد فيه سوى سنة واحدة لينتقل بعدها إلى منزل يملكه آل الطباع في زقاق البلاط. وفي عام 1932، انتقل الشيخ محمد إلى المنزل الذي اشتراه، وأكمل بناءه في شارع مار الياس في منطقة المصيطبة من بيروت[15].

وفي هذا المنزل الذي لم يسكنه سوى سنتين حيث توفي الشيخ محمد عام 1934، ولد ابنه الأصغر ناظم. في حين ولد سالم نجله الرابع من زوجته الثانية، في بحرصاف قرب بكفيا عام 1931. وربما كان الطفل المسلم الأول الذي يولد في هذه البلدة المارونية.

إن استقرار أحوال الشيخ المادية اقتصر على بدل راتبه (المعاش) المحترم نسبياً، حيث كان يصرف ما يتقاضاه شهرياً على أسرته وعائلته ويوزّع ما يفيض عنه على أعمال خيرية، تمشياً مع عقيدة «دينية» تقول بأن «مال الحكومة» غير حلال، أو أنه يجب أن لا يقتصد منه، وذلك حسب رواية زوجته قبل وفاتها. وكان الشيخ محمد يقول لزوجته: «أتمنى، يوماً، أن أترك الوظيفة، وأعمل في التجارة، أو في أي عمل حرّ يعود عليّ ببعض المال الحلال، فاقتصد منه لكي أبني ضريحي والدي وجدي». وهكذا كان الشيخ محمد يعتبر كل الوظائف الحكومية التي مارسها هي غير شرعية ديناً وغير حلال مالياً. وأن هذا المال الحكومي لا يصلح بنظره لبناء قبور الأولياء والصالحين والعلماء والفقهاء. فكان يعتبر أن واردات الدولة الضريبية غير شرعية وغير محقة لأنها تقتطع من مداخيل الفقراء وعامة الناس. ألم يخط قلمه في يومياته لعام 1923 امتعاضه من الوظائف الحكومية في مديرية الداخلية، بقوله: «إنني متضايق جداً من بقائي في وظيفة الداخلية التي لا يعلم لها الإنسان وظيفة ولا عمل فضلاً عمّا يحيط بها من الزحمة والغلاظة. يسّر الله لنا رزقاً حلالاً آخر»[16]. وفي موضع آخر، قال: «كفانا الله شرّه (الحاكم العام أوبوار) وخلّصنا من نير الوظائف ورزقنا رزقاً حلالاً آخر»[17].

وبالرغم من دخله المحترم من وظيفته كرئيس لمجلس النواب (1927-1932)، كان الشيخ عند قراءة وصيته مديناً بمبلغ خمسة آلاف ليرة ذهب لأصدقائه القس الخوري يوسف

الجعيتاوي والطبيب الشيخ حنا الخازن، والوجيه العكاري، النائب آنذاك، صديقه عبود عبد الرزاق. وقد ترتّب عليه هذا الدين خلال السنتين والنصف اللتين تلتا حلّ مجلس النواب وتعطيل الدستور في 9 أيار 1932 وحتى وفاته في 1934. وكان الشيخ محمد قد حرم من مرتبه كرئيس لمجلس النواب، ولم تصرف له الحكومة اللبنانية آنذاك، أي معاش تقاعدي عن خدماته في الإدارة العثمانية، ثم في الإدارة اللبنانية سوى مئة وعشرين ليرة لبنانية شهرياً فقط. وهكذا، لم تقم الحكومة اللبنانية بضم خدمات الشيخ محمد ليزداد راتبه التقاعدي حيث تألّم الشيخ ألماً شديداً من هذا الظلم الذي لحق براتبه (معاشه) التقاعدي، كما روت زوجته قبل وفاتها. ولقد حمّل الشيخ محمد، الرئيس شارل الدباس، بعض المسؤولية في تخفيض راتبه التقاعدي إلى هذا الحد المتدني من المستوى (120 ليرة فقط) بعد خوضه معركة رئاسة الجمهورية[18].

كان الشيخ محمد حريصاً على تنشئة أنجاله الكبار، من زوجته الأولى، تنشئة دينية إسلامية، وذلك تمشياً مع معتقده وتربيته في كنف والده الشيخ حسين الجسر العالم الشهير. وبالرغم من أنه أرسلهم، بعد انتقاله من طرابلس إلى بيروت في بداية العشرينات، كطلبة داخليين إلى مدرسة «الحكمة» المارونية، حرص على أن يصوموا فيها طيلة شهر رمضان من كل سنة. ولقد لبّت إدارة المدرسة رغبته نظراً لمكانته السياسية. حيث كان أولاده يصومون وتقدّم لهم إدارة المدرسة وجبة «إفطار» خارج مواعيد الغداء أو العشاء المخصصة لباقي التلاميذ.

ولكنه، كان من ناحية أخرى، حريصاً على تربيتهم «تربية عثمانية» أو بريطانية، أي تربية قائمة آنذاك على «الصرامة»، وخالية من المزح والتدليع والتغنيج[19]. ومما ترويه زوجته أو ابنه حسين قبل وفاتها: إن الشيخ محمد، شاهد مرة، ابنه البكر «حسن»، وكان آنذاك، طالب طب في العشرينات من عمره، يمشط شعره أمام المرآة المعلقة في أحد ممرات المنزل. وبعد دقيقة أو دقيقتين مرّ به ثانية، وهو ما زال مستمراً في تمشيط «وتزبيط» شعره. حيث كانت الموضة يومذاك تقضي أن يملّس الشعر بعد أن يدهن بنوع من زيوت الشعر. فلم يسرّ الشيخ وقوف ابنه الشاب طويلاً أمام المرآة. ولكن بعد أن مرّ به ثالثة ورآه في المكان نفسه، لم يقل له شيئاً، بل تأفف قليلاً، وفوجيء «الدكتور حسن» في اليوم التالي بالحلاق حاضراً إلى البيت بناء على طلب سماحة الشيخ، وهو يحمل «تعليمات» صارمة، تقضي بأن يحلق لإبنه حسن شعره «بروس»، أي بشكل قصير جداً (على الصفر: الزيرو). وكانت حجة الشيخ في تبرير ذلك: «أن الشاب الذي يمضي (يقضي) عشر دقائق أمام المرآة، لن يكون رجلاً جديّاً في حياته العملية».

ويروي إبنه حسين الجسر ذكرياته عن تربية والده الشيخ محمد الصارمة، فيقول: «بعد

أن انتقل الشيخ محمد إلى بيروت، كانت زوجته الأولى قد توفيت، استحضر لخدمته وخدمة أولاده، طاهية تدعى «هلّون» (تصغير هيلانة) وكان يساعدها عاملتان في المنزل، واحدة تدعى روز، والأخرى اسمها «أم طانيوس». وكانت هيلانة عرجاء، وذات يوم شكت للشيخ إبنه حسين، وكان على الأرجح في سن العاشرة أو الحادية عشرة من عمره، أنه سار وراءها في المنـزل، مقلّداً عرجتها، مما أثار سخرية وضحك أشقائه الآخرين، وجرح شعورها وتألمت لفعلته. وعندما عدت (حسين) من المدرسة وأردت تقبيل يد والدي، سحب الشيخ يده وحال دون تقبيلها. قلقت من ذلك لأني كنت شديد الحب لوالدي وأدركت عندها بأنه غاضب عليّ. فبعد قليل، استدعاني الشيخ وأنّبني بشدّة على سخريتي من الطاهية العرجاء، وطلب إليّ أن أذهب وأعتذر منها، وأن أقبّل يدها طالباً أن تصفح عنّي. وأضاف الشيخ وعظه قائلاً: «ألم يكن بمقدور من سخّرها لخدمتك، أن يسخّرك لخدمتها؟ وهل كنت ترضى أن تسخر منك، كما سخرت منها»[20].

ونتيجة لتربيته العثمانية الصارمة[21]، حرص الشيخ محمد أن تتزوج ابنته الوحيدة «سلمى»، وهي في الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة من عمرها، من «سليم» ابن عمتها المتزوجة من الشيخ كامل الميقاتي. وكانت حجته، كما روتها زوجته منتهى لإبنها باسم ما يلي: «إن ابن عمتها يرعاها ويتحمّلها ويوفر لها الإحترام والسعادة، وهو لها، أفضل من زوج ثري كبير الجاه والوجاهة، قد يعذّبها أو لا يحترمها وقد تختلف معه».

وربما، كان الشيخ محمد، في حرصه على اختيار ابن أخته زوجاً لابنته، حيث كان هذا الأخير موظفاً في بلدية طرابلس، قد قلّد بذلك والده، الشيخ حسين، الذي أوصى بتزويج ابنته فاطمة، الوحيدة أيضاً، إلى الشيخ كامل الميقاتي، وهو أحد تلامذته، ولم يكن صاحب ثروة أو جاه، بل رجل علم ودين وتقوى.

وبالمقابل، كان الشيخ محمد منفتحاً فكرياً وذهنياً وقانونياً على الثقافة الغربية، حيث كان مشتركاً، وفاقاً لروايات أبنائه، بعدّة مجلات فرنسية سياسية وأدبية وتربوية وحقوقية. بالإضافة إلى ما كان يحمله من إرث ثقافة عربية وإسلامية وعثمانية. كما ظلّ إرث جدّه الشيخ محمد الكبير، ووالده الشيخ حسين، الديني حاضراً أمامه باستمرار، ومؤثراً في سلوكه وتربيته وتدينه وصوفيته. وربما كان يرافق إيمانه القوي بدينه، وخلقيته الدينية، شيء من «الأرستقراطية». ولكن ليس بمعناها الغربي الإقطاعي القديم أو الرأسمالي الحديث. بل بالمعنى العربي الإسلامي لها. أي الأرستقراطية المتضمنة معاني التصوّف، التي تحفظ في آن معاً كرامته

وكرامة الآخرين، والتعالي عن الصغائر. ولقد نسب، أو برّر شقيقه الشيخ نديم الجسر[22]، مفتي طرابلس، ونائبها (إنتخب عام 1957)، قبل وفاته عام 1980، هذه «الارستقراطية» في طبع الشيخ محمد–وطباع بعض أبناء عائلة الجسر–إلى أنهم يتحدرون، من جانب أجداد وآباء هم علماء دين زاهدون يعودون بتسلسل نسبهم إلى الأسرة النبوية الشريفة. كما يعودون من جانب جدتهم (زوجة الشيخ محمد الكبير، أي جدّ سماحة الشيخ محمد صاحب هذه السيرة)، التي كانت من عائلة «رمضان» التي حكمت قسماً من الأناضول لعدّة قرون، إلى الأرستقراطية الإقطاعية أو النبيلة بالمفهوم الأوروبي للإقطاع[23].

ويضيف إبنه عدنان، عندما سئل في أواخر سنوات حياته، عن شخصية والده[24] قائلاً: «كان هناك إزدواجية في شخصية الشيخ الوالد بين الواقعية والصوفية. وكانت «صوفيته» نتيجة تأثره بشخصية والده، العالم والشاعر والمفكر الإصلاحي، وبسيرة جدّه الشيخ محمد الجسر الكبير، الذي كان قطباً دينياً من أساتذة الطريقة الرفاعية، ومن أصحاب الكرامات. وقد عاش الجدّ محمّد كل حياته في العبادة وإحياء حلقات الذكر، واعتبر في عصره من أولياء الله الصالحين. أما واقعيته، فكانت في ابتعاده في حياته العامة والسياسية عن الحركات الثورية أو المعارضة العنفية للحكم. وفي اعتباره المناصب والوظائف التي يمارسها إنما يؤديها في خدمة الناس، أو «كواجب» يقضيه».

وهكذا على خطى والده، الشيخ حسين الجسر، ترك الشيخ محمد مخطوطة (مطبوعة على الآلة الكاتبة، لم تنشر حتى الآن)، يتحدث فيها عن حياة والده، مقلّداً إياه في وضع كتاب عنه، كما وضع الشيخ حسين ونشر كتاب «نزهة الفكر في مناقب الشيخ محمد الجسر» الذي نشره في نهاية القرن التاسع عشر، ثم جدّد طبعه عدّة مرّات. ولكن الشيخ محمد توفي قبل أن يدفع بمخطوطته إلى النشر.

بين العلم والسياسة

1915-1894

كانت ولادة الشيخ محمد في طرابلس، كما رأينا، في مرحلة نهوض الإصلاح الحميدي، مع استتباعها بتداعيات سياسية وتحركات عثمانية داخلية أضعفت مركز السلطان ومهابته وزعزعت مكانته كخليفة للمسلمين أجمعين.

المدرّس والصحافي

التحق الشيخ محمد بسلك التعليم العثماني عام 1907، أي في أواخر العهد الحميدي، ليكون أستاذاً ومديراً للمكتب الإعدادي في اللاذقية خلفاً للعالم التركي رفيق بك[1]. وفي سلك التعليم، برزت مواهب الشيخ محمد التربويـة ونزعته الإصلاحية التجديدية في التربية.

ولكن بسبب تأثر الشيخ محمد بوالده وطريقته الصوفية وعلاقته بالسلطان العثماني عبد الحميد الثاني، استهوته السياسة، وقرر خوض غمارها من باب الدفاع عن العهد الحميدي وايجابياته الإصلاحية، في وجه الحركة الإنقلابية التي قادتها ضده جمعية «الإتحاد والترقي» في عام 1908[2]. فتولى رئاسة تحرير جريدة «طرابلس» التي أسسها محمد البحيري عام 1892 م / 1310 هـ، بايعاز من الشيخ حسين وترغيبه[3]، حيث كتب افتتاحياتها المدافعة عن السلطان عبد الحميد وسياسته الحكيمة في قيادة السلطنة العثمانية آنذاك [4].

ولمتابعة عمله الصحفي، وخوفاً من عزله من التعليم في اللاذقية طلب نقله إلى مدينة طرابلس، حيث عيّن أستاذاً ومديراً لمدرستها الإعدادية. وفي طرابلس استمر في اخلاصه للعهد الحميدي وتوليه الدفاع عنه في المحافل السياسية والثقافية والإعلامية، حيث «كانت الحياة السياسية في مجمل المدن السورية الهامة قبل إعلان الدستور (1908)، قائمة على مظاهر الإخلاص لجلالة السلطان والدولة العلية، والدعاء له بطول العمر في كل مناسبة من المناسبات الإجتماعية والحفلات التي تقيمها الحكومة، وعلى دوام الصلات بينها وبين الشعب الممثل

آنئذٍ بكبار العلماء والوجهاء. وكان السلطان عبد الحميد الثاني أكثر سلاطين آل عثمان اهتماماً بتلك الصلات بين الحكومة والشعب... فتوثقت صلاته بعلماء طرابلس...»[5] وكانت هيئة الوجاهة السياسية العلمية ممثلة بكبار علمائها، أمثال المفتي محمد رشيد أفندي كرامة والشيخ حسين أفندي الجسر والشيخ أبي الهدى أفندي الصيادي والشيخ علي العمري ودرويش أفندي شنبور وعبد القادر باشا الملاّ وقيصر بك نوفل وآل كاتسفليس وطربية.

«ولما طلع فجر العهد الجديد، عهد الحرية والدستور، انتقل نفوذ الحكم من السلطان ورجاله إلى الوزارة التي تحوز ثقة المجلس النيابي. لذلك نشطت جمعية «الإتحاد والترقي» قبل البدء بالإنتخابات النيابية، وأسست لها فروعاً في مراكز الولايات والألوية وبعض الأقضية الهامة. فكان فرع طرابلس جامعاً عدداً كبيراً من المثقفين، من جميع طبقات الشعب وشبابها خاصة، دون أن يكون هنالك حزب آخر، فمن لم يكن اتحادياً كان مستقلاً في الظاهر.

من ناحيتهم، ظل وجهاء العهد السابق، وفي طليعتهم الشيخ محمد أفندي الجسر، بعيدين عن السياسة زمناً، دون أن تبدو منهم بادرة عداء للعهد الجديد. كما ظل المفتي رشيد (محمد رشيد) أفندي كرامة... محافظاً على وجاهته، وشعبيته معاً، بينما كان نجله الأكبر... عبد الحميد أفندي يتردد كثيراً إلى النادي الإتحادي يبادل أصدقاءه الكثر...الأحاديث السياسية والوطنية والأدبية...»[6].

في هذا الجو الطرابلسي الملائم للإتحاديين، جرت الإنتخابات النيابية الأولى لمجلس المبعوثان. وفاز «بالنيابة عن طرابلس... فؤاد خلوصي بك، ومن المثقفين المنتمين إلى جمعية «الإتحاد والترقي»، على أن أنظار الطبقة المحافظة على وفائها للعهد الحميدي ظلت متجهة إلى علامتها الشيخ محمد أفندي الجسر»[7].

لقد حاولت جمعية «الإتحاد والترقي»، مع بدء انتخاب النواب الأعضاء في مجلس المبعوثان، أن تختار العناصر المتعاونة معها. ومن هذا المنطلق استبعدت ترشيح الشيخ محمد الجسر كمبعوث عن مدينة طرابلس عام 1908. حيث تعارضت نظرته مع نظرتها في مواقفها السياسية والقومية.

لكن، وانطلاقاً من انفتاح الشيخ محمد الديني، وبعد نظرته السياسية للأمور، بقي وفياً للسلطنة العثمانية، ورأس إدارتها السلطان عبد الحميد الثاني، بما تمثله من امتداد واستمرار لوحدة وتضامن المسلمين على الرغم مما آلت إليه السلطنة من ضعف وهوان. فالوحدة مع الضعف أفضل من التشرذم مع القوة. لذا عندما قامت الحركات السياسية في بلاد الشام ضد السلطان عبد الحميد، لم يتأثر الشيخ محمد بها، بل سعى دائماً لإثبات إخلاصه ووفائه للعهد

الحميدي. فقد أيقن بثاقب نظرته السياسية وترفعه الصوفي، وتربيته الدينية المنفتحة، ان ما يطالب به «أحرار تركيا»، آنذاك، من اصلاحات داخلية سينعكس في قومية شوفينية متعصبة تجاه القوميات المستضعفة الملحقة بالدولة التركية، وخاصة القومية العربية الجنينية.

جاهر الشيخ محمد بمناوءته لجمعية «الاتحاد والترقي»، وعبّر عن ذلك في كتابة الإفتتاحيات اليومية في جريدة «طرابلس» التي «أصبحت، بعد إعلان القانون الأساسي، (الدستور)، وتطبيقه، لسان حزب الائتلاف المعارض للاتحاديين، وقد راجت رواجاً كبيراً بفضل رئيس تحريرها الوجيه الكبير العلامة الشيخ محمد أفندي الجسر، الذائع الصيت»[8]. وكانت افتتاحيات الشيخ تصب في نقد سياسة الاتحاديين والاشادة بحسنات العهد الحميدي. مما جعل الشيخ محمد محط أنظار الطرابلسيين ومكمن ثقة علماء طرابلس وفقهائها. وبعد وفاة والده الشيخ حسين، عام 1909 م (1327 هـ)، تسلّم الشيخ المنظمة «الخلوتية» الصوفية في طرابلس التي وصل أتباعها، في عام 1917، إلى حوالي أربعة أو خمسة آلاف شخص[9].

مدرّس الحديث في جامع «طينال» في طرابلس

عام 1327 هـ / 1909 م، قررت هيئة محكمة طرابلس الشرعية إجراء اختبار للشيخ محمد الجسر، للحلول مكان والده الشيخ حسين في تدريس الحديث الشريف في جامع «طينال» في مدينة طرابلس، حيث أثبت أهليته ولياقته واقتداره في المضبطة الواردة من هيئة محلة الحدادين بطرابلس المؤرخة في العشرين من رجب سنة ألف وثلاثمئة وستة، (1889)، تلك المضبطة التي كرسته مدرساً للحديث في جامع طينال[10].

ونحن نرجّح، أن حضور هيئة علماء طرابلس، لم يكن لإجراء امتحان، أو اختبار للشيخ محمد، وهو العالم الفقيه، صاحب طريقة صوفية لها قيمتها الروحية والعددية في طرابلس. بل كان حضوراً، للوقوف على رأي الشيخ، والتمني عليه قبول وظيفة التدريس مكان والده المتوفى الشيخ حسين. وهذا ما تؤكده الوثيقة بنصها الحرفي: «وهو قبل الالتماس والطلب...»[11]، أي كان هناك التماس ورجاء وطلب وإلحاح على قبول الوظيفة وليس كما جاء في بداية الوثيقة...

قبل الشيخ محمد وظيفة والده للتدريس في جامع «طينال»، إلى جانب مهنته التدريسية والإدارية في مدرسة طرابلس السلطانية، بعد أن تطورت في أيامه من مدرسة إعدادية، أي مدرسة للتعليم المتوسط، إلى مدرسة ثانوية للتعليم العالي[12].

نائب في مجلس المبعوثان

وهذا هو، الشيخ محمد يخالف وصية والده للمرة الثانية، فبعد ثلاث سنوات على وفاة الأخير بدأ يعد العدة لدخول مجلس المبعوثان في دورته الثـانية، بعد أن حلّ المجلس الأول في عهد حكومة الاتحـاد والترقي، في 5 كانون الثاني 1912، على أن تجري إنتخابات جديدة ويفتتح المجلس في الخامس من نيسان (1912)[13].

وساهمت الإفتتاحيات التي كان يكتبها في جريدة «طرابلس» في ايقاظ الرأي العام الطرابلسي، وفي إظهار مساويء الحكم الإتحادي، وايجابيات العهد الحميدي الإسلامية والعربية. كما لعبت هذه الافتتاحيات دوراً هاماً في زيادة الالتفاف الطرابلسي الشعبي حول كلمة الشيخ محمد والثقة بها[14]. ومحضه ثقتهم في أي انتخابات جديدة.

ما إن حان وقت الانتخابات، حتى ترشّح الشيخ محمد عن مقعد مدينة طرابلس إلى مجلس المبعوثان، -وكانت الظروف قد تغيّرت كثيراً لصالحه- ضد مرشح حكومة الاتحاد والترقي فؤاد خلوصي، النائب السابق، الذي حاول بكل ما أوتي من قوة وإرادة سياسية أن يقنع حكومة اسطنبول بتأييده ودعمه في الانتخابات الجديدة. ويشير الشيخ محمد في مذكراته الشخصية إلى مسألة ترشيحه ومواقف منافسه فؤاد خلوصي بقوله، إنّه: «قبل موعد انتخاب مجلس المبعوثان الثاني في عهد حكومة الاتحاد والترقي، وبعد أن دبّ في جمعية الاتحاد والترقي الضعف، وتشكلت حكومة جديدة تضم بين وزرائها بعض المحافظين من العهد الحميدي السابق. وبعد أن استعادت الصحافة حريتها وأعلن العفو السياسي، وسمح للمنفيين السياسيين بالعودة إلى ديارهم. أرادت الحكومة العثمانية الجديدة إرسال الوفود إلى البلاد العربية للوقوف على رأي وتطلعات وأماني شعوب هذه الولايات و«استجلاب» مودّة أهاليها، فاختارت أحد الأشراف، وهو شفيق باشا، وكلفته زيارة البلاد العربية. وتمشياً مع تقاليد تلك الأيام، رافق شفيق باشا (الشريف) في رحلة القطار المتصرف العثماني المعين لطرابلس حديثاً (حسين راغب بك، أحد موظفي السفارة العثمانية في روسيا سابقاً)، ونائبها السابق فؤاد خلوصي الذي تعمد

العودة إلى طرابلس في صحبة الموفد العثماني، والمتصرف الجديد، وذلك بهدف نيل رضاهما وتأييدهما في الانتخابات الجديدة. ولكن تشاء الصدف أن يقع بين المتصرف العثماني، حسين راغب بك، والنائب خلوصي سوء تفاهم شديد، ترك أثراً سيئاً في نفس المتصرف وضغينة على خلوصي الذي لامه المتصرف على تأييده للحزب الاتحادي المعزول شعبياً وسياسياً.

وما كاد المتصرف يبدأ عمله حتى استقبله الطرابلسيون استقبالاً يليق بمقامه وبدولته. فسعى وجهاء طرابلس إلى السلام عليه وكان من بينهم الشيخ محمد الجسر. وبعد أن قام المتصرف بردّ الزيارة إلى الوجهاء، أدرك أن الرأي العام الطرابلسي لم يكن موالياً لحكومة الاتحاد والترقي. وإن من أهم أسباب معارضة الشيخ محمد في مقالاته في جريدة «طرابلس» لهذه الحكومة مواقفها من الخلافة الاسلامية، وقضايا الولايات العثمانية العربية في تعليم لغتهم وتمثيلهم القومي السليم في مجلس المبعوثان. كما تبين له أن الطرابلسيين كانوا يعتبرون نائبهم فؤاد خلوصي تركياً وليس طرابلسياً. وبعد أن تكررت الاجتماعات بين المتصرف حسين راغب، والشيخ محمد الجسر، نشأت مودّة بينهما، وشرح الشيخ للمتصرف أن الولاء السياسي الحقيقي يجب أن يكون للسلطنة وسلطة الخلافة فيها وليس إلى الحكومة مهما كان شكل هذه الحكومة وميولها السياسية. وعندها اقتنع المتصرف بوجهة نظر الشيخ محمد، بعث تقريراً إلى الأستانة يوصي بأن يكون الشيخ محمد هو المرشح المدعوم من الحكومة لا فؤاد خلوصي»[15].

لكن الحكومة الاتحادية لم تقتنع بوجهة نظر المتصرف حسين راغب الذي أمّن انتخابات نزيهة شهدت إقبال الأكثرية على انتخاب الشيخ محمد الجسر.

إذن في هذا الجو من المنافسة السياسية الحامية، «جرت الانتخابات في طرابلس على أساس ثلاثة مقاعد نيابية، بفضل زيادة عدد السكان. وسعى الاتحاديون لانجاح مرشحهم فؤاد خلوصي بك النائب السابق وصرفوا في هذا السبيل كل ما بوسعهم من جهود، فلم يحرزوا النجاح المطلوب بازاء المرشحين علاّمة طرابلس، الشيخ محمد أفندي الجسر والوجيه المعروف سعد الله بك الملاّ... ومحمد باشا المحمد، النائب السابق (عن عكار)، وهو اتحادي صريح، بينما يميل الأول والثاني إلى الجهة الائتلافية التي تشكلت أخيراً لمناوءة الاتحاديين، وأسست فروعاً لها في جميع الولايات والألوية»[16].

بعد انتخابه نائباً في مجلس المبعوثان، انتقل الشيخ محمد إلى اسطنبول لحضور جلسات ذلك المجلس الذي افتتح أعماله في الخامس من نيسان 1912. فاستمر الشيخ محمد في معارضته لحكومة جمعية «الاتحاد والترقي» وفي حنينه وإخلاصه للعهد الحميدي، وللسلطنة العثمانية

باعتبارها خلافة إسلامية. فالتف حوله مجموعة كبيرة من الإسلاميين والعرب يطالبون بعودة السلطان ليلعب دوره كخليفة للمسلمين. وهكذا تزعّم الشيخ محمد رغم صغر سنه آنذاك (30 سنة) في مجلس المبعوثان مجموعة من النواب المعارضين لحكومة «الاتحاد والترقي»، كانت تسمى بـ«مجموعة العمائم»، ومما ساعد الشيخ محمد في تزعّم هذه المجموعة اتقانه اللغة العثمانية (التركية القديمة)، قراءة وكتابة وخطابة.

وعلى الرغم من حلّ المجلس النيابي العثماني، المبعوثان في 21 تموز 1912، واجراء انتخابات جديدة بهدف ابعاد المعارضة للاتحادين، فلقد فاز الشيخ محمد الجسر، كبير المعارضين لسياسة «جمعية الاتحاد والترقي»، وتطلعاتها الشوفينية. واستمر مدافعاً عن موقف طرابلس في وجه الادارة العثمانية الجديدة وكبار موظفيها. كما قاد حملات كثيرة في سبيل التخفيف من الضرائب ومن أجل زيادة الأموال المخصصة لتحسين التعليم وتحديثه في السلطنة العثمانية، وذلك من خلال إنشاء مدارس جديدة لمحاربة الأمية وتخفيف التأثير المتزايد لمدارس الإرساليات الأوروبية»[17].

وقد صدف بعد انتخاب الشيخ محمد الجسر نائباً مبعوثاً عن طرابلس وملحقاتها في بلاد عكار والضنية، أن متصرف طرابلس، حسين راغب، زجّ في السجن حوالي ثلاثين فلاحاً من إحدى القرى الملحقة بالمدينة، وذلك بسبب رفضهم التزام أعشار بلدتهم بالمبلغ المرتفع الذي يفوق فعلياً أعشار إنتاج قريتهم الفعلي. يومها، بادر الشيخ محمد إلى الدفاع عن الفلاحين وحقوقهم، وعدم جواز سجنهم لرفضهم دفع أعشار غير شرعية لا تناسب قريتهم. واعتبر الشيخ محمد أن العشر ما هو إلا الضريبة الشرعية العادلة التي فرضها الاسلام على أتباعه، ويجب أن تكون ضريبة واقعية لا أن تحسب على قيمة الموسم السابق الخصب الذي التزم «عشره أصحاب الثروة والنفوذ من ملاّك القرى الاقطاعية، فجنوا من التزامهم أرباحاً طائلة. فلا يجوز في سنة الجدب والقحط أن يتحمل فقراء الفلاحين الغرم، بعد أن فاز الأغنياء بالغنم»[18].

وبعد إيداع الفلاحين السجن، رفع الأهالي عريضة إلى نائب الادعاء العام في طرابلس، يوسف الحكيم، يطالبون بها بالافراج عن أبنائهم المسجونين دون حق. وعندما استوضح نائب الإدعاء العام العثماني في طرابلس المتصرف عن سبب سجن الفلاحين بغير حق، اتهمه المتصرف بالتفريط بحقوق الدولة العثمانية، المالية، كما اتّهمه بالطائفية كونه أرثوذوكسي في مدينة أكثرية سكانها من المسلمين. وأدى هذا الخلاف إلى نقل نائب الإدعاء العام تأديبياً إلى بيروت

ريثما يتم الانتهاء من عمل التفتيش القضائي العثماني والوقوف على حقيقة الأمر. عندها انبرت جرائد طرابلس الفيحاء في الدفاع عن نائب الإدعاء العام يوسف الحكيم ونزاهته ومواقفه القانونية السليمة. ولكن اتفق الشيخ محمد الجسر، رئيس تحرير جريدة «طرابلس» مع صاحبها محمد البحيري، «على التزام الحياد بازاء الفريقين المتخاصمين»، وعبثاً حاول المتصرّف إقناعهما بإصدار الجريدة للدفاع عنه، بإزاء إجماع الصحف على التجريح بتصرفاته.

ولمّا قال المتصرّف للعلاّمة الجسر: «كنت أنتظر أن يقيني مبعوث طرابلس من هجمات أهلها عليّ»، أجابه: «يجب أن أكون لسان حالها، وها هي بكبارها وصغارها مع النائب العام العدلي ناقمة على تصرفاتكم»[19].

ولقد كان الشيخ محمد صديقاً للنائب العام العدلي، يوسف الحكيم، ومؤيداً لمواقفه القانونية السليمة، في وجه تسلّط المتصرّف حسين راغب. فعندما عاد النائب العام العدلي منتصراً على المتصرف إلى طرابلس، زاره فور وصوله إليها، الشيخ محمد الجسر والابتسام طافح على وجهه وسبق قبلاته الحارة له قوله: «بضاعتنا ردّت إلينا». ولمّا عاتبه المتصرف على اشتراكه في استقبال يوسف الحكيم وإتحافه بالآيـة الكريمة، أجابه: «قلتها كلمة طيبة تعبّر عن عواطف البلد الأمين الذي أنابني عنه»[20].

مثّل الشيخ محمد الجسر طرابلس خير تمثيل في مجلس المبعوثان، وحمل أمانيها، وأماني أبنائها وأهاليها باخلاص منقطع النظير، كما حمل همومها ومطالبها وهموم جميع المستضعفين في سبيل تعليم لائق للجميع وفي سبيل التخفيف من وطأة الضرائب، وجباياتها المجحفة بحق دافعيها من الفلاحين والحرفيين.

وفي سياق السنتين اللتين قضاهما الشيخ محمد في مجلس المبعوثان، التزم جانب الدفاع عن مصالح الأمة الاسلامية وقيادتها، السياسية والدينية، وعن الخلافة الجامعة لكلمة المسلمين، عرباً وغيرهم، بقيادة السلطان عبد الحميد، ومع اغتصاب الاتحادين للسلطة، لم يشترك بأي نشاط سياسي يؤيد إلى هذا الفريق أو ذاك. كما أنه أبعد نفسه عن المؤتمر العربي الأول الذي انعقد في باريس في حزيران 1913[21]. وكان موقفه من التحركات الوطنية والقومية منطقي للغاية مع نفسه. فهو كعالم مسلم لم يستطع الموافقة على تدمير آخر خلافة إسلامية قائمة. كما كان من غير المحتمل أن ينقلب ضد النظام الذي كان قد تربّى وترقّى في كنفه من مدرّس بسيط إلى شخصية سياسية سلطانية، وإلى عالم إسلامي أطلق عليه السلطان عبد الحميد الثاني، إسم «استاذ اسطنبول»، منذ أن كان في الرابعة عشرة من عمره.

نائب رئيس مجلس ولاية بيروت (1915-1919)

لم تستمر مدّة مجلس المبعوثان الذي كان الشيخ محمد الجسر أحد أعضائه سوى سنتين (1912-1914)، إذ أندلعت الحرب العالمية الأولى في 22 آب 1914، وعطِّل المجلس، طلّق الشيخ محمد الوظيفة الرسمية وعاد إلى طرابلس ليمارس بعض الأعمال التجارية ويأكل خبزه حلالاً، ويعاود نشاطه في تحرير افتتاحية جريدة «طرابلس» الناقدة لسياسة حزب «الاتحاد والترقي» العثماني.

ومن مأثورات الشيخ محمد الجسر، في ظروف الحرب الأولى القاسية، طلب والي بيروت، عزمي بك (1915-1917)، من الشيخ محمد المساعدة في إدارة نظام توزيع المعونات الغذائية في طرابلس. وبما أن مؤن الطعام في اسطنبول لم تكن تكفي، بسبب تدفّق النازحين من القرى الجبلية المحيطة بالمدينة إليها، طلب الوالي من الشيخ محمد إغاثة المسلمين، وترك المسيحيين يتدبّرون أمورهم. لكن الشيخ محمد الجسر لم يوافق عزمي بك، وأجابه: «دعهم جميعاً يعيشون، أو دع الجميع يموتون بمساواة»[1].

وفي تلك الأثناء، استمر الشيخ محمد بتحرير افتتاحيات جريدة «طرابلس» المعادية لسياسة الاتحاديين لاغتصابهم السلطة والقضاء على الخلافة الإسلامية واشتراكهم في الحرب وإزهاق أرواح المسلمين. فاستدعي الشيخ محمد يوماً فجأة إلى بيروت لمقابلة واليها، عزمي بك صاحب المشاريع العمرانية في طرابلس. عندئذٍ راودت الشيخ الجسر أفكار سوداء عن مصيره، بسبب معارضته للاتحاديين وتشهيره بهم في جريدة «طرابلس»، «فودع أهله وأصدقاءه وداع من لا يرجو لقاء بعده، وشخص إلى بيروت لمواجهة الوالي، الذي عوضاً من أن يرسله إلى المشنقة أصدر أمره بتعيينه نائباً له في مجلس الولاية الذي كان بمثابة برلمان مصغر»[2]. وذلك باعتبار أن الوالي كان حكماً الرئيس الفعلي لمجلس الولاية. وكانت ولاية بيروت تمتد من اللاذقية شمالاً حتى القدس جنوباً على طول الساحل. وكان مكتب الشيخ محمد الجسر في السراي الصغير في ساحة البرج. وقد أوكل إليه الوالي عزمي باشا، بالإضافة إلى نيابة الرئاسة، مسؤولية توزيع الإعاشة على السكان في أثناء الحرب، والإشراف على التعليم في مدارس الولاية[3]. ويمكن للشيخ لو عرف أنّ الوالي يطلبه لهذه المهمة الرسمية، وليس للسجن أو النفي بسبب مواقفه المعادية للإتحاديين رفض طلب الوالي، ولكن طبيعة الأحكام العرفية، آنذاك، لم تسمح له

برفض أي طلب عثماني مهما كان نوعه.

ويستدل مّما تقدم، أنّه قبيل الحرب العالمية الأولى منحت الولايات العثمانية، نوعاً من اللامركزية الإدارية، حيث أنشيء في كل ولاية «مجلس ولاية»، وكانت صلاحياته مزيجاً بين صلاحيات المجلس البلدي والمجلس النيابي. أي أن أعضاء مجلس الولاية كانوا يصوّتون على ميزانية الولاية ويراقبون صرفها كما كانوا يشرفون على توزيع الضرائب وفرضها وجبايتها[4].

المسؤول عن توزيع الإعاشة

شهدت سنة 1915 بداية صعبة للبنانيين بشكل عام، وللبيروتيين بشكل خاص. فقد صادر الأتراك المواد الغذائية لصالح الجيش العثماني، وفرض الحلفاء الحصار البحري على الشواطيء اللبنانية، ومنعوا وصول البواخر المحمّلة بالمواد الغذائية من تركيا وبالمساعدات من الولايات المتحدة الأميركية إلى بيروت[5]. فعمّ الجوع والفقر المدينة، وقتل المرض من وفره الجوع. وأدرك الشيخ محمد أن مكافحة الفساد والتلاعب بأسعار القمح والحبوب، والتمييز في توزيع الإعاشة من أهم مشاكله اليومية التي سيواجهها في نيابة رئاسة مجلس ولاية بيروت. وبالرغم من سعيه لتأمين الطعام والغذاء لسكان مدينة بيروت، والمدن الساحلية الأخرى، فقد نكبت المجاعة عدداً كبيراً من أبناء الساحل اللبناني، حتى قدّر العدد بمئة ألف نسمة، عدا الذين قضوا خلال سنوات الحرب.

مفتّش المعارف في ولاية بيروت

أتاحت الوظيفة الرسمية للشيخ محمد الجسر، كنائب لرئيس مجلس ولاية بيروت، وإجادته اللغة العثمانية-كونه نائباً مبعوثاً سابقاً في مجلس المبعوثان-أن يكون مقرباً من الوالي العثماني في بيروت، عزمي بك، ومن القائد العسكري جمال باشا بالذات. وقد عرّفه اهتمامه بشؤون التعليم، ضمن مجلس ولاية بيروت، على الأديبة والسياسية التركية الشهيرة، وعضو حزب «الإتحاد والترقي»، السيدة خالـدة أديب، التي عينت مفتشاً عاماً للمعارف العثمانية في ولايتي بيروت وسورية (قيل أن هذا التعيين كان لإبعادها عن اسطنبول وعن التدخل في السياسة، حيث كانت من قادة حزب «الإتحاد والترقي» والمقربين جداً من جمال باشا، القائد العام للجيش التركي في سورية ولبنان آنذاك). ولقد عثرنا بين أوراق الشيخ محمد الجسر

الخاصة على وثيقتين: الأولى تتضمّن وصفاً حسّياً للمدارس العثمانية الرسمية (المعارف) في لواء طرابلس من حيث أنواعها ومواد التدريس فيها، ووظائف المعلمين وقيمة أجرة كل منهم الشهرية وفاقاً للمواد التي يدرّسها؛ كما تتضمّن توجّهات سماحة الشيخ محمد التعليمية والتربوية واقتراحاته لتعيين معلمين جدد من الوطنيين الطرابلسيين وتحديد قيمة رواتب كل منهم الشهرية والمواد التي ستوكل إليهم[6]، والثانية هي كناية عن «فاتورة» صادرة عن معامل ومخازن الياس جرجي سيوفي في بيروت «للموبيليا» ومنجور البنايات وأواني لزينة البيوت، وموقعة من مديرة المعارف لعموم سورية السيدة خالدة أديب، بتاريخ 17 نيسان 1917. والفاتورة مطلوبة من إدارة مكتب القائد العام، دولـة جمال باشا، حيث يستدل من هذه الوثيقة أن خالدة أديب كانت مديرة هذا المكتب، وأن الحاجات التي تمّ شراؤها هي «لوازم وتصليحات مدرسية (تركيب مفصلات وتصليح غالات وأجرة شغل لكافة المدرسة، ثمن غالات ومفصلات وبراغي، خشب لزوم جامنستيك (رياضة)... وغري، جوخ أخضر للألواح، رفوف خشبية وغيرها»[7]...

كما يستدل بأن وجود هاتين الوثيقتين بين أوراق الشيخ محمد الجسر الخاصة، يشكل دليلاً على أن الشيخ كان مسؤولاً عن الإشراف على التعليم في مدارس ولاية بيروت آنذاك.

مآثر الشيخ وخدماته الوطنية

روى أبناء الشيخ محمد الجسر وزوجته السيدة منتهى الزين، نقلاً عن الأب يوسف الجعيتاوي، لإبنه باسم الجسر، ثلاثة حوادث أو أخبار، من عشرات الروايات التي لا مجال لذكرها هنا، عن مآثر الشيخ وخدماته لأبناء وطنه بشكل عام وللمسيحيين بنوع خاص، كدليل آخر على تواضعه وتسامحه وتعاليه عن الإعتبارات الدينية والمذهبية[8].

الحادثة الأولى: مساعدة الكاهن يوسف الجعيتاوي

إن الكاهن يوسف الجعيتاوي، هو مؤسس المستشفى المعروف اليوم باسمه في بيروت، وكان مكلفاً، خلال الحرب العالمية الأولى (الكونية)، بإعاشة وإعالة الأيتام المسيحيين. وذات يوم، وبعد أن انقطعت المواد الغذائية من السوق، قصد الكاهن الجعيتاوي الشيخ محمد الجسر ليطلب منه توفير بعضها لهؤلاء الأيتام، وأن لا يُحرم الأيتام المسيحيون من الإعاشة، وإلا تعرّضوا للموت. ولم يكن بين الشيخ المسلم والكاهن الماروني، آنذاك، أية معرفة مسبقة.

ولكن الشيخ محمد استقبل الأب يوسف الجعيتاوي، وبعد أن استمع إليه بانتباه، استدعى أحد كبار مساعديه، وهو من آل عكاري (والد الرئيس ناظم عكاري)، وقال له: «خذ من الراهب لائحة بمطالبه، واحضرها لي لكي أوقعها. وفي كل مرّة يأتي الأب الراهب، أصرف له ما يطلبه من أذونات بالمواد الغذائية». وهكذا استطاع الأب الجعيتاوي توفير الغذاء لمئات الأيتام المسيحيين في بيروت خلال مدّة الحرب. وتشير المصادر التاريخية إلى أن عدد الأيتام الذين كانت الإعاشة توزّع عليهم آنذاك، بلغ حوالي 11 ألف يتيم، منهم خمسة آلاف يتيم مسلم وستة آلاف يتيم مسيحي.

بعد الحصار البحري، ومنع الحلفاء وصول المواد الغذائية المرسلة إلى لبنان، وتعرّض الجيش العثماني للجوع والموت، راجع الشيخ محمد الوالي عزمي باشا، بشأن احتمال حدوث نقص في كميات المؤونة والإعانات. أجابه عزمي بك بعد استشارة القائد العام جمال باشا، بأن يقتصر توزيع إعاشة القمح أو الطحين على الأيتام المسلمين بقولهما: «إطعم الأيتام المسلمين، وليتدبّر الأيتام المسيحيون أمرهم»، لكن الشيخ أصرّ على توزيع الإعاشة على الجميع، مردداً: «إما أن يعيشوا كلهم أو يموتوا معاً»، واقتنع كل من الوالي عزمي بك والقائد العام جمال باشا بوجهة نظره، فأمرا بأن توزّع الإعاشة على كل المياتم بدون تفرقة.

وهكذا شجّعت هذه البادرة الجديدة الأب الجعيتاوي على التوجّه إلى مكتب الشيخ محمد كلّما كانت هناك مشكلة يتعرّض لها المسيحيون. وكان الشيخ محمد يلبي ما يستطيع من مطالب محقّة للكاهن الجعيتاوي، ممّا أدى إلى نشوء مودّة وصداقة بينهما استمرتا طيلة حياة الشيخ محمد حتى عام 1934. وأصبح ملفتاً للنظر، في العشرينات من القرن العشرين، مشاهدة شيخ مسلم معمّم وكاهن مسيحي بثوبه الأسود، يمشيان أو يجلسان في مكان عام، أو يجلسان في سيارة واحدة تجوب شوارع مدينة بيروت[9].

الحادثة الثانية: إحباط مؤامرة نفي البطريرك الياس الحويّك

تقول السيدة منتهى الزين، زوجة الشيخ محمد الجسر: «إنّه في أثناء وجود الشيخ محمد في اجتماع ضمّه إلى جمال باشا ووالي بيروت عزمي بك، ومفتشة المعارف العامة ومديرة مكتب جمال باشا السيدة خالدة أديب. وقع نظر الشيخ محمد على برقية سرية، أو هكذا تناهى إليه، مرسلة من اسطنبول، تتضمّن تعليمات بنفي البطريرك الماروني الياس الحويك إلى القامشلي أو إلى الأناضول، والخلاص منه بطريقة أو بأخرى. فاستدعى الشيخ محمد إليه الأب الجعيتاوي،

وكانت علاقتهما قد تحوّلت إلى صداقة، وبادره بقوله: «يا محترم، أنتم المسيحيون لديكم سرّ الإعتراف، وتؤمنون به، أليس كذلك؟». وإذ أكد له الأب الجعيتاوي ذلك، مستغرباً السؤال! أضاف الشيخ: «إذن، ما أريد أن أطلعك عليه، وأخبرك به، لهو أمر خطير جداً، تتعلق به رقبتي ورقبتك، أقسم لي، بأن تعتبر ما سأخبرك به سر اعتراف، ولا تبوح به إلا لمن أطلب منك ان تخبره به، وذلك كي أطلعك على ما أعرف ».

وبعد أن أقسم الكاهن الجعيتاوي، بشرفه الكهنوتي، وسر الإعتراف لدى الطوائف المسيحية. قال الشيخ: «علمت أن اتجاهاً لدى المراجع العليا للمؤامرة على شخص البطريرك الحويك ونفيه وربما بأكثر. وعليكم لوقفها أو إحباطها الإتصال بقنصل النمسا كي تتصل حكومته حليفة الاستانة (عاصمة الدولة العثمانية)، وتتدخل لديها وتقنعها بالعدول عن قرارها. وإياك أن تذكر اسم من أطلعك على الخبر، لأن رأسي ورأسك معرضان للخطر إذا عرف مصدر الخبر».

قام الكاهن الجعيتاوي بما طلبه منه الشيخ محمد، وهكذا تدخّلت النمسا بالأمر، وصرفت الحكومة العثمانية النظر عن قرار النفي والتخلّص من غبطة البطريرك.

ولقد كان لهذه البادرة أثرها الكبير في الأوساط المسيحية الإكليركية عندما عرفت فيما بعد بموقف الشيخ محمد الجسر، الذي حال دون تعرّض البطريرك الماروني للأذى.

ومما لا شك فيه، أن البطريرك الحويك عرف بدور الشيخ محمد في إحباط المؤامرة عليه، فقامت، فيما بعد، بين الإثنين صداقة حميمة وعلاقات مودّة صادقة استمرّت حتى وفاة البطريرك في عام 1931. حتى أن الأب الجعيتاوي الذي استطاع جني ثروة صغيرة من المطبعة التي أنشأها، واشترى أرضاً في منطقة السيوفي، تعرف اليوم باسم منطقة الجعيتاوي، وأقام عليها المستشفى المعروف باسمه، قد وسّط الشيخ محمد الجسر لدى غبطة البطريرك الحويك كي يسمح لراهبات «عبرين» بتولي أعمال التمريض في المستشفى المذكور. وفي مستشفى «الجعيتاوي» اليوم، لوحة رخامية، تذكّر بأيدي الشيخ محمد البيضاء في إنشاء هذا المستشفى الماروني الكبير.

الحادثة الثالثة: منع مصادرة دير اللعازارية في بيروت

روت السيدة منتهى الزين، زوجة الشيخ محمد، عن زوجها أيضاً: أنه استعمل أكثر من حجة لإقناع جمال باشا بإلغاء قرار مصادرة دير راهبات اللعازارية في بيروت[10]. وقد

ساعدته في ذلك، خالدة أديب، مفتشة المعارف العثمانية العمومية في سورية، ومديرة مكتب جمال باشا آنذاك في بيروت. وفحوى القصّة: إن من بين الأمور التي عرضت على مجلس الولاية أو على الوالي عزمي بك قرار القائد العام جمال باشا بمصادرة «دير اللعازارية» وجعله ثكنة للجيش. فتوسطت رئيسة الدير مع الشيخ محمد ليحول دون ذلك، ونجحت واسطته مع الوالي عزمي باشا الذي سانده خلال مناقشة هذه القضية في مجلس الولاية. وفي خلال هذه المناقشة، تفتقت في ذهن الشيخ محمد «شبه حيلة شرعية» في سبيل إقناع جمال باشا بعدم التشدّد في تطبيق قرار تجنيد المسيحيين الإجباري في الجيش العثماني... إذ قال له: «إذا كنت تعتقد أن المسيحي ليس موالياً للدولة، وهو «خائن لها»، أو منحاز للعدو؟ فهل تعتقد بأن إدخاله في الجيش، غصباً عن إرادته، مفيداً؟ أفلا تخشى على سلامة الجيش منه وهو داخله، أكثر مما لو كان خارجه؟».

ويضيف ابن الشيخ محمد، حسين، الذي أكّد هذه الرواية لشقيقه باسم، بأن عدداً كبيراً من الشباب المسيحيين أنقذوا من التجنيد الإجباري، استناداً إلى هذه الفتوى الذي أصبحت القيادة العثمانية ميّالة إلى تطبيقها منذ العام 1917.

وهكذا تنتهي مرحلة جديدة من عمر الشيخ محمد الجسر الصوفي، المسلم عقيدة والعثماني الهوى. وبالرغم من أن الشيخ لم يكن عالم غيب، ولم تسمح له ظروف الحرب العالمية الأولى وتسارع الأحداث بعدها لرسم خريطة مستقبله السياسي والوطني، وهو صاحب الإرادة في التخطيط والتصميم على التنفيذ وتحقيق كل ما يصبو إليه. ففاجأته الحرب العالمية الأولى بأحداثها، وهاله سقوط السلطنة العثمانية والخلافة الإسلامية وبروز الحالات الطائفية لدى السلطات العثمانية والتفرقة في توزيع المساعدات والإعانات الغذائية (الإعاشة)، وفرض التجنيد الإجباري على المسيحيين، ومصادرة الأديرة وغيرها مّما يمس كرامة الإنسان والسلطنة العثمانية، والديانة الإسلامية معاً.

أسباب عدم انضمام الشيخ محمد إلى الحركة العربية الإستقلالية (الإنفصالية)

أمّا عن سبب عدم انضمام الشيخ محمد إلى الحركة العربية، بقيادة الشريف حسين[11]، أسوة بعبد الحميد كرامي ورضا الركابي وسليم سلام وغيرهم، فيعود، في نظر الشيخ نديم، شقيق الشيخ محمد الجسر، كما ذكرها قبل وفاته لإبن الشيخ محمد باسم، إلى عدّة أسباب، منها:

أولاً: بالرغم من إحراز ثورة الشريف حسين في صيف 1917 بعض النجاحات الملموسة بقيادة ابنه فيصل الذي دخل دمشق وأسس فيها حكومة عربية، وتسليم الحكم في بيروت، بعد انسحاب العثمانيين، إلى رئيس البلدية عمر الداعوق الذي أعلن مساندة الحكومة الفيصلية، ورفع العلم الشريفي فوق المباني الرسمية، ورُحّب بشكري الأيوبي مبعوث فيصل في بيروت. وبالرغم من ذلك، بقي الشيخ محمد وفياً للسلطنة العثمانية حتى انهيارها ومغادرة ممثّلها بيروت في عام 1918 م. وكانت ثورة الشريف حسين صدمة بالنسبة إليه، لأنه اعتبرها خيانة للإسلام، في وقت، كان بنظره، على المسلمين أن يعملوا سويّة للمحافظة على الخلافة الإسلامية.

ثانياً: بعد أن انهزم العثمانيون، وانسحبوا من سورية ولبنان، دخلت فرقة عسكرية بريطانية قبل الفرنسيين بقليل حيث طلب قائدها الاجتماع بأعلى موظف عثماني في الولاية، فأشاروا إليه الاجتماع بالشيخ محمد الجسر الذي كان يشغل منصب نائب رئيس مجلس ولاية بيروت في أثناء الحكم العثماني خلال الحرب العالمية الأولى. وخلال الاجتماع السري بين الشيخ محمد والضابط الانكليزي الذي كان يعرف الكثير عن أوضاع مدينتي بيروت وطرابلس السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بادر الضابط البريطاني الشيخ محمد بسؤال، قائلاً: «هل تجيبني بصراحة إن أنا سألتك أنتم المسلمون تفضلون الإنتداب الفرنسي أم الإنتداب الانكليزي؟».

لم يجب الشيخ محمد مباشرة على السؤال بل سأل الضابط البريطاني، قائلاً: «ما دمت تسألني بصراحة ؛ فأنا بدوري أطرح عليك سؤالاً وأرجو أن تجيبني عليه بوضوح وصراحة وبشرفك العسكري: علام اتفقتم أنتم البريطانيون والفرنسيون بشأن هذه البلاد؟»، فأجاب الكولونيل البريطاني: «أعتقد أن هناك اتفاقاً بريطانياً فرنسياً على أن تكون سورية ولبنان من حصة فرنسا؛ وأنصحك بأن تأخذ هذه المسألة بعين الاعتبار». وفي ذلك الحين لم يكن أحد من السياسيين قد عرف أو سمع باتفاقية سايكس بيكو السرّية.

ومما لا شك فيه، أن معرفة الشيخ محمد، بصورة غير مباشرة، من حديث الكولونيل البريطاني، أن فرنسا سوف تتولى إدارة سوريا ولبنان بصيغة الإنتداب، كان له تأثيره الكبير على موقفه السياسي في تلك المرحلة الحاسمة التي كانت تمرّ بها الحركة القومية العربية الجنينية بقيادة الأمير فيصل، ابن الشريف حسين. حيث كانت هذه الحركة تشجّع السياسيين اللبنانيين، ولا سيما المسلمين منهم، على استلام الحكم بعد رحيل العثمانيين من سورية ولبنان.

ثالثاً: لم يكن الشيخ محمد محبّذاً للسياسة البريطانية في المشرق العربي، التي حرّضت

العرب المسلمين على الثورة ضد السلطنة العثمانية والخلافة الإسلامية، وذلك نظراً للعلاقات السياسية والوجدانية السابقة التي كانت تربطه -كما ربطت والده دينياً ووجدانياً- بالسلطنة العثمانية والخلافة وبالسلطان عبد الحميد الثاني بالذات.

رابعـاً: لقد أبقى الفرنسيون على مجلس ولاية بيروت حتى إعلان دولة لبنان الكبير سنة 1920 كهيئة استشارية صورية، لا وظيفية كما كانت في العهد العثماني. وبقي الشيخ محمد، كما يقول شقيقه الشيخ نديم، في رئاسة مجلس الولاية بعد مغادرة الوالي العثماني وانسحاب العثمانيين منها. ولكن الشيخ محمد لم يكن على علاقة طيبة بالحاكم الفرنسي الذي أبقاه في مركزه، نظراً لحاجته إليه كوجه من أبرز الوجوه العامة بين المسلمين، بعد رفض قسم كبير من زعماء المسلمين في بيروت وطرابلس التعاون مع الفرنسيين أو التخلي عن تطلّعاتهم القومية في إقامة دولة عربية بقيادة فيصل ابن الشريف حسين.

ولكن في آذار من العام 1919، أراد الحاكم الفرنسي في بيروت، الكابتن كولندر، أن يقوم مجلس الولاية بالتصديق على ميزانية مخالفة للأصول القانونية. فاعترض الشيخ محمد واصطدم مع الحاكم الفرنسي، مما حدا بهذا الأخير إلى تشجيع أحد أعضاء مجلس الولاية على ترشيح نفسه إلى رئاسة المجلس ضد الشيخ محمد. ولكن هذا العضو أخبر الشيخ محمد بمناورة الحاكم، وجرى الاقتراع، وعندما تمّت عملية فرز الأصوات، نال الشيخ محمد كافة أصوات أعضاء مجلس الولاية الحاضرين (19 صوتاً) ما عدا ورقة واحدة كتبت باللغة الفرنسية. وكانت هذه الورقة هي ورقة اقتراع الحاكم العسكري. فأدرك الشيخ محمد آنذاك أن الحاكم الفرنسي مصرّ على إيصال غيره، ففضّل الاستقالة على المواجهة، وانتقل إلى العمل في التجارة، حيث أسّس مع شريك له من آل شقير، شركة تجارية لبيع مال القبّان والسمانة بالمفرق والجملة[12]. وكانت مدّة الشركة سنة قابلة للتجديد تبدأ في 5 آذار 1919 وتنتهي في 31 كانون الأول 1919.

والسؤال اللافت هنا: لماذا لم ينخرط الشيخ محمد في الحركة القومية العربية، ولا في الجمعيات السرية التي تأسّست في بيروت وطرابلس ودمشق وغيرها من العواصم العربية، وفي العاصمة العثمانية اسطنبول بالذات؟ ولماذا لم ينضم إلى حركة الشريف حسين كباقي الزعماء المسلمين آنذاك؟.

هل نكتفي بما ذكره شقيقه الشيخ نديم عن استنكاف الشيخ محمد عن الاشتراك بهذه الحركات؟ أم هناك أمور وقضايا ما زالت غامضة حتى الآن، بسبب عدم توفّر الوثائق والكتابات الدقيقة حولها؟ وهل صحيح أن معرفة الشيخ محمد الاستشفافية بأن «المشروع

الفيصلي العربي»، ما هو إلا وهم عربي في السراب آنذاك. وهو غير وارد لدى الدول الكبرى (فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية وألمانيا). وهو غير قابل للتحقيق؟ وإن معرفته المسبقة واطّلاعه على سرّ إتفاقيـة سايكس بيكو قبل غيره من الزعماء المسلمين، جعلته يتريث في الإنضمام إلى المشروع الفيصلي، وفضّل طلب الفرنسيين منه شخصياً أو بالواسطة عودته إلى هرم الإدارة الرسمية التي تتشكّل من جديد. فلقد كان سماحته واقعياً ولا يحب المغامرة إذا لم تكن مغامرة ناجحة، وتوصله إلى برّ الأمان أو تحقّق ما يصبو إليه وتبقيه في صدارة الواجهة وتميّزه عن غيره من العلماء والفقهاء ورجال السياسة.

وأخيراً، سنحت الفرصة للشيخ محمد بدخول الإدارة من بابها الواسع، بعد خلافه الشهير في آذار 1919 مع الحاكم الفرنسي في بيروت الكابتن كولنـدر. ففي عام 1919 بالذات، وقبل وصول الجنرال غورو بقليل[13]، كثرت الأصوات الإسلامية المعارضة للفرنسيين والمطالبة بالإنضمام إلى حكومة فيصل في دمشق، فقرّر الحاكم ترابو الذي خلف رئيس المندوبية الفرنسية والحاكم العسكري بعد تعيين جورج بيكو مفوضاً سامياً على سورية ولبنان[14]، أن يتخلّص من عدوّه في السراي، حبيب باشا السعد (رئيس مجلس إدارة جبل لبنان في نهاية عهد المتصرفية وأمين السر العام للدولة اللبنانية) الفرنسية المستحدثة. ويقول اسكندر رياشي في كتابه «الأيام اللبنانية» في هذا المضمار: «إن ترابو بعد الخلاف الكبير بينه وبين حبيب باشا (السعد)... جاء بثلاثة أشياء إلى السراي.

1 - التفتيش عن مسلم يمكنه أن يكون أولاً بمنزلة سياسية تتقارن مع منـزلة حبيب باشا وترضى بها طرابلس الثائرة ويرضى الوسط الإسلامي القائم على الفرنسيين الذين جاؤوا من البلدان المسيحية يحكمون الإسلام[15] في قاعدته العنيدة البحرية القائمة منارة محمدية على هذا الشاطئ الشرقي من البحر المتوسط -إذ أنّ طرابلس اعتبرت نفسها دوماً عنوة عن الاسكندرية وعن الاسكندرون وعن بيروت وصيدا وصور ويافا وعن كل ميناء بحري إسلامي- حصن الإسلام البحري الأكثر حصانة.

فتّش القومندان ترابو عن ذلك العصفور الأزرق، عن الضالة المنشودة، فتوقّف كثيراً عندما وقعت يده على الرجل الذي يطلبه في الشيخ محمد الجسر السياسي الداهية، الشاب الذي كان نائباً في مجلس المبعوثان حيث تعلّم أصول السياسة وفنونها وخدعها وأساليبها، تساعده بذلك نباهة كبيرة وطلعة جميلة وحكمة ظريفة، مما هي مزايا ضرورية أولية لمحترفي السياسة وفرسانها البارزين.

ولا شك أن الشيخ محمد كان أفضل صلة سلام بين المسلمين وبين المنتدبين لما كان عليه من سعة في الفكر ومقدرة في تركيب الأحمر على الأزرق، والأبيض على الأسود بطريقة فنية توحي بالإعجاب وتكتسب الأصحاب. وكانت بكركي تستقبله وهو بين جمهرة من المطارين، يكرمونه كأحد أحبارها، حتى إنه قال ذات يوم: إنه في مثل هذه الظاهرات لم يعد ينقصه إلا لبس البطرشيم وحمل الصولجان»[16].

لقد سعى الفرنسيون إلى الشيخ محمد الجسر ولم يسعَ هو إليهم، ووجدوا به، وهو الشيخ المعمّم، ضالتهم في العبور إلى المجتمع الإسلامي الرافض لوجودهم في سورية ولبنان. وأعاد الشيخ محمد، المثقف الواسع الإطلاع على الفكر الغربي، وحداثته القانونية والإدارية والتربوية الإعتبار لشخصه وعائلته وسمعتها بعد خلافه مع الحاكم الفرنسي كولندر في آذار 1919، وأصبح الرجل الثاني في الدولة اللبنانية الفرنسية المستحدثة، فيحسب نصيبه في مراتبها ووظائفها الرسمية من رئيس محكمة إلى شغل منصب المدير أو الوزير لأكثر من مرّة وحتى رئيس الوزارة عندما كان مندوب الحكومة في اجتماعات المجلس التمثيلي؟ أو عضواً في مجلس الشيوخ ورئيساً منتخباً له، وعضواً معيناً باستمرار في مجلس النواب ورئيساً له طيلة ست سنوات من عمر الجمهورية اللبنانية 1926-1932.

هوامش القسم الأول: رائد إسلامي متنوّر

نسب آل الجسر

(1) المائي: أي صاحب الماء. وتشير إحدى الروايـات إلى اكتساب القطب السيد محمـد الصيادي الرفاعي، لقب المائي، عندما انتشل رجلاً من أتباعه من نهر النيل حيث حال دون غرقه. وكان الغريق قد استنجد به قائلاً: «أدركني يا مائي»، فأدركه السيد محمد قائلاً: «جاءك المائي». انظر شجرة عائلة الجسر.

(2) وتأكيداً لانتساب آل المائي إلى آل الرفاعي، يذكر الشيخ محمد في مذكراته عن والده الشيخ حسين ما يلي:»ولما ذهبت في خدمة سيدي الوالد إلى الأستانة في ربيع الأول سنة 1312 هـ(1894-1895م)، دعانا السيد أبو الهدى (الصيّادي) رحمه الله إلى تناول الطعام في داره وأعاد ذكر اتصال نسب بني الجسر ببني الرفاعي، وأكد لنا أننا أنسباء وأقرباء. ثمّ التفت إليّ وقال ما نصّه: «أنت شاب لا تؤمن حتى تنظر بعينيك المستند». وأشار إلى الأستاذ توفيق أفندي الأيوبي، وكان مولياً بحفظ مكتبة الشيخ، وأشار إليه بإحضار كتاب عقد الهلال منها، وهو كتاب مخطوط في جزئين وضع منذ أكثر من قرن. فجاء به ودلني على مكان الفقرة التي أشار إليها عن نسب بني المائي، وهي الفقرة التي استنسخها وأرسلها للمرحوم والدي منذ خمسة أعوام تقريباً». مذكرات الشيخ محمـد الجسر المحفوظة في مكتبة ولده الأستاذ باسم في بيروت، ص 73. انظر أيضاً شجرة عائلة الجسر.

(3) Wajih Akkari: «Shaykh Muhammad Al-jisr: A Sunni Muslim in Lebanese Politics», A thesis of the degree of the Master of Arts , Department of History and Archaeology , Americain University of Beirut , Beirut , Lebanon , 1992 , P 1-2.

(4) في كتابه عن سيرة أبيه الذي نشر عـام 1888، تحت عنوان «نزهة الفكر في مناقب الشيخ محمد الجسر»، ص 17.

(5) لقد أدى اكتشاف خطة إرسال وفد من الطرابلسيين الى الاستانة من قبل ابراهيم باشا إلى شنق عدد من شركاء الشيخ محمد الجسر في طرابلس، أمّا هو فقد نجا بهروبه إلى جزيرة قبرص عام 1835، ومنها إلى اسطنبول في العام 1836. وخلال إقامته في اسطنبول اشترك في تأسيس نظام تعليمي جديد ناتج عن جهد واسع للإصلاح بقصد نشر ثقافة حديثة على مستوى المدارس الإعدادية والثانوية العثمانية، وتزوّج من إبنة تاجر عثماني. المصدر السابق، ص 18.

(6) وصل عدد اعضاء المنظمة الخلوتية في عهدة الشيخ محمد الى ما يقارب الـ5000 شخص.

(7) تزوج الشيخ حسين والد الشيخ محمد أربع نساء:- الأولى: هي جميلة رعد، تزوجها في 15 ذي القعدة سنة 1284 هـ / 1876 م، إلاّ أنّ ضعف جسدها منعها من تحمّل ثقل الحمل، فكانت تجهض أو تضع أولاداً ضعاف البنية ما يلبثون أن يموتوا... ولمّا تيقّن من استحالة المعالجة تزوّج ثانية.-الثانية: رقية إبنة عبد السلام الحلاق من صيدا. وهي والدة الشيخ محمد. جمع الشيخ حسين بين زوجته الأولى والثانية. ولكن بعد ثلاث سنوات طلبت الأولى الطلاق فاستجاب لطلبها.- الثالثة: سكينة إبنة الشيخ عبد الحميد أفندي الرافعي الطبيب الطرابلسي المعروف. إقترن بها بعد وفاة زوجته الثانية، فأنجبت له أولاده: فاطمة ونديم (أصبح نائباً عن طرابلس ومفتياً للشمال) وعبد الرحمن الذي توفي شاباً.-الرابعة: بعد وفاة زوجته الثالثة، وكان قد تقدّمت به السن، قصد إبنه الشيخ محمد في اللاذقية حيث كان يدرّس، وعقد قرانه على سيدة من آل الحكيم لتعيش معه وتهتم به في شيخوخته.

(8) مذكرات الشيخ محمد الجسر، مخطوطة غير مطبوعة، ص 89.

(9) المصدر نفسه. لقد كان أبو الهدى الصيادي من كبار علماء الإسلام في الأستانة آنذاك وهو صديق للشيخ حسين الجسر والد الشيخ محمد. وتعتبر عائلة الجسر فرع من آل الصيادي، الذين يعودون بنسبهم الى آل الرفاعي. انظر أيضاً شجرة عائلة الجسر.

(10) مذكرات الشيخ محمد، المصدر السابق، ص 73. كما زار الشيخ محمد أيضاً، الأستانة للمرّة الثانية قبل أن يستقر فيها كنائب في مجلس المبعوثان لمدة سنتين (1912-1914). ولم يكن لهذه الزيارة الثانية أي أثر علمي أو ديني يذكر، بل كانت مجرد زيارة مجاملة ومعايدة كما يصفها الشيخ محمد بنفسه قائلاً: «أذكر من ذلك أنني ذهبت ذات يوم بخدمة الوالد لزيارة المشار إليه (ثريا باشا باشكاتب الحضرة السلطانية) في عيد المولد النبوي وتهنئته بحلوله... فقابلنا ثريا باشا بكل احترام ثمّ ترك مركزه الرسمي وانتقل إلى جانب الشيخ حسين يتلطف به ويتقارب به..». وهكذا كان التقرّب من الشيخ حسين الجسر، دليلاً واضحاً على مرتبة الشيخ الدينية وسمعته العلمية الحميدة، ومكانته الرفيعة لدى السلطان عبد الحميد الثاني وكبار موظفيه. المصدر السابق، ص 75.

(11) المصدر نفسه، ص 76.

(12) المصدر نفسه، ص 80-81.

(13) وثيقة رقم (19)، الوصية.

(14) رواية أخيه نديم، وابنه عدنان، نقلاً عن تسجيلات ابنه باسم الجسر.

(15) الرواية السابقة، كما يروي الأستاذ باسم ابن الشيخ محمد، فإن لهذا المنزل في مار الياس، قصة طريفة، وهي: «أن الشيخ محمد في مطلع الثلاثينات من القرن العشرين، كان قد ساعد طلعت حرب باشا، مؤسس بنك مصر، في إنشاء بنك مصر ولبنان في بيروت. وفي إطار تشجيعه لأول بنك عربي ينشأ في بيروت، اشترى الشيخ محمد، بعد افتتاح البنك أحد عشر سهماً من أسهم البنك، وكانت قيمة السهم آنذاك ليرة أو ليرتين ذهبيتين فقط. وسجل الشيخ محمد الأسهم باسمه واسم زوجته وأولاده التسعة على أساس لكل فرد منهم سهم واحد فقط. وفي إطار الحملة الدعائية لانطلاقة البنك، نظّمت إدارته سحباً لليانصيب بين الأسهم، فأصاب صاحب السهم الفائز في المرتبة الأولى ثلاثة آلاف ليرة ذهبية. وكان السهم الفائز في المرتبة الأولى، السهم المسجل باسم حازم، ابن الشيخ. واعتقاداً من الشيخ محمد بأن هذا المبلغ هو «رزقة

حازم»، سجّل الشيخ المنزل الذي اشتراه وأكمل بناءه في شارع مار الياس باسم ابنه حازم.

(16) يوميات سماحة الشيخ محمد للعام 1923، الإثنين في 11 حزيران، ص 118.

(17) المصدر السابق، الثلاثاء في 30 تشرين الأول 1923، ص 206.

(18) المذكرات المخطوطة لعام 1932، ص 33. كان الشيخ محمد يظهر امتعاضه من الحالة التي وصل إليها بعد عـام 1932، من خلال ترداده بعض الآيات والأحاديث المعبّرة عن زهده وتديّنه وتسامحه، فيقول: - «إتّق شرّ من أحسنت إليه». - «أبى الله إلا ان يرزق عبده إلا من حيث يشاء». - «إعمل خيراً والقِ في البحر». - «إعمل خيـراً مع الجميع وبدون تفريق...وإذا لم يردّ عليك من أحسنت بالأذى، إعتبر نفسك محظوظاً». - «نحن اللبنانيون نشبه التنك: بنحمى بسرعة وبنبرد بسرعة». المذكرات السابقة، ص 14.

(19) ومما ترويه زوجته أو ابنه حسين قبل وفاتهما: أن الشيخ محمد، شاهد مرة، ابنه البكر «حسن»، وكان آنذاك، طالب طب في العشرينات من عمره، يمشط شعره أمام المرآة المعلقة في أحد ممرات المنـزل. وبعد دقيقة أو دقيقتين مرّ به ثانية، وهو ما زال مستمراً في تمشيط «وتزبيط» شعره. حيث كانت الموضة يومذاك تقضي أن يملّس الشعر بعد أن يدهن بنوع من زيوت الشعر. فلم يسرّ الشيخ وقوف ابنه الشاب طويلاً أمام المرآة. ولكن بعد أن مرّ به ثالثة ورآه في المكان نفسه، لم يقل له شيئاً، بل تأفف قليلاً، وفوجيء «الدكتور حسن» في اليوم التالي بالحلاق حاضراً إلى البيت بناء على طلب سماحة الشيخ، وهو يحمل «تعليمات» صارمة، تقضي بأن يحلق لإبنه حسن شعره «بروس»، أي بشكل قصير جداً (على الصفر: الزيرو). وكانت حجة الشيخ في تبرير ذلك: «إن الشاب الذي يمضي (يقضي) عشر دقائق أمام المرآة، لن يكون رجلاً جديّاً في حياته العملية». روايات مسجلة بخط الأستاذ باسم الجسر.

(20) أقوال لحسين الجسر ابن الشيخ محمد سجلها عنه أخوه الأستاذ باسم.

(21) ولكن هذه التربية الجدية والصارمة لأولاده لم تحجب عنهم محبته وحنانه وتعلّقه بهم. فلقد كان سماحته يحرص باستمرار على تخصيص أوقات فراغه لهم، فيداعبهم ويلاعبهم ويصطحبهم في نزهات جماعية أو إفرادية إلى حرش الكسليك، وضهور الشوير وبكفيا وبيت مري وزحلة وغيرها من المناطق اللبنانية الطبيعية الجميلة، وفي زيارات متكررة إلى مسقط رأسه طرابلس، وذلك حتى يعرّفهم إلى أهله وأصدقائه وأرض وموطن آبائهم وأجدادهم، فيولّد لديهم حب موطنهم واحترام أهاليه ويشدّهم بعاطفته وعاطفتهم وحبهم إلى مدينة طرابلس. ومن شدّة تعلّق سماحته بأولاده وخوفه عليهم كان يحرص على السهر على صحة كل واحد منهم، ويأخذ به القلق ويشعر وكأنه هو المريض وليس ولده فيعطّل جميع أعماله في سبيل السهر على راحة المريض والضعيف من أولاده كما جرى عندما أدخل إبنه عدنان مستشفى نقولا ربيز في رأس بيروت لإجراء عملية جراحية له لاستئصال اللوزتين، حيث دخل سماحته مع الأطباء غرفة العمليات بلباس الممرضات لمشاهدة العملية والإطمئنان على حسن سيرها. يوميات عام 1923، ص 63 و77 و133 و136 و150 و160 و186 ويوميات 1924، ص 46 و70 و78 و80. «وكان من المأثور عن الفقيد شدة تعلقه بأولاده وعطفه عليهم، وكثيراً ما كان يشاهد زوار الشيخ أحد صغاره يدخل عليه وهو منهمك في الحديث مع كبير، أو في درس قضية خطيرة تستغرق أفكاره وعواطفه فكان إذ يقع نظره على الصغير يهش في وجهه وتنبسط له أساريره فيأخذه بين يديه ويجلسه على ركبته ويتابع عمله. وأحياناً كثيرة كان يدّخر لصغاره في درج مكتبه شيئاً من «اللعب» أو الحلوى يسليهم بها كلما دخلوا عليه ليتمكن من الإنصراف إلى عمله من دون أن يجد حاجة إلى إبعادهم عنه أو انتهار واحد منهم. وفي السنة المـاضية لم يشأ الفقيـد أن يدخل صغاره إلى المدارس لأنهم لم يزالوا حديثي السن ففضل أن يعين لهم أستـاذاً يدرسهم في البيت. وكان رحمـه الله يقصد من ذلك أن يشرف بنفسه على تربيتهم وتعليمهم وكثيراً ما كان الأستاذ يلقي عليهم الدروس والشيخ جـالس بنفسه يستمع ويراقب». جريدة «المعرض»، المجلد الثاني، العدد 40، تاريخ تشرين الثاني 1934 / كانون الأول 1935، ص 10.

(22) شغل الشيخ نـديم الجسر منصب مستشار في القضاء وقـائمقام لعكـار فقـاضي لطرابلس، وتعاطى المحاماة قبل أن ينتخب نائباً لطرابلس عام 1957، ثم مفتياً لطرابلس والشمال. وكان أديباً وشاعراً، فقد ألّف كتاب «قصة الإيمان» الذي

ذاع صيته في العالم الإسلامي.

(23) يذكر الشيخ حسين في كتابه «الرسالة الحميدية»: «بأنه ينتمي نسبه من جهة أمه السيدة خديجة إلى علي بن محمد رمضان، رئيس الجند لدى عبد الله باشا، والي عكا-صيدا (1822-1832). ولقد عرف بنو رمضان كعائلة قديمة في بيروت، هاجرت إليها من بلدة أضنة التركية عام 1170 هـ (1757 م) حينما استولت الدولة العثمانية على تلك المقاطعة وأزاحت الدولة الرمضانية عن كراسي الحكم فيها. وذلك بعد أن حكمت دولة رمضان مائة وتسعين عاماً، من سنة 780 إلى 970 هـ (1378-1563). ولا تزال أوقاف بني رمضان ماثلة للعيان في تلك المقاطعة».

(24) تسجيلات الأستاذ باسم الجسر.

بين العلم والسياسة

(1) يوسف الحكيم: «سورية والعهد العثماني»، ذكريات الحكيم(1)، المطبعة الكاثوليكية، الطبعة الأولى، بيروت، 1966، ص 99.

(2) المرجع نفسه، ص 233. منذ تأسيس جريدة «طرابلس»، حتى استلام الشيخ محمد رئاسة تحرير الجريدة، كان والده الشيخ حسين يرأس تحريرها. ومن الصحف الإخبارية والأسبوعية التي كانت تصدر في طرابلس آنذاك (1907-1914): جريدة «الحوادث» لصاحبها لطف الله خلاط أيضاً، وصحيفة «الأجيال» لصاحبها توفيق اليازجي، وجريدة «البرهان» الأسبوعية لصاحبها الشيخ عبد القادر المغربي، وكانت هذه الأخيرة لسان حال «نادي الإتحاد والترقي» في طرابلس الفيحاء. وجريدة «الوجدان» الأسبوعية لصاحبها شامي صادق، وجريدة «الرغائب» الأسبوعية الأسبوعية لصاحبها حكمت شريف، و»البيان» الشهرية لجميل عدره، و«شمس الإتحاد» لعبد الرحمن عز الدين. محمد رفيق بك، ومحمد بهجت بك: «ولاية بيروت»، قسمان، القسم الشمالي، ألوية طرابلس واللاذقية، الطبعة الأولى، مطبعة الولاية، 1917، والطبعة الثالثة، دار لحد خاطر، بيروت، 1987، ص 262.

(3) محمد نور الدين عارف ميقاتي: «طرابلس في النصف الأول من القرن العشرين، أوضاعها الإجتماعية والعلمية والإقتصادية والسياسية»، الطبعة الأولى، بيروت، 1978، ص 142.

(4) كانت تقتصر أبحاثها على الشؤون العلمية والإجتماعية، وكانت هذه الأبحاث على جانب كبير من العمق والتفكير والتحليل، حيث تتصدى لما يكتبه الغرب وفلاسفتهم في شؤون المعتقدات بحجج دامغة. وقد انتشرت هذه الجريدة في جميع الأقطار الإسلامية، وتولى تحريرها بعد وفاة الشيخ حسين ولده الشيخ محمد، الذي استمر في إصدارها إلى حين انتقاله إلى بيروت وتعيينه رئيساً لمجلس عموم الولاية... وفي عام 1932 عاد نديم الجسر، أخ الشيخ محمد، إلى إصدارها حتى تاريخ توليه القضاء الشرعي في طرابلس... محمد نور الدين عارف ميقاتي، المرجع السابق، ص 142.

(5) يوسف الحكيم: «سورية والعهد العثماني»، مرجع سابق، ص 230.

(6) المرجع نفسه، ص 231.

(7) المرجع نفسه، ص 232.

(8) يوسف الحكيم: «سورية والعهد العثماني»، مرجع سابق، ص 233.

(9) محمد رفيق بك، ومحمد بهجت بك: «ولاية بيروت»، القسم الشمالي، مرجع سابق، ص 232.

(10) الحكم الصادر عن محكمة طرابلس الشرعية بتاريخ 5 شعبان 1327 هـ/ 1909 م. ومما جاء في نص الحكم الشرعي آنذاك ما يلي: «لما كانت وظيفة التدريس في الحديث الشريف في جامع طينال الكائن خارج مدينة طرابلس الشام المعمورة بذكر الله تعالى موجهة قبل هذا على المرحوم المبرور خاتمة العلماء المحققين السيد الشيخ حسين أفندي ابن المرحوم المبرور الشيخ محمد أفندي الجسر – محلة الحدادين بطرابلس بموجب براءة شريفة خاقانية مؤرخة في التاسع والعشرين من شهر ربيع الأول سنة إثنتي عشرة وثلاثمئة وألف (1894) وقد توفي المومى إليه وانحلت الوظيفة المشار اليها وكان أكبر أولاده العالم الفاضل صاحب الفضيلة السيد الشيخ محمد... يمن الجسر أفندي فيه الأهلية واللياقة للوظيفة المقوّمة ففي مجلس الشرع المنعقد لدينا في المحكمة الشرعية بطرابلس الشام صار امتحان المومى إليه حال حضور كل من أصحاب الفضيلة:

المفتي السيد محمد رشيد أفندي كرامي زاده المفتي بالمحمية حالاً والسيد محمد عزيز أفندي ثمين زاده من أعضاء مجلس الإدارة والسيد عبد المجيد أفندي المغربي زاده من العلماء جرى امتحان محمد (يمن) أفندي المومى إليه وثبتت أهليته ولياقته واقتداره من المضبطة الواردة من هيئة محلة الحدادين بطرابلس المؤرخة في العشرين من رجب سنة ألف وثلاثمئة وستة تاريخ ذيله المتضمن لما ذكر وعليه قررنا الشيخ المومى إليه بوظيفة تدريس الحديث في الجامع المشار اليه إذناً له بقراءة التدريس حسب الأصول وبتناول معينها السنوي وقدره ستة آلاف قرش في السنة. من غلة وقف الجامع المشار إليه سالكاً بذلك سبيل التقوى ومراقباً عالم السر والنجوى وهو قبل الالتماس والطلب تحريراً في الخامس من شهر شعبان المعظم سنة سبع وعشرين وثلاثماية بعد الألف (1909 م) وأعلم بذلك». ملاحظة: ان مبلغ الستة آلاف قرش في عام 1909، كانت تعادل في وقتنا الحاضر، أي عام 2005، حوالي 2.880.000 ليرة لبنانية، وذلك باعتبار الحد الأدنى المعتمد في لبنان حتى تاريخ آب 2005، هو بمقدار 300 ألف ليرة لبنانية. وبهذه القيمة الأخيرة للحد الأدنى للأجر يمكنها شراء حوالي 500 كلغ من القمح (سعر الكلغ 600 ليرة لبنانية)، أي نحو 25 مدّاً بمعادلة عام 1909. بينما كانت قيمة مبلغ الستة آلاف لعام 1909، تشتري حوالي 240 مدّاً من القمح أو 4800 كلغ، باعتبار سعر المدّ كان آنذاك حوالي 25 قرشاً كحد أدنى. سجلات محكمة طرابلس الشرعية، لعام 1327 هـ/ 1909 م.

(11) الوثيقة السابقة.

(12) تتدرج المدارس الرسمية العثمانية، أي المعارف، من مكتب ابتدائي لمدرسة بسيطة إلى مدرسة ابتدائية عالية، أو مدرسة رشدية إعدادية، إلى مدرسة مهنية، وإلى مدرسة سلطانية أي ثانوية.

(13) يوسف الحكيم: «سورية والعهد العثماني»، مرجع سابق، ص 255.

(14) كانت جريدة «طرابلس» الذائعة الصيت، تبيع خلال المدة التي ترأّس تحريرها الشيخ محمد الجسر حوالي 1500 عدداً يومياً، كدليل على سعة انتشارها (عدد سكان طرابلس آنذاك حوالي عشرون ألفاً). محمد رفيق بك، ومحمد بهجت بك: «ولاية بيروت»، القسم الشمالي، مرجع سابق، ص 262.

(15) مذكرات الشيخ محمد الجسر، غير منشورة، ص 53-56.

(16) يوسف الحكيم: «سورية والعهد العثماني»، مرجع سابق، ص 255. وتكاملت فرحة المرشحين الثلاثة، «بزيارة بطريرك الروم الأرثوذوكس آنذاك، غريغوريوس حداد، إلى أبرشيته القديمة في طرابلس عندما كان مطراناً. فأمر غبطته بإقامة «مأدبة فاخرة على شرف النواب (المنتخبين)،... دعا إليها المتصرف ونخبة من القوم، ونثر على المائدة المقامة في دار المطرانية ما جادت به قريحته... من آيات الحكمة والثناء على نواب الأمة، مشيداً بالنبوغ الذي تميّز به العلامة الجسر والمزايا التي اتصف بها سعد الله (الملاّ)، والوجاهة التي لازمت عثمان باشا. فنهض على الأثر العلامة الجسر وألقى بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن زميليه كلمة الشكر فكانت نطقاً رائعاً جامعاً فصاحة اللسان وبلاغة البيان وصدق الوطنية والجنان». المرجع نفسه، ص 256.

(17) Wajih Akkari: «Shaykh Muhammad Al-Jisr:...» , Op. Cit. , P 21.

(18) يوسف الحكيم: «سورية والعهد العثماني»، مرجع سابق، ص 259.

(19) المرجع السابق، ص 269.

(20) المرجع نفسه، ص 282.

(21) للمزيد من المعلومات، عن مؤتمر باريس، وظروف انعقاده والأعضاء المشاركين فيه، ومقرراته، يمكن مراجعة: وجيه كوثراني (تقديم ودراسة): «وثائق المؤتمر العربي الأول 1913»، كتاب المؤتمر والمراسلات الدبلوماسية الفرنسية المتعلقة به، الطبعة الأولى، دار الحداثة، بيروت، 1980.

نائب رئيس مجلس ولاية بيروت.

(1) مقابلة مع شقيقه الشيخ نديم، قبل وفاته، أجراها معه باسم نجل الشيخ محمد.

(2) محمد نور الدين عارف ميقاتي، «طرابلس في النصُف الأول من القرن العشرين...»، مرجع سابق، ص 152.

(3) مقابلة مع الشيخ نديم الجسر، أجراها الأستاذ باسم الجسر.

(4) للمزيد من التفاصيل عن صلاحيات مجلس ولاية بيروت، يراجع: Adel ISMAÏL: «Documents Diplomatiques et Consulaires Relatifs à L'histoire du Liban et des Pays du Proche - Orient du XVII Siècle à nos Jours» Les Sources Françaises, (32 tomes), Correspendance Consulaire, Beyrouth 1972-1982, Tome 19, p. 247 à 259.

(5) نجيب البعيني: «ذكريات شكيب إرسلان عن الحرب الكونية الأولى وعن المجاعة في سوريا ولبنان»، دار نوفل، بيروت، 2001، ص 93-97..

(6) وثيقة رقم (1).

(7) فاتورة الياس جرجي السيوفي، إلى مكتب جمال باشا في 18 نيسان 1917. من أوراق الشيخ محمد الخاصة.

(8) مقابلات شفوية أجراها باسم الجسر نجل الشيخ محمد مع والدته، وإخوته حسن وحسين وعدنان...

(9) ونظراً للعلاقة المتينة التي كانت تربط الشيخ محمد، بكل من البطريك الماروني الياس الحويك، والكاهن الجعيتاوي، طالب هذا الاخير، عندما اسس المستشفى التي تحمل اسمه عام (1927) من الشيخ محمد أن يتوسط لدى البطريرك الماروني الياس الحويك آنذاك كي يسمح لراهبات «عبرين» بأن يتولّين التمريض والعناية في مستشفاه. ولقد نجحت مساعي الشيخ محمد ووساطته لدى غبطة البطريرك في إزالة اعتراضه على عمل الراهبات في المستشفى المذكور. مقابلة شفوية اجراها باسم الجسر مع الاب الجعيتاوي.

(10) كان الدير قائماً مكان البناية المعروفة اليوم باسم العازارية في وسط مدينة بيروت. كما كان أبناء الشيخ محمد، عند انتقاله إلى بيروت، يذهبون إلى هذا الدير لتعلّم اللغة الفرنسية قبل التحاقهم بمدرسة الحكمة.

(11) اندلعت الثورة العربية (الكبرى؟) بقيادة الشريف حسين ضد قوات السلطنة العثمانية في 5 حزيران 1916، وذلك بتشجيع من بريطانيا، وبسلسلة من الوعود بمملكة عربية كبرى من خلال مفاوضات حسين-مكماهون. ولكن في نيسان 1916، أي قبل اندلاع الثورة، قامت مفاوضات بين فرنسا وبريطانيا انبثقت عنها معاهدة سايكس-بيكو.

(12) نصّ الشركة التجارية أو إتفاقية شراكة الشيخ محمد ونجيب وتوفيق شقير عام 1919. من أوراق الشيخ محمد الخاصة.

(13) وصل الجنرال غورو كمفوض سام على لبنان وسورية، الى بيروت، في 18 تشرين الثاني 1919.

(14) منذ دخول الفرنسيين في 8 تشرين الثاني إلى بيروت وجبل لبنان وحتى معركة ميسلون، كان لكل من بيروت وجبل لبنان حاكم عسكري خاص. فعندما عين في بيروت كولندر، كان يحكم الجبل سيشه، ليخلفه الجنرال لابرو، ومن ثم بعد توحيد الإدارة الفرنسية في ظل المفوض السامي غورو، وإعلان دولة لبنان الكبير، أصبح ترابو حاكماً عاماً لهذه الإدارة الجديدة.

(15) يقول اسكندر الرياشي: «طبعاً بدأ الفرنسيون... كالعادة بالتسرّع وبارتكاب الأخطاء. وأوّل شمعة على طولهم من هذه الأخطاء، كانت... عندما أعلن كولندر، في كاتدرائية مار جرجس المارونية، ثاني يوم دخول الحلفاء لبيروت في 9 تشرين الثاني 1918، وقال: «إن فرنسا تلبي أصدقاءها الموارنة بهذه البلاد لحمايتهم»، ومن الطبيعي أن يغضب جميع المسلمين عليها وأن ينقلب أصدقاؤهم منهم ضدهم». اسكندر الرياشي، «الأيام اللبنانية»، الطبعة الأولى، دار الحياة، بيروت 1957، ص 56-57.

(16) اسكندر الرياشي، «الأيام اللبنانية»، المرجع السابق، ص 65-67.

القسم الثاني

الحلم والواقعية

1926-1920

رائد الوحدة الوطنية

لماذا اعترف الشيخ محمد بالكيان اللبناني، كما رسمه الفرنسيون (دولة لبنان الكبير)، وطالب به المسيحيون؟ ولماذا تعاون مع الفرنسيين؟ مخالفاً بذلك التيار العروبي في مدينة طرابلس، مدينته، حيث كانت البرجوازية السنّية، وعدد كبير من المثقفين والسياسيين الشباب يتبنّون هذا التيار وينخرطون فيه، ويتطلّعون إلى قيام دولة عربية - سورية مستقلّة بقيادة فيصل ابن الشريف حسين؟ ولماذا لم يقاوم الشيخ محمد الإنتداب الفرنسي كما فعل بقية زعماء سورية، كصالح العلي، وابراهيم هنانو، وفوزي القاوقجي، وعبد الحميد كرامي، وسلطان الأطرش، وعادل إرسلان وشكيب إرسلان وغيرهم؟ وهو الشيخ المشهور بذكائه وحنكته السياسية، وخلقه الرفيع ونزاهته وتديّنه الصادق والعميق.

لقد شغلت هذه الأسئلة وغيرها الكثير من المفكرين والباحثين اللبنانيين والعرب، وخاصة باسم الجسر ابن الشيخ محمد، الباحث السياسي والكاتب الصحفي المعروف الذي كان له الفضل الأول والأخير في إصدار هذا الكتاب عن سيرة الشيخ محمد وأعماله. وتساءل عن سبب واقعية والده وتعاونه مع الفرنسيين في قبول الوظائف والمناصب الحكومية خلال السنوات العشر الأولى من عمر الإنتداب الفرنسي؟

وتوجّه نجله باسم بالسؤال، مرّة، إلى أخيه حسين الذي كان يرافق عن كثب والده في أواخر سنوات حياته، ومرة أخرى إلى عدد من أصدقاء الشيخ ممن عرفهم من السياسيين الذين والوه أو خاصموه، فتجمعت لديه عدة أسباب واجتهادات منها:

أولاً - قال الشيخ نديم الجسر، شقيق الشيخ محمد الأصغر: «إنَّ قبوله بوظيفة رئيس محكمة الاستئناف في بيروت مع بداية عهد الإنتداب الفرنسي، كانت بسبب سوء أحواله المادية. فبعد انسحاب العثمانيين وسقوط نظامهم في لبنان، وعدم نجاحه في الأعمال التجارية التي حاول تعاطيها بين العهدين العثماني والفرنسي، لم يجد الشيخ محمد غير الوظيفة مكسباً لائقاً للحياة».

ثانياً – روى حسين، نجل الشيخ محمد، وأكّدت زوجته، السيدة منتهى الزين ذلك، بالقول: «إن والده، كان قد لمس في أثناء إقامته في بيروت الفرق الكبير في الواقع الاجتماعي والاقتصادي بين المسيحيين والمسلمين في لبنان. فالمسيحيون كانوا عشية دخول فرنسا إلى سورية ولبنان، قد حققوا تقدماً اقتصادياً وثقافياً كبيراً، وذلك بسبب «التنظيمات العثمانية»، وسياسة الامتيازات، وفتح المدارس والجامعات الأجنبية واقبالهم على العلم والتجارة مع الغرب والهجرة، وإتقانهم اللغات الأجنبية. بينما كانت أكثرية المسلمين، وهم «رعايا» السلطنة العثمانية المتقدمين على أبناء الملل الأخرى، وهم أصحاب الأولوية في الوظائف العثمانية الحكومية، كانوا مكتفين بهذه «الأولوية» وغير مهتمين، إلاّ أقليّة منهم، بالتجارة والتعليم العالي والإنفتاح على الغرب. فعندما احتلت فرنسا لبنان، قاطع المسلمون الانتداب الفرنسي ودولة لبنان الكبير، بينما رحّب المسيحيون بذلك. وقد خشي الشيخ محمد من أن «يستفيد» المسيحيون، وهذا أمر طبيعي، من وجودها ومن مقاطعة المسلمين للدولة وللإنتداب، فيحققوا مكاسب جديدة، وتزداد بذلك الفروقات الاجتماعية والاقتصادية بينهم وبين المسلمين. ممّا قد يثير ويضاعف التوتر الطائفي بين أبناء البلاد». ولأنّ الشيخ محمد كان يؤمن بالايجابية أو بالخدمة المباشرة والفعلية للمواطنين، كان يعتقد أنه من خلال وجوده في السلطة يمكن أن يفيد الطرابلسيين والمسلمين، وأن يحمي مصالحهم.

ثالثاً – عرف نور الدين ميقاتي الشيخ محمد الجسر عن كثب، وعبّر عن رأيه، بالقول: إن معارضة الشيخ محمد للتيار العربي الفيصلي كانت سبباً رئيسياً في عدم التعاون مع أركانه. فهو كما أسرّ للمقربين إليه، لم يغفر في قرارة نفسه للحركة الاستقلالية العربية بقيادة الشريف حسين تعاونها مع الانكليز، وإعلانها الحرب على السلطنة العثمانية التي كانت في نظره دولة المسلمين والخلافة الاسلامية. كما أنّه كان يعتقد، أن الشريف حسين وأنجاله، الأمراء فيصل وعبد الله، هم غير «مؤهلين، أو قادرين على حكم أهالي سورية ولبنان»...

رابعاً – كان الشيخ محمد، يقول لمن كان «يلومه» على التعاون مع الانتداب الفرنسي والتعامل الايجابي مع دولة لبنان الكبير الجديدة: «إن فرنسا لن تبقى في سورية ولبنان إلى الأبد. ولكن رحيلها ليس «في يدنا»، بل هو مرهون بظروف دولية،

مؤاتية لنا وغير مؤاتية لها. والموقف السياسي السليم الذي أؤمن به واقعياً، هو أن لا نقاطع الدولة والانتداب، وأن لا نرتبط مع فرنسا بمعاهدة، كما يريد بعض السياسيين والزعماء الموارنة، كي لا تبقى فرنسا في بلادنا إلى الأبد. ولكن تعاوننا مع الانتداب واعترافنا به، وتعاملنا الإيجابي مع الدولة اللبنانية، لهما أكثر من حسنة: أنه يولّد تقارباً بين أبناء البلد الواحد، أي بين المسلمين والمسيحيين، فهم مجبرون على التفاهم والتعايش. ثم إنّ المسلمين، من خلال موقفهم الإيجابي، يستطيعون الحصول على مكاسب وحقوق هم بأشد وأمسّ الحاجة إليها. وفي النتيجة إنّ ترك فرنسا والموارنة لوحدهما يحكمان لبنان، ليس فيه فائدة للمسلمين ولا للبنان ولا لاستقلاله، إذا كنا سنبلغه يوماً ما. لأن الاستقلال بدون وحدة وطنية، وبدون اتفاق بين المسلمين والمسيحيين، هو صعب جداً، وغير وارد، ولا يغري أحداً في مساعدة لبنان لبلوغه ونيله»[1].

لقد كان الشيخ محمد، رغم حاجته للوظيفة في بداية الأمر، ثم رفضه التعاون مع الحركة العربية الفيصلية، لأسباب سياسية ودينية وواقعية، منها قناعته بأنّه يستطيع خدمة أبناء طائفته المسلمين، ومدينته طرابلس، من خلال وجوده في الوظائف الحكومية الكبرى أو في الحكم. ومنها حرصه على أن لا تسوء أوضاع المسلمين اقتصادياً واجتماعياً، وتتّسع الهوة بينهم وبين المسيحيين فيقوى التوتّر الداخلي المعطّل للوطنية المشتركة. وهناك رواية غير مؤكدة، تقول إن الشيخ محمد الجسر اتفق مع عبد الحميد كرامي على اقتسام الأدوار: هو، لموالاة الفرنسيين طالما لا يمكن مقاومتهم، وعبد الحميد للمعارضة، وعندها تكتسب طرابلس الكثير من الاهتمام بمطالب أبنائها وبناء اقتصادها في فترة ما بعد الحرب[2].

الشيخ محمد قاضياً (1920-1922)

أراد الشيخ محمد بعد الانتهاء من دروسه الثانوية الذهاب إلى اسطنبول لدراسة الحقوق، ولكن والده الشيخ حسين عارضه آنذاك، ولم يشجعه على دراستها، وذلك لشدة تعلقه به وخوفاً عليه من الغربة. كما كان يريده أن يبتعد عن الوظائف الحكومية «التي كانت في نظره مجلبة للهمّ والخيبة ووجع الرأس. ولأن الشيخ حسين كان شديد الإيمان بالقضاء والقدر، حاول اقناع ابنه محمد بالبقاء في طرابلس بقوله له: ماذا ستفيدك شهادة الحقوق؟ كي تصبح يوماً ما رئيساً لمحكمة الجنايات؟ إعلم يا بني: أنّه إذا كان مقدراً لك أن تصبح رئيساً لمحكمة

ما، ستصبح رئيساً بشهادة أو بدون شهادة»[3]. ومهما يكن من أمر، فإن الشيخ محمد عيِّن عام 1919، رئيساً لمحكمة الإستئناف، وعام 1921 رئيساً لمحكمة الجنايات في بيـروت، مع أنه لم يكن آنذاك يحمل أية شهادات في الحقوق. وقد حازها الشيخ محمد، كما يذكر في يومياته لعام 1924 أنّه كان يحمل شهادة الحقوق حيث خاطب الحاكم العسكري ترابو آنذاك بقوله: «...وأنك عزلتني أو قبلت استقالتي فإنّ الله يرزقني وبيدي شهادة محاماة أتعاطاها وأشتغل والله هو الرزاق...»[4].

1 - رئيس محكمة الإستئناف (1920-1921)

بعد الخلاف الذي وقع في شباط – آذار 1919 مع الحاكم العسكري الفرنسي الكابتن كولندر، استقال الشيخ محمد من نيابة رئاسة مجلس ولاية بيروت ليتفرغ للعمل التجاري. وهل كان، للشيخ محمد، أن يختبيء في ظل عمل تجاري متعثر، وهو من كان نائباً في مجلس المبعوثان العثماني، ونائباً لرئيس مجلس ولاية بيروت والمشرف العام على التعليم والتربية في هذه المدارس؟. لذا اتجهت الأنظار عندما بدأ ترابو بالتفتيش عن الشخصية الإسلامية المطلوبة، إلى الشيخ محمد، فاستدعاه الحاكم العام الفرنسي ترابو وعيّنه رئيساً لمحكمة الاستئناف[5]. فيكسب ترابو بذلك، ود فئة من المسلمين، وفي الوقت نفسه رجلاً مسلماً في مواجهة المعارضين والمطالبين بالانضمام إلى حكومة دمشق العربية والرافضين للانتداب الفرنسي.

2 - رئيس محكمة الجنايات في بيـروت (1921-1922)

لقد استغرب بعض المحامين تعيين الشيخ محمد الجسر رئيساً لمحكمة الاستئناف، ومن ثمّ رئيساً لمحكمة الجنايات عام 1921، وهو لم يبلغ بعد الأربعين من عمره ولم يدرس الحقوق، ولم ينل شهادة المحاماة أو يمارس القضاء خلال العهد العثماني. فيروي معاون الشيخ محمد ومساعـده القضائي في محكمة الجنايات، المحامي جان جلخ الذي أصبح فيما بعد نقيباً للمحامين في بيـروت (1933-1934)، كيف تسلّم الشيخ محمد مهامه كرئيس لمحكمة الجنايات، وكيف برع وكأنه قاض عتيق لـه باعُ طويلة في المحاماة والقضاء منذ مدّة طويلة. فيقول[6]: «في البـداية، لم يكن الشيخ محمد، عندما عيِّن رئيساً لمحكمة الجنايات، ملمّاً بأصول المحاكمات الجنائية. ولكنه لم يتهرب أو يتهيب لتعيينه، بل حضر إلى قصر العدل في بيـروت وتسلّم وظيفته[7]. وعند أول جلسة للمحكمة، طلب من أحد المستشارين، وكان قاضياً قديماً

إدارة الجلسة. وبقي الشيخ محمد جالساً يستمع ويراقب عمل المستشار وإدارته للمحكمة. وبعد حضوره كمستمع لثلاث أو أربع جلسات، طلب من المستشار التنحي، وترأس هو المحكمة بنفسه، وراح يديرها. وهكذا لم تنقض مدّة ثلاثة أشهر على تعيينه، حتى كان الشيخ محمد يدير جلسات المحكمة، وكأنه قـاضٍ جزائي عريق في إدارة الجلسات. وكان يحفظ قـانون العقوبات والجزاء غيباً».

ويزيد المحامي جـان جلخ بقوله: «كان الشيخ محمد حريصاً على إنهاء المحاكمة في أسرع ما يمكن، حيث لم يكن يحب التطويل أو التـأجيل أو المماطلة. بل غالباً ما كان ينهي المحاكمة في يوم أو يومين، وأن يملي الحكم من على القوس في نهاية الجلسة. وذلك بعد أن يستشير المستشارين، على القوس أو في مذاكرة لا تستغرق أكثر من نصف ساعة كأقصى مدّة». «وكان الناس تجتمع في قاعة جنايات محكمة بيروت، بأعداد كبيرة لتأخذ عنه العبر وتسمع منه الحكمة وإحقاق الحق»[8].

وهناك العديد من الحوادث التي تروى عن الشيخ محمد في أثناء توليه رئاسة محكمة الجنايات، تنمّ عن مقدرة عميقة في قراءة القضايا بحيثياتها، وفي التعامل مع أطرافها، مدعيّن ومدّعى عليهم، أو محامين من أديان ومذاهب مختلفة.

ففي واحدة منها، مثلاً، تضايق الشيخ من محامي الدفاع، بعد أن بالغ بكلمات الاسترحام الفارغة، متوجهاً بها الى الشيخ بصفته رئيس المحكمة: عدلكم مولاي... ورحمتكم مولاي... طلب منه الشيخ محمد قراءة الدعوى بحيثياتها، أو رد بدل الأتعاب التي قبضها لقاء توكيله. وهذا ما حصل بالفعل لاحقاً.

وفي حادثة ثانية، وهي دعوى ما بين متهمين اثنين من صيدا: مسلم ومسيحي. لم يأخذ الشيخ برواية المسلم وادعاءاته وتأكيداته عن شتم المسيحي للرسول، محرضاً بذلك الشيخ محمد، ليحكم ضد المسيحي في أمر الخصام. وقد أدرك الشيخ بنباهته ذلك. وكان حكمه غرماً على المسلم قائلاً له: أنت أخطأت مرتين: في المرة الأولى، لأنك أنت المعتدي ولست في حالة الدفاع عن النفس، وفي المرة الثانية، لأنك خالفت تعاليم دينك، وشتمت عيسى بن مريم الذي نعتبره نحن المسلمون «نبياً من روح الله». «فأنت كمسلم يحتم عليك إسلامك إحترام المسيح سيدنا عيسى نبياً، ولا يجوز التعرّض لـه بالشتائم. أما هو، فإن دينه لا يلزمه الإعتراف بالنبي محمد، وذلك لأن النبي ولد بعد المسيح بحوالي 562 سنة. وحتى إذا سفّهه، فإن جريمته تتعلّق بالنظام العام وليس بالمعتقد، وليس المطلوب منك تأديبه. ومن هنا أنت تستحق عقوبة

شديدة لأنك كنت المعتدي، ولأنك أيضاً خالفت تعاليم دينك الذي يلزمك الاعتراف بالسيد المسيح عيسى بن مريم، وشتمته».

أما الحادثة الثالثة، فتتناول نظرة الشيخ للقاضي موظفاً منزّهاً في مواجهة إغراءات المادة. فقد تقدم كاهن مسيحي ــ بعد تردد ــ من القاضي المعمم، الشيخ محمد، وأخبره عن رشوة للمدعي العام الاستئنافي لتبرئة قاتل شخص من أقرباء الكاهن. كانت فورة غضب من الشيخ محمد، الذي تابع القصة بتفاصيلها الدقيقة. وقد توصل أخيراً الى يقين من قول الكاهن. وكانت كلمة الحق حكماً ببراءة المتهم في غير الاتجاه الذي يريده المدعي العام الاستئنافي. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تابع شيخنا القضية مع ناظر العدلية آنذاك، شارل دباس. ولم ينقضِ اليوم الذي صدر فيه الحكم، إلاّ وكان قرار بعزل المدعي العام الاستئنافي (ب ــ ن)، «الذي استشاط غضباً وشتم الدباس والشيخ محمد وكان وراء ظهره في مكتبه لوحة تمثل الارزة اللبنانية تناولها وألقى بها أرضاً محطماً لها»[9].

3 - مدعي عـام محكمة التميز 1922

نظراً للمكانة التي احتلها الشيخ محمد في رئاسة محكمة الجنايات، وللنزاهة، وللسمعة الطيبة اللتين تمتّع بهما في أثناء سير جلسات المحاكمة، وطريقته الخاصة في إدارة هذه الجلسات، انتدبه ناظر العدلية المحامي شارل دباس إلى منصب مدعي عام التمييز. حيث برهن الشيخ محمد عن جدارة قانونية وحقوقية، وتفوّق في أداء وظيفته الجديدة. وأثبت كفاءة عالية في مرافعاته ومطالعاته القانونية وسعة إطّلاعه الواسع على مجمل القوانين العثمانية والفرنسية والأوروبية. حيث كان يمضي بشهادة زوجته وأولاده، حسين وعدنان، الليالي بطولها وهو يراجع القوانين ويحفظها ظهراً عن قلب، أي حفظاً غيباً مقروناً بالفهم والتحليل والإجتهادات القانونية الضرورية في ظل دولة تُبنى حديثاً وترث تشريعات إسلامية عريقة وقوانين عثمانية فاعلة في نفوس المواطنين والمحامين والمشرّعين.

ناظر الداخلية

1924-1922[1]

إن سمعة الشيخ محمد كقاض عادل وحازم في تطبيق القانون وتأمين العدالة للجميع، وحبّه للتنظيم والدقّة في العمل والأداء الإداري وكرهه للفوضى والإستهتار بالشأن العام. كل ذلك جعله قبلة أنظار المفوضية الفرنسية السامية، ومعارفه من كبار رجال أعمال المجتمع اللبناني وساسته ورجال دينه. وهذا ما حتّم اختياره لوظائف عليا جديدة، أثبت سماحة الشيخ فيها جدارة فائقة، وكفاءة إدارية وقانونية قلّ نظيرها في غيره من كبار الموظفين آنذاك.

وما أن اغتيل مدير الداخلية أسعد خورشيد، في 7 نيسان 1922، على يـد بعض الوطنيين الشباب الرافضين للإنتداب الفرنسي وأدوات حكمه[2]، حتى سارعت المفوضية السامية وأسندت حقيبة مديرية الداخلية (وزارة) إلى الشيخ محمد الجسر في أيار 1922 في عهد الجنرال غورو. وأصرّت عليه، خوفاً من الإغتيال كسلفه، القبول بإعطائه مرافقين أمنيين خاصين لحمايته. لكن الشيخ محمد رفض ذلك، وظلّ يتنقل، ليلاً ونهاراً، بين مكتبه في السراي الصغير ومنـزله في الصيفي دون حراسة رغم إصرار الحاكم الفرنسي وإلحاحه.

وقد روت زوجته، السيدة منتهى الزين، عن لسانه[3]: «أنه شعر ذات مساء، وبينما كان عائداً إلى منزله، بشخص يسير وراءه متلصّصاً، فتمهّل في سيره تاركاً إياه يقترب منه، ثمّ التفت إليه فجأة، صارخاً به: ماذا تريد؟ قل لي ماذا تريد؟ فولّى الشخص الهرب».

وفي اليوم التالي، أبلغ مدير الشرطة الشيخ محمد، أن هذا الشخص الذي لاحقه في الأمس، كان يريد اغتياله، وقد قاوم رجال الشرطة، الذين اضطروا إلى إطلاق النار عليه بعد ملاحقته وعدم الإمتثال إليهم. بينما كانت ردّة فعل الشيخ محمد، قوله الذي كان يردّده دائماً: «لكل أجل كتاب. والله هو الحامي»[4].

وكان الشيخ محمد في نظارة الداخلية، من رجال الحكم القلائل، المشهود لهم بعدلهم ونزاهتهم وكفاءتهم العالية، وسعة معرفية واسعة بالقوانين والتشريعات الإسلامية والعثمانية

والعالمية الحديثة. وما يثبت ذلك ويؤكده، كلام النائب ابراهيم المنذر في مداخلته في الجلسة 39 للمجلس التمثيلي الأول للعام 1922، بتاريخ 13 تشرين الثاني سنة 1922، خلال مناقشة موازنة مديرية الداخلية، حيث قال: «قد كنت من الذين ظنوا أن من الخطأ أن ينقل رجل كسماحة الشيخ من منصب عدلي إلى إدارة أمور الداخلية. لكني عرفت الآن أن الرجل الكبير، كبير في كل دائرة وناحية. وإننا لنفتخر بأمثال مدير الداخلية ونقرّ عيناً لعلمنا ويقيننا، أن أمورنا ملقاة في أيدي رجال أكفاء كسماحة الشيخ»[5].كما اعتبر النائب نعوم لبكي في باب دفاعه عن مركز مدير الداخلية، في الجلسة نفسها: «أن شخص المدير (الجسر)... مشهود له بالكفاءة والمقدرة...»[6].

ويؤكد سماحة الشيخ نفسه هذه الصفات، وذلك بعد مرور سنة ونيّف على تولّيه حقيبة مديرية الداخلية، وعندما بدأ المجلس التمثيلي في جلسته السادسة للعام 1923 بتاريخ 30 تشرين الثاني 1923، بمناقشة موازنة الداخلية (مديرية أو نظارة)، طلب الشيخ محمد مع بدء المناقشة الكلام في النظام، فقال: «ليسمح لي المجلس أن أسير معه في هذا الدرس على القاعدة المتبعة في المجالس النيابية قاطبة. وهي أن الذي يتولّى الدفاع أمام النواب عن الموازنة يتكلم عنها بوجه عام ويطلب الموافقة عليها جملة، على أن موافقة المجلس عليها بهذا الشكل تفيد إقرار المجلس بوجوب وجود إدارة في الدولة تسمى نظارة الداخلية ولا ينفي العود(ة) إلى التباحث في بنودها بنداً بنداً واستماع الدفاع عن تلك البنود بالتفصيل»[7].

ويتابع سماحة الشيخ محمد، في الجلسة ذاتها، تنظيراته التشريعية في مجال توضيح ماهية التحفظ والاشتراط في قرارات المجالس النيابية آنذاك. فقال: «ألفت نظره (نظر النائب شبل دموس) إلى الجلسة 39 المنعقدة في 13 تشرين الثاني سنة 1922، فقد جاء فيها ما يلي: «فطرح الرئيس الاعتماد للتصويت فصدّق المجلس بأكثريته محتفظاً بقراره السابق المتعلق بالإتفاقيات مع الدولة المنتدبة على البعثات الإفرنسية في دوائر لبنان الكبير. وكل يعلم الفرق كبير بين التحفّظ والاشتراط، فقد وافق المجلس على الاعتماد بدون قيد ولا شرط ولكنه احتفظ لنفسه بقراره السابق. أما الاختلاف الذي وقع في النظرية بين رزق الله بك نور والاستاذ نمور (موسى) فهو اختلاف في الظاهر لأن الاستاذ نمور طلب إرجاء الموافقة على الاعتماد إلى حين الانتهاء من عقد الاتفاقات وأراد رزق الله بك نور إقرار الاعتماد حتى لا ينقضي زمن على مأمور (موظف) يقوم بخدمته ولا يتناول مرتباً ولا شك أن المجلس يأبى أن يخدمه أحد دون أن يتقاضى أجرة لقاء خدماته...»[8]، وهكذا يظهر الشيخ محمد ليس فقط كمدير داخلية

(وزير) قدير وصاحب كفاءة إدارية عالية بل كمنظّر تشريعي ملمّ بأصول الجلسات النيابية وإدارتها وتقنياتها الحقوقية ومناقشاتها.

المصلح الإداري

أمّا توجّهات سماحة الشيخ الإصلاحية في الأمور الإدارية والقانونية والمالية والاقتصادية، فتظهر من خلال مطالعاته في المجلس النيابي، رداً على تساؤلات النواب بقوله: «إني أقصد ببياني عن موازنة الداخلية تبيان اهتمام الحكومة بتحسين الإدارة والإقتصاد بالمال. فلقد كانت الحكومة أعدّت موازنة الداخلية سنة 1921 واختصتها بمبلغ قدره 181468 ليرة، وأعدت بعدها بموازنة سنة 1922 مع بيان المال اللازم لها وقدره 198878 ليرة، وبعد ذلك تقدمت أمامكم في السنة الماضية بموازنة (موازنة سنة 1923) لا يزيد اعتمادها عن 138825 ليرة أي بتخفيض 6053، واليوم نتقدم إليكم بموازنة العام (عام 1924) التي لا تزيد نفقاتها عن 119056 ليرة، أي باقتصاد مبلغ 19769 ليرة عن مجموع نفقاتها للسنة الحالية (سنة 1923 و 79822 ليرة عن سنة 1922). فإذا امعنتم النظر في موازنة السنتين الأخيرتين والسنتين السابقتين لرأيتم تخفيضاً محسوساً هو بين الأربعين والستين في المئة. على أني لا أقصد في ما قلت مديحاً بنفسي ولكن بياناً لمقصد الحكومة بإنقاص عمالها والإقتصاد بالمال مع بقاء الإدارة على سيرها الحسن. وقد برهنت التجارب الإدارية أن الاجتزاء بالعمال والاحتفاظ باللازم منهم يحدث اقتصاداً وتحسيناً في العمل»[9].

وفي سبيل تحقيق توجهاته الإصلاحية في الإقتصاد والمال والإدارة، اقترح الشيخ محمد تشكيلاً إدارياً جديداً للبنان الكبير يعتمد على الكفاءة والإصلاح المالي السليم، مع الإبقاء على الوظائف الضرورية دون المساس بمصالح الناس وخدماتهم الأساسية. كذلك اقترح نقل الإدارة إلى مواقع سكن الأهالي وليس نقل معاملاتهم إلى المركز في العاصمة بيروت. فلقد كان اهتمام الشيخ محمد وحكمته الإدارية، أن تقترب الإدارة من المواطن العادي، وأن تضيق حلقاتها الوسطية وتتقلص ليصبح المسؤول والمدير أو الناظر (الوزير) على تماس مباشر بهموم المواطن وتطلعاته المستقبلية.

وفي معرض مناقشة مسألة إلغاء المتصرفين (المحافظين حالياً) في المناطق اللبنانية، والإستعاضة عنهم بالقائمقامين والمأمورين الصغار، تداخل الشيخ محمد في هذه المناقشة، واضعاً أمام النواب قضية تخفيض موازنة الدولة، وتوفير المال الحكومي، في مقابل تخفيض

المصاريف الباهظة التي يتكبدها الأهالي في سبيل إنجاز معاملاتهم الشخصية والعائلية. فيقول في هذا المجال: «بيّنت للمجلس الكريم قبلاً الحكمة الإدارية من إلغاء حلقة من حلقات الإدارة أو إبقائها. أما مسألة التوفير فيمكنني القول بأنه لا يوجد ثمة توفير يذكر في جانب ما يكلفه الأهلون من النفقات. فقد اقتصدت اللجنة (الإدارية) حسب تقريرها 136 ليرة (شهرياً) إذا هي ألغت المتصرفين ورؤساء تحاريرهم وأحد كتبتهم. ويخطر في بالي أنها صرحت أثناء المذاكرة بأنه من الواجب إضافة قائمقامية في مركز كل لواء تلغى المتصرفية منها. وأن راتب القائمقام يجب أن يكون 55 ليرة، فإذا حسبنا رواتب القائمقامين الأربعة وحسبناها من التوفير المبيّن في تقرير اللجنة ينزل المبلغ المقتصد إلى 3865 ليرة سورية، وهو مبلغ لا يذكر من جانب ما يصاب به الأهلون من المصارف (المصاريف) الباهظة في سبيل مراجعاتهم إلى مركز الحكومة في بيروت. لأننا إذا حسبنا أن كل متصرّف ينظر في أمر مراجعات عشرة أشخاص يومياً، وأن هؤلاء العشرة يتكلّف كل واحد منهم صرف ليرة سورية فقط، وإننا إذا أجبرنا هؤلاء العشرة للحضور إلى عاصمة البلاد فإن كلّ واحد منهم يضطّر أن يصرف ثلاث ليرات سورية على الأقل، وعلى هذا الحساب فإننا إذا ألغينا المتصرفيات نوجب على أبناء البلاد صرف مبلغ لا يقل عن 50 ألف ليرة سورية. فهل من الحكمة أن نقتصد أربعة آلاف ليرة سورية لنضرر الأهالي بصرف 50 ألف ليرة سورية»[10].

يظهر الشيخ محمد الجسر كمصلح إداري واقتصادي ومالي وصاحب نظرية اللامركزية الإدارية قبل أن يطرحها أي طرف في لبنان. فهو ينظر إلى الدخل القومي الوطني نظرة شمولية واقتصادية صحيحة، فأي هدر في دخل الفرد، واستهلاكه غير السليم، يؤدي إلى الهدر في الدخل الوطني، ويرهق الإقتصاد ويضعفه.

لذلك إعتبر أن تشكيل 13 قائمقامية فقط في لبنان الكبير، يلغي تشكيله من أساس نظرته للدولة، حيث اقترح أن يكون عدد القائمقاميات في دولة لبنان الكبير 59 قائمقامية أو مديرية[11]. في حين رأت لجنة التشكيل الإداري، تخفيض عدد المديريات إلى 39 مديرية أو قائمقامية بدلاً من 59 مديرية، وذلك من خلال إدغام بعض المديريات بالبعض الآخر، وإلغاء 20 مديرية من اقتراح سماحة الشيخ محمد للتشكيل الإداري في دولة لبنان الكبير[12]. ولقد قبل سماحة الشيخ هذا التخفيض على مضض، لأنّه كان يهدف من مشروع تشكيله الإداري، أن تكون الإدارة في خدمة المواطن، وليس المواطن في خدمة الإدارة.

لقد وضع سماحة الشيخ محمد، منذ تسلّمه، مديرية أو نظارة الداخلية (وزارة)، في صلب

أهدافه الإصلاحية، مناصرة المظلومين من الموظفين والأهالي والطبقات الشعبية وتخفيف الأعباء الضريبية عنهم. لذا دافع عن مسألة تعيين المفتشين الفرنسيين، الذين أخذت دولتهم على عاتقها تدريب سكان البلاد إدارياً وسياسياً، باعتبارها دولة حضارية متقدمة ثقافياً وإدارياً بنظره، وكونها التزمت بذلك أمام عصبة الأمم. ويبرر موقفه من هذه المسألة بقوله: «إن الحكومة رأت أن لا سبيل إلى المدافعة عن حقوق الفلاّح المسكين إلاّ بمراقبة المأمورين، ولا تتم هذه المراقبة إلاّ بواسطة المفتشين. وما التفتيش إلاّ تدريب إداري، والتدريب الإداري في هذه البلاد إنما هو فرض على الحكومة المنتدبة. وإننا لنشكر لها وضعها هذه الوظائف التفتيشية تحت رئاسة مديرية الداخلية مباشرة. بيد أن هيئة التفتيش هذه إنما هي مؤقتة فإذا رأت الحكومة أهلية كافية في المأمورين الوطنيين عمدت إلى تغيير هذا الشكل الإداري»[13].

ومن ناحية ثانية، بالرغم من أن سماحة الشيخ محمد كان يعتبر اللغة العربية هي رابطة الوحدة الوطنية، وجامعة الإستقلال، ومن خلال تعزيزها والتعامل بها، سينال لبنان استقلاله الناجز، وهذا ما تحقق فعلاً عام 1943، عندما قررت حكومة الاستقلال الأولى، جعل اللغة العربية اللغة الرسمية الوحيدة في البلاد. إلاّ أن الشيخ محمد كان يفضّل بقاء التعامل باللغة الفرنسية في بعض الإدارات الرسمية في دولة لبنان الكبير، حتى يحافظ على مهمة التدريب الفرنسي، المفيد للإدارة اللبنانية الفتية والضامنة لحقوق الفئات الشعبية من الفقراء والفلاحين. ولقد دافع عن رأيه في الجلسة 39 للمجلس التأسيسي بتاريخ 13 تشرين الثاني 1924 بقوله: «أما مسألة اللغة العربية فنحن نشكر للمير (فؤاد إرسلان) ما جاء في بيانه من الحث على المعاملة بها رسمياً دون غيرها من اللغات إلاّ عند مسيس الحاجة لكننا مع محافظتنا على هذه اللغة ومعرفتنا حق المعرفة أنها رابطتنا الوحيدة وجامعة استقلالنا، فإننا نرانا مضطرين لاستبدالها باللغة الفرنسية أحياناً في المعاملات، وذلك لوجود مأمورين إفرنسيين فنيين بيننا. وأنتم تعلمون أن لا قبل للمدرِّب بأن يتعامل مع المدرَّب بلغة يفهمها الواحد دون الآخر. فإذا اتفق لهما أن يتعاملا بلغة يفهمانها، تمت الفائدة المرغوبة فيها. على أن الحكومة لا تمنع أن تكون المخابرات باللغة العربية، وقد يتفق أن يضطر المتصرّف مثلاً، لمخابرة دولة الحاكم، فهل يجوز أن تكون هذه المخابرة باللغة العربية، فتستلزم مترجماً فلا تعود إذ ذاك سرية وربما ضاعت الفائدة متى شاعت المخابرة إذا تداولتها أيدي التراجمة»[14].

ولم يكتف سماحة الشيخ بالدفاع عن حقوق الفلاحين والفقراء من عامة الناس، وبوضع أسس تنظيم الإدارة اللبنانية الفتية في خدمتهم، بل أخذ على عاتقه المطالبة بزيادة أجور

الموظفين (المأمورين) في مديرية الداخلية، حيث رأى: «أنه لا يجوز أن يتقاضى المأمور 18 ليرة فرنسية (1800 قرش عثماني)، وقد كان في عهد الدولة العثمانية في لبنان الصغير يتقاضى 1930 غرشاً ذهبياً عثمانياً (24150 قرشاً عثمانياً) وذلك قبل الحرب. أما مدراء النواحي فإن البعض منهم يتناول 12 ليرة في الشهر. فهل تقبل الشهامة اللبنانية بأن يمثل اللبنانيين رجل يتناول 12 ليرة في الشهر وهو لولا تمسكه بوطنيته لما خدم بهذا المبلغ الزهيد؟»[15]. كما اقترح الشيخ محمد إعطاء المتصرفين بدل سفر (نقل) مقطوع، بقيمة 50 ليرة سورية شهرياً لكل واحد منهم، بدلاً عن انتقاله، لأنه وجد في ذلك إقتصاداً بالنفقات، عما لو تقاضى المتصرف بدلاً عن سفره وانتقاله على حساب الأيام[16]. وهكذا كان الشيخ محمد إلى جانب الموظفين والمتصرفين من ناحية إنصافهم وتأمين الاستقرار المالي والاقتصادي لهم، ومن ناحية أخرى كان يعمل على التوفير على الخزينة عن طريق تخفيض عدد الموظفين وتنظيم الإدارة، بحيث يكون في كل دائرة أو مصلحة، رئيس واحد وعدد من المرؤوسين الأكفاء، وأن يكافأ الموظف بترقيته باستمرار وبالإستغناء عن الفاشل في وظيفته. إلى جانب تحديد بدل نقل ثابت للمتصرفين بما يخفف أعباء الخزينة ويحررها من المصارفات الإضافية.

وزيادة في توفير مال الخزينة العامة اقترح الشيخ محمد الجسر إلغاء دائرة نفوس مدينة بيـروت، طالما أنه كان هناك دائرة نفوس مركزية في العاصمة. وأناط سماحته مسألة التفتيش على السجون، بمهام المتصرفين والقائمقامين، من أجل التخفيف عن كاهل الإدارة المركزية أعباء العمل والمصاريف المالية غير الملحة. فلقد كانت مهمة مفتش السجون آنذاك، الإشراف على المناقصات وشراء لوازم السجون، ومراقبة نظافتها والسهر على نظامها وترتيبها وإدارتها ومراقبة القيود والسجلات اليومية للسجون. ولكنه انتقد تخصيص الأموال الطائلة لبناء السجون الجديدة التي كان يعتبرها من الكماليات وليس من الضروريات. كما اقترح إصلاح قلعة طرابلس لتكون سجناً بدل بناء سجن جديد للمدينة. ولقد سطّر في يومياته نظرته إلى بناء السجون بما يلي: «الثلاثاء 12 شباط 1924، اجتمعنا هذا اليوم في لجنة تحت رئاستي لانتخاب محل لبناء سجن جديد في بيروت وذهبنا إلى ضواحي الرمل في بيروت فانتخبنا محلاً مثلث الشكل بالقرب من مكتب (مدرسة) الصنائع، فإذا بُنيَ فيه السجن (سجن الرمل) كان منتظماً وحسناً. إلاّ أنني أعجب من هؤلاء القوم (النظار والنواب) الذين يبدأون بالكماليات قبل الضروريات. فالسجن موجود في بيروت ولا أحد يشكو منه على أنّه يوجد في طرابلس بناء القلعة فهو إذا أُصلح بمصروف لا يتجاوز الخمسة آلاف ليرة (سورية) يصلح لإقامة

المسجونين. فهم يأبون أن يصرفوا خمسة آلاف ليرة ويوفروا ما يزيد على الثلاثين ألف ليرة ليقال إنهم أتوا شيئاً جديداً فسبحان مُسخر العقول»[17].

ولم ينسَ الشيخ محمد، في مجـال مراقبة السجون وترميمها وإصلاحها، الإهتمام بالسجين الإنسان من حيث تأمين الغذاء والألبسة للمساجين، سواء أكانوا من المحكومين أو غير المحكومين المعوزين الذين كانوا لا يستقبلون الطعام من الخارج. كما اهتم بتأمين عربة (سيارة) لنقل المسجونين، لأن الطريقة التي كانت تستعمل لنقلهم آنذاك كانت مذلّة لهم ومعيبة للحضارة الإنسانية من حيث تكبيلهم وسوقهم خلف رجال الأمن بعد ربط أيديهم بالسلاسل بأذناب الخيول وعلى مرأى من الأهالي والقرى والشوارع المكتظة[18].

وإمعاناً في الإصلاح الإداري، أصدر الشيخ محمد قرارين[19]، الأول بتعميم استعمال السجلات اليومية القروية والمناطقية (في المديريات والقائمقاميات) والمركزية في مصلحة الأحوال الشخصية لقيد الوفيات والولايات. والثاني، إلصاق صورة شمسية شخصية على بطاقة الهوية لكل مواطن يريد الدخول إلى سلك الوظيفة الرسمية، أو صاحب دعوى لدى محاكم دولة لبنان الكبير، حتى لا يقع الإلتباس في شخصيته. ولأن الحكومة رأت أن عدم إلصاق الصور على بطاقات الهوية ترتّب عنه نتائج سيئة، وسبب ارهاق المواطنين بالمصارفات الإضافية، وبسبب انتقالهم إلى مركز مديرية الداخلية، كلفت الحكومة (مديرية الداخليـة) المختارين، ومشايخ الصلح، بجمع الصور والتذاكر من المواطنين أصحاب الشأن، للقيام بمهمة لصقها وختمها في دوائر مديرية الداخلية.

واستكمالاً لنهجه في الدفاع عن حقوق الفلاحين والعمال والوقوف إلى جانبهم. سعى سماحة الشيخ محمد الجسر، ومنذ تسلّمه نظارة الداخلية، للمرة الثانية عام 1923، واستجابة لدعوة مثقفي لبنان والبلاد العربية ورجال الفكر المجتمعين في المهرجان الثقافي الداعم لتأسيس نقابة عمال زحلة في 10 حزيران 1923[20]، والمطالبين بتعزيز الحريات وعدم التعرّض لها بالسوء، إلى الاعتراف بالتنظيم النقابي. وكلّف الشيخ محمد الجسر محافظ البقاع سليم تقلا بالحضور شخصياً في ذلك المهرجان (التظاهرة). حيث حضر المحافظ، كدليل على النية الحسنة التي كان يمنحها الشيخ محمد الجسر للمطالب الشعبية والعمالية. كذلك سعى سماحته إلى تحقيق آمال المثقفين والمجتمعين في 10 حزيران 1923، أمثال الشعراء والأدباء أمين الريحاني ومعروف الرصافي والياس أبو شبكة وفيلكس فارس وشكري بخاش ونجيب ليان ويوسف الحاج وأمين كاملة وراجي الراعي ورشيد سويد وغيرهم. ووقع بصفته ناظراً

للداخلية وحاكم لبنان بالوكالة أوبوار PRIVAT-AUBOUARD، في 12 حزيران 1923 ترخيصاً «لنقابة عمال زحلة»[21].

ويتساءل الباحث الإجتماعي الفرنسي جاك كولان Jacques COULAND[22]، هل كان هذا الترخيص نتيجة اتساع التظاهرة الثقافية في زحلة، وتنوّع الحضور والمدافعين عن حق النقابة بالترخيص الثقافي والفكري والاقتصادي؟ أم كان، لقناعة الشيخ محمد وتطلعاته التحديثية للمجتمع اللبناني؟

كذلك منح سماحته في صيف 1924، ترخيصاً «للنقابة العامة لعمال التبغ في لبنان «التي كانت نسخة طبق الأصل عن اسم «حزب العمال العام في لبنان الكبير»[23]. وهل كان هذا الترخيص للنقابة العامة للتبغ في لبنان، إرضاءً للأمير سليم أبي اللمع، أحد المتحدرين من عائلة أمراء بكفيا وكان واحداً من قادة هذا الحزب[24]؟ أم تأكيداً لمسيرة الشيخ محمد الإصلاحية، ووقوفه إلى جانب حقوق العمال والموظفين والفلاحين في دولة لبنان الكبير؟.

ولكن ما يمكن للباحث أو للمراقب أن يستنتجه من سيرة سماحة الشيخ محمد، هو دوره في إرساء التنظيم النقابي في لبنان الكبير كمسألة ملازمة لدفاعه عن الفئات الفقيرة، إن في الحكومة، أو في وزارة الداخلية وفي المجلس التمثيلي، أو في سيرته الحياتية الخاصة حيث كان يوزّع الفائض من عائدات راتبه البسيط على المعوزين وطلاّب العلم»[25].

وتكريساً للنّمط الجديد من التعامل التحديثي في المجتمع اللبناني، يكون سماحة الشيخ محمد، قد وضع بذلك، الأسس السليمة للعمل النقابي العلني في لبنان، فعلاً وقولاً واعترافاً رضائياً أم سياسياً. وحمى بذلك العمال قانونياً، ووضع القاعدة السليمة لتنتخب الجماهير العمالية قياداتها النقابية وممثليها الشرعيين. وفي ضوء ذلك يُقرأ تجاوب سماحته مع تمنيات اللجنة الدولية للإنتدابات في عصبة الأمم، حيث حاول إنصاف المرأة العاملة والأولاد في التشريعات العمّالية اللبنانية. وذلك من خلال اقتراح مشروع قانون (كانون الأول 1926)، يقضي «بأن تكون التبعة على أرباب العمل في حال حدوث طوارىء في العمل، وأن يحدّد تعويض عن ذلك وإجراءات قضائية سريعة لإنصاف المرأة والأولاد»[26].

البلديات الممتازة

أقرّت المفوضية السامية الفرنسية، بناء على اقتراح من سماحة الشيخ محمد الجسر، نظاماً جديداً للبلديات في دولة لبنان الكبير. وكان هذا النظام يقضي بأن لا يكون الحاكم الإداري

لأي مدينة أو مركز قضاء، رئيساً للبلدية في هذه المدينة أو القصبة تلك، إذا كان غير منتخب. وفي هذا النظام، خصّ الشيخ محمد مدينتي بيروت وطرابلس، بوضع ممتاز أو مميّز، حيث اعتبر أن المقصود من عنوان البلديات الممتازة، فقط «هو إدارة مدينتي بيروت وطرابلس، وأن موظفي هاتين الإدارتين يتناولون رواتبهم من صندوق الدولة لا من البلديات»[27].

وعندما عرض مشروع الموازنة على المجلس النيابي (التمثيلي آنذاك)، في جلستي 13 تشرين الثاني 1922، و30 تشرين الأول 1923، طالب أكثرية النواب بدمج وظيفة الحاكم الإداري لكل من مدينتي بيروت وطرابلس، بوظيفة رئيس البلدية طالما دائرة صلاحية الإثنين واحدة[28]. وفي حين أعلن أوغست أديب مندوب الحكومة في جلسة 30 تشرين الأول 1923، أن الحكومة لا ترى «مانعاً من إدماج وظيفتي الحاكم الإداري ورئيس البلدية في كل من مدينتي بيروت وطرابلس على أن يبقى راتب الحاكم الإداري مدرجاً في ميزانية الحكومة وتدفع البلدية قيمة هذا الراتب إلى خزانة الحكومـة فتضمّه إلى وارداتها»[29]، وبذلك توفر الحكومة راتب كل من الحاكم الإداري في مدينتي بيروت وطرابلس وتحمّل مجلسي المدينتين أعباءً إضافية هما بغنى عنها. اعتبر سماحة الشيخ محمد الجسر، مدير الداخلية آنذاك، «أن وظيفة الحاكم الإداري لا يمكن أن يشغلها رجل منتخب»[30]، وعلّل ذلك بمداخلته في جلسة 30 تشرين الثاني 1923، حيث قال: «إنّ لكل من الحاكم الإداري ورئيس البلدية أعمالاً خاصة ولكن يوجد بينهما تلازم فقسم من أعمال رئيس البلدية لا يتم إلاّ إذا صدق عليه الحاكم بقسم من أعمال رئيس البلدية مباشرة. ولهذا يمكنني القول بإن الحاكم الإداري يقوم بعمله وبعمل رئيس البلدية، وليس لرئيس البلدية أن يقوم بعمل الحاكم الإداري. هذا من حيث القانون، وأما من حيث كثرة الأشغال أو عدمها فهو أمر عائد لمقدرة الأشخاص... وإنّ الحكمة تقضي... بتعيين رئيس البلدية من بين المنتخبين لما كانت مجالس البلديات تتداخل على الأعضاء للمجالس الإدارية للمحاكم والمجالس النيابية، ولها حق الإشراف بصورة هيئة تفتيشية على انتخاب المجالس النيابية. أما لزمت (انتفت) منها هذه الحقوق في هذه الأيام، ولم يبق لها من عمل سوى التنظيم الإداري فقط، فرأت تلك الحكمة من تعيين الرئيس من بين الأعضاء المنتخبين. فالبلدية اليوم عبارة عن هيئة إدارية صرفاً»[31]. ورفعاً للالتباس بين وظيفة الحاكم الإداري ورئيس البلدية، قدّم الشيخ محمد كناظر للداخلية (وزير) إلى الحاكم تقريراً عن ماهية البلديات حقوقياً. فقال: «للبلديات موقع ممتاز في جسم الدولة فهي ثمرة القوانين الإصلاحية التي ترمي لها الغاية العمرانية من أعمال الدولة. فإذا استقلّت استقلالاً تاماً في الحكم خرجت عن جسم الحكومة.

وكان في ذلك الجسم عنصران متباينان في الأعمال، وهو ما يرفضه العقل والمنطق. ولهذا قضت الحكمة والآداب، بل ناموس الحياة للدول، بأن تكون دوائر البلدية مرتبطة بها تمام الإرتباط وتشترك بالأمور الآتية:

1. أن يتم تأليفها بموافقة الحكومة.
2. أن تكون قراراتها وقوانينها موافقة لطبيعة القاعدة الأساسية المتبعة في الحكومة.
3. أن يكون للحكومة حق الرقابة عليها حفظاً لحاكميتها (حكمها) الأساسية ومنعاً لسوء الإستعمال الذي يخشى وقوعه في إدارة أعمال الحكومة.

والحكمة من ذلك بيّنة ظاهرة، فإذا لم يكن للحكومة رأي في تأليفها، وكانت خطة البلدية وأعمالها مخالفة للقاعدة الأساسية في الدولة، كانت ولا شك حكومة ضمن حكومة، وهذا هو الخطأ الأكبر والخطر الأعظم. وإذا لم يكن للحكومة الرقـابة، ضاعت الوظيفة الأساسية للدولة المكلفة بحفظ حق الفرد أمام الفرد الآخر، وأمام المجموع القائم مقام الفرد كالبلدية والشركات وأمثالها»[32].

وفي نظارة الداخلية، ظهر الشيخ كصاحب فلسفة إدارية تحديثية، وكمشترع ومصلح قانوني واثق من تحقيق نظرياته في التنظيم الإداري والحكم والتشريع. وما يثبت صحة توجّهات سماحة الشيخ محمد، هو الواقع السائد حتى لحظة كتابة هذا النص، بأن يكون لمدينة بيروت محافظها الخاص بها المعيّن من قبل الحكومة، ورئيس بلديتها المنتخب من قبل أعضاء مجلسها البلدي المنتخبين من أهالي المدينة. أمّا في طرابلس بالذات، فلم يعد للمحافظ دور الحاكم الإداري، الذي يتمتع به محافظ بيروت أو المحافظ قديماً في بداية قيام دولة لبنان الكبير. بل أصبح محافظ طرابلس هو محافظ الشمال بكامله، ولكل من طرابلس والميناء رئيس بلدية ومجلس بلدي خاص، يشرف على شؤون المدينتين عمرانياً وثقافياً واجتماعياً وصحياً.

وكأن الشيخ محمد الجسر ما زال شاخصاً، حتى الآن، ويدافع عن مشروعه الإداري والحقوقي، وفلسفته التشريعية، فالبلدية هي دائرة رسمية من دوائر الدولة اللبنانية. ولكنها في الوقت ذاته تتمتع باستقلال ذاتي نسبي لأنّ لها برلمانها الخاص بها، وهيئتها التنفيذية المنتخبة، وهي تأتمر بأوامر الحكومة المركزية، وتنفّذ قراراتها وقوانينها وتشريعاتها العمرانية والثقافية والاجتماعية، التي تصبّ في مصلحة الأهالي ورفاهيتهم وتطورهم الإجتماعي والإقتصادي والثقافي.

ونستطرد هنا باقرار الشيخ محمد الجسر قانون المختارين، مع رئاسته لمجلس الشيوخ

عام 1926، وفي ذلك، يقول سماحته (في 25 أيار): «كان النهار جميلاً جداً. وقد اشتغلت قبل الظهر وبعده في الدائرة وكان عندنا اليوم اجتماع عمومي لمجلس الشيوخ أقرينا فيه عدّة قوانين ومشاريع ومن جملتها قانون المختارين وقد اقترحت عليهم تعديل مادتين منه احداهما الغاء مسألة الطائفية وتوزيع كل وظائف المختارين ومشايخ الصلح على الطوائف، وقد فاز الإلغاء بأكثرية ضئيلة جداً. والقصد منه وضع حد لمسألة الطائفية فإما أن يتفق عليها المجلسان وتصبح صريحة لا غبار عليها ولا يبقى فيها شك وإمّا أن ترفضها أكثرية المجلسين ونصبح أمام الكفاءة...»[33].

التفتيش الإداري

خوفاً من تسلّط الموظفين المحليين على مصالح الأهالي من الفلاحين والفقراء والعامة، أصرّ سماحته على إبقاء وظيفة المراقبة والتفتيش الدائم على الإدارة بأيدي المفتشين الفرنسيين باعتبارهم غرباء مترفّعين عن الحساسيات المحلية الداخلية والطائفية لأهالي لبنان الكبير آنذاك.

وكان يرى أن دور هؤلاء هو التفتيش التدريبي، وليس البوليسي، سيكون فاعلاً في سبيل النهوض بالإدارة اللبنانية الفتية ونقلها إلى مصاف الإدارة الراقية كفرنسة مثلاً[34]، وبذلك نال سماحته إعجاب أعضاء المجلس التمثيلي (النيابي) اللبناني، وزملائه النظار، وأعضاء المفوضية الفرنسية من المفوض السامي إلى الحاكم وإلى المستشارين.

ترقيـة سماحته إلى المرتبة الأولى

يسأل نعوم لبكي، النائب عن جبل لبنان، في جلسة 13 تشرين الثاني 1923 «عن الباعث الذي حمل الحكومة على جعل مديرية الداخلية من الدرجة الثانية، فهل يتناول بذلك شخص المدير، وهو من المشهود لهم بالكفاءة والقدرة؟ أم يتناول مقام المديرية وهي من أهم المديريات؟». فيرد عليه النائب أيوب ثابت (بيروت الأقليات): «إنّ هذه المسألة لا تتعلق بالمجلس فاننا مع احترامنا لشخص مدير الداخلية وإقرارنا بفضله نرى أنفسنا غير قادرين على البحث في هذا الأمر (مرتبة مدير الداخلية) لعدم صلاحيتنا...»[35]. إن هذا الكلام كان له وقعه الكبير في نفس وشخصية سماحة الشيخ، الذي أخذ على عاتقه جعل مديريته من المديريات الأساسية في الحكومة اللبنانية، مما حتّم تحويل نظارة الداخلية من نظارة من الدرجة الثانية إلى نظارة من الدرجة الأولى لخدماته الوطنية العامة. وإيفاءً لمقدرة الشيخ محمد ونهضته

في سبيل المصلحة العامة، نشرت جريدة «الأرز» لصاحبها يوسف الخازن، في الصفحة الأولى وفي العامود الأول وتحت صورة سماحته، مقالاً تحت عنوان «الشيخ محمد الجسر»[36]، جاء فيه:

«رفعت رتبة صاحب الفضيلة الشيخ محمد الجسر ناظر الداخلية من الدرجة الثانية إلى الدرجة الأولى وجعل راتبه 120 ليرة سورية في الشهر.

إن كل ما يمكن أن ندركه من خلال ظلمات الفوضى والإستبداد التي خيمت فوق هذه البلاد إنه ليس لنظارنا إختصاص معين معروف فإن وظيفتهم بموجب القوانين الحاضرة قاصرة على تنفيذ ما يأمر به الحاكم أو يهبط به الوحي من المحل الأرفع.

وقد بلغ من التضييق عليهم أنه لا يجوز لهم مخاطبة الحاكم نفسه إلا بعد إذن المستشار ولكن نظارنا تمكّنوا بما أتوه من الذكاء، وما أظهروه من الكفاءة التي انتدبوا لها، وما انطووا عليه من الإخلاص للبلاد وللدولة المنتدبة من فك بعض هذه القيود واحتلال مركز غير الذي وضعتهم فيه حكمة ولاة الأمور ريثما تتمكن البلاد من رفع مركزهم إلى المستوى الذي تريده لهم إذا صحت الأحلام ودعيت لوضع قانون أساسي. وفضيلة الشيخ محمد في مقدمة من يصدق عليه هذا القول فإنه تولى نظارة الداخلية في وقت محرج، سادت الشكوك فأظهر من الصدق والإخلاص والمعرفة في أساليب الإدارة ما جلب له الثقة والإحترام ومن مآثره في نظارة الداخلية قانون وقائع النفوس المعروض الآن على مجلس النواب فإنه هو الذي اقترحه وأعده. ولا يخفى على أحد ما لهذا القانون من الأهمية فهو أساس الإدارة وعمودها.

وللشيخ محمد وقفات في مجلس النواب (المجلس التمثيلي آنذاك) تشهد له بقوة الحجة وسرعة الخاطر، وطلاقة اللسان، وحسن التخلّص. وهي مزايا إذا أضفتها إلى كرامة بيته، ورفعة أخلاقه ووفرة علمه لا تستغرب ما أدركه من المقام في عالمي الإدارة والقضاء».

مآثر وخواطر في نظارة الداخلية

1. فلسفته الإدارية

في 17 كانون الثاني 1924، استعرض الشيخ محمد مع المفوض السامي الفرنسي شؤون البلاد السورية، وسجّل بعض الملاحظات الإدارية الإصلاحية في مسألة إدارة الفرنسيين لبنان وسوريا. ولأهميتها، نثبتها في هذا النص. قال سماحته[37]: «إنّ البلاد هنا وفي سوريا وحلب ليست عدوّ لفرنسا، وليس فيها عداء حقيقي ولكن لمّا جاء الإحتلال نشأت هنا عوامل ثلاث

جعلت هذا البعد بين مناطق البلاد السورية، أوّلها وضع الإنكليز الأمير فيصل في الشام وادّعوا بأنّه سيكون ملك هذه البلاد والمسلم يرجّح ابن النبي صلّى الله عليه وسلّم على فرنسا، والثاني الدعوة بواسطة الليرات الإنكليزية، والثالث خطيئات الموظفين الفرنساويين الذين كانوا هنا وعدم معرفتهم إدارة البلاد فجميع هذه الأمور خلقت النفور وقد اعتاد المسلمون أن يكونوا حكام هذه البلاد منذ أربعمائة سنة والعدل والسياسة يقضيان أن تعطى الطوائف الأخرى حقوقها من المراكز فانسحب المسلمون واحتلّ تلك المراكز بعض الجهلاء فأساءوا معاملة المسلمين وغير المسلمين فنشأت تلك الثغرة وزاد في الطين بلّة أنّ الموظفين الملكيين (الفرنسيين الرسميين) كانوا من الذين اعتادوا على إدارة المستعمرات وأبناء لبنان وسوريا ليسوا من هذا القبيل فإنّهم متعلّمون ودارسون وقد اعتادوا لطف الحكام وهم يفضّلون الخسارة والسجن على سماع كلمة إهانة وامتدّ الخلاف وحسب الحكام السابقون لفخامتكم أن بذل الدراهم بجلب القلوب ولكن الأمر بالعكس فإنّ الدعاية بواسطة الدراهم تجعل آخذيها في المستقبل أعداء لمن يدفعها فقال هذا صحيح فبذروا مليار فرنك أو أكثر في سوريا دون أن يكتسبوا صديقاً وإنّما اكتسبوا أعداء.

وأخطأ الفرنسيون في أوّل الأمر بتسليمهم مقاليد الأمور إلى أناس جاءوا بهم من المستعمرات، فسوريا بلاد راقية لا يعامل أهلها معاملة المستعمرات الفرنساوية مثل مادغاشكر (مدغشقر) وغيرها وهؤلاء جاءوا بشباب من المسيحيين أساءوا إلى المسلمين وإلى المسيحيين أنفسهم فحصلت هذه الكراهية. وإنّني واثق بأن عدل ويغان (المفوض السامي) ولطفه وعذوبة لسانه تستجلب القلوب وتزيل ما وقع من سوء التفاهم حتى في طرابلس نفسها.

قال (المفوض ويغان): (أوتظنّ ذلك؟). فقلت إنّني واثق منها فإنّ الطرابلسيين أغنياء ولم يقبضوا دراهم وإنّما اعتادوا على الحكم فلمّا نزعت السلطة من أيديهم وأُسيئت المعاملة معهم تبرّموا وظهروا بمظهر الجفاء...

... ثم انتقلنا إلى ذكر الإدارة في لبنان، فقلت إنّهم جعلوا نطاق الحكم كحكومة كبيرة مثل فرنسا وما نحن إلاّ بلادٌ صغيرة لا تحتاج إلى مثل هذه التشكيلات الكبيرة، فقال الحقّ معك وهل تحتاج لمجلس نواب كبير فيكفينا مجلس صغير للإستشارة وأؤكّد لفخامتكم أنّ هؤلاء النواب عبء ثقيل على ظهور اللبنانيين فقسم كبير منهم سماسرة وظائف ودعوات وإنّنا نشتغل في أقلامنا (مكاتبنا) بمقابلاتهم وبمدافعاتهم وليس لأحد نفوذ منهم ولولا دراهم فرنسا التي صرفها القومندان ترابو ونفوذ الحكومة لما نال القسم الأعظم منهم هذا

الكرسي الذي يتمتّع به ويسلب بواسطته من خير يدي فخامة الجنرال وحقّ المجلس فإنّك لا تلاقي مقاومة وكيف تحصل المقاومة وليس لواحد منهم نفوذ شخصي فوافقني مبدئياً على هذه الفكرة فقلت واجعلوا مكانه مجلس خبراء أو مجلس شورى وانتقوهم من أحسن الناس وكفى، فقال الحقّ بيدك وهكذا دوائر الحكومة فإنّنا نرى دوائر أو ما يسمونها وزارات هي أكثر أو توازي وزارات فرنسا.

ثمّ قلت: إنّ البلاد لا تحتمل مثل هذه الدوائر فالأولى أن يجعل في الحكومة دوائر مديريات معدودة وتجعل بقية الدوائر تحت إدارتها، فقال هذا هو الرأي الصواب، وتابعت: وأرى وهو الأوفق أن يبقى الحاكم في البلاد فرنسياً ولا أقول ذلك تملّقاً لكم ولكن الضرورة تقضي بذلك فإذا عُيِّن المسيحي اعترض المسلم وإذا عُيِّن المسلم اعترض الماروني ولكن يجب أن يكون الحاكم فاضلاً قديراً مثل عضو في شورى الدولـة في فرنسا فإنّنا نحتاج هنا إلى أناس يدرّبوننا لا إلى قوم ندرّبهم ونعلّمهم، فقال هذا صحيح، وقلت لا أرى لزوماً لأمانة السرّ العام ولا فائدة منها سوى تعويق الأشغال وتأخيرها وقد أثبتت التجربة ذلك ومن أحسن القواعـد الأساسية في إدارة الحكومة إعطاء صلاحية لكلّ مدير وأن يعمل تحت مسئوليته وللحاكم المراقبـة العامة. فاجعلوا مجلس مديرين مؤقت مفوضاً من أن ينسب الخطأ إلى إفرنسي وهو الحاكم ينسب الخطأ إلى وطنيين وهو مجلس المديرين وقلّ أن يقع مجموع تحت خطأ. وإذا قلت لك أنّ المدير أو ما يسمّونه في الحكومـة اللبنانية وزيراً لا يمكنه أن يعزل أو ينصب خادم غرفة بل جميع ذلك يقوم به الحاكم...».

2. علاقته بمسقط رأسه طرابلس

منذ لحظة دخوله نظارة الداخلية في ظل الحكم الفرنسي المباشر عام 1922، وضع سماحته نصب عينيه مسألة إعلاء شأن مدينة طرابلس، وتحقيق اندماجها في الكيان اللبناني الجديد إدارياً واقتصادياً وسياسياً. فقد رأى سماحته أنّه من الخطأ استمرار إصرار الطرابلسيين على المطالبة بالإنفصال الذي لن يؤدي إلى فائدة يرجى منها آنيّاً ومستقبلاً. واقترح على الطرابلسيين والفرنسيين معاً تشكيل متصرفية شمالية (محافظة)، قوامها مدينتي طرابلس والميناء ومناطق الضنية وعكار ومركزها مدينة طرابلس، شرط ارتباطها بنظارة الداخلية مباشرة. وذلك بما يرضي الطرابلسيين والمسلمين ويرضي الحكومة اللبنانية، فعندئذ تدخل طرابلس لبنان الكبير (إدارة جبل لبنان) راضية مرضية، وتضمحلّ الخلافات الطائفية ويصبح شمال لبنان

لواءً إسلامياً مستقلاً [38]. واستمرّ سماحته يلاحق عرض فكرته في مجلس النظار ويطالب بتحقيقها، حتى تمّ له ذلك في 6 أذار عام 1923، كما وافق عليها المجلس النيابي (التمثيلي) في 19 آذار من العام نفسه[39].

وفي يومياته، ينتقد سماحته، خطّة المفوضية الفرنسية السامية، بوعودها المتكرّرة للطرابلسيين بالإستقلال المحلي، وبالتالي دفعهم، في سبيل تحقيق الإستقلال، إلى رفع العرائض المطالبة بالإنفصال عن جبل لبنان (لبنان ودولة لبنان الكبير) والإنضمام إلى الإتحاد السوري. ويعتبر سماحته أنّ الحكومة اللبنانية العاملة بتوجيهات المفوضية الفرنسية، عمدت في سبيل تحقيق الإنفصال الطرابلسي وإزالة العقبات أمام الوطن القومي المسيحي، إلى تشجيع الخلافات الطرابلسية وتغذية النعرات الطائفية من خلال دعم راشد المقدّم وحمايته ضد عبد الحميد كرامي والعروبيين في طرابلس[40]. ويذكر سماحته أنّ الخلاف كان ظاهراً جلياً بين حاكم جبل لبنان (ترابو)، الساعي عام 1923، للمحافظة على وحدة كيان لبنان الكبير والحقوق الطائفية فيه، وبين المفوض السامي بالوكالة روبير دي كيه Robert DE CAIX العامل على تحقيق الوحدة السورية وإنشاء الوطن القومي المسيحي في جبل لبنان، بعد سلخ مقاطعات طرابلس وعكار والبقاع وجبل عامل عنه، وإعادتها إلى الإدارة السورية الموحّدة، أو ما عرف آنذاك بالإتحاد السوري[41].

ويتابع سماحته انتقاد الحكومة بتشجيعها الفارين والمشاغبين في مدينة طرابلس وحمايتهم، حيث استغرب عدم مقدرة الفرنسيين على فهم حالة البلاد وشعبها، واتّهمهم بأنّهم يخرّبون طرابلس لأتفه الأسباب. فعندما دعاه الحاكم ترابو، لحضور اجتماع لجنة أمنية، مؤلفة من شارل الدباس ناظر العدلية وقائد الدرك وضابط الإرتباط الفرنسي «ولا باستر» وقائد موقع طرابلس، تعجّب سماحته لهذا الإجتماع، وقال: «... إذا وجد فاران أو ثلاثة في طرابلس فليس الأمن مختلاً فيها في شيء... ووجدتهم قد اتّخذوا قراراً، ولكنّه لم يوقّع ويقضي بأنّه إذا أطلق أحدٌ النار يجازى المختار وأعضاء الهيئة الإختيارية، فيحبسون ويغرمون وياخذون كرهينة حتى تسليم الجاني، وهكذا الحالة في الخائن فتباحثوا بقانونيته وبعدمه (إلغاء القرار)، وحينما سألوني رأيي، رددت في نفسي أنهم سيعملون حالـة غير مرضية في طرابلس، وقلت لهم: «إنّ المسألة ليست بذات الأهمية فإذا خفتم من إثنين أو ثلاثة من الذين تحسبون أنّهم الأشقياء فيلقى القبض عليهم وينتهي الأمر»، فالتفت المسيو «ولا باستر» وقـال: «هذه هي الحقيقة»، واتّفق الفرنسيون فيما بينهم على تهديد راشد المقدّم وعمر العمر بحجة أنّهم إذا استعملوا معهما الشدّة قليلاً يلقى

القبض على الأشقياء وينتهي الأمر، فإنّ الفارين المنسوبين إلى هذين الإثنين (الشخصين) والحكومة تعضدهم، وقد صرّحت لهم حينئذٍ بأنّ الحكومة كانت تعضدهم فيخشى المأمورون شرّهم وهكذا تمادى الشرّ وكانت الحكومة السبب وانتهت الجلسة على هذا الشكل فما أغرب هذه العادات وأصعب هذه العقول على فهم حالة البلاد، يخرّبون بلداً ويهيجون شعباً لمسألة تافهة يعلمونها ولكنهم لا يجرأون على إجراء غيرها إنّه لعجب عجاب»[42].

وفي يومياته، أيضاً، أفرد سماحته صفحات كثيرة لتغطية زياراته المتكرّرة إلى طرابلس بصحبة أولاده الأربعة، عدنان وحسن وحسين ورشاد[43]، حيث كان يعيد التواصل مع أهاليها وأصدقائه فيها وفي الجوار الزغرتاوي والإهدني والبشرّاني والبتروني والكوراني، ومع صديقه البطريرك الماروني في الديمان. وكان سماحته، في كل مرّة يزور طرابلس يعرّج، بصفته ناظراً للداخلية، على سراياها، فيجتمع بحاكمها الفرنسي، والحاكم الإداري اللبناني فيها، ورئيس وأعضاء مجلسها البلدي، ومفتشي المدينة وقاضيها ومفتيها. ويوصي المجلس البلدي بإعطاء زغرتا قسماً من مياه الشرب العائدة لطرابلس، وإقامة أفضل علاقات حسن الجوار والإندماج الوطني مع القرى المختلطة الطوائف المحيطة بطرابلس في زغرتا والكورة والضنية وعكار. كما أوصى المجلس البلدي بالمحافظة على أخلاقيات المدينة، والتّشدّد في السهر على مراقبة المقاهي والملاهي وردع كل ما ينافي الأخلاق ويخدش الآذان.

وفي طرابلس، كان سماحته ينشد الحنان والأخوّة والصداقة، فيبات لياليه في داري أخيه نديم وأخته فاطمة، ويتنقّل في أزقّة المدينة مسترجعاً ذكريات الطفولة والصبا والشباب، مستسلماً لحفاوة أهل المدينة وضيافاتهم ومآدبهم الشهية وحلوياتهم العربية الطيبة، ومعرّجاً على جوامع طرابلس متعبّداً مصلّياً دون أن يأخذ من جامع واحد مقرّاً لصلواته أو للقائه بإخوانه ومريديه وأتباعه السابقين في الطريقة الخلوتية الصوفية.

وفي كلّ مرّة يزور طرابلس، كان سماحته يعرّج على قَبْرَيْ جدّه الشيخ محمد الأكبر ووالده الشيخ حسين فيقرأ الفاتحة ويطلب لهما الرحمة والغفران.

3. رأيه بالإنتداب الفرنسي وإدارته في لبنان وسورية

ديكتاتورية الحاكم الفرنسي

عندما عاد فؤاد حاتم من باريس عام 1923، وقال لسماحته: «إنّ الفرنساويين (الفرنسيين) في فرنسا يعتقدون أنّ الحكام الفرنسيين هنا (في لبنان) عهدوا إلى المديرين الوطنيين إدارة كافة

البلاد في لبنان وحمّلوهم المسؤولية، فهم يديرون جميع الأعمال وليس الحاكم أو القوميسير سوى منفّذين وأنّه إذا ظهر خلل أو عدم أمن فإنّ منشأه المديرون الوطنيون». ضحك الشيخ محمد ضحكاً شديداً، وقال له: «تصوّر مديراً في حكومة لبنان دمية، فعزله وأمره وقانونه وإرادته متعلّقة بين شفتي الحاكم وفي «قفشة من قفشات» القوميسير العام وليس للمدير في حكومة لبنان الكبير سوى الإطّلاع على ما أصدره الحاكم من الأوامر وما أجراه من التدابير والتعيينات وما لاطف به زيد أو عمر هذا إذا شاء الحاكم إطلاع المدير عليه، وما تراه من نفوذ بعض المديرين فهو خاص بشخصهم أكتسبوه عنوة عن الحاكم. وأمّا مجلس المديرين فهو صورة ليس له قانون وما يشاء الحاكم أن يعرضه على المجلس عرضه وما يشاء أغفله وكل ما هنالك أنّه كل أسبوع وأسبوع ونصف يدعو الحاكم المديرين إليه ويباحثهم أحاديث بسيطة ثمّ ينصرفون ويجري ما يشاء بعد ذلك والسلام»[44].

لذا كان صك الإنتداب الذي أقرّ في سان ريمو عام 1923، ما هو بنظره إلاّ «صك تملّك تحت إسم استقلال»[45].

وينتقد سماحته التمييز بين رواتب الموظفين الفرنسيين المرتفعة ورواتب الوطنيين المتدنّية، ويعطي لذلك مثلاً عن التمييز بين التزام الأشغال العامة والضرائب (الأعشار)، فيقول: «كان الملتزم الوطني يدفع مئة ليرة مقابل أن يدفع الأجنبي 96 ليرة أو أقل»[46].

كره المفوض السامي بالوكالة للبنانيين والسوريين

وفي معرض آخر، كان الشيخ يعتبر أنّ المفوّضية الفرنسية لم تقدّم أي شيء نافع للبلاد السورية، بل بالعكس إنّ المفوض السامي بالوكالة روبير دي كيه هو إنسان يكره السوريين، ويحب الإنتقام الشخصي وهو يسيء بذلك لبلاده أكثر مما يسيء لبلادنا، فإنه يكتسب عداوة السوريين لفرنسا ونفرتهم من مجاراة الإنتداب وهذا ما يسعى إليه أعداء فرنسا[47]. «أمّا المسيو أوبوار (الحاكم العام) فهو يحتقر كل فرد لبناني ويعتقد أنّ اللبنانيين أعداء الفرنسيين ومن كان عدواً لفرنسا وجب على كل فرنساوي أن يدوسه بقدمه وهو مبدأ ألفه من بلاد المستعمرات فحسبنا الله ونعم الوكيل»[48].

العمل مع الفرنسيين صعب جداً

وبمناسبة التحضير لعيد الإستقلال الذي فرضه الفرنسيون بمناسبة إعلانهم دولة لبنان

الكبير في الأول من أيلول 1920، يعلّق الشيخ محمد على سلطة الإنتداب الفرنسي، بقوله: «وأمّا في لبنان فقد أخذوا يتهيأون لعيد الإستقلال أي يوم أول أيلول، فترى المسيو أوبوار (الحاكم العام) مهتماً بترتيب الحفلة وتهيئة الإستقبال وقد لاحظت أنّ الحكومة الحاضرة بدأت تمنح سلطة ظاهرية فقط للوطنيين حتى يقال إنّ الإنتداب خفيف (غير متشدد) وإنّ الوطنيين آخذون حقّهم ومحترمون وإنّ إدارة البلاد بيد الوطنيين ولهذا كلفوا النظار غداً بأن يذهبوا إلى دار الحاكم ليحضروا في موكبه الذي أعدّه لنفسه، ولو أدركوا معنى هذه المعاملة لعرفوا إنّها تحقير للنظار وليست تكريماً لهم. فالحاكم سيحضر على أعين الناس تحفّ به القوّة وفي معيته موظفو الحكومة وكبار الموظفين فيها، ولو كانوا يريدون التكريم الصحيح لأوجبوا أداء التحية العسكرية بصورة فائقة لكل ناظر يحضر إلى دار الحكومة في هذا اليوم. أما هم فإنهم يحظّرون أن ترفع بارودة واحدة احتراماً لوطني ثمّ يقولون احضروا في معية الحاكم، إنني (أي سماحته) لست من المفتشين عن مثل هذه الزخارف ولكنني أقول رأيي في مسألة يجوز أن يهزأوا بي ومنّا ويبدو أنهم سيظهرون اعتباراً من أول أيلول بمظهر جديد مسايرة للوطنيين ولكنهم يفعلون ذلك ظاهرياً ويضمرون بغضهم واحتقارهم، فالمعيشة معهم في الوظيفة صعبة جداً ولا أنكر إنهم أحسن القوم انتداباً، فهم أقرب إلى طباعي وأخلاقي ولكن الموظف لا يهنأ له عيش معهم فهم يرون أنفسهم فوق كل البشر علماً وذكاءً ومقدرة ولباقة وسياسة والسوري بل اللبناني خاصة أرقى منهم علماً وأدباً ومقدرة وسياسة وكياسة»[49].

العدل في الرعية

وفي مجال دفاعه عن لقمة عيش الوطنيين، أمام جشع وتكالب الأجنبي آنذاك، يقول سماحته في يومياته: «اجتمع مجلس النظار (الوزراء) صباح اليوم (الجمعة في 23 تشرين الثاني 1923) وفيه إقرار فريق من المديرين مع الحاكم في بعض المسائل التي يمكنهم حلّها معه مباشرة بدون تعطيل الآخرين ولكن من غرائب الأمور التي تُليت فيه (في الإجتماع) كتاب مرسل من قبل الجنرال (ويغان) مع استدعاء قدّمه إليه أحد التجار الفرنسيين وهو من تجار الحمولة يقول فيه ما نصّه: «إنني صاحب كميون وعربات ولما ألغيت الإمتيازات وفرضوا عليّ الرسوم بلغ الرسم الذي أدفعه كذا مبلغاً من الفرنكات ولما كان وضع هذا الرسم عليّ بسبب إلغاء الإمتيازات الأجنبية لا يمكنني من مزاحمة أهالي البلاد فأطلب إلغاء ذلك أو تقليله». فما كان من الحاكم أن قال إنّ القصد تكليف ناظر المالية ليطلعني على الأمر فقط.

ولم يهضمها الفرنسيون الحاضرون وإنها نغمة لا يمكن لبشري أن يتحملها. أنتم تأتون إلى ديارنا وتسلبون خزانتنا وتزاحموننا وتنهبون قوتنا ثمّ لا تستحون وتقولون خفضوا الضرائب عنا لنزاحم أصحاب البلاد، فهل أبناء البلاد عبيد لكم أم أنكم أنتم فاتحون وصرفتم أموالكم وأرهقتم دماءكم لتأخذوا المال وتستعبدوا النفوس إنها نغمة ليس لها نظير، لطف الله بخلقه»[50]. يتابع الشيخ محمد دفاعه عن اللبنانيين في سبيل تأمين فرص العمل لهم بقوله: «... واجتمع مجلس المديرين تحت رئاسة أوغست باشا أديب وهذه أوّل مرّة يجتمع مجلس النظار تحت رئاسته ولم يطل الإجتماع ولم يحدث شيء جدير بالقيد سوى طلب نظارة العدلية مبلغاً من المال لاستحضار رجل من فرنسا لوضع القوانين للبلاد وقد سألت ناظر العدلية سر إقدام الرجل، فقال هو المسيو لاموه الذي كان رئيساً للمحكمة المختلطة في فرنسا، إنّ الرجل قدير ولكنه غير قادر على جمع قوانين البلاد التي لم يدرسها ولا يعقل أن يفوّض مصير البلاد وحقوقها وأمورها إلى يد رجل ونترك أبناء البلاد وهم القادرون على مثل هذه الأعمال بلا عمل ولا يكلّفون أنفسهم بمثل هذه الأمور إنّه لأمر غريب والأغرب من ذلك كله قول ناظر العدلية أنّ بمقدرة الرجل أن ينجز هذا العمل خلال خمسة أشهر أو سنة وكأنّ القوانين مسبحة يعدّ حبّاتها عدّاً ليس إلاّ...»[51].

4. انتقاده مظاهر الطائفية

كان سماحة الشيخ محمد الواقعي أول من اعترف بالكيان اللبناني عام 1920، ونادى به[52] في سبيل إقامة وطن مميّز في المشرق العربي، وطن للتعايش الطائفي السليم، لذلك كره الطائفية ومظاهرها المغرقة للشعب اللبناني وسخر من أصحاب النفوس المريضة مذهبياً، حيث قال في يومياته، في 9 أيار 1923 ما يلي: «حضرت اليوم جلسة مجلس النواب السرية وكان البحث دائراً حول تشكيل محكمة إستثنائية للنظر في حوادث الشوف والعصابات فيه. فاشتدّ الجدل والنقاش ففريق منهم طلب تشكيل المحكمة الإستثنائية، وفريق طلب تشكيل محكمة عسكرية عربية فرنسية، وفريق طلب إبقاء الحالة الحاضرة وكانوا جميعهم يرمون إلى هدف واحد وهو مطلبهم في تمثيل كل طائفة في هذه المحكمة الإستثنائية أي أن يكون لكل طائفة عضو فتكون المحكمة مذهبية لا استثنائية ثم اتّفقوا على هذه الغرضية، وهذا من المخجلات المبكيات في هذه البلاد»[53].

وفي مجال انتقاده للمظاهر الطائفية والمناقشات الحادة والمناكفات، التي كانت تسود

آنذاك مجلسي النظار والنواب، عند تعيين المحافظين وكبار موظفي الدولة وإجراء مناقلاتهم وتحديد رواتبهم وزيادتها، فينقسم النواب والنظار طائفياً ويبدأ التمييز بين المأمورين المسلمين وزملائهم المسيحيين، فكان سماحته يشمئز من هذا التصرّف غير الوطني للمسؤولين في الحكومة اللبنانية[54]. وكإقتراح لحلّ المسألة الطائفية في لبنان رأى سماحته بضرورة تفاهم الطبقة الوسطى في بيروت قائلاً: «ذهبنا جميعاً إلى الجامع الكبير (بيروت) لحضور الاحتفال بعيد المولد النبوي الشريف فكان الاحتفال هادئاً وجميلاً للغاية فإنّ النعرة والتعصّب الموجودان في بيروت لا يزولان إلاّ بواسطة تفاهم الطبقة الوسطى وهي تشكّل السواد الأعظم والطبقة الأكثر تساهلاً والأقرب مودّة لبعضها أمّا الطبقة التي تدّعي العلو فهي الفاسدة التي تكره إتّفاق الطائفتين لأنه لا يبقى لها مجال للمفاسد والمطامع...»[55]. وهكذا وعى سماحته قبل غيره من السياسيين اللبنانيين أهمية الطبقة الوسطى كصمام أمان للمجتمع اللبناني المتنوع الطوائف والمذاهب، كما حذّر من مفاسد الطبقة السياسية العليا وخطرها على وحدة الشعب اللبناني والتحام مناطقه وعائلاته الروحية وطبقاته الإجتماعية.

ولكن بالرغم من شفافية الشيخ محمد وبعد نظرته إلى الطبقة الوسطى وأمله في نهوضها بلبنان الواحد الموحّد، فلقد انتقد هذه الطبقة على اقتنائها السيارات بصورة كثيفة، قائلاً: «أمضيت النهار بالزيارات وذهبت إلى ضهور الشوير... ثم عدت إلى الدار (في بحرصاف)، ولاحظت أمراً غريباً وهو ليس بالغريب على أخلاق أبناء هذه البلاد (لبنان) وهو البذخ الذي شاهدته بأمر السيارات. فقد كانت سيارات المتوسطين والمستخدمين من الناس هي أكثر من سيارات الأغنياء بالأضعاف. وكانت السيارات لا تستقر لحظة عن الذهاب والإياب وحرق البنزين وإرهاق البلاد بالمصروف العظيم لطف الله بالعباد وألهمهم سبل الرشاد»[56].

5. عدم إيمانه بجدوى المجالس الإدارية

لم يوفّر سماحته انتقاد تشكيل المجالس وكثرتها التي تسبب مضيعة الوقت وتضعف الغرض من إنشائها، قائلاً: «عقد... مجلس المديرين وتداولت فيه عدة مسائل وهي بسيطة منها تشكيل مجلس إقتصادي ومجلس للمعارف ومجلس لامتحان المعلمات والمعلمين، وفي أكثر المجالس وأقلها مضيعة للوقت وقد علمت أنه يجب التقليل من المجالس والاعتماد على النفس في العمل فتحصل الفائدة وإلاّ فإنّ المجالس لا تجدي نفعاً»[57].

6. أهمية السياحة والاصطياف

كان سماحته، بسبب عشقه للطبيعة وغرامه في اكتشاف المناطق اللبنانية قاطبة من الشمال إلى الجنوب والبقاع مروراً بجبل لبنان، يطوف ملبّياً دعوة إلى الغداء هنا أو إلى الإقامة هناك أم معزّياً ومواسياً. وقد اكتشف قبل غيره، أهمية السياحة والإصطياف في لبنان حيث نصح اللبنانيين بالعمل لتحسين المصايف، فتجني البلاد من ذلك ثمرة شهية من هذا المورد القصير الذي لا يطول أكثر من ثلاثة أشهر في السنة ولكن فائدته كبيرة جداً[58].

7. ارتياحه وفرحه لنقله من نظارة الداخلية

بعد أن نُقِلَ سماحة الشيخ محمد من الداخلية إلى نظارة المعارف، زاره كثيرون لتهنئته بالمنصب الجديد، وتأسّفوا على تركه نظارة الداخلية. ولكن سماحته ابتهج لتركه الداخلية، وخطّ في يومياته عدّة أسطر يشرح فيها معاناته في وزارة الداخلية، قائلاً: «... فإنّ كثيرين يظنّون أنّني تأثّرت من تركي نظارة الداخلية وعلى أي شيء أتأسّف، فإنّ الداخلية متعبة جداً ولا فائدة لي منها، فإنّ المرء يتأسّف على شيء كان يستفيد منه مادياً أو أدبياً. أمّا الماديات فإنّني لا أتنازل عن شيء منها، ولو كنت اكتسب دراهم وأرتشي لكنت أفعل ذلك حينما كنت رئيساً لمحكمة الجنايات. وأمّا الأدبيات فلا شيء من خدمة الحكومة يوجب الفخر أو المجد بل أنّ نظارة الداخلية هي أحطّ لشرف المرء وعزّة نفسه لأنّها كثيرة العلاقة مع الحاكم (الفرنسي العام)، وما يريده الحاكم يكون. فأي حيثية أو مجد للناظر وقد كنت متأمّلاً جداً في نظارة الداخلية فإنّني كنت أرى بعيني الضرر والخطأ ولا أقدر على إصلاحه وإذا قدرت فلا يتم ذلك إلاّ بشقّ الأنفس وبعد مخاصمة الحاكم وسواه. فإنّ الحكام ينظرون إلينا نظرة المستَعْمَرين وهل يكون للمستَعْمَر حقّ القول أو الفعل؟ كلا...»[59].

مندوب الحكومة (تموز - تشرين الثاني 1924)

بدءاً منذ 4 تموز 1924، مثّل الشيخ محمد الحكومة في المجلس التمثيلي، كمندوب لها وكرئيس بالنيابة مدّة خمسة أشهر وفاقاً للأصول التي كانت متّبعة في المرحلة الأولى من الإنتداب الفرنسي 1920-1926، والتي تقضي بأن يتولّى أحد أعضائها الفاعلين بالتناوب سياسياً، التحدّث باسمها والدفاع عن سياستها في المجلس النيابي والإجتماعات في ظل غياب الحاكم الفرنسي العام، رئيس الحكومة الفعلي.

في مندوبيته تلك، ظهرت فاعلية الشيخ محمد، السياسية والادارية. ففي هذا المجال، وفي باب دفاعه عن وظيفة أمين السر العام، كأعلى وظيفة يتسلّمها لبناني في الهرم الإداري لدولة لبنان الكبير، وتأتي في المركز الثالث أهمية بعد المفوض السامي (رئيس الجمهورية)، والحاكم العام (رئيس الحكومة)، يقول: «إنّه لا يمكن الإستغناء عن وظيفة أمين السر العام... لأنّه أوّل منصب في أدلوله (دلالته) يمثّل فيه أبناء لبنان»[60].

وكان الشيخ محمد بذلك، المدافع الأول عن لبننة الإدارة والإبقاء على وظيفة أمين السر العام، كوظيفة إدارية وسطية بين الحاكم العسكري الفرنسي والنظارات (الوزارات)، بما يقطع الطريق على تدخّل المستشارين الفرنسيين، بكل شاردة وواردة وفرض آرائهم على الوزراء. فأمين السر العام، هو الذي يتولّى مهمة التنسيق بين النظارات المختلفة، وبما أنّه لبناني، ويعرف الشؤون اللبنانية، فتأتي ملاحظاته متوافقة مع الواقع اللبناني وأماني أهاليه.

وأكّد الشيخ محمد خلال مناقشة هذه المسألة سعة اطّلاعه من ناحية، على القوانين العالمية، ومن ناحية ثانية أنّه صاحب نظرية إدارية مقتنع بها، حيث يقول: «نعم إنّني أتكلّم بصفتي مندوب الحكومة ولكنني بالوقت نفسه مقتنع بما أقول ولساني يعبّر عمّا يوحيه إليّ ضميري. إنّ أمانة السر العام هي وظيفة أساسية ولو لم يكن العقل مرتاحاً إلى الإستشارة لما أجمعت الأمم إلى الإلتجاء إلى المجالس الإستشارية»[61].

ويستمرّ الشيخ محمد في توضيح ملابسات الإدارة الفرنسية اللبنانية المعقّدة في دولة لبنان الكبير، والتي كانت بأكثرية أعمالها وممارساتها تجريبية أكثر ممّا هي إدارة واضحة التنظيم والأعمال، حيث كان أمين السر العام يخضع للحاكم الذي يسيطر إدارياً وسياسياً على مقاليد لبنان آنذاك. فيدافع الشيخ محمد بصفته مندوب الحكومة عن صلاحيات الحاكم والحكومة بأنّه «لا يوجد منطقة في البلاد خارجة عن سلطة الحاكم. فالبلاد بأجمعها خاضعة لسلطة رئيس الحكومة من الوجهتين الإدارية والقضائية. ولكن بما أنّه ليس للبنان جيش نظامي فالقوات العسكرية التي تستعين بها الحكومة للمحافظة على الأمن لا بدّ أن تكون خاضعة لسلطة المفوض السامي وهو القائد العام للجيش الإفرنسي في الشرق»[62]. فكان الشيخ محمد مستوعباً لمهامه وناجحاً في توصيف الوظائف الإدارية والعسكرية في لبنان الكبير، مع اقتناعه التام بسلطة حكومته على كامل تراب الوطن اللبناني على الرغم من بعض المعارضات التي كانت تنشأ في طرابلس وعكار والشوف وصيدا والبقاع وغيرها من المناطق الرافضة الإنضمام إلى سلطة الحاكم الفرنسي وتحنّ إلى الدولة السورية الموحّدة. ويظهر ذلك من خلال ردّه على

المطالبين في نقل الإعتمادات المخصصة لمدّ الأسلاك التلفونية والتلغرافية بين مراكز الجندرمة (الجيش والشرطة) إلى موازنة الجندرمة باعتبارها تتبع الحاكم العام مباشرة، حيث حسم الشيخ كمندوب للحكومة هذه المسألة الإدارية بقوله: «إنّ إدارة البوسطة والبرق مرتبطة بنظارة المالية وهذه هي التي تؤدي المال المطلوب عن كلّ الدوائر، هذا فضلاً عن أنّ الأسلاك التلفونية وجدت لخدمة كل الدوائر بما فيها الجندرمة فلا بأس أن تبقى في موازنة البرق والبريد»[63]، المرتبطة بنظارة المالية التي تؤمن الإعتمادات اللازمة لكل المصالح والدوائر الرسمية. وهل يمكن لأي شخص أن يهمل رجاحة فكر ووعي وفهم سماحة الشيخ لتنظيم الإدارة اللبنانية، وبعد نظره وإلمامه بخفايا القوانين والتشريعات الإدارية حتى تشكّلت لديه فلسفة إدارية خاصة بها، كما ظهرت فلسفته في القضاء والتربية والتعليم وإدارة جلسات المجالس النيابية.

وانطلاقاً من سعة اطّلاعه ومشاركته الواسعة في صياغة مشاريع قوانين الحكومات اللبنانية التي شارك فيها (1922-1926)، يتابع الشيخ محمد ملاحظاته التشريعية والتوضيحات اللازمة للقوانين المعتمدة في دولة لبنان الكبير، ويذكّر المجلس التمثيلي (النيابي) بحقوق الحكومة وواجباتها وأصول عرضها للمقاولات والمشاريع عليه، وتنظيم الإقتراحات، وإدراجها في الجلسات المخصصة للتشريع وليس لمناقشة الموازنة. فكان يرى أنّه لا يمكن للحكومة في الدورات المالية للمجلس، أن تعرض المقاولات ومشاريع القوانين، بينما في الدورات العادية، يمكن لها أن تتقدم من المجلس بعمل تراه ضرورياً وواجباً، يفرضه عليها القانون تجاه المجلس[64]. أمّا في الدورات الإستثنائية فللحكومة الخيار في أن تأتي بمشروع أم لا[65]. وعندما تُسَنّ القوانين، على أعضاء الحكومة والمجلس عدم مخالفتها، لأنّ هذه القوانين لا تخضع لقاعدة مرور الزمن، كوضع اليد على الأراضي، أو إسقاط حق في المحكمة بمرور الزمن[66]. فلقد كان الشيخ محمد حاضراً ناضراً، وكأنّه الذاكرة المدافعة عن القوانين ومضامينها في المجلس النيابي أم في الحكومة.

وفي مجال إخلاصه لحكومته ودفاعه عن أعمال نظّارها والتضامن معهم في جلسات مناقشة الموازنة، دافع الشيخ محمد عن نظارة الأشغال العامة (النافعة)، في وجه الإتهامات التي وجهت إليها، بالنسبة لأحوال الطرق والجسور في الأراضي اللبنانية السيئة، بينما الطرقات السورية والفلسطينية كانت آنذاك حسنة. فيقول: «إنّ ما أشار إليه حضرة ناظر النافعة من سوء الإستعمال قصد به التلاعب الذي يصدر عن بعض المقاولين أمّا لو صدر هذا التلاعب من أحد المأمورين (الموظفين) فالحكومة لا تغفل عن مجازاته. وأمّا الخلل الذي يجري في تنفيذ

الأشغال فلا يظهر إلّا بعد استلامها. وفي هذه الحالة لا تتأخّر الحكومة برهة باتّخاذ التدابير اللازمة...»[67].

وبالمقابل كان الشيخ يريد من حكومته أن تلتزم النزاهة والشفافية في التعاطي مع المشاريع التي تنفّذها، وأن تقاصص الملتزم الذي يخلّ بشروط الإلتزام، لا سيّما وأنّ دفاتر الشروط والإتفاقيات المعقودة مع المقاولين كانت تتضمّن بنداً جزائياً بهذا الخصوص، كما تتضمّن بنوداً إضافية لمواصفات العمل المنجز[68]. وخلال مدّة تمثيل الحكومة في المجلس النيابي كناطق باسمها أمام النواب، نفّذت نظارة الأشغال العمومية (النافعة)، باقتراح منه، مجموعة كبيرة من المشاريع العمرانية والإنمائية، التي ما زال بعضها ماثلاً في الواقع حتى الآن، كرصف الطرق وتعبيدها (441 كلم)، وشق طريق بشرّي الأرز، وطريق يحشوش، وتحسين طريق الشام، وطريق العبدة بانياس. وبناء الجسور وإصلاحها في الأمكنة التالية: جسر القعقعية، الزهراني، نهر ابراهيم، الحيصة على طريق حمص، جوعيت على طريق نهر ابراهيم، جسر طريق ساحل علما، جسر كفرشيما، جسر صليما، جسر العبادية عاريا، جسران على طريق عين حزير، جسر رأس بعلبك، جسران في صغبين، وجسر في مشغرة، بالإضافة إلى إنشاء أكثر من 100 عبّارة على السواقي التي تمرّ فوقها الطرقات في مختلف المناطق اللبنانية، وإصلاح مباني الدولة والسرايات في كلّ من صور وبيت الدين وحاصبيا والميناء، بالإضافة إلى بناء المخافر للدرك وترميم السجون، والإهتمام بالموانيء[69].

ولعلّ أهم إنجاز وطني تمّ آنذاك، هو تخصيص موازنة خاصة للمدرسة الحربية، في دمشق أو في سان سير في فرنسا، في سبيل المساهمة في تخريج ضباط لبنانيين لصالح الشرطة والبوليس والأمن العام، وفرقة الجيش اللبناني الخاصة ضمن الجيش الفرنسي[70]. كما شهد لبنان الكبير أيضاً، مدّة رئاسة (مندوبية) الشيخ محمد للحكومة اللبنانية، ولادة مجلس شورى الدولة كأبرز حدث قانوني وقضائي آنذاك[71]، واقرار قانون منع وحظّر تملّك اليهود (الصهاينة) في جنوبي لبنان، حيث نبّه سماحته سلطات الإنتداب الفرنسي، إلى خطورة هذه المسألة السياسية، وإلى أطماع الصهاينة بمياه الحاصباني، الذي يقع ضمن الأراضي اللبنانية الخاصة، ولكن اليهود يعتبرونه مقدّساً عندهم. ولقد زار الشيخ محمد بنفسه موقع النبع، لرفع العلم اللبناني هناك، والإشراف على اتّخاذ التدابير الصارمة لمنع اليهود الصهاينة من الدخول إلى حرمه وإقامة الشعائر الدينية قربه، حتى لا يكرّس حقهم بالإدّعاء بملكية أرض لبنانية ليست لهم[72]. هذا هو الشيخ محمد الجسر المدافع عن برنامج الحكومة اللبنانية

وواجباتها في المجلس النيابي اللبناني، كان يتابع مسيرته الإصلاحية والإنمائية من أجل خلق إدارة وطنية كفوءة تخدم مصالح الشعب وتسهر على أمنه واستقراره. ورغم ذلك، لم يكن سماحته ممتناً، من الذهاب إلى المجلس النيابي بصفته مندوب الحكومة لديه، لما كان يلاقيه من صعوبة في مناقشة القوانين وإقرارها، في ظلّ غياب المشرّعين والوطنيين الغيورين على مصالح بلادهم، وفي ظلّ موجات الفساد والشقاق والقيل والقال، القائمة في أروقة المجلس والحكومة[73].

ناظر المعارف
1926-1924

رائد الإصلاح التربوي

عندما تسلّم سماحة الشيخ محمد نظارة المعارف (وزارة) في 13 أيلول 1924 كناظر أصيل، بقي سنة كاملة وأكثر وهو يشارك في اجتماعات المجلس التمثيلي كمندوب للحكومة، وناظر للمعارف، دون أن يتكلم عن وزارته، أو يعرض لها أي برنامج تعليمي، أو أي بيان وزاري يقدّمه إلى المجلس التمثيلي لتنال نظارته الاعتمادات المالية اللازمة.

ولكن خلال هذه السنة، اختبر الشيخ محمد سياسة الإنتداب الفرنسي تجاه التعليم والمعارف في لبنان، ووقف على أهداف هذه السياسة في القضاء على الشخصية القومية والحضارية للشعب اللبناني. ولقد سطّر سماحته في يومياته لعام 1924 هذا الإستنتاج الذي توصّل إليه من خلال تعاطيه مع الإدارة الإنتدابية بقوله: «... يظهر أنّ هؤلاء المستعمرين (الفرنسيين) ميّالون إلى جعل المعارف في لبنان مثل المعارف في مستعمراتهم، فهم يحبون أن يضربوا القومية من وجهة المعارف ولا أعلم ماذا أفعل، وفّقني الله إليه...»[1].

كما سعى سماحته في سبيل مقاومة خطة الفرنسيين الهادفة إلى تقويض القومية العربية، إلى تعزيز اللغة العربية وجعلها لغة حية في مدارس لبنان الرسمية والخاصة بقوله: «سأحافظ قدر الإستطاعة على جعل اللغة العربية لغة حيّة في هذه البلاد أي في مدارسها»[2].

زياراته التفقّديّة للمدارس

وفي سبيل إنجاح خطّته النهضوية للتعليم في لبنان ورفع مستوى مدارس المعارف فيه، أخذ سماحته على عاتقه القيام بزيارات تفتيشية للمدارس للوقوف على أحوالها المادية والمعنوية (معلمين وبناءً وتجهيزات ومناهج وطرائق تدريس وغيرها...). ولقد بدأ هذه الزيارات التفتيشية من بيروت لتشمل مختلف المناطق اللبنانية جبلاً وشمالاً وجنوباً وبقاعاً. وللأمانة

التاريخية، عمد سماحته إلى تسجيل ملخص زياراته المدرسية في يومياته قائلاً على سبيل المثال: «الثلاثاء 7 تشرين الأول 1924، زرت مدرسة الذكور الأولى (بيروت) وقد تلخّص عندي بعد الفحص والتدقيق أنّ مدارس بيروت هراء وحرام على البلاد أن تدفع بارة في سبيل هؤلاء المعلمين وهذه المدارس وعسى أن أوفّق إلى شيء من الإصلاح...

واللافت، أن هذه الزيارات المدرسية، كانت متواصلة، وتطال مختلف المناطق اللبنانية. فعلى سبيل المثال، تخبرنا يوميات الشيخ بأنه زار، في غضون تسعة أيام، ما بين 20 و28 تشرين الأول 1924، مدارس في رأس بيروت والمصيطبة، ومكتب الصنائع، ومدارس صيدا وصور وطرابلس والميناء وحلبا وزغرتا. تفقد الشيخ هذه المدارس، فكتب بصدق وصراحة، بأنه إذا قال عن بعضها: «إنها مزارع بقر أو اسطبلات حمير، فهو أهون وأخف... لأن حالتها رثّة... لا نجد فيها برامج تدريس ولا كتب للتدريس... بل يكدّس فيها الصغار والصغيرات والعلم والصحة والتهذيب عند الله...»[3].

وفي أثناء زياراته للمدارس، كان الشيخ محمد يرفض حفلات الإستقبال وتعطيل الدروس لسماع كلمات الإطراء والتبجيل والتدجيل. وبهذا الخصوص، يقول المؤرخ منير اسماعيل، على سبيل المثال: «أراد الشيخ محمد، وكان ناظراً للمعارف في العام 1924، زيارة المدرسة الرسمية في شحيم، حيث كان والدي معلماً ومسؤولاً عن المدرسة. وعندما زاره هذا الأخير في مكتب نظارة المعارف في بيروت لترتيب برنامج استقباله في المدرسة الرسمية في شحيم. وكان هذا البرنامج يتضمن خطاب ترحيب به يلقيه أحد التلامذة.. فابتسم الشيخ محمد وقال له: «لماذا نعلّمهم النفاق منذ صغرهم؟ إنهم لا يعرفون شيئاً عني، ويسردون كلمات الإطراء والمديح كالببغاء. لذلك أقترح عليك إلغاء كلمات الترحيب، وزيارتنا هي زيارة عمل وتعارف على نشاط المدرسة معلمين وتلامذة»[4].

ما ان استقر في نظارة المعارف واختبر خفاياها، واستوعب إدارتها، وتمعّن بكل مدرسة من مدارسها، واطّلع على المناهج التربوية والتعليمية التي وضعها أسلافه من اللبنانيين[5]، وعلى المناهج الفرنسية التي كانت سائدة آنذاك. تقدّم، في 5 تشرين الثاني 1925، من المجلس التمثيلي ببيان إجمالي أوجز فيه فلسفته التربوية الإصلاحية وتطلّعاته الوطنية للنهوض بهذا القطاع الحيوي، على صعيد المعارف والثقافة والتربية والإدارة[6]، وممّا جاء فيه: «إن لبنان لا يحتاج علمه لتبيان فقد أثبت مقدرة أبنائه وذكائهم في العالم أقطاباً وأعلاماً في المهجر وفي مصر ينشرون العلم ويثبتون أن في لبنان علماً صحيحاً. ولكن يا للأسف إن الذي يفتخرون به ليس

علم حكومتهم بل علم استمدوه من مؤسسات أجنبية جاءت هذه البلاد من أكثر من 50 سنة، يجب على كل فرد أن يتغنى بشكرها مهما كانت المقاصد التي حدت بها إلى المجيء إلى هذه البلاد...

على أن الحكومة بعد أن استقلّت يجب أن لا تعتمد إلا على درسها وعلمها اللبناني ليصح أن يقال إنها حكومة علمية لا إدارية فقط وعلى هذا المبدأ عند تولي شؤون المعارف نظرت إلى حالة المعارف ومنهاجها فوجدته من نوع الهيولي البسيط أو المتلاشي. توجد مدارس ويوجد معلمون ولكن لا على شيء. إن التعليم كان يقوم على منهاج وضعت أساسه الحكومة السابقة وهو منهاج ربما كان في دوره صحيحاً أمـا الآن فلا. ولو تمسكت الإدارة الحالية به وتمشت عليه لقلنا حبذا ولكن تركته فأصبح كل معلم يدير عمله كما يريد وهذا موجب لغاية الأسف...»(7).

أوضاع مدارس المعارف الرسمية

يظهر من هذا البيان التفصيلي، أن سماحة الشيخ محمد الجسر كان أول ناظر (وزير)، يقدّم جردة حساب عن أعماله في وزارته أمام المجلس النيابي. فقد تناول وضع المدارس الحكومية (الرسمية) خلال السنة الدراسية 1924–1925، حيث بلغ عددها نحو 127 مدرسة (مكتباً)، (14%) من مجموع مدارس لبنان البالغة آنذاك 888 مدرسة، كانت تضم 12 ألف تلميذاً بينهم أقل من ثلاثة آلاف تلميذة، في حين كان عدد المدارس الخاصة، نحو 761 مدرسة (86 %) وطنية وأجنبية، يدرس فيها نحو 5190 تلميذاً (85.81 %)(8).

وعندما استعرض وضع الأبنية المدرسية، وجدها حقيرة لا تصلح لأن تكون اسطبلات للخيل بل للبقر، باعتبار الخيل أكثر ترفيهاً في العناية والتربية الحيوانية من البقر. واعتبر أن ما هو الرجاء من هكذا أمكنة مدرسية لا هواء فيها ولا نور ولا ماء. لذلك وضع الشيخ محمد الجسر خطة خمسية لبناء مدارس رسمية، على أسس صحيحة وفاقاً للخرائط الفنية العصرية الخاصة بالمدارس، وطلب من المجلس النيابي تخصيص الاعتمادات الإضافية اللازمة لنظارة المعارف، في سبيل تأمين فتح عشر مدارس سنوياً، مجهزة تجهيزاً فنياً وبناءً وإدارة ومعلمين...

المنهاج التربوي لنظام التعليم(9)

أما بالنسبة للمنهاج الذي وضعه لنظام التعليم في لبنان، فقد عرّفه بأنه «ما هو إلا نواة

يمكن أن تنمو وتصحح. فلأن الصحيح لا يمكن الوصول إليه إلاّ بعد سنين من الاختبار، فإذا وجد فيه نقص صحّح». واعتبر أن بعض المدارس الخاصة، أخذت بتطبيق المنهاج الرسمي الذي وضعه للمدارس الرسمية، لا لنقص في مناهجها، بل في سبيل توحيد التعليم، وتمكين تلامذتها من نيل الشهادة الحكومية الرسمية (السرتيفكا والإبتدائية العالية). وهكذا كانت المرّة الأولى التي يتم فيها الإشارة إلى مسألة توحيد التعليم في لبنان، على أقلّه في مواد الامتحانات الرسمية للشهادة الإبتدائية والإبتدائية العالية.

يقوم هذا المنهاج كما وضعه سماحة الشيخ محمد، على تقسيم التعليم (ما قبل الثانوي) إلى ثلاث درجات أو مراحل:

– **الدرجة الأولى**: الحضانة أو حدائق الأطفال وما يعرف اليوم بالروضات أو المرحلة ما قبل الإبتدائي، ومدّة الدراسة في هذه المرحلة 3 سنوات. وكان على التلاميذ الذين يدخلون إلى مدارس هذه المرحلة، أن تكون أعمارهم بين 4 و7 سنوات، وأن يكون التعليم فيها عملياً أكثر مما يكون نظرياً.

– **الدرجة الثانية**: مرحلة التعليم الإبتدائي الإعدادي، ومدّة الدراسة في هذه المرحلة 4 سنوات، وعلى التلاميذ الذين يدخلون هذه المرحلة، أن تكون أعمارهم من 7 إلى 10 سنوات... ويجمع هنا بين التعليم النظري والعملي في الأشغال والمهارات اليدوية فقط.

– **الدرجة الثالثة**: مرحلة التعليم الإبتدائي العالي، مدّة الدراسة في هذه المرحلة 3 سنوات، حيث يدخل التلاميذ إلى هذه المرحلة من عمر 11 إلى 13 سنة ويكون التعليم بمعظمه نظرياً مع بعض الدروس الخاصة بالأشغال اليدوية. وتلاميذ هذه المرحلة الأخيرة، يتهيئون لدخول المرحلة الثانوية لنيل شهادة الكفاءة والبكالوريا. ففي جلسة منـاقشة موازنة نظارة المعارف بتاريخ 9 تشرين الثاني 1925، وفي باب موظفي المدارس الثانوية، سأل النائب شبل دموس الشيخ محمد الجسر عن عدد المدارس الثانوية ومحل وجودها؟ فأجابه قائلاً: «لربما أن النائب خدعه اللقب للمدارس الثانوية. فالحقيقة لا مدارس ثانوية في لبنان بل مدارس إبتدائية عالية، وقد بدأنا هذه السنة بها حسب منهاج التعليم العثماني. كان في البلاد مدارس ثانوية وهي المدارس السلطانية في بيروت وطرابلس فأبدل إسمها بمدارس ثانوية وعدد طلابها 600 وبرنامجها ليس ثانوياً. وفي المستقبل أعاهد المجلس بأن أجعل برنامجها ثانوياً إذا بقيت في المعارف»(10).

ولم يمض شهران على إدلاء الشيخ محمد الجسر بمداخلته في المجلس التمثيلي الثاني (النيابي)

عن المدارس الثانوية، حتى وفى بوعـده وقدّم تقريراً مفصّلاً إلى المفوضية العليا الفرنسية يشرح فيه تجربته في التعليم، ويقدّم فيه أيضاً مشروع استحداث شهادة البكالوريا ودرجتها وفروعها وتسميتها.

إن هذا التقسيم لمراحل التعليم ما قبل الجامعي في لبنان الذي تبنّاه الشيخ محمد (الروضات والإبتدائي والإبتدائي العالي (المتوسط) والثانوي فيما بعد)، ما زال ماثلاً أمامنا حتى اليوم في المدارس الرسمية والخاصة في لبنان، مع تغييرات طفيفة في الشكل وليس في الجوهر، ومع إلغاء امتحانات الشهادة الابتدائية واعتماد الترفيع الآلي إلى المرحلة الثانية من التعليم الأساسي.

مـواد التدريس[11]

كان التركيز على اللغة العربية، كلغة وطنية للتعليم. حيث اعتبر سماحته أن أبناء لبنان والبلاد العربية، لا يمكنهم أن يتلقوا العلم بدون اللغة العربية. ولكن هذه اللغة بنظره، كانت قاصرة آنذاك عن الإلمام بمباديء العلوم البحته والعلوم الصناعية كدروس الأشياء والكيمياء والفيزياء. لذلك رأى أن على التلاميذ أن يتلقوا هذه العلوم باللغة الفرنسية، فهم من جهة يتقوون بها، وهي لغة رسمية في لبنان الكبير. ومن جهة أخرى، يتناولون ثقافة صحيحة في هذه العلوم. أمّا باقي الدروس مثل الجغرافية والتاريخ والأخلاق والواجبات الوطنية، فانهم يتلقونها باللغة العربية، وعدد حصصها نحو 21 ساعة في الأسبوع مقابل 9 ساعات في الأسبوع لتدريس المواد باللغة الفرنسية. ويؤكد سماحة الشيخ محمد أن المفوضية الفرنسية العليا «عادت وبناء على طلبه وأذنت بتدريس الرياضيات باللغة العربية»[12] وأنّه قسّم الدروس الى ثلثين باللغة العربية وثلث باللغة الفرنسية. وما زال حتى الآن تقريباً هذا التقسيم معتمداً في معظم المدارس الرسمية في لبنان للمرحلة الإبتدائية، ولكن مع اعتماد اللغة العربية لتعليم العلوم (دروس الأشياء القديمة).

لقد خاض الشيخ محمد معركة قاسية، في سبيل تأمين أكبر عدد من المدارس الرسمية في المناطق المسلمة المحرومة، حيث كانت تنتشر الأمية بكثرة في سبيل فرض تعليم اللغة العربية في هذه المدارس وغيرها من المدارس الرسمية الحكومية، حيث كان الحاكم كايلا Cayla، بالإضافة إلى تفضيله التعليم باللغة الفرنسية كلغة أساسية ووحيدة، يحاول عمداً تشجيع استعمال اللغة العربية العامية المحكية كي يبعد اللبنانيين عن اللغة العربية الصحيحة. ونتيجة لذلك هدّد سماحة الشيخ محمد بالاستقالة من نظارة المعارف ومن الحكومة، في حال استمرّ

كايلا على رأيه في تشجيع اللغة العربية العامية المحكية في لبنان. عندها اضطر كايلا، كي لا تفقد الحكومة اللبنانية التغطية الإسلامية المؤيدة لها، إلى التراجع عن موقفه ووافق على تعليم اللغة العربية مع الفرنسية، في المدارس الرسمية كلغة ثانية. ولكن سماحة الشيخ أصرّ على اعتماد اللغة العربية، لغة أساسية إلى جانب الفرنسية. واستند بذلك إلى موقف النواب الوطنيين والعروبيين خلال مناقشات موازنة نظارة المعارف، وإلى مطالبة الشارع الإسلامي والوحدوي، بجعل التعليم إلزامياً ومعرّباً. وهذا ما شجّع الشيخ، على التشدّد في امتحان اللغة العربية، في امتحانات الدخول إلى دار المعلمين والمعلمات، للراغبين من خريجي المدارس الخاصة الوطنية والأجنبية، التي كانت تهمل اللغة العربية في برامج تدريسها[13].

ومن خلال مطالعة بيان الشيخ محمد الجسر، للعام الدراسي 1925-1926، واقتراحاته، يتبين أن منهاج التعليم الرسمي كان يتضمن آنذاك تدريس المواد التالية:

- **اللغة العربية والفرنسية**: وتتوزع حصص التدريس في كل منها إلى: قراءة واستظهار وقواعد وإملاء وإنشاء وتعبير وخط وكتابة.
- **الرياضيات**: وفيه الحساب والمحاسبة والهندسة والجبر.
- **دروس الأشياء**: الكيمياء والفيزياء والعلوم الطبيعية (طبيعيات).
- **الإجتماعيات**: وتتضمن دروساً في التاريخ والجغرافية والواجبات الوطنية (التربية الوطنية والتنشئة المدنية حالياً).

فهل من باحث تربوي أو مؤرخ يرى أن هذا المنهاج الوطني للمرحلة الإبتدائية تغيّر أو تبدّل منذ وضعه سماحة الشيخ محمد الجسر وثبّت دعائمه بخبرته ومعايناته اليومية لتطبيقه في المدارس الرسمية آنذاك، وحتى عام 1997؟

الشيخ محمد وأوضاع المعلمين

لقد قدّم سماحة الشيخ محمد في بيانه ومداخلاته أمام مجلس النواب، وصفاً دقيقاً لحالة المعلمين في دولة لبنان الكبير، للعام الدراسي 1924-1925، حيث كان عددهم 235 معلّماً، وكان الشيخ محمد يخجل بعرض حالتهم أمام المجلس النيابي، لأن 91 معلّماً منهم، لم يعينوا نسبة لكفاءتهم وخبرتهم، بل إرضاءً لطوائفهم. و50 معلّماً عيّنوا لأغراض غير تعليمية، لا تسيء إلى الأخلاق بنظره فحسب، بل إلى التربية التعليمية والأدبية، فلقد كان هؤلاء الخمسون معلّماً، يتجسسون على زملائهم، أو يقومون بأعمال أخرى غير التعليم، تسيء إلى مهنتهم. وبعد

دراسة أوضاع المعلمين، معلّماً معلّماً، تبيّن له أنه كان هناك حوالي 50 % من المعيّنين للتعليم في المدارس الرسمية، لا يعرفون، القراءة، وكانت غاية معرفتهم أن يوقعوا على سندات الرواتب(14).

وتساءل الشيخ محمد عن كيفية استبدال هؤلاء المعلمين بمعلمين أفضل منهم، في حين كانت الرواتب التي تعطى للمعلّم أو المعلّمة، تتراوح بين 7 و8 ليرات سورية، بينما الخادم يتناول 10 ليرات؟ فهل بمثل هذا الراتب نستطيع أن نطلب إلى رجل متدرّب ومتعلّم أن يتسلّق جبال هذه البلاد ويعلّم أبناءها علماً صحيحاً؟ لا أظن. فلذلك نعذرهم لأنه كيف يتسنى لمعلّم أن يدرّس أبناء البلاد علوماً صحيحة وهو يتناول راتباً أقل من راتب الخادم.

ويتابع الشيخ محمد في ردّه على النواب: «إن المدارس الحرّة التي تفتخرون بها لا تدفع هذه الرواتب ولا تقبل في مدارسها معلمين هذه رواتبهم. واذا أردتم الرقي فتشوا على المعلّم لأنه هو الذي ينهض بالبلاد. والمعلم الذي ليس عنده وطنية لا يمكنه أن يغرس الوطنية في قلوب الأولاد. أرسلوه لأوروبا ليتعلّم، ولكن لتكن تربيته تربية وطنية ليمكنكم أن تروا على مقعد واحد المسلم والنصراني. فلذلك من أجل هذه الغاية نظرت الحكومة ورأت أن لا بدّ لها من مؤسسة تخرّج معلمين للمدارس الابتدائية لا للعالية»(15). ويقصد الشيخ محمد بهذه المؤسسة، دار المعلمين والمعلمات. لأنه بنظره إن إصلاح حالة المعلمين، لا يمكن أن يتم آنذاك إلاّ بقرارين على غاية من الأهمية: «الأول إصلاح العلم والثاني إصلاح الحالة المادية، وللقيام بالأول أوجدت (يقول الشيخ محمد) مدرسة المعلمين والمعلمات. إن فن التعليم فن مستقل بذاته لا يمكن لمن لا يحرز أعلى الشهادات أن ينجح في سلك التعليم ما لم يتعلم ذلك الفن»(16).

ويتابع الشيخ محمد بيانه عن أعماله بقوله: «لذلك جربنا افتتاح دار المعلمين والمعلمات وانتخبنا لها الاساتذة الأكفاء وقد نجحت تجربتنا بدليل أن الطلاب الذين أدوا امتحان الدورة الأولى أمام أهل العلم والخبرة أثبتوا مقدرتهم وصلاحهم لأن يكونوا معلمين وذلك بعد سنة واحدة. ولما نجحت هذه التجربة أحببنا أن نجرّب الثانية وهي دور المعلمات. إنني وإياكم ممن يقول بتعليم البنت وهو دور بلا ريب أساس الإصلاح فمهما حاولتم أن توفّقوا بين أبناء الوطن لا يمكن أن تحدثوا ذلك إلاّ في البيت والبيت هو البنت والبنت العلم والعلم، لذا اعتقد أن التجربة الثانية ستنجح كما نجحت دار المعلمين»(17). كما طلب من المفوضية الفرنسية العليا الإستعانة بإختصاصيين في مجال التربية من فرنسا. وعندما سئل عن سبب تفاوت رواتب المعلمين في دار المعلمين، بين الوطنيين والفرنسيين، أجاب: «أن المعلمين الإفرنسيين يحملون

الشهادات التي تؤهلهم لتناول المرتبات العالية المخصصة لشهاداتهم»(18).

وأخيراً، لم يكتفِ الشيخ محمد بانتقاد أداء المعلمين السيء، بل تقدم بمشروع مادّي لإصلاح حالتهم، حيث قال: «فقد وضعت الحكومة قراراً بشأنهم (المعلمين) أعطتهم بموجبه حقوقاً ووضعت عليهم واجبات وجعلت لهم أمل النجاح والترقي. فإن رواتبهم تبدأ الآن من 16 ليرة إلى أن تصل إلى 19 «أوبير» (مزدوج). ثم بعد صدق الخدمة يصح للمعلم لقب أستاذ في المدارس الإبتدائية ثم يتدرّج إلى المدارس العالية فيصل راتبه إلى 43 ليرة «أوبير»، ثم يستطيع أن يصل إلى درجة معلم أستاذ فيبلغ الحد الأقصى من الراتب وهو 50 ليرة «أوبير»(19)، بينما كان المدير أو القائمقام يتناول راتباً مقداره 20-29 ليرة والمحافظ 55-75 ليرة. فلذلك يكون الشيخ محمد الجسر أول من فكّر بايجاد سلسلة موحّدة للمعلمين في لبنان، وتحديد سلّم الترقية لهم، على أسس الكفاءة والشهادة العلمية والتدرّج السليم، بعد اكتساب المعرفة والخبرة، طالما هم في سلك وظيفي واحد، هو سلك التعليم.

الشيخ محمد والتعليم المهني

يعود الفضل لسماحة الشيخ محمد الجسر، في وضع الأسس المتينة لنواة منهاج التعليم المهني، في المدارس الرسمية في لبنان عام 1924، وذلك من خلال إقرار تعليم بعض المهن والحرف والصناعة البسيطة، إلى جانب التعليم الأكاديمي والإهتمام بالتعليم الزراعي في الريف. ويبرّر سماحة الشيخ محمد سبب دمج التعليم الكلاسيكي العادي والنظري بالتعليم الصناعي، بأنّ الإكتفاء بالعلم النظري، لا يؤدي إلى الأهداف المرجوة من منهاج التعليم، الذي وضعه بخلق مواطن منتج يتمتع بمعرفة علمية مقبولة. فالمقصود بالعلم الصناعي بنظره، تعليم مبادىء الصناعة التي تكفي صاحبها لمباشرة العمل والإرتزاق. فإمّا التلميذ الذي يلتحق بالمدرسة الرسمية، في مراحل التعليم الثلاث (تربية الأطفال والتعليم الإبتدائي الإعدادي والعالي والتعليم الصناعي). فإنه يكتفي من العلم ويخرج إلى الحياة ويعمل، وإمّا يدخل مكتب الصنائع (مدرسة الصنايع) ويتابع تخصصه المهني.

مدرستا الفنون والصنائع

ومن المؤسسات التعليمية التي أوجدها الشيخ محمد الجسر، ودشنها في عهد نظارته

للمعارف، مدرستا الفنون والصنائع الإقليميتان.

يظهر الشيخ محمد في مطالعته عن مدرسة الفنون الجميلة والموسيقى، كشاعر ملهم، وكفنان روحي منعه تديّنه وجبّته من ممارسة الفن. فهو يتجلى وكأنه علماني، وفي قمة وطنيته اللبنانية. فلقد فكّر باكراً بأكاديمية للموسيقى والفنون الجميلة [20].

ولم ينسَ الشيخ محمد الصناعة والزراعة في بلده لبنان، وقد أراد أن ينهض بهما اللبنانيون حق نهضة وإنماء، ولا يمكن أن يتحقق ذلك، إلاّ من خلال مدرسة للصناعة والزراعة، مدرسة إقليمية تتسع لمئتي تلميذ داخلي، تعلّم أبناء القرى علماً أرقى ممّا يتلقونه في مدارس القرى. واقترح أن تكون في لبنان آنذاك مدرستان واحدة في صور والثانية في عكار [21].

البعثات العلمية

عمل الشيخ محمد على إرسال البعثات العلمية إلى فرنسا لنيل الإجازات الجامعية والدبلوم والدكتوراه. ولقد برّر موقفه هذا في مجلس النواب بقوله: «ثم نظرت أن التعليم العالي موجود ولكن كثيرين من أبناء البلاد يتعلمون الإبتدائي أو الثانوي وفقرهم يمنعهم عن الذهاب للخارج لمتابعة الدرس فأشفقت الحكومة أن لا تمدّ يدها للفقير النابغ فيكون فقره قتلاً لنبوغه، لذلك قررت إرسال بعثات علمية إلى فرنسا وهذه خطة البلدان الراقيـة خصوصاً مصر» [22].

الشيخ محمد والتعليم الديني

وفي زحمة النقاشات عن مسألة التعليم الديني في المدارس الحكومية، دافع الشيخ محمد عن المدرسة الرسميّة، وقد أقرّ الرأي الذي سطّره سماحة الشيخ في نهاية جلسة مناقشة موازنة نظارة المعارف في 9 تشرين الثاني 1925، بقوله: «كنت معلماً وكان لدي مدرسة، وكنت أعلم الطلبة أن يعبدوا الله ويفعلوا الخير ويبتعدوا عن الشر. فلو كانت مدارس الحكومة تعلّم ذلك لما قلت شيئاً. ولكن عندما يكون في المدرسة 30 طالباً يفرزون ليعلمهم الشيخ أو القسيس في غرفـة فماذا يقول الباقون. نحن لا نريد أن ينفرد بعض الطلبة عن الآخرين في تعليم الدين. ليأتِ الشيخ المسلم ويلقِ عظة في آداب الدين الإسلامي على جميع الطلبة، وأنا أول من يسلّم بهذه الخطة، ومثله الكاهن المسيحي يلقي عظة في آداب الدين المسيحي على الطلبة جميعاً، إنما أن ينفرد هذا بطريقة وذلك بأخرى فهذا لا نسلّم به مطلقاً» [23]. ولكن الشيخ خضع في النهاية، لرأي حكومته، ورأي المجلس النيابي، في إدراج التعليم الديني في المدارس الحكومية، ولكنه

اشترط وجود 30 طالباً في الصّف ليؤمن لهم مدرّس دين. وإلاّ لا تعطي المدرسة دروساً دينية. وقد طبّقت هذه القضية في مناطق الطائفة الواحدة، ولم تطبّق إلاّ نادراً في المدارس المختلطة مذهبياً ودينياً.

وأخيراً، يصدق ما قاله النائب ابراهيم المنذر (نائب جبل لبنان) بعد أن فرغ الشيخ محمد من القاء بيانه التربوي: «إنه ليدهشني الرجل الكبير بهمته الفائقة وبإدراكه الحكيم بعمله الشيخ محمد الجسر. تولّى القضاء فكان عادلاً حازماً شديداً سريعاً في إنجاز دعاوى الناس. وتولّى نظارة الداخلية فكان مثال الجد والنشاط والإدارة والحكمة. وجاء المعارف فضبط شؤونها ووسّع أحكامها وسعى لرفع شأنها تجاه القوى الغالبة التي تزحمها من كل جانب» [24].

نظام المعلّمين والمدرّسين

تكوّنت لدى سماحة الشيخ، عندما كان ناظراً للمعارف عدّة ملاحظات، صاغها في وضع نظام مسلكي خاص لإدارة المدارس الرسمية في دولة لبنان الكبير، أطلق عليه اسم «وظائف المعلمين» [25]، حيث حدّد من خلاله، العلاقة بين أركان المدرسة الأربعة: المدير (الناظر آنذاك) والمدرّس والتلميذ والأهل. ولقد تضمّن هذا النظام لائحة بثماني وثلاثين مـادة، صاغها سماحة الشيخ محمد بخطّ يده، ولكن لم يبقَ للأسف من هذه المواد سوى خمس مواد هي: الأولى والثانية والثالثة والرابعة والثامنة والثلاثين [26]. ومن حسنات هذا النظام، أنه في جوانب كثيرة منه، ما زال يطبق حتى الآن في المدارس الرسمية الإبتدائية والثانوية. ولأهمية هذا النظام المسلكي نستعرض بعض مواده للوقوف على فلسفة الشيخ محمد التربوية والإدارية للمدرسة في لبنان آنذاك.

المـادة الأولى: يلزم أن يحضروا (المعلمون) إلى المدرسة في الوقت الذي يعينه الناظر للحضور، أعني قبل الوقت المعيّن لحضور التلامـذة بربع ساعة (الآن عشر دقائق)، وذلك للمحافظة على التلامذة خوفاً من التشويش أو غير ذلك من عدم الكلام باللغة التي يعينها الناظر في ذلك الوقت كما أنه يلزم عليهم أن يتكلموا مع التلامذة باللغات في مدّة الدروس وغيرها إلاّ في وقت التفهيم». كما تمنى الشيخ محمد على المعلمين التحدث مع التلاميذ باللغة الفصحى، أو اللغة الأجنبية المخصصة لكل حصة تدريس، وعدم استعمال اللغة العامية واللبنانية المحكية بدلاً من العربية الفصحى، ولا العربية بدلاً من اللغة الأجنبية إلاّ ما يفيد منها تفهيم التلامذة.

المادة الثانيـة: «عند دخول الوقت المعيّن لحضور التلامذة يلزم يومياً على المعلمين مناوبة أن يتفقدوا التلاميذ ويرقّموا في جريدة (جريدة الصف) أسماء من تأخّر عن الوقت المعين ومن لم يحضر ثم يعرضونها على الناظر لمجازاتهم».

المادة الثالثـة: «هم ممنوعون (المعلمون) أن يتسامروا مع التلاميذ مطلقاً بل يجب أن يكونوا في كل جلالة ووقار».

المادة الرابعـة: «يلزمهم أن يجلسوا (المعلمون) في أوطة (غرفة) التلاميذ على التناوب بمدّة مقيدة تكون خالية من تدريسهم وذلك لمنع التشويش واللعب وغير ذلك من رقم أسماء التلاميذ المخالفين للمواد الآتيـة ولا يتعين ذلك على غير الجـالس».

وهكذا يظهر من نص نظام ووظائف المدرسين والمعلمين الذي وضعه سماحة الشيخ محمد الجسر في نهاية عام 1925، كيف أن هذا النظام ما زال حاضراً حتى الآن في مدارس لبنان الرسمية والخاصة، الإبتدائية والمتوسطة والثانوية. إن من خلال استعمال جريدة الصف وتسجيل أسماء الغائبين والمشاغبين والمخلّين بالنظام المدرسي العام عليها، أو من جهة حضور المعلمين والأساتذة الثانويين إلى المدرسة قبل عشر دقائق من الدوام الرسمي، أو من خلال المناوبة اليومية لكلّ معلّم وناظر في أوقات محدّدة حيث يدخل فيها المعلّم غرفـة صف غيره من زملائه الغائبين أو المكتبة، من أجل تأمين النظام المدرسي والسلامة التعليمية في المدرسة.

فلسفة الشيخ محمد التربوية

يلخص التقرير الذي وضعه الشيخ محمد مطلع كانون الثاني 1926 مع المفوضية العليا الفرنسية فلسفة الشيخ التربوية. ونظراً لأهمية هذا التقرير الوثيقة المخطوطة بخط الشيخ محمد والتي ما زالت محفوظة في مكتبة ابنه باسم، ندرجها بعد تحليلها في طيات صفحات هذا الكتاب. يبدأ الشيخ محمد تقريره بقوله[27]:

«الوضع التربوي في البلاد السورية

انني اختبرت بذاتي منذ القديم حالة المعارف في بلاد العلويين وفي لبنان وفي ولاية بيروت وعرفت حالتها بواسطة التدقيقات المتوالية في سوريا وحلب ولهذا أتمكن أن أقول كلمة أقرب للحقيقة في هذا الموضوع.

خرجت تركيا من هذه البلاد ونسبة المعارف كما يلي:

إذا اعتبرنا الدرجة الصحيحة للمعارف هي 100 (مئة) كانت نسبة المعارف من وجهة

الرضا هي: بلاد العلويين 10 % وحلب 15 % والشام وحمص وحماه 18 %، وولاية بيروت واقعة بها طرابلس وبيروت وصيدا وجبل عامل 22 % وجبل لبنان 25 %.

وكانت نسبتها من حيث عدد المتعلمين هي: بلاد العلويين 10 % وحلب 17 % والشام وحمص وحماه 17 %، وولاية بيروت 22 % وجبل لبنان 25 %.

ويمكن أن أقول أن نسبة التعليم يقرب من نسبة المتعلمين واذا نظر (نظرنا) كانت النسبة زائدة في جبل لبنان فالفضل فيها عائد للمؤسسات الأجنبية وأخصها المؤسسات الفرنساوية (الفرنسية)».

«تأثيـر التفاوت التعليمي على الأوضاع السياسية

ولنسبة هذا التفاوت في المؤسسات وفي عدد المتعلمين، تأثير عظيم على سياسة البلاد وأخلاقياتها. ومهما حاولت الحكومة المنتدبة أن توفق بين سياسة أبناء هذه البلاد المختلفة فإنها تجد صعوبة جداً (كبيرة) لأن سيرتهم (هويتهم) العلمية والأخلاقية مختلفة ولا تجيز الدولة الفرنساوية (الفرنسية) لنفسها أن تستعمل القوّة التي كانت تستعملها الحكومات الأخرى. فان استعمال القوة يوقع البلاد تحت ضغط الجند والمدفع، هو علاج موقت لا يأتي بالفائدة. وكذلك استعمال وسائل الإفقار وسلب ثروة البلاد وجعلها في فقر مدقع لا يأتي أيضاً بالفائدة الكلية بل يؤدّي إلى الهجرة وترك هذه البلاد وخصوصاً أن أبناءها اعتادوا على ذلك من نصف جيل فضلاً عن أنّ فرنسا لم تسلك هذه الطرق في كل البلدان التي جاءت إليها من أرض فرنسا».

العـلاج الحقيـقي (النهوض العلمي)

وبعد أن حذّر سماحة الشيخ المنتدبين الفرنسيين، من مغبة قهر أبناء البـلاد السورية، وسلبهم وتجويعهم وإفقارهم ودفعهم إلى الهجرة، اقترح علاجاً حقيقياً للنهوض بالبلاد السورية، عن طريق العلم وبث الروح الأدبية والفنية والعلمية في أبناء سوريا ولبنان، الذين عندهم قابلية لتقبّل هذه الروح والاندماج بها كلياً. كما حذّر من معاملة السوريين واللبنانيين، معاملة الشعب في كل من الجزائر والمغرب. دون أن ينسى سماحته، بدبلوماسيته المعهودة وسياسة الدهاء المشهور بها، التبجيل بفرنسا حتى لا تجفل إدارتها في بلادنا.

توحيد إدارة المعارف والتعليم في البلاد السورية (طريقة استعمال العلاج)

يتابع الشيخ محمد ملاحظاته، فيقول: «إنّنا إذا تركنا لكل دويلة في سورية أن تتصرف بأمور معارفها ولو تحت اشراف الانتداب لا يمكن الوصول إلى الدرجة الكلية في وقت واحد بل بريبي (برأيي) يبقى الإختلاف إلى مدد معينة بنسبة التعليم ونسبة عدد المتعلمين التي أشرت إليها في مقدّمة تقريري ولهذا أرى أنه أفضل طريقة هي بتوحيد إدارة المعارف والتعليم في جميع الدول تحت إدارة واحدة يديرها وطني ويشاركها (يشاركه) من اللجان الفنية الإفرنسية (الفرنسية) من ارباب الإقتدار والأهلية».

لقد اعتبر الشيخ محمد إنّه «إذا أُسِّسَت ادارة عامة للمعارف يرجع إليها موظفو المعارف الدول وكانت ملحقة بالمفوض السامي مباشرة ويرأس تلك الإدارة وطني قدير على إدارتها ويعاونه في ذلك مستشار أو مستشارون فرنساويون (فرنسيون)، يمكن حينئذٍ إحداث انقلاب عظيم في إدارة المعارف بفضل ميزانية المعارف الموحدة، وبفضل البرنامج الموحد وبفضل التنسيق الموحد وبفضل النهضة الموحدة.

وإذا تمكنت الدولة المنتدبة من جعل توحيد إدارة المعارف على الشكل (المثل) المار ذكره على أن يمثلها في كل دولة إدارة صغيرة للقيام بالأعمال المحلية فإنه لا يمضي عشر سنوات على أكثر تقدير إلاّ وتصبح درجة التعليم أكثر من 35 % في أتمه (أقله) ونسبة المتعلمين 40 أو 45 % في جميع البلاد وهذا عدد غير قليل وتتسرب حينئذٍ إلى نفوس (نفس) كل سوري ولبناني وعلوي روح التعليم والتربية الفرنساوية (الفرنسي) سواء قبلت بعد فرنسا برضا (برضاها) أن تبقى منتدبة في هذه البـلاد أم لم تقبل فإنّ التربية الفرنساوية (الفرنسية) تبقى مغروسة في نفوس أبناء سورية ومتوارثة من جيل إلى جيل».

لقد أظهر سماحة الشيخ محمد في هذا النص من تقريره مقدرة في التعاطي مع الإنتداب الفرنسي. فهو من جهة يمجد بالثقافة الفرنسية وإمكانيات فرنسا وقدراتها التنظيمية والإدارية وإخلاص هذه الإدارة في سورية ولبنان، ومن جهة أخرى يطالب بتوحيد إدارة المعارف في البلاد السورية فيها تحت قيادة وطني فيها وتوحيد مناهج التعليم والتربية. وهذا إن سماحة الشيخ محمد الذي اختبر التعليم والتربية والإدارة في العهد العثماني، والقضاء والوزارة في السنوات الخمس من عمر الإنتداب، استطاع أن يقرأ أفكار الفرنسيين، وبخاصة المستشارين والمفوضين السامين منهم. فهو لا يمانع، من تعليم اللغة الفرنسية، وبث روح التربية الفرنسية إلى المتعلمين السوريين واللبنانيين، طالما أن هذه التربية، تساهم في تطوير مفاهيم أبناء البلاد

السورية في الحرية والعدالة والمساواة، وتعرّفهم إلى الإختراعات والإكتشافات الجديدة في مختلف الحقول العلمية. ولكنه في المقابل، يريد تعميم البرنامج المدرسي الموحّد، واللغة العربية الفصحى، حيث يتضمّن برنامجه ثلثي المواد باللغة العربية، مع شرط تعزيزها في وجه اللهجات العامية المحكية من لبنانية وشامية وعلوية وحلبية وحمصية...

صلاحيات الإدارة التعليمية الموحّدة (شروط استعمال العلاج)

بعد أن مدح الشيخ محمد وقرّظ الثقافة الفرنسية وروح التربية في فرنسا، وبيّن حسنات توحيد إدارة المعارف، اقترح على المستشار الفرنسي، الذي كان يشرف على إدارة المعارف (نظارة)، بعض الشروط الضرورية لنجاح العلاج الحقيقي وإحداث الإنقلاب في إدارة المعارف، من خلال البرنامج الموحد والتنسيق الموحّد والنهضة الموحّدة في الدويلات السورية: كأن يرأس إدارة المعارف وطني قدير لا يتعاطى السياسة وتثق به الحكومة الفرنسية، وأن يعاونه في عمله مستشارون، فنيّون عندهم خبرة فنيّة في طرائق التدريس، وأن توضع لهذه الإدارة ميزانية خاصة بها، وأن يتمّ مساواة اللغة العربية باللغة الفرنسية في كافة مناهج التعليم الرسمي والخاص... «وأن يُجعل التعليم الديني مستقلاً أو يكون فرعاً مستقلاً تابعاً للإدارة المذكورة، وحينئذٍ يمكن إلحاق دائرة الأوقاف به، لأن الأوقاف الإسلامية، هي عبارة عن دائرة التعليم الإسلامي، بعد إعمار الجوامع والمساجد، وإذا أمكن وضع اليد على أوقاف المسيحيين، يمكن إدارتها بفرع مستقل للتعليم المسيحي وإدارة أوقافها».

في هذه الشروط لم يقف الشيخ محمد عند حدود رؤيته التربوية، وتنظيره للبرنامج الموحد للتعليم فحسب، بل استمر في كيل المديح للخبراء التربويين الفرنسيين وطول باعهم في استقلالية التعليم العلماني عن التعليم الديني، ولعل أهم ما في شروطه، هو فصل تعليم الدين عن دائرة المعارف وانشاء فرع خاص به. وبذلك يكون سماحة الشيخ، وهو العالم الفقيه الصوفي المؤمن شديد الإيمان، قد خطا خطوة هامة على طريق علمنة الدولة والتربية في لبنان حيث لم يجرؤ على هذه الخطوة العلمانية بفصل الدين عن الدولة، أي سياسي وإداري في لبنان طيلة عهدي الإنتداب الفرنسي والإستقلال.

درجات التعليم

وأخيراً أنهى سماحة الشيخ محمد تقريره، بتفصيل «درجـات التعليـم» على الشكل الآتي:

«وأختم كلمتي في هذه الفصول بأنّ التعليم درجات لا يجب أن تتجاوز قبل ثلاث عشرة سنين (سنوات) الدرجات الثلاثة: «تعليم الأطفال، الإبتدائي بدرجتيه الأولى والعالي ــ التعليم الثانوي مع ما يتسع ذلك من تعليم الزراعة عملياً والصناعة المحلية والضرورية لنهضة البلاد واحداث دور معلمين في درجاتها الأولى ــ وأما التعليم العالي فينظر فيه بعد عشر سنوات على أقل تقدير ونكتفي الآن بارسال بعثات علمية على حساب ادارة المعارف إلى فرنسا مع الإستفادة من التعليم العالي الخاص في هذه البلاد»[28].

كانت أهداف مناهج الشيخ محمد التعليمية واضحة وتتوزع إلى أهداف وطنية توحيدية نهضوية لا طائفية تشمل كامل الدويلات السورية أو ما كان يطلق عليه اسم البلاد السورية، وأهداف مهاراتية سلوكية في التعليم المهني والزراعي، وأهداف أخلاقية. إنسانية ووطنية سياسية...

مشروع الشيخ محمد لنظام البكالوريا اللبنانية

تقدّم سماحة الشيخ من إدارة المعارف بملاحظاته عن البكالوريا، أو بمعنى أصح اقترح نظاماً لشهادة البكالوريا اللبنانية، وممّا جاء فيه:

«ملاحظاتي عن البكالـوريا[29]

– إحداث البكالـوريا:

إن إحداث (استحداث) البكالوريا ضروري في هذه البلاد ولكن بشرط أن تؤسس فيها على حقيقتها، أي أن تكون بكالوريا حقيقية لها القيمة التي للبكالوريا الفرنساوية ولها الحقوق نفسها، غير أنّه لا يمكن أن أقول بأنه يجوز أن تُعطى لها حقوق البكالوريا الفرنساوية ما دامت حالة المعارف في بلادنا كما هي عليه الآن... يمكن تلافي هذه النقطة (المسألة) بالطرق الآتية:

1 - الأسس موضوعة للجامعات في باريس أو في سورية ضمن الإشراف والمراقبة على التعليم في هذه البلاد وفي ذلك تأييد لروح الإنتداب العلمية ربط (وربطه) بدرجات إلى السياسة أيضاً.

2 - أن ترسل إحدى الجامعات عنصرين من الهيئة الفاحصة سنوياً إلى هذه البلاد على نفقة أبنائها فتشرف مع الهيئة الفاحصة التي تنتخب من الوطنيين وتراقب الامتحان... وتعطي الهيئة الفاحصة البكالوريا وترسل إلى فرنسا فيصدق عليها وزير المعارف الفرنساوي باسم الجمهورية الفرنساوية فتكتسب حينئذٍ حقوق البكالوريا الفرنسية. على أن ينظر بعد توحيد إدارة المعارف العامة في هذه البلاد بتعديل هذه الخطة اذا لم نجدها حسنة وتبقى بصورة دائمة

وانني أرجح بتداول هذا الشكل لأن تأسيس جامعات صحيحة في بلادنا أمر عسير وربما يحتاج لمدّة طويلة.

وما لم نتبع هذه الطريقة العقلانية من تأسيس البكالوريا السورية أو اللبنانية فإنها تكون عبارة عن شهادة بسيطة فلا يقبل عليها أحد وخصوصاً من الذين يحبون اتمام تحصيلهم في فرنسا أو في أوروبا لأنهم يحتاجون الثانوية النهائية الجدّية حين دخولهم لإحدى الجامعات.

الشروط الأساسيـة للبكالوريـا:

لا أحب الإطالة عليك في الشرط الاساسية لأنك أدرى بها ولكن أذكر لك ما أجد من الضروري ملاحظته فهو:

1. أن تكون البكالوريا نوعين أدبية وعلمية.
2. أن تكون اللغة العربية والفرنساوية اجبارتان (إجباريتين) وأن تحافظ على نسبة التساوي بين اللغتين في الدروس التي تؤدى بهما فإذا كانت الدروس التي تؤدى الامتحان بها عشرة مثلاً يجب أن يكون لكل لغة خمسة دروس.
3. أن يسمح لابناء المدارس الخصوصية بعد خمس سنوات من تاريخ نشر القانون أن يؤدوا امتحان جميع دروس البكالوريا باللغة الفرنساوية بشرط أن يعرفوا الانشاء باللغة العربية (وهنا المسألة الهامة).
4. أن نجعل إحدى اللغات القديمة أو اللغات الشرقية (تركية، فارسية) إختيارية.
5. أن لا يقبل للامتحان إلاّ من يُرقّع أو أبناء المدارس الخصوصية الذين تكون درجتهم معادلة نهائياً لها.
6. أن يجري الامتحان سنوياً في بيروت في المدّة التي تعيّن حسب الموسم المناسب.
7. أن يكون منسوب العلامات كما يأتي:

اللغة الاجبارية 3 (30) والعلوم الرياضية 1.5 (15) والتاريخ والجغرافيا 1 (10)، والعلوم الطبية (الطبيعية) 2 (20 علامة) وهذا التحديد قابل للتعديل اذا وجدتم ضرورة لذلك.

عنـوان البكالـوريا:

إن كل دولة من الدول السورية تطالب بأن تكون البكالوريا باسمها وحجة اللبنانيين

أقوى من الجميع لأنهم أرقى من سواهم علماً ومدرسين ولكن اذا احدثت ادارة المعارف العمومية (العامة) يمكن أن يطلق حينئذٍ على البكالوريا اسم البكالوريا (السورية). وتعطى حينئذٍ بهذا العنوان (باسم السلطة العامة المعطاة لادارة المعارف العامة في سورية ولبنان)... وانه اذا لم يجعل حلٌ لذلك فان اللبنانيين يصعب عليهم جداً أن يكون اسم البكالوريا المعطاة من حكومتهم (البكالوريا السورية) ويصعب جداً على كل حكومة من حكومات سورية أن يكون حاكم الدولة هو الذي يعطي البكالوريا باسمه فيقول مثلاً: إن حاكم أو رئيس جمهورية لبنان أو حاكم أو رئيس جمهورية في سورية يمنح البكالوريا).

وتفضلوا بقبول احتراماتي ــ محمد الجسر ــ 5 كانون الثاني 1926»

يظهر سماحة الشيخ محمد من خلال ملاحظاته على البكالوريا اللبنانية، انه صاحب منهج تربوي واضح ينبع من فهم عميق للواقع اللبناني ــ السوري آنذاك. فهو يطالب باستحداث شهادة البكالوريا اللبنانية أو السورية، في حال توحيد إدارة المعارف العمومية في البلاد السورية. ولكنه يريدها شهادة علمية حقيقة، تقوم على أسس سليمة في الدراسة لمدّة سنتين، بعد نيل شهادة الدروس العالية (البريفيه) (المتوسطة). وأن يكون لها حقوق البكالوريا الفرنسية، في حال اتّبعت الطرق العلمية لتأسيسها ولدروسها ولامتحاناتها، التي اقترح أن تشرف عليها لجنتان فاحصتان، واحدة وطنية منتخبة ومختارة من أفضل أصحاب الكفاءة في المعارف اللبنانية أو السورية، وأخرى ترسل خصيصاً من جامعات فرنسا. ولم ينسَ سماحته، في سبيل تحقيق غايته من تفهّم السياسة الفرنسية في بلادنا، من خلال اعتماد الأسس التعليمية الفرنسية واستمرار الإشراف على العملية التعليمية ومراقبة حسن سيرها الأكاديمي. وفي تطلّعه الى إيجاد شهادة بكالوريا ذات قيمة علمية، وشهادة حقيقة غير مزيفة تسمح لحاملها بدخول الجامعات الفرنسية لمتابعة تحصيله التعليمي العالي، اشترط أن تكون البكالوريا نوعين: بكالوريا أدبية وأخرى علمية، وذلك لخلق تكافؤ الفرص أمام تلامذة لبنان وتنمية ميولهم وتوجّهاتهم، فلا العلوم الأدبية وحدها تفيد أبناء الأجيال اللبنانية السورية، ولا العلوم البحتة تنقذهم من الفقر والبطالة والجهل. كما اقترح أن تتساوى اللغتان، الفرنسية والعربية، في حصص الدروس والعلامات، وهذا الاقتراح ما زال قائماً بقوّة في مدارسنا اللبنانية الرسمية والخاصة، وفي جميع فروع البكالوريا اللبنانية. وفي سبيل تعزيز اللغة العربية وإعطائها أولوية خاصة، جعلها لغة إجبارية إلى جانب الفرنسية، ولا سيما في المدارس الخاصة، التي كانت ترفض تعليمها أو تعلّمها باللغة العامية واللبنانية المحكية. واشترط للسماح لتلامذة المدارس الخاصة الاشتراك

في امتحانات البكالوريا اللبنانية أو السورية، أن يدرسوا اللغة العربية في مدارسهم، على الأقل خمس سنوات بعد صدور قانون البكالوريا، وأن يؤدوا مسابقة الإنشاء باللغة العربية كلغة إجبارية ثانية معتمدة في سوريا ولبنان آنذاك. هذا مع العلم، أنّ مرسوم تطبيق نظام البكالوريا اللبنانية صدر في عام 1932، في عهد وزير المعارف، آنذاك، جبران التويني.

واستكمالاً لمنهجه في التنظيم والإدارة، اقترح سماحة الشيخ محمد ضرورة إجراء امتحان عام واحد سنوي لشهادة البكالوريا وفي موسم معيّن من السنة، أي في تاريخ شبه ثابت مع نهاية العام الدراسي السنوي. وأن يكون هذا الامتحان بإشراف مندوبين عن الجامعات الفرنسية والسورية، وحدّد في مشروع قانونه، مواد الإمتحان للبكالوريا، وعلامات كلّ منها، وهي اللغتان العربية والفرنسية الإجباريتان، والعلوم الرياضية والتاريخ والجغرافية والعلوم الطبية (فيزياء وكيمياء وعلوم طبيعية). وأعطى سماحته الأولوية للّغتين الفرنسية والعربية، بجعل معدّل كلّ منهما 3، بينما الرياضيات 1.5، والعلوم الطبية مجتمعة 2، والتاريخ والجغرافية واحد.

وأخيراً توقف سماحة الشيخ محمد ملياً، أمام اعتماد تسمية لشهادة البكالوريا في البلاد السورية، التي كان يرغب في توحيد إدارة المعارف فيها، وفي تسمية البكالوريا بالبكالوريا السورية، شرط أن تكون المعارف موحّدة. ولكن، في ظل عدم توحيد المعارف، تخوّف سماحة الشيخ، من أن تطالب كل دويلة في البلاد السورية، بشهادة بكالوريا باسمها. مما يخلق التفاوت في مستويات الشهادة، وتصبح عندها غير مقبولة في جامعات فرنسا. وهذا ما كان يرفضه الشيخ ويصرّ على إحداث بكالوريا حقيقية تتمتع بذات حقوق البكالوريا الفرنسية. ويتابع الشيخ محمد بأن حجة اللبنانيين هي الأقوى، في اعتماد تسمية البكالوريا اللبنانية لأنهم أرقى علماً ومدرّسين من جيرانهم، وأسبقهم إلى المعرفة والتعليم، لغة ومدارس وجامعات. ولكن من المعيب أن يمنح حاكم كل دويلة، أو رئيس جمهوريتها شهادة بكالوريا باسم دويلته. فلذا لا بدّ من توحيد إدارة المعارف، على طريق توحيد مناهج التعليم وتدعيم مستواها الأكاديمي والتربوي والبشري، وإطلاق اسم البكالوريا اللبنانية – السورية على الشهادة الثانوية العامة في البلاد السورية مجتمعة، شرط إصدارها من قبل وزير المعارف الفرنسي، تأكيداً لشرعيتها الدولية وإثباتاً لقوّتها وكفاءتها.

الشيخ محمد ونظام المكتبة الوطنية[30]

لا ينكر أي باحث فضل فيليب دي طرازي ومساهمته في تطوير المكتبة الوطنية وتزويدها

بأمهات الكتب الثمينة[31]. ولكن لا يخفى دور سماحة الشيخ محمد في تنظيمها ووضع الأسس السليمة لإدارتها وتزويدها بالكتب وصيانتها، وتخصيصها بمبنى مستقل لها في الطابق السفلي للبرلمان المزمع إنشاؤه آنذاك[32].

كان الشيخ محمد يعتبر أن المكتبة الوطنية التي تأسست في بيروت عام 1900، باسم «المكتبة العامة» يجب أن تبقى باسمها الحالي، ويجب أن تتبع لها جميع المكتبات الوطنية والعامة التي تؤسسها الحكومات المحلية في عواصم الدويلات السورية، وفي الدوائر البلدية في المدن والقصبات الأخرى.

ولقد قسّم سماحة الشيخ محمد قراره، الذي تضمّن 27 مادة، إلى مقدمة عامة وأربعة فصول. في المقدمة تناول تسمية المكتبة الوطنية العمومية أو العامة، وارتباط هيئتها الإدارية مباشرة بنظارة المعارف التي تتولى تثبيت موجودات المكتبة وزيادة مقتنياتها بالشراء والهبات والتقديمات والتبرعات. ولقد حسم سماحته ملكية المكتبة الوطنية وموجوداتها، من كتب وآثار وأعمال ثقافية وفنية للدولة، وحذّر من الإخلال بهذا النظام ومخالفته بالتفريط في مقتنيات المكتبة الوطنية. ولأجل تطبيق مواد قراره، اعتبر أن المكتبة يديرها ويشرف عليها تنظيمياً، موظف منتدب من نظارة المعارف، شرط أن تقل درجته عن درجة أمين المكتبة تأميناً لنظام الإمرة الإدارية السليمة.

أما الفصول الثلاثة الباقية، فتتناول حقوق الموظفين وواجباتهم، وتسجيل الكتب وتنسيقها، وشروط الإعارة والمطالعة، بالاضافة الى تعليمات خاصة بالزائرين والمطالعين. إن مشروع قرار تنظيم المكتبة الوطنية العمومية، يعني أن الشيخ محمد قد وضع الأسس السليمة لخلق صرح علمي ثقافي، هو الأول من نوعه في البلاد السورية، بعد مكتبة الظاهرية العامة في دمشق، ومكتبة الآباء الشرقيين والجامعة الأميركية الخاصة كمكتبتين جامعيتين في بيروت. وهو أول من فكّر بالفهرسة والتنسيق والتصنيف العالمي للكتب، فيكون قد سبق، بثلاث سنوات، المسؤولين عن مكتبة القاهرة التي كانت وما زالت تعدّ من أكبر مكتبات الشرق، وعن أوّل كتاب صدر في لبنان بواحد وعشرين سنة[33].

وأخيراً منذ أن كان الشيخ محمد مدرساً إعدادياً في اللاذقية، وأستاذاً سلطانياً في طرابلس، ورئيساً لتحرير جريدة طرابلس ونائباً في مجلس المبعوثان، ونائباً لرئيس مجلس ولاية بيروت، ومفتّشاً تربوياً لمدارسها، ورئيساً لمحكمة الجنايات ثم التمييز، ومديراً للداخلية، وناظراً للمعارف، أثبت لبنانيته بجدارة وسوريته بامتياز وعروبته بإخلاص:

فهو داعية وحدة البلاد السورية، إدارة وقوانين ومعارف وتربية وتعليم وثقافة ومكتبة وطنية عامة. وهو القائل بضرورة المحافظة على اللغة العربية وإتقانها ومعرفتها حق المعرفة والتعبير لأنها رابطتنا الوحيدة وجامعة استقلالنا. وهو في الوقت ذاته، مقترح وفارض تعليم المواد العلمية كالرياضيات والعلوم الفيزيائية والكيميائية والطبيعية باللغة الأجنبية طالما الفرنسيون والإنكليز متقدمون على العرب في هذا المضمار العلمي. فالثقافة العربية الحقّة عنده، لا تعني التقوقع بل الإنفتاح والإطّلاع على ثقافات العالم الحضارية، والإستفادة من الحداثة العالمية واكتشافاتها الجديدة في مختلف الحقول العلمية والتربوية والثقافية والقانونية والإدارية.

هوامش القسم الثاني: الحلم والواقعية

الشيخ محمد قاضياً

(1) كان الشيخ محمد أول شخصية إسلامية انخرطت بشكل رسمي في الإدارة الفرنسية المستحدثة بعد انسحاب العثمانيين من سورية ولبنان عام 1918 م. ولكنه لم يكن الشخصية الإسلامية الأولى التي تعاونت مع الفرنسيين وسهلت لهم شراء بعض النفوس الضعيفة في العاصمة بيروت. ويروي اسكندر الرياشي مسألة دفع الفرنسيين للأموال، وقبض اللبنانيين بهدف تأمين العرائض المؤيدة للإنتداب بقوله: «وكان في رأس الذين توسطهم الفرنسيون للتقرب من المسلمين ثلاثة من أكابرهم في بيروت، عبد القادر الدنا: الذي كان رئيساً سابقاً لبلدية بيروت ثم لمحكمة تجارتها، وكان معروفاً في الأوساط العالية بلقب «ريسنا»، وكان رجلاً مسالماً - محباً يعدّه النصارى في أيام الإنشقاق الطائفي الدموي بصديقهم الأفضل. ثم مصطفى باشا مخزومي الذي كان معروفاً بلين عريكته وبنزعته الخاصة هو وأنجاله نحو الثقافة الفرنسية والمدنية الغربية. كما وأن بعض الزعماء الشعبيين - وفي رأسهم صديقنا الأكرم درويش بيضون الذي اكتسب دوماً عند الأهالي منزلة محبوبة مرموقة. كان الثلاثة قد دخلوا بالفرنسيين دخول النعس فتدبروا لهم العرائض بألوف التواقيع تطلب فرنسا وحمايتها مما جعل البلد بورصة تواقيع، ترتفع أسعارها يوماً عن آخر، حتى بلغ سعر التوقيع - كان صحيحاً أو مزيفاً - ليرتين ذهب وأكثر (330 قرشاً). وأغلب التواقيع، لم تكن من الصنف الأول. كان تسعون بالمائة منها على نوعين: تواقيع لا أصحاب لها. وتواقيع لا يعرف أصحابها أن يوقعوها». اسكندر الرياشي، الأيام اللبنانية، مرجع سابق، ص 57-58.

(2) مقابلة مع اسماعيل ورضوان الشهال أجراها الأستاذ باسم الجسر.

(3) رواية زوجة الشيخ محمد السيدة منتهى الزين، وأولاده حسين وعدنان إلى الأستاذ باسم الجسر.

(4) يوميات الشيخ محمد لعام 1924، تاريخ 8 أيلول 1924، ص 116. لقد كان الشيخ محمد متديّناً، ويؤمن بالقدر ويعتمد على إيمانه الشديد في سبيل تأمين كسب رزقه.

(5) لم نستطع العثور على قرار تعيين الشيخ محمد رئيساً لمحكمة الإستئناف، ولكننا عثرنا على قرارين صادرين عن المفوض السامي غورو GOURAUD بتعيين لجنة تحكيم الإستملاك وتعديلها، حيث يظهر من هذين القرارين أنّ الشيخ محمد كان في عام 1920 رئيساً لمحكمة الإستئناف، ونورد هنا ترجمة لنص القرارين:

أ - Arrêté N° 326 du Général GOURAUD , en date du 1 Septembre 1920.

القرار رقم 326 الصادر عن المفوض السامي الجنرال غورو تاريخ 1 أيلول 1920:

«عينت لجنة تحكيم للإستملاك مؤلفة من الأفندية:

الأعضاء الأصليين السادة:

- الأستاذ قرداحي أستاذ في معهد الحقوق سابقاً (معهد الحقوق التابع لجامعة القديس يوسف اليسوعية).
- محمد الجسر رئيس محكمة الإستئناف.
- الياس بك فياض عضو محكمة التمييز.
- بنيامين موسى وخليل البدوي من معتبري السوريين.

الأعضاء الملازمين:

- شارل دباس معاون المستشار العدلي رئيساً ملازماً
- عزت العاري نائب رئيس محكمة البداية
- وديع البيطار معاون حاكم الصلح
- نجيب تيان وأنيس طراد من معتبري السوريين». يراجع:

Bulletin Mensuel des Actes administratifs du Haut-Commissariat, 1920 , P 45.

وفي 26 تشرين الثاني 1920، أصدر سكرتير المفوضية السامية روبير دي كي Robert de Caix قراراً بتعديل القرار 326، جاء فيه ما يلي: القرار رقم 445:

المادة الأولى – عدّلت لجنة تحكيم نزع الملكية المنصوص عليها في القرار 326، كما يلي:

- المحامي آرين Arène الأستاذ في الحقوق رئيساً (فرنسي الجنسية)

الأعضاء الأصيلون:

- محمد الجسر رئيس محكمة الإستئناف
- الياس فياض عضو محكمة التمييز
- موسى بنيامين من الأعيان السوريين
- خليل بدوي من الأعيان السوريين
- المحامي قرداحي مساعد المستشار القضائي ملازماً

الأعضاء الملازمون:

- عز الدين العمري نائب رئيس محكمة البداية
- وديع بيطار ملازم قاضي الصلح
- نجيب تيان من الأعيان السوريين
- أنيس طراد من الأعيان السوريين. يراجع:

Arrêté N° 445 du Secrétaire Général du Haut-Commissariat Robert de Caix , en date du 26 Octobre 1920 in Bulletin Mensuel des Actes Administratifs du Haut - Commissariat, P 10.

(6) إن القصص والحوادث التي واجهت سماحة الشيخ محمد هي من روايات ومشاهدات نقيب المحامين الأسبق جان جلخ، سجّلها باسم الجسر مع النقيب في مقابلة خاصة.

(7) لقد كان الشيخ محمد قد عُيِّن سابقاً رئيساً لمحكمة الإستئناف من قبل القومندان ترابو.

(8) من رسالة اديب الروماني الى باسم الجسر بتاريخ 1960/5/10.

(9) روايات ومشاهدات المحامي جان جلخ، مقابلة سجّلها باسم الجسر، مصدر سابق.

ناظر الداخلية

(1) منذ آذار 1921، وحتى نهاية عام 1922، كان يطلق على الحكومات الأولى التي تشكّلت في عهد الإنتداب إسم مجلس المديرين ويرأسها السكرتير العام للحكومة اللبنانية، أي رئيس مجلس المديرين؛ ومنذ بداية 1923 وحتى أيار 1926، أصبح يطلق على مجلس المديرين، مجلس النظار (مجلس الوزراء حالياً). وبعد وضع الدستور اللبناني، وإعلان الجمهورية اللبنانية أصبحت الحكومة مجتمعة تعرف باسم مجلس الوزراء وأول رئيس لمجلس المديرين كان أوغست أديب الذي عُيِّن

في أيار 1921.

(2) كان أسعد خورشيد مدير الداخلية في حكومة الإنتداب الأولى في دولة لبنان الكبير مسلماً شركسياً، اغتاله ديب العرب أحد أعضاء جمعية إسلامية سرية أخذت على عاتقها القضاء على كل مسلم يتعامل مع الفرنسيين. يراجع: حسان حلاق: «دراسات في تاريخ لبنان المعاصر»، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص 114.

(3) الرواية مسجلة في إملاءات الأستاذ باسم الجسر الخاصة (بيروت).

(4) المرجع نفسه.

(5) عدنان محسن ضاهر: «الموازنة العامة بين الدستور والواقع، المناقشات في الذاكرة 1920-2001»، (15 مجلداً)، دار بلال للطباعة والنشر، بيروت 2001، المجلد الأول، ص 355.

(6) المرجع نفسه، ص 356.

(7) المرجع نفسه، ص 435.

(8) المرجع نفسه، ص 437، وتراجع الصفحة 356.

(9) المرجع نفسه، ص 436.

(10) المرجع نفسه، ص 443-444.

(11) المرجع نفسه، ص 444-445.

(12) المرجع نفسه، ص 445.

(13) المرجع نفسه، ص 354.

(14) المرجع نفسه، ص 354.

(15) المرجع نفسه، ص 354-355.

(16) عدنان محسن ضاهر، المرجع السابق، ص 448.

(17) يوميات الشيخ محمد لعام 1924، الثلاثاء 12 شباط 1924، ص 21، نموذج منها وثيقة (2).

(18) عدنان محسن ضاهر، المرجع السابق، ص 357 و358 و440 و441 و447 و448 و449.

(19) المرجع السابق، ص 358-479.

(20) جريدة «زحلة الفتاة»، الأربعاء في 13 حزيران 1923، ص 4.

(21) المصدر السابق، السنة 13، العدد 64، السبت في 16 حزيران 1923، ص 2. و«الصحافي التائه»، العدد 69، الإثنين 18 حزيران 1923، ص 4.

(22) Jacques COULAND: «Le Mouvement Syndical au Liban (1919 - 1946)», Editions Sociales, Paris , 1970 , P 95.

(23) فؤاد الشمالي: «أساس الحركات الشيوعية في البلاد السورية»، بدون تاريخ، بيروت، ص 21.

(24) فؤاد الشمالي: «نقابات العمال»، منشور غير واسع الإنتشار، ص 3.

(25) مقابلة شفوية مع المؤرخ يوسف ابراهيم يزبك، أجراها معه باسم الجسر، قبل وفاته في أواخر السبعينات، في باريس.

(26) مجلة «اليقظة»، العدد 8، تاريخ آذار 1930، ص 13. ويراجع أيضاً:

Jacques COULAND: «Le Mouvement Syndical au Liban...» , Op. cit., P 138.

لكن سلطات الإنتداب الفرنسي والبرجوازية اللبنانية الصناعية عارضت هذا المشروع واعتبرته يؤدي إلى قتل الصناعة اللبنانية الناشئة. ولقد دعمت البرجوازية اللبنانية، في هذا المجال، تقرير السلطات الفرنسية المنتدبة الذي رفعته للجنة الإنتدابات في عصبة الأمم والذي تضمّن الوعد بإعداد نظام لعمل النساء والأولاد في معامل السجاد وبإعداد قرار بشأن طوارىء العمل. وإظهاراً لحسن نية السلطات الفرنسية المنتدبة الحسنة، أعلنت هذه السلطات عن تشكيل لجنة لوضع القواعد الأولى لقانون العمل اللبناني، والنية بإجراء التحقيقات اللازمة حول ظروف العمل الذي تمارسه المرأة أو يعمل فيها الأولاد لا غير. ولكن هذه التقارير والتوصيات الإنتدابية والوعود البرجوازية اللبنانية بتأليف لجان للتحقيق بظروف

عمل النساء والأولاد تمخضت بعد رفض مشروع الشيخ محمد الإصلاحي المنصف لحقوق النساء العاملات والأولاد في مجلسي الشيوخ والنواب. ولقد بدأ التحقيق فعلاً عام 1927، واستمرّ حتى عام 1931، ولكنه بقي سرّياً ولم ينشر إلاّ عام 1970. Jacques COULAND: «Le Mouvement Syndical au Liban...» , Op. Cit., P 138-139.

(27) عدنان محسن ضاهر: «الموازنة العامة...»، المجلد الأول، مرجع سابق، ص 441.

ملاحظة: في عهد الحكم العثماني، لم يكن هناك فصل بين وظيفة القائمقام أو مدير الناحية ورئيس البلدية في مركز القضاء أو المديرية. وعلى سبيل المثال تظهر تسجيلات سالنامه جبل لبنان اليومية لعامي 1888-1889 م، أن من أصل 34 مجلساً بلدياً في متصرفية جبل لبنان، كان هناك 26 مجلساً (72 %) يدير شؤون كل منها قائمقام القضاء أو مدير الناحية. سالنامه جبل لبنان، سنة 1306 هـ/ 1888-1889 م، ص 42-86.

(28) عدنان محسن ضاهر، المرجع السابق، ص 356 و441 و442.

(29) المرجع السابق، ص 441.

(30) المرجع السابق، ص 356.

(31) المرجع السابق، ص 442.

(32) وثيقة ماهية البلديات حقوقياً، الرقم (3).

(33) يوميات الشيخ محمد لعام 1927، الاربعاء في 25 أيار ، ص 80 و81.

(34) عدنان محسن ضاهر، المرجع السابق، المجلد الأول، ص 354. في أيار 1923، رفعت رتبة سماحة الشيخ محمد إلى الدرجة الأولى.

(35) مداخلة النائب لبكي في جلسة 13 تشرين الثاني 1923، عدنان محسن ضاهر، المرجع السابق، ص 356.

(36) جريدة «الأرز»، السنة 29، العدد 230، تاريخ 5 حزيران 1924، ص 1.

(37) يوميات سماحة الشيخ محمد الجسر لعام 1924، ص 8 و 9.

(38) يوميات الشيخ محمد لعام 1923، الخميس في 25 كانون الثاني 1923، والإثنين في 29 منه، ص 18 و21.

(39) المصدر السابق، تاريخ 6 و9 آذار 1923، ص 59 و61 و62.

(40) المصدر السابق، تاريخ 3 و9 و10 و24 كانون الثاني، والإثنين في 8 تشرين الأول 1923، ص 2 و5 و6 و16 و193-194.

(41) المصدر السابق، الإثنين في 5 شباط 1923، ص 29.

(42) المصدر السابق، الإثنين في 8 تشرين الأول 1923، ص 194.

(43) المصدر السابق، على سبيل المثال لا الحصر، الجمعة والسبت والأحد والإثنين في 30 آذار و31 آذار و1 و2 نيسان 1923، ص 77 و78 و79. والخميس والجمعة والسبت والأحد والإثنين في 17 و18 و19 و20 و21 أيار 1923، ص105 و106 و107. والثلاثاء في 10 تموز 1923، ص 133. والخميس والجمعة والسبت والأحد والإثنين في 13 و14 و15 و16 و17 أيلول 1923، ص 172 و173 و174 و175. والإثنين والثلاثاء والأربعاء في 15 و16 و17 تشرين الأول 1923، ص 197 و198.

(44) اليوميات، الأحد في 4 آذار 1923، ص 57.

(45) المصدر السابق، الخميس 11 تشرين الأول 1923، ص 195.

(46) المصدر السابق، تاريخ 7 آذار 1923، ص 6.

(47) المصدر السابق، تاريخ 27 نيسان، ص 94.

(48) المصدر السابق، الخميس في 29 تشرين الثاني 1923، ص 224، والإثنين في 3 آذار 1924، ص 35.

(49) المصدر السابق، الجمعة في 31 آب 1923، ص 163-164.

(50) اليوميات، الجمعة في 23 تشرين الثاني 1923، ص 220.

(51) المصدر السابق، الثلاثاء في 20 آذار 1923، ص 71.

(52) المصدر السابق، الإثنين في 8 أيلول 1924، ص 116.

(53) المصدر السابق، الأربعاء في 9 أيار 1923، ص 101.

(54) تزخر اليوميات بالكثير من انتقادات سماحته للتمييز في تعيين رواتب الموظفين وتنقلاتهم بين المسلمين والمسيحيين. على سبيل المثال، ص 58 و162 و206 من يوميات 1923، وص 7 و9 و25 و30 من يوميات 1924.

(55) يوميات الشيخ محمد، الإثنين في 22 تشرين الأول 1923، ص 201.

(56) اليوميات، الإثنين في 22 تشرين الأول 1923، ص 201.

(57) المصدر السابق، الخميس في 2 آب 1923، ص 145-146.

(58) المصدر السابق، تاريخ 11 آب 1923، ص 150.

(59) يوميات 1924، الإثنين 15 أيلول 1924، ص 118.

(60) عدنان محسن ضاهر: «الموازنة العامة...»، المجلد الثاني، ص 593-594.

(61) المرجع نفسه، ص 594.

(62) المرجع نفسه، ص 595-596.

(63) المرجع نفسه، ص 604.

(64) المرجع نفسه، ص 615.

(65) المرجع نفسه، ص 618.

(66) المرجع نفسه، ص 675.

(67) المرجع نفسه، ص 619. ملاحظة: لقد تساءل أحد النواب في الجلسة عن سبب حالة طريق الشام السيئة في الأراضي اللبنانية، «بينما حالتها حسنة في الأراضي السورية».

(68) المرجع السابق، ص 620.

(69) المرجع نفسه، ص 625 و626 و631 و632 و633 و634 و635.

(70) المرجع نفسه، ص 640 و641.

(71) المرجع نفسه، ص 655 و663.

(72) اليوميات لعام 1924، الأربعاء والخميس في 16 و17 تموز، ص 98. والخميس والجمعة في 25 و26 تموز، ص 101 و102.

(73) اليوميات لعام 1924، في 13 تشرين الأول 1924، ص 128.

ناظر المعارف

(1) اليوميات لعام 1924، الإثنين في 6 تشرين الأول 1924، ص 125.

(2) المصدر السابق، الجمعة في 12 كانون الأول 1924، ص 152.

(3) المصدر السابق، في 7 و20 و21 و22 و23 و24 و25 و27 و28 تشرين الأول 1924، ص 125 و130 و131 و132.

(4) مقابلة شخصية أجراها الأستاذ باسم الجسر مع المؤرخ منير اسماعيل.

(5) تعاقب على مديرية المعارف قبل الشيخ محمد كل من شفيق الحلبي (1920-1922) ونجيب عبد الملك (1922-1923) كوكيل للمعارف لأن المديرية كانت ملحقة آنذاك بمديرية الإسعاف والصحة، ومحمود تقي الدين (1923-1924).

(6) بيان ناظر المعارف في جلسة مناقشة 5 تشرين الثاني 1925، أنظر الملحق رقم (1).

(7) الملحق السابق رقم (1).

(8) توزعت المدارس الرسمية (المعارف) على أقضية لبنان الكبير للعام الدراسي 1924-1922 كما يلي: قضاء صور 13 مدرسة، صيدا 28 مدرسة، مرجعيون 11، بيروت 17، الشوف مدرستان، بعلبك 10، قضاء زحلة 16، طرابلس 9، المتن مدرسة واحدة. أمّا قضائي البترون وكسروان فلم يكن فيهما مدارس حكومية حينئذٍ. عدنان محسن ضاهر: «الموازنة

القسم الثالث

رئاسة السلطة التشريعية
1932-1926

العامة...»، المرجع السابق، المجلد الثاني، ص 717 و723.
(9) الملحق السابق رقم (1).
(10) عدنان محسن ضاهر: «الموازنة العامة...»، المرجع السابق، المجلد الثاني، ص 732.
(11) الملحق رقم (1) السابق.
(12) عدنان محسن ضاهر، المرجع السابق، المجلد الثاني، ص 712.
(13) المرجع نفسه، ص 731.
(14) المرجع السابق، ص 716.
(15) المرجع نفسه، ص 731.
(16) المرجع نفسه، ص 713.
(17) المرجع السابق، ص 716.
(18) المرجع نفسه، ص 713.
(19) المرجع نفسه، ص 716.
(20) عدنان محسن ضاهر، المرجع السابق، ص 717.
(21) المرجع السابق.
(22) عدنان محسن ضاهر، المرجع السابق، ص 717. وفي مقابلة مع الفنان قيصر الجميّل، أجراها معه باسم الجسر، يقول: «إنه كان هو وعمر فرّوخ، في عداد أول بعثة لطلاب الفنون الى اوروبا عام 1925-1926».
(23) المرجع نفسه، ص 734.
(24) المرجع نفسه، ص 723.
(25) وثيقة وظائف المعلمين (نظام المعلمين) وثيقة رقم (4).
(26) حاولنا جاهدين والمستحيل الحصول على بنود هذا النظام وغيره من الأوراق والبيانات الرسمية التي أدلى بها سماحة الشيخ محمد بين 1920 و1932 من دائرة المحفوظات الوطنية ومجلس النواب، ورئاسة مجلس الوزراء، والمكاتب العامة في الجامعتين الأميركية واليسوعية. ولكننا لم نتوصل إلى نتيجة... عسى أن يتوفق غيرنا فيخدم العلم ورجالاته.
(27) وثيقة رقم (5 و6) «ملاحظاتي عن البكالوريا» - «عزيزي المستشار»، تتألف من 4 صفحات كبيرة (A3).
(28) ملحق رقم (1).
(29) وثيقة ملحقة رقم (6).
(30) وثيقة نظام المكتبة الوطنية، رقم (7).
(31) عبد الله الملاح: «محاضرات في علم المكتبات»، المطبعة العربية، بيروت، 2002، ص 95.
(32) عدنان محسن ضاهر: «الموازنة العامة...»، مرجع سابق، المجلد الرابع، ص 1820.
(33) إن أول كتاب وُضِع في لبنان عن التصنيف وعلم المكتبات كان ترجمة فيليب دي طرازي لتصنيف ديوي تحت عنوان «إرشاد الأعارب إلى تنسيق الكتب في المكاتب»، وزارة التربية الوطنية، بيروت، 1947.

في الحقبة التاريخية الممتدة من تشرين الأول 1926 وحتى أيار 1932، توّج سماحة الشيخ محمد المرحلة الذهبية من حياته السياسية، التي كان يتمنّى أن ينهيها في أعلى درجات السلّم السياسي اللبناني، ألا وهي الوصول إلى سدّة رئاسة الجمهورية، إلى المركز الذي فتح عينيه عليه وأرشده إليه، سيادة البطريرك الماروني الياس الحويك، في أيار 1926 بدلاً من شارل الدباس[1].

لقد كان الشيخ محمد اللاّعب الأقوى في السياسة البرلمانية خلال سبع سنوات من بداية تأسيس العمل البرلماني في دولة لبنان الحديث. لذا أرسى سماحته مبادىء وأصول إدارة الجلسات النيابية تشريعاً ومناقشة واستجواباً للحكومة. وعندما تبوّأ مركز المشترع الأول، حمل همّ الفئات الشعبية اللبنانية الاقتصادية والاجتماعية وتطلّعات الشعب اللبناني وأمانيه في دولة برلمانية عصرية مستقلّة، تستمد تشريعاتها من الأنظمة والقوانين والدساتير العالمية الحديثة والعصرية.

وكان صدق الشيخ وإيمانه العميق بلبنان وطناً نهائياً لأبنائه، مصدر علاقات صداقة واحترام بين مختلف الشخصيات اللبنانية على اختلاف مذاهبها وطوائفها وطبقاتها الاجتماعية، وخاصة مع الزعيم الديني للطائفة المارونية، آنذاك، البطريرك الياس الحويك.

وقد ساعد الشيخ محمد في مسيرته البرلمانية، قوّة حجّته وفرط ذكائه ودماثة أخلاقه، وعفّة لسانه ومهابته، وسعة صدره وتواضعه، ومرحه ومرونة تعاطيه.

وكما كان إبان الحكم العثماني، صاحب الإرادة الحديدية وحجّة الإقناع القوية، وصاحب الكلمة الموثوقة من معارفه وأصدقائه وزملائه في الحكم والإدارة؛ استمرّ أيضاً كذلك في عهد الانتداب؛ وظهر على أنه اللاّعب السياسي الأول والخبير بالسياسة اللبنانية وتوازناتها الداخلية والخارجية. ولا سيما عندما أقنع البطريرك الماروني الياس الحويك في أيار 1926، بضرورة القبول برئاسة شارل دباس الأرثوذكسي للجمهورية اللبنانية الجديدة، على الرغم من نكوث هذا الأخير بصداقة الشيخ محمد، عندما أبعده عن رئاسة محكمة الاستئناف عام

1922، لصالح كميل اده المحامي الآتي من مصر يومذاك[2].

ويروي الشيخ محمد بنفسه في يومياته ومذكراته قصة انتخاب شارل دباس لأول مرّة رئيساً للجمهورية اللبنانية الجديدة بعد ولادة الدستور اللبناني في أيار 1926، فيقول: «... لمّا كلفني المسيو كايلا (حاكم جبل لبنان الفرنسي) أن أتولى الحاكمية في جبل لبنان بطلب وتكليف من المفوض السامي هنري دي جوفنيل. لم أُخفِ الأمر على شارل دباس الذي أظهر سروره كراهية منه لأميل اده ورغبة منه بأن يكون حاكم البلاد ميالاً له... وبدا لي أن رفضه قبول منصب الحاكم لأنه كان يشعر أن دي جوفنيل يميل إلى انتخابه لرئاسة الجمهورية. وبذلك كان سماحته أوّل من عرف بموضوع انتخاب الدباس رئيساً للجمهورية بعد المفوض السامي)... وفي صبيحة يوم من أيام أيار (1926)، جاءني الدباس، إلى مكتبي في دائرة المعارف وقصّ عليّ القصص (حول ميل الفرنسيين إلى ترشيحه للرئاسة)... وقال لي بالحرف الواحد «لا يوجد لي صديق بين النواب سواك، وانت صديق لهم فهل تحب أن تساعدني، وهل يمكنني أن أتكل عليك». فأجبته بكل سرور... وقررت أن أكون في جانبه وأساعده بكل قلبي ورجوت له التوفيق»[3].

وعلى الرغم من أن الشيخ محمد لم يكن آنذاك نائباً في المجلس التأسيسي الثاني، بل ناظراً (وزيراً) للمعارف، قرّر أن يساعد شارل دباس في معركته الانتخابية، وأن يبدأ بالجهة الانتخابية النافذة آنذاك، وهي البطريرك الماروني. ويتابع الشيخ سرده لتفاصيل لقائه مع سيادة البطريرك الحويك بقوله: «وذهبت بذاتي إلى البطريرك الياس الحويّك وقد كان يحبني جداً، وأقنعته بكل أنواع الإقناع بأن يرضى عن انتخاب الدباس لرئاسة الجمهورية. فحاول أن يقنعني بأن أكون أنا رئيساً للجمهورية فلم أقبل ولم يتورع البطريرك عن أن يظهر هذه الرغبة أمام الدباس ثالث يوم من مكاشفتي له.

فقد قال له وقت يريد الشيخ أن يكون رئيساً للجمهورية فلا مانع من ذلك، ثم التفت إلي وقال «وما المانع أن تكون أنت رئيساً للجمهورية» فقلت لـه: إني الآن لا أريد سوا (سوى) ربي وصديقي شارل دباس، فقال ما دُمت أنت تريد ذلك فليكن، وعلى هذه الخطة جريت (سرت وتابعت) إلى أن تمّ انتخاب الدباس رئيساً للجمهورية. ولا أقول انني كنت كل شيء بالانتخاب بل أن الفرنساويين كانوا العامل الأقوى في الامر غير ان مسعاي لم يكن منكوراً»[4].

رئيس مجلس الشيوخ

21 تشرين الأول 1926-17 تشرين الأول 1927

نصّت المادة السادسة عشرة من الدستور اللبناني (23 أيار 1926)، على أن تتولى السلطة التشريعية في لبنان الجديد هيئتان هما مجلس الشيوخ ومجلس النواب[5]. ونصّت المادة 22 من الدستور أيضاً على أن «يؤلف مجلس الشيوخ من ستة عشر عضواً يعين رئيس الحكومة سبعة منهم بعد استطلاع رأي الوزراء ويُنتخَب الباقون وتكون مدّة عضو مجلس الشيوخ ست سنوات ويمكن أن يعاد انتخاب الشيوخ الذين انتهت مدّة ولايتهم أو أن يجدد تعيينهم على التوالي»[6].

وفي 24 أيار 1926، أي بعد إعلان الدستور بيوم واحد، أنشيء مجلس للشيوخ تعييناً، من ستة عشر عضواً، من بينهم الشيخ محمد الجسر[7].

ومنذ تعيينه شيخاً عن طرابلس، أخذ الشيخ محمد يفكر في رئاسة مجلس الشيوخ، وكان قد أعدّ العدّة اللازمة للفوز بمنصبه الجديد. فما أن عقد مجلس الشيوخ جلسته العاديـة الأولى، بتاريخ 19 تشرين الأول 1926، حتى ترشح إلى مركز رئاسته ضد الشيخ حبيب باشا السعد، حيث تعادلا في الأصوات[8]. وحتى لا يعاد الانتخاب مرّة ثانية ويخسر الشيخ محمد المعركة، قرّر أن ينسحب هو وخمسة من زملائه الشيوخ[9]، كي تفقد الجلسة الثانية بانسحابهم النصاب القانوني، فلا يعاد التصويت للمرّة الثانية كما هو محدّد في النظام الداخلي.

وفي 21 تشرين الأول 1926، عاد مجلس الشيوخ إلى الانعقاد للمرة الثانية برئاسة أكبر الاعضاء سنّاً. فطلب سماحة الشيخ محمد الكلام قائلاً: «هناك مسألة قانونية أريد عرضها وهي أن الدستور يقضي أنّه إذا جرى الانتخاب ولم يسفر عن نتيجة فانه يعاد ثانية وثالثة ولما كنا قد اجتمعنا يوم الثلاثاء، أول من أمس وجرى الانتخاب لأول مرّة ثم تأجل فالتقاليد تقضي بأن تكون هذه الدورة الثانية»[10].

قال الشيخ محمد كلمته هذه، ولم يكن يعلم أن الشيخ حبيب باشا السعد، قد أرسل كتاباً إلى مجلس الشيوخ، يعلن فيه سحب ترشيحه لرئاسة المجلس، ليصبح سماحة الشيخ محمد المرشح الوحيد لهذا المنصب، فما كان من سماحته بعد تلاوة رسالة انسحاب الشيخ حبيب باشا السعد،

إلاّ أن وجّه كلمة شكر إليه، جاء فيها: «إن ما تفضل به صاحب العطوفة حبيب باشا السعد محض كرم وفضل وجميعنا نعتقد به كل مقدرة وأهلية وجدارة ولو لم يتنازل عطوفته لكنت أنا السابق إلى التنازل»[11]. وهذه الكلمة إن دلّت على شيء، فهي تدلّ على دهاء الشيخ محمد السياسي وذكائه المفرط، في اكتساب الأنصار والأصدقـاء.

دفاعـه عن الدستور

ثم دارت صندوقة الاقتراع، وفاز سماحته بكل أصوات الشيوخ الحاضرين، والبالغ عددهم آنذاك أحد عشر صوتاً[12]. فعلا التصفيق القاعة واعتلى سماحة الشيخ محمد كرسي الرئاسة، وألقى الكلمة التالية: «لا يسعني الا أن أكرر شكري للزملاء الأكارم الذين وضعوا ثقتهم فيّ باتفاق الآراء كما وأني لا يمكنني الاّ أن احترم الحركة التي ظهرت أول من أمس فظهر من الرفقاء حرية فكرهم ووضعوا ثقتهم بشخص (حبيب باشا السعد) نجلّه ونحترمه ونكن له محبة يجب أن يتحلى بها كل انسان لا سيما من يجلس على كرسي المشيخة على كل فإن شكري لم يتبدل سواء كان أول أمس أو اليوم ولا أجد كلمة أقولها الاّ أن أكرر عهدي السابق بأن أقوم بتنفيذ أعمال هذا المجلس وأي شرف أكبر من تنفيذ أعمال قوم هدفهم خدمة الوطن وحفظ الدستور.

أن الدستور في البلاد هو نتيجة الحياة الاستقلالية لا يسعى الانسان إلا للاستقلال سواء في داره وعائلته أو دولته وهي منتهى درجات الاستقلال.

فاذا ما حافظت بالقيام بوظيفتي على تنفيذ إرادة زملائي فكأني أخدم استقلال بلادي وهو غاية الشرف. ولهذا فانني اكرر الشكر سائلاً الحق تعالى (الله) أن يوفقنا خدمة دستورنا وحفظ بلادنا متفقين في العمل مع الجمهورية الفرنسوية الحرة التي تقوم بارشادنا داخلياً وبحماية حقوقنا في الخارج.

فليحي الدستور.

فلْتَقُم الصداقة بين بلادنا والجمهورية المنتدبة.

والآن فالى العمل...»[13]. فدوّت القاعة بالتصفيق. ورفعت الجلسة خمس دقائق ليعاد بعدها انتخاب حبيب باشا السعد نائباً لرئيس مجلس الشيوخ[14].

لقد أطلق الشيخ محمد في خطاب اعتلاء كرسي رئاسة مجلس الشيوخ، المباديء الأساسية لفلسفته اللبنانية، في تحديد لبنان كوطن مستقل نهائي لجميع أبنائه، داخل الحدود التي رسمها

الجنرال غورو عام 1920. وأن لبنان المستقل يتطلع الى التعاون المثمر والصداقة الحرّة مع الجمهورية الفرنسية المنتدبة، التي أخذت على عاتقها إرشاد شعبه وتدريبه على حكم نفسه بنفسه. كما أخذت على عاتقها حماية حقوق اللبنانيين الخارجية، بما في ذلك المحافظة على أراضي وطنهم التي رسمها الدستور اللبناني. وعلى فرنسا أن لا تغضب في حال نال اللبنانيون استقلالهم، وأصبحوا دولة مستقلة. فالشيخ محمد اعتبر الدستور في ظل الإنتداب كسعي الانسان للاستقلال في داره وعائلته عندما ينفصل عن دار وعائلة أبيه ليبني داره وأسرته المستقلة.

وفي رئاسة مجلس الشيوخ، سعى الشيخ محمد إلى تقليص تدخّل الفرنسيين، في شؤون الإدارة اللبنانية ومؤسساتها، التشريعية والتنفيذية والقضائية. كما سعى إلى العمل بوحي الدستور نصاً وروحاً. لقد كان مدافعاً عن الدستور، حيث حاول دائماً تفسيره لصالح التعايش اللبناني ووحدة الشعب اللبناني، على اختلاف مذاهبه ومناطقه، ولصالح تكريس استقلال لبنان وتحديد صلاحيات الإدارة الفرنسية، مرشدة لا محتلة مستعمرة. حتى أنه كان يتدخّل في أكثر من مرّة لتفسير كلمات مشاريع القوانين ويصححها كي لا تقع مخالفة دستورية من حيث صلاحيـات الحاكم الفرنسي، ورؤساء الجمهورية والوزراء ومجلسي الشيوخ والنواب[15].

نهجه في رئاسة الجلسات

اعتمد الشيخ محمد الديمقراطية وحجة الإقناع في إدارة جلسات مجلس الشيوخ، فكان يردّد على مسامع زملائه الشيوخ: «إنني استشير المجلس، واقترح أن تبدأ المناقشة بالمباديء والتصويت عليها، لننتقل بعدها إلى أرقام الموازنة وزارة وزارة». «وهل يؤاخذ المرء على شيء فكّر فيه ولم يعمله أو عدّل رأيه». ولكن في المقابل كان حازماً وصارماً في اتخاذ القرار بقوله: «أنبه المجلس إنه حينما أطرح مادة للتصويت لا يمكن الكلام بعد طرحها»[16]. وعندما يريد إنهاء مناقشة مسألة معينة يقول: «الآن انتهى الأمر»[17]. فكان هاجسه النظام والإلتزام بالدستور والقوانين المرعية الإجراء والسرعة (العجلة) في إقرار مشاريع القوانين وبنود الموازنة العامة.

دفاعـه عن استقلال الكيان اللبناني

سعى سماحة الشيخ محمد إلى إقناع الجنرال كاترو مدير الاستخبارات الفرنسية ومساعده ليسيه، بأن المسلمين في لبنان أصبحوا، آنذاك، لا يكرهون إنتداب فرنسا، ولكنهم يكرهون

أن يكون الانتداب في يد الموارنة. وأن الوحدة السورية التي يطالب بها بعض اللبنانيين والسوريين غير ممكنة في الوقت الحاضر نظراً للتفاوت بين عقلية اللبنانيين وعقليـة السوريين. كما أن الإدارة في سورية تحتاج إلى رجل حديدي اليدّ نيّر العقل واسع العلم والسياسة الداخلية كي يتم الإصلاح في سورية[18]. ولقد كان ردّ ليسيه «... إنّ خطاب غورو عند مجيئه إلى سورية بأن الفرنسيين من سلالة الصليبيين، ومن ثم سياسته التي اتّبعها في إدارة الانتداب في سورية قد أفسدت كثيراً من أعمال فرنسا في هذه البلاد»[19].

وكان الشيخ محمد يعتقد، بأن الانكليز هم الذين يحرّكون مسألة الوحدة في سورية، بهدف «امتلاك سورية»[20]، وبهدف إخراج الفرنسيين منها. ولكنهم لا يريدون أن يؤدي عملهم هذا إلى العداء والحرب مع الفرنسيين ليخرجوهم من سورية. لذا كانوا يستعملون كافة الوسائل الممكنة، كي يجبروا الفرنسيين على الخروج من سورية من تلقاء أنفسهم، وإن كان الفرنسيون مكرهين على ذلك.

لذا كانت دوائر الاستخبارات الانكليزية في مصر، تعمل على تهييج الرأي العام في كل من سورية ولبنان ومصر وأميركا، بالدعايات المختلفة وبشراء النفوس والصحافة المعارضة بالمال والوعيد، وبالعمل على تشكيل الوفود اللبنانية[21] والسورية المطالبة بالوحدة، وكأن كل ذلك فصول رواية أعدّت بحبكة مسرحية أبطالها الحقيقيون الانكليز، والممثلون فيها رجال الوفود اللبنانية والسورية.

ويتابع سماحة الشيخ رأيه بهذه الرواية بقوله: «وهم يعملون (أي الانكليز) الآن لمشكلة الوحدة السورية حتى يفصلوا المسيحيين في لبنان عن المسلمين ويجتمع المسلمون كتلة واحدة فاذا ما أهاجوهم واندفعوا (أي المسلمون) للخروج عن طاعة الفرنسيين فتكون بذلك كتلة تسمع كلمتها في أوروبا فيتم لهم الامر (أي للانكليز). ويضطر المسيحيون في لبنان للاستجابة قسراً لأنهم لا يقدرون على القيام بأنفسهم وحدهم لأنهم أقلية جزئية وبذلك يتم لهم بتلك الكتلة (المسلمة) إخراج الفرنساويين من سورية وإضعاف السوريين أنفسهم وتفرقتهم بسبب الحروب والكوارث والمعاهدات السياسية. فعندها يحتلون (الانكليز) سورية بعد أن يجدوها خالية من قوّة خارجية وأهلها أصبحوا ضعافاً لا يقدرون على مقاومتهم.

والسوريون أنفسهم وبالأخص المسلمون الموجودون في سورية لا يعرفون ما عليهم سوى الاندفاع إلى العمل حباً بالتخلص من سلطة الفرنساويين الذين لا يحسنون السياسة معهم حتى قد جرحوا عواطفهم من حين دخولهم إلى هذه البلاد...»[22].

نعم في سورية وبين المسلمين خاصة أفراد مطّلعون على أسرار الجمعيات السرية التي تعمل خارج هذه البلاد فهؤلاء مثل أولئك يقنعون بعامل المنفعة المالية أو النيابة فيهرعون كأجراء وراء الدعاية الانكليزية الكبرى وهم من الوطنيين الأصيلين في هذه البلاد... فمنهم من يندفع بعامل الدين ويظنون أن خروج الفرنساويين يحفظ لهم دينهم ومنهم من يندفع بعامل البغض لبعض أفراد الفرنساويين الذين جاءوا إلى هذه البلاد بصفة مأمورين سياسيين مهمتهم إرشادنا ولكنهم لم ينفذوها. ومنهم من يعمل بدافع كتابات الصحف التي تجند المعارضة وتطعن الحكومة الحاضرة حباً لكثرة الرواج... أراها بدافع الوهم وحب الظهور ومعارضة كل حكومة قائمة.

والسوريون الذين يعملون خارج سورية لا فرق بين مسلمهم ومسيحييهم، فمنهم من يعمل بثقة ليكون حاكماً أو موظفاً وصاحب نفوذ...في سورية بصورة لا يجوز الاهتمام بها أو يعمل بوحي الدعاية الانكليزية أو دعاية الرجال الوطنيين الحاليين... انهم جميعهم اجراء بدراهم يعملون حيث تكون المنفعة...

والفرنساويون غافلون من ذلك همّهم منذ جاءوا إلى هذه البلاد حبّ الذين لا فرق بين مسلمهم ومسيحيّهم عاشقون لهم وهائمون في حبّهم. فلقد أرسلوا لهم رجالاً جهالاً لا يعرفون من الإدارة والسياسة شيئاً. وكأنّ البلاد وأهلها من المستعمرات الأفريقية المتأخرة جداً. وأخذ الفرنساويون يتخبطون خبط عشواء في إدارة البلاد وفي سياستها وفي معاملة أهلها، بل انهم اتخذوا خطة القسوة والامتهان والإذلال لشعب هذه البلاد... وهم لا يزالون يعملون ويخبطون في ليل دامس، أضف الى ذلك انهم لا يجسرون على مشاكسة الانكليز الذين يكنون لهم العداء...»[23].

إنتقاده سياسة التفرقة

كما انتقد، بقسوة وشدّة موقف الفرنسيين المتعجرف، وسوء إدارتهم لكل من سورية ولبنان، وتركيزهم على التفرقة الطائفية بين عناصر الشعب اللبناني، وميلهم إلى فئة منهم دون سواهم. فلقد كان سماحته يتألم كثيراً من الوضع الإداري المزري الذي فرضه الفرنسيون، ومن اندفاع المسلمين وراء الدعاية الانكليزية في تحقيق الوحدة السورية الصعبة المنال، دون أن ينسى خداع الانكليز ومكرهم وتهرّبهم من إقامة الدولة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين، والاستعاضة عنها بدويلات مصطنعة بموجب اتفاقية سايكس بيكو ووعد بلفور.

ولأن الشيخ محمد كان مؤمناً بلبنان الوطن الكيان لجميع أبنائه، وبالتعايش بين مختلف طوائفه ومناطقه، انتقد سياسة الحكومة الوطنية وضعفها تجاه الفرنسيين، أي حكومة شارل دباس الأولى، في ظل الحكم الوطني الجمهوري، والمفوضية الفرنسية لعدم مشاركتها في احتفال تكريم البطريرك الماروني الياس الحويك في 6 كانون الثاني 1927 بمناسبة عيده السنوي، أي ذكرى انتخابه إلى سدّة البطريركية. حيث حضر سماحته، بحكم صداقته للبطريرك الحويك، الاحتفال السنوي على عادته. وتمنّى على الحكومة الوطنية أن تهتم بتكريم البطريرك حسبما كان ذلك في زمن الحكم الفرنسي المباشر. كما تمنّى على المسلمين التقرّب من الحكومة الوطنية والفرنسيين كسباً لمصالحهم وإحقاقاً لحقوقهم وإنماءً لمناطقهم.

معاناة سماحته في رئاسة مجلس الشيوخ

وفي مجلس الشيوخ عانى الشيخ محمد من ضعف القدرة التشريعية لزملائه الشيوخ، ومن لهث الكثيرين منهم وراء مصالحهم السياسية الضيقة، ووراء المناصب الحكومية. لذا كثرت الحرتقات السياسية على الحكومة، لا في سبيل معارضتها معارضة بنّاءة، بل في سبيل إسقاطها والفوز بمقاعدها. كما انتقد عمل اللجان في مجلس الشيوخ التي تناقش موازنات الوزارة وتقدّم تقارير غير قانونية، لا يمكن لمجلس الشيوخ أن يقابل فيها الشعب اللبناني. ولم يوفّر الشيخ محمد من انتقاده الحكومة الوطنية التي كانت عاجزة عن العمل القانوني الصواب، «وتخبط كل يوم خبط عشواء في ليلة ظلماء فيأتي عملها ناقصاً»[24]. وكان يردّد دائماً: «لا أعلم كيف أتصرّف معها وسأضطر إلى أن أبيّن خطيئتها في الجلسة العمومية. وهذا أمر مخجل وربما يؤدي إلى أكثر ما لا تحمد عقباه...»[25].

وحتى رئيس الجمهورية شارل الدباس، كان يضايق مجلس الشيوخ ورئيسه، لإيقاعهم بعمل ضد الدستور وبذر الشقاق بين مجلسي النواب والشيوخ. وتساءل سماحته آنذاك «إذا كانت المشكلة ستنتهي وينتهي أمر الخطر في الميزانية وتنتهي المفاسد التي يقيمها الدكتور ثابت ومن ورائه أميل اده... للإضرار بالحكومة الحاضرة فيأخذ مركزاً فيها...»[26]، ولكن الشيخ محمد بدبلوماسيته وبقوة حجة إقناعه، ومرونته في التعاطي مع زملائه المشايخ، استطاع أن يعقد الجلسة العمومية لمجلس الشيوخ بتاريخ 21 كانون الثاني 1927، ويصدّق المجلس على مشاريع القوانين بسلام.

واستمرت معاناة الشيخ محمد مع رئيس الجمهورية وحكومته والنواب والوزراء والشيوخ

وغيرهم، من الذين كانوا يختلفون على تحويل قيمة رواتبهم بدلاً من الاهتمام بقضايا الشعب اللبناني ومصالحه. وفي هذا المجال يقول سماحة الشيخ في يومياته لتاريخ 4 شباط سنة 1927: «ذهبت إلى دار الحكومة قبل الظهر وبعده ولم يكن الشغل الإداري كثيراً وانما كانت المفاسد مشتعلة اشتعالاً عظيماً وقصتها كما يطالب المجلس النيابي رفع معدّل رواتب الموظفين من عملة ورقية إلى عملة ذهبية... وتشدّد النواب بطلبهم (بزيادة رواتبهم)، وتداخلت بالأمر شخصياً وحاولت أن أقنع الوزارة بأن تقبل برفع معدّل مخصصات النواب إلى 45 وأن يرجع النواب عن قرارهم ويعيدوا المعدل إلى 55 و50 لرئيسي الجمهورية والوزراء... فلم تقبل الوزارة وأصرّت على رأيها... واختلط الحابل بالنابل... فرجعت إلى الوزارة وأفهمتها حرج الموقف... فتأثر الشيخ بشارة الخوري رئيس الوزارة... وصرح لي بأنه عزم على بيان الحالة ويحمل المسؤولية لمجلس النواب أمام الرأي العام وهكذا كان رأي رئيس الجمهورية. ووجدت المسيو سوليماك مندوب المفوض السامي متأثراً ولكنه يضمر شراً ويظهر أنه كان ميالاً لاسقاط الحكومة... وقد اجتمع المجلس النيابي ولم يتخذ قراراً في الأمر... وفي 5 شباط رجع المجلس واتفق مع الحكومة على المسألة التي اختلفوا عليها أمس فقرروا أن يكون راتب النائب 42 ليرة ذهبية وراتب رئيس المجلس 80 ليرة ذهبية ورواتب الوزراء 71 ليرة ذهبية ونصف وجعل راتب رئيس الجمهورية مع تخصيصاته 4200 ليرة ذهبية وهكذا انتهت المهزلة...»[27].

وكان الشيخ محمد يتضايق من المصالح الأنانية الشخصية الضيقة، لأعضاء الحكومة ومجلسي النواب والشيوخ ومفاسدهم وتأثرهم بآراء وتوجيهات المفوضية الفرنسية. وكان يتم نشر هذه المفاسد على صفحات الجرائد اللبنانية الصادرة آنذاك. وبخصوص الحملات الصحفية المتبادلة يقول سماحته بتاريخ 8 شباط 1927: «وقد قرأت الصحف فوجدت فيها حملة عظيمة على الحكومة أجمع، ويمكنني أن أقول كلمة مفصلة في هذه الهجمة المدبرة وعن أسبابها لتكون ذكرى تاريخية يرجع اليها حين اللزوم.... في البلد فريق طمّاع بالمناصب ميالون للاستئثار بالسلطة وبالمالية وبجميع مراكز الحكومة... ويوجد فريق آخر غير الموارنة وهم من الروم يحبون الاشتراك بالسلطة، ولكنهم لا يجرأون على معاكسة الحكومة جهاراً بوجود شارل دباس وهو من طائفة الروم على رأس الحكومة. وهم جميعهم ينتهزون الفرصة للإيقاع بالحكومة وبقلبها. ويوجد في المفوضية فريق، بل اذا شئت قل جميع موظفي المفوضية العليا، ما عدا المسيو بونسو المفوض السامي الجديد، قد فطروا على معاكسة كل حكومة وطنية لتكون لهم السلطة والكلمة النافذة فيضعوا يدهم مباشرة على الحكم ليستفيدوا ويربحوا، وهم في عملهم

هذا المخطئون. ويوجد فريق من النواب والشيوخ يميلون لقلب الوزارة ليستولوا على مراكز الوزارة فينفذوا غاياتهم أو يفشوا احقادهم... فاذا ما نظرنا الى جميع هذه الأسباب وما تبديه الحكومة أي الوزارة من الضعف ومن الاستكانة ومن المحافظة على مركزها نجد أن الاسباب مهيئة تماماً للإيقاع بالحكومة ولحصول هذه الفوضى التي حصلت في هذه الأيام...»[28].

رفضه تولّي منصب رئاسة الوزارة

وفي الأول من آذار 1927، اجتمع الشيخ محمد بالنائب روكز أبي ناصر المعارض للحكومة، والمرسل من قبل حزب اده وقشوع، وكرّر مطالبته سماحة الشيخ محمد بقبول منصب رئاسة الوزارة. فتظاهر سماحته بالقبول المبدئي ليقف على حقيقة موقفهم وقال سماحته «انني أقبل برئاسة الوزراء على شروط ثلاثة: (1) انني انتخب رفقائي الوزراء، (2) أن يفوض إلي المجلس حق اصدار مراسيم بقوانين دون استشارة المجلسين. (3) أن يكون راتبي أكثر من ماية ليرة ذهبية لانني أتقاضى الآن كذلك، وإذا لم تُستوفَ هذه الشروط فانني لا أقبل رئاسة الوزارة والعمل فيها على شريطة الاصلاح الذي تطلبونه. فقال ذلك ممكن ولكن الموارنة يتطلبون وزارتين، فقلت له وكيف العمل ولا يبقى سوى وزارتين احداهما لي والثانية لمن أعطيها والطوائف لا ترضى بذلك مطلقاً. وأشرت عليه بأن تكون الوزارات خمساً فقال حسناً، ولكن الموارنة يطلبون أن تكون وزارة الداخلية لهم. فقلت له انني لا أوافق على هذا الأمر فانني أحب أن أحتفظ بالداخلية لنفسي وخصوصاً لأجل الانتخابات. ومن ثم اتفقنا على أن يراجع هو حزبه وطائفته حتى إذا رضوا بذلك اسير معهم إلى قلب الوزارة واستلام رئاستها. واعتقد انهم لا يتبنون هذه الخطة ولا يقبلون بها. فان الحركة المذكورة هي مارونية صرف تحب الاستئثار بالعمل والقصد من عملهم هذا جميعه أن أخرج من رئاسة مجلس الشيوخ ويستلمها ماروني. وأظن أن... اده يريد الداخلية وأنا آأخذ لنفسي وزارة ثانوية كالعدلية والمالية ويقبضون هم على روح الدولة في وزارة الداخلية ويتصرفون بها كما يشاؤون وبهذا يضيقون الخناق على الدباس رئيس الجمهورية حتى يكون رئيس الجمهورية في الظاهر وهم الحكام في الحقيقة وسأجاريهم الى النهايـة حتى أكشف على حقيقة الأمر... والله الميسر والهادي...»[29].

وفي اليوم الثاني من آذار 1927، انعقد مجلس الشيوخ لمناقشة الموازنة وإقرارها، إلى جانب بعض المبادىء الإصلاحية التي حسم سماحته الجدل بشأنها بالتصديق عليها، حيث أشار الشيخ محمد على أعضاء مجلس الشيوخ، بلزوم السكوت وعدم إطالة الحديث أو التصريح

ضد الحكومة، فاستجاب الشيوخ لطلبه. وانتقل بعدها إلى طرح أرقام الموازنة فصدّق المجلس موازنات وزارات المالية والعدلية والداخلية والزراعة بسرعة هائلة. ولاحظ سماحة الشيخ أن الشعب الجالس على مقاعد المتفرجين، قد كان يهزأ من السرعة في التصديق بدون نقد وتدقيق، وهو لا يفهم أن اللجنة دقّقت وبحثت ومحصت «ولم ينتبه حزب اده وقشوع إلى هذه النقطة الدقيقة في مناقشات المجلس... وهكذا انتهى الفصل من هذه المهزلة التي لعب أدوارها مجلس الشيوخ بدون انتباه والله أعلم بما يكون»[30].

وكان الشيخ محمد في نهاية كل جلسة صاخبة لمجلس الشيوخ، يسودها الهرج وتبادل الشتائم واستعار نار الخصومة بين أعضائه، يستدعي المتخاصمين إلى مكتبه فيتعاتبوا ليخرجوا جميعهم متفاهمين على ظهر الأمة اللبنانية بنظره[31]. كما كان يجتمع دائماً بلجنة من النواب، لتقريب وجهات النظر بين مجلسي الشيوخ والنواب، إذ كان صمام الأمان في الحياة البرلمانية في لبنان والداعم والمدافع الأول عن الحكم الوطني في وجه الساعين إلى تقويضه وإعادة الحكم الفرنسي المباشر[32]، وإلى تأخير إقرار الموازنة في مجلس النواب، حيث استاء رئيس الجمهورية من الصراع بين مجلسي النواب والشيوخ في إقرار الموازنة، وطلب من المفوضية الفرنسية التدخّل لإنجاز الموازنة قبل عودة المفوض السامي بونسو من باريس. وبالفعل تدخلت المفوضية، واستدعت الشيوخ للمثول أمام مجلس النواب، وإقرار الموازنة لتنتهي مهزلة الموازنة. وظلت تراوح بين المجلسين أكثر من أربعة أشهر، وخرجت منه كما جاءت إليه من الحكومة. ولم يكن من فائدة للمنافسة في المجلسين سوى التطويل وخسارة الحكومة[33].

وما أن أقرّت الموازنة حتى بدأت مشكلة إسقاط الوزارة، وأكثرية النواب والشيوخ كانوا يميلون سراً، إلى إسناد رئاسة الوزارة إلى سماحة الشيخ محمد، الذي كان يرفض ذلك آنذاك. ولكنه بعد اجتماعه برئيس الجمهورية شارل الدباس، الذي كان يميل إلى حكومة قوية كي يتّقي شرّ المجلسين، فهم سماحة الشيخ من الدباس ضمناً، أن المفوضية السامية ترغب بإلغاء مجلس الشيوخ، وضم المجلسين إلى بعضهما البعض... لذا يقبل سماحته برئاسة الوزارة إذا حلّ مجلس الشيوخ كي لا يبقى بدون عمل[34]. وهكذا بدأت معركة إسقاط الحكومة في مجلس الشيوخ، الذي اجتمع منه اثنا عشر عضواً، واتخذوا قراراً بإسقاط الحكومة وسحب الثقة منها، فما كان من الشيخ محمد، إلاّ أن رفع طلبهم إلى رئاسة الجمهورية، حيث اجتمع رئيس الجمهورية بالمفوضية السامية، واستدعت هذه الأخيرة، سماحته وأعضاء مجلس الشيوخ لإقناعهم بالعدول عن إسقاط الحكومة[35]. ولكن سماحة الشيخ محمد الذي استاء

من تصرّفات المفوضية السامية، وضغطها على الشيوخ بالترهيب والوعود، حتى دعى ذلك (سفالة وسخافة وعدم القيام بالعهد)، أيقن أن الحكومة ستستقيل أو تسقط لا محالة، وأن الأفكار متجهة إلى تأليف حكومة جديدة، وتحوم الأفكار حول طلب رئيس الجمهورية منه تأليف هذه الوزارة. ولكنه كان يرفض ذلك لعدّة أسباب يذكرها في يومياته، بقوله:

«1- إن تركي مركزي في رئاسة مجلس الشيوخ باختياري ورغبتي والانتقال إلى وظيفة أقل منها ليس من مظهر النعمة بشيء.

2- إن تركي وظيفة قليلة الشغل وهي مسؤولية عظمى وانتقالي إلى وظيفة كثيرة الشغل عظيمة المسؤولية ليس من الأمور المعقولة.

3- إن تركي رئاسة الشيوخ تمكّن أعدائي من الاستيلاء على كرسي الرئاسة، ولا يعلم ما يأتي به المستقبل.

4- إن الوقت الذي يمكنني أن أخدم فيه وطني لم يحن بعد ولا نعلم ماذا يأتي به المسيو بونسو، فالأولى بي أن أنتظر حتى نرى ماذا يكون من الانقلاب.

5- على كل فإن صدري غير منشرح وأفوّض الأمر إلى الله وانه ولي الامور... والله ولي الأمر والتدبير»[36].

كان سماحته خائفاً من المستقبل، ومن عدم اقتناعه بتشكيل حكومة في ظل صراع المجلسين. وكان يعتبر أن الوقت الذي يستطيع فيه أن يخدم وطنه لبنان، لم يحن بعد. فهل كان سماحته يطمح إلى منصب ثابت أكبر من مركز رئيس الوزارة، الذي كان ضعيفاً أمام قرار التكليف من رئيس الجمهورية وسيف ثقة مجلسي النواب والشيوخ؟ فهل كان يخطط منذ ذلك الوقت، للوصول إلى سدّة رئاسة الجمهورية عملاً بنصيحة غبطة البطريرك الياس الحويك، عندما زاره طالباً منه تأييد شارل الدباس رئيساً للجمهورية الوطنية الأولى بعد الدستور؟ أم كانت له أسبابه الخاصة التي أفرد لها ملخصاً في يومياته حيث قال:

«1- المفوضية ميّالة إليّ وراغبة فيّ أن أشكل الوزارة وانني مؤكد من ذلك شخصياً، ولكن إدارة الانتداب لا تسمح أبداً بأن يستولي على الحكم غير الموارنة وتفهمهم بأنها تسلم بأن يستلم مسلم فعالية الحكم شرط أن يكون محافظاً للانتداب، مع العلم انني أنال ثقة المجلسين.

2- المسيو سولومياك مندوب المفوض السامي في لبنان غير ميّال إليّ، فهو يعتقد، وقد صرّح: «بأن الشيخ بشارة الخوري يسمع الكلمة ويفهم الاشارة ويعمل بارادتنا (إرادة فرنسا)، أما الجسر شخصية مسلمة قوية، لا يسمع الكلمة ولا يعمل إلا إذا وافقه الامر، ولهذا يصعب

عليّ جداً الاشتغال معه وان كان قديراً ومخلصاً ولكنه قوي كبير النفوذ»، وأعتقد أن الموسيو سولومياك يحب الانتفاع وهو لا يرغب بادارة لبنانية قوية مستقلة (القول لسماحته).

3- رئيس الجمهورية الموسيو شارل دباس يميل إلى أن أؤلف الوزارة ولا يميل. أما ميله فهو اعتقاده بأنني أريحه لجهة المجلسين، ومن جهة الشغل وانني مخلص له ولشخصه، وغير ميال إليّ لأنه يحب أن يقوم الشيخ بشارة الخوري بتأليف الوزارة ليرضي الموارنة أولاً. ولا يضع له العراقيل والمشاكل مع كل الموظفين الفرنساويين، ويرضي اليسوعيين. وخلاصة القول أن الدباس يميل إلى بشارة الخوري أكثر مني وان كان يعتقد فيّ الاخلاص لـه.

4- المسلمون منقسمون إلى قسمين. فقسم يميل إليّ لتشكيل الوزارة. وهذا القسم قليل بين المسلمين. وقسم هو القسم الأعظم لا يميل إليّ ذلك اما حسداً أو عدم فهم، وهو يعتقد بأن رئاسة الشيوخ أكبر من رئاسة الوزارة وانه بعمله هذا يفقد المسلمون مركزاً اسلامياً.

5- أعضاء المجلس النيابي يرغبون بأن أتولى الحكم ولكن بشرط أن أجاري أكثريتهم.

6- مجلس الشيوخ أعضاؤه منقسمون، فقسم منهم يرغب بأن أتولى الوزارة ليتخلصوا مني ويستولوا هم على رئاسة الشيوخ... وقسم يميل إلى ذلك مخافة أن يستولي على رئاسة الشيوخ أحد أعضاء حزب إده...»[37].

ولكن رئيس الجمهورية نزل عند رغبة النواب والشيوخ، بعد إجراء الإستشارات السريعة معهم في 3 أيار 1927، وطلب رسمياً من سماحة الشيخ محمد تأليف الوزارة، ولكن سماحته اعتذر عن ذلك، وفضّل البقاء في رئاسة مجلس الشيوخ للأسباب التالية، كما ذكره بنفسه:

«1- إنّ شعوري بميل رئيس الجمهورية بأن يشكّل الشيخ بشارة الخوري الوزارة تعلقاً وتمسكاً بأصدقاء الدباس وهم أقرباء الخوري وأميل اده وشيحا وأمثالهم وإرضاءً للموارنة الذين أصبحوا يتعصّبون بلزوم تسليم رئاسة الوزارة إلى الموارنة.

2- شعوري بأمور تدور في مجلس الشيوخ سواء أكان من جهة تولي رئاسة الوزراء أو التخلّي عن رئاسة الشيوخ»[38].

وبالرغم من تدخّل الإستخبارات الفرنسية، واستدعاء سماحة الشيخ محمد للقبول بمنصب رئاسة الوزارة إرضاءً للرأي العام الإسلامي، رفض سماحته تشكيل الوزارة عملاً بنصيحة بعض أعضاء مجلس الشيوخ المخلصين لـه. وكان سماحته قد دعا أعضاء مجلس الشيوخ للتشاور معهم بخصوص تأليف الوزارة، فلم ينل الإجماع بتشكيل الوزارة فعندها قدّم اعتذاره إلى رئيس الجمهورية، وأعلن ذلك إلى الصحافة التي تلقت مع الرأي العام هذا

الرفض بدهشة[39]. وبعد هذا الرفض، تشكّلت الحكومة الثانية في عهد شارل الدباس برئاسة الشيخ بشارة الخوري، لتبدأ معركة توحيد المجلسين، النواب والشيوخ، في مجلس واحد، عملاً بنصيحة المفوض السامي بونسو.

معركة توحيد المجلسين

يوم الإثنين في 27 حزيران سنة 1927، استدعى رئيس الجمهورية شارل الدباس الشيخ محمد، وفاتحه بما طلبه المفوض السامي منه حول تعديل الدستور في مسألتين، هما: جمع المجلسين وجعلهما مجلساً واحداً وإعطاء الحق لرئيس الجمهورية بحل المجلس. فكان رد سماحته إنَّه «لا مانع من ذلك متى ورد منكم بصورة طلب ننظر فيه حسب الأصول المتبعة»[40]. وكان الدباس يرغب بحل مجلس الشيوخ الذي أسقط له حكومته الأولى. وكان عند الشيخ محمد خوفٌ شديدٌ في حال سار مع الفرنسيين في كافة تعديلات الدستور، ولكن الدباس أفهمه بأنه لا خطر على حدود لبنان ولا يوجد أي تبديل في الحكم الجمهوري. ولكن الشيخ محمد ظل خائفاً من لعبة تعديل الدستور، وناقش المندوب الفرنسي سولومياك ورئيس الجمهورية بمخاوفه قائلاً: «يا حضرة الرئيس افتكرت بالأمر فوجدت أن الدستور يحتمل التعديل في كثير من مواده وليست المواد التي أشرتم إليها هي التي تحتاج للتعديل. وتبين لي أن إعطاء الحرية لرئيس الحكومة بحل المجلس النيابي يهدد حياة التشريع ويجعلها ألعوبة بيد الوزارة ومن ورائها رئيس الجمهورية فيجب أن نجري ضماناً كافياً لذلك على أن لا يظهر أن القصد من هذه الحركة إطلاق يد الحكومة في كافة الأعمال وتسليم البلاد بيد الموارنة وحرمان المسلمين من حقوقهم، فانهم اليوم يتمتعون برئاسة مجلس الشيوخ. ومتى ضميت المجلس يصبح نمور أو غيره من الموارنة رئيساً ويكون رئيس الوزراء مارونياً وأنت نصراني وماذا يبقى للمسلمين، فالأولى لهم أن ينضموا للوحدة (مع سورية) فتحفظ حقوقهم على الأقل. فتأثر من هذا الحديث وقال ما يدريك رئيس المجلس من سيكون. فقلت له التجارب تثبت لنا ذلك، وأن نموراً يساعده سولومياك مندوب المفوضية وهو شريكه في كل شيء وأنت لا تتداخل بالأمر وأصرح لك بكل تأكيد انني أعاكس هذا التعديل بكل قواي ولو أدت الحال إلى إلغاء مجلس الشيوخ. فقال (الدباس) انك تعلم اننا بضرورة قصوى للتعديل...»[41].

وبعد مناقشة مسهبة، حاول شارل الدباس إقناع الشيخ محمد الذي كان يدافع عن الدستور وعن حقوق المسلمين، الذين يمثلهم لدى سلطات الإنتداب من خلال رئاسة مجلس الشيوخ،

حاول أن يقنعه طالما هو متمسك بمجلس الشيوخ، بضرورة جمع المجلسين قانونياً، في حالة مناقشة الموازنة واتخاذ القرارات المصيرية، وبذلك يبقى مجلس الشيوخ مع إعطاء الضمانات اللازمة للشعب، وإعطاء الحق لرئيس الجمهورية بحل المجلس النيابي عند الضرورة. ووافق سماحته على هذه الصيغة. ولكن المفوض السامي أصرّ على إجراء التعديل لضم المجلسين في مجلس واحد[42].

وفي 11 تموز 1927، استدعى رئيس الجمهورية شارل الدباس، الشيخ محمد، من جديد، وسأله ماذا تمّ بخصوص تعديل الدستور، فأجابه بقوله: «يظهر أنه لا يمكن أن يتم شيء لأن الشيوخ متفقون على مسألة الإحتفاظ بالمجلسين والإجتماع مع المجلس الآخر في المسائل الضرورية. فقال لي أن المفوض السامي يطلب بإلحاح مثلنا جعل المجلسين مجلساً واحداً، فالتفتّ إليه حينئذٍ، وقلت له: «إن جميع هذه الألاعيب والخزعبلات قد عرفت أمرها وأن الساعي لها حكومتكم، فتأثر رئيس الجمهورية من هذا التصريح وأخذ يحلف ويقسم بأن الوزارة اللبنانية لا دخل لها بالأمر وأن المفوض السامي قد قدم على هذا الأمر بناء على إلحاح الكولونيل كاترو ورغبة منه بأن يجعل دستور سورية وفقاً لدستور لبنان وهو لا يريد أن يكون في سورية مجلسان بل يكتفي بمجلس واحد... وقال لي ما نصه: «وماذا يهمك من الأمر فاني أسر لك بما قاله لي المفوض السامي حرفياً، فقد قال لي: «انني أريد إدغام المجلسين على شرط أن لا يهضم شيء من حقوق الجسر فيحفظ له حقه تماماً»[43].

ولكن، الصحافي اسكندر رياشي، يخالف التحليل السابق، إذ يرى أن مجلس الشيوخ خرّبهُ رئيسه، وجعله يفشل في أداء مهامه لأنه كان يتمنى أن لا يكون هناك رئيسان لهيئتين تشريعيتين بل رئيس واحد لهيئة واحدة طالما يستطيع هو أن يضمن الرئاسة الموحدة[44].

ولكن الشيخ محمد يرد في مذكراته على مسألة تحميله مسؤولية تخريب مجلس الشيوخ بقوله: «... فاضطر المجلسان إلى قبول التعديل مكرهين وعلى هذا الشكل تخلص الدباس من قوّة المجلس وعدّل الدستور وسلب الشعب اللبناني حقاً من حقوقه وأنقص دستوره...»[45].

وهذا ما تؤكده جريدة «المعرض» المعارضة آنذاك بافتتاحياتها بقلم ميشال زكور، حيث جاء فيها: «وكيف لا نطلق على مشروع التعديل اسم «صك العبودية» وهو يسلب مجلس الأمة المنتخب كل سلطة فعّالة لديه غنيمة باردة لعمال السلطة التنفيذية الذين قضت ظروف استثنائية قاهرة بوصولهم إلى مناصب ما حلموا بها قط، فئة خلقها أبو العجائب، اعتلت المناصب، فأساءت بخمولها واستضعافها إلى الشعور الوطني... وجعلت عبيد الحكم المباشر وزبانيته

(زبانيته) يشمتون بالحكم الأهلي (الوطني)... وكأن الشارع الذي وضع التعديل قد أراد أن يجعل من رئيس الجمهورية غير المسؤول (ديكتاتوراً) حاكماً بأمره، فولاه سيطرة فعالة قاسية على السلطة التشريعية، وجعلها آلة في يده، متى أراد واستطاب، بالقوة أو بالشلل...»[46].

وهكذا بدأ الشيخ محمد، يعد العدّة لتعديل الدستور، وضم المجلسين في مجلس واحد، وأخذ يعقد الاجتماعات ومجالس إقناع الشيوخ، بضرورة ضم مجلسهم إلى مجلس النواب، وحق رئيس الجمهورية بحل مجلسهم عند الضرورة. وذلك بالرغم من محاولة موسى نمور وعمر بيهم وعمر الداعوق، العمل لعدم وصول سماحة الشيخ محمد إلى سدّة رئاسة المجلس الموحدّ[47]. فعندها فكّر سماحته بتأليف حزب برلماني (من الشيوخ والنواب) تنتهي مدّته بانتهاء المدّة القانونية للبرلمان آنذاك، أي كتلة نيابية تشدّ أزره، في الوصول إلى رئاسة مجلس النواب الموحدّ، وأُطلق على هذا الحزب إسم حزب «الإئتلاف الجديد»، وقد انتخب الحزب السيد أحمد الحسيني رئيساً له والشيخ ابراهيم منذر سكرتيراً[48].

ولكن هاجس رئاسة مجلس النواب الموحد، لم تثنِ الشيخ محمد عن الدفاع عن الدستور وشعب لبنان وحريته وتطلعه إلى نيل الإستقلال الناجز. فكم كانت دهشته واستغرابه عظيماً عندما تسلّم من رئيس الجمهورية في 22 أيلول 1927[49]، نسخة عن مشروع التعديل حيث قرأه ووجد فيه من الأعاجيب، مما ينـزع عن لبنان كل صفة دستورية، فلا شيء من الدستور المطلق الواسع الذي أعطاه دي جوفنيل للبنان، «بل تصبح البلاد كناية عن مستعمرة نائية من جهات افريقيا تحب الحكومة المنتدبة (الفرنسية) أن تعطيها شيئاً من مظاهر الاستقلال الداخلية القليلة الفائدة وحاصل القول أن المشروع الجديد ينـزع عن يد المجلس النيابي كل سلطة ويقوي سلطة الوزراء بحيث يصبحون أمنع من الحساب ولا يمكن أن تطالهم يد المجلس بل هم يمكنهم أن يطالوه بأي وقت أرادوا...»[50].

وضع الشيخ محمد الملاحظات على هذا المشروع، وأخذ على عاتقه إقناع أعضاء مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب، للسير قدماً في تعديل الدستور حتى لا يعمد الفرنسيون إلى تعطيل الدستور وتعديله قسراً، والتهديد بالوحدة السورية لكي يتخلصوا من مشاغبة النواب وضعف الحكومة اللبنانية[51]. وبالفعل استدعت الاستخبارات الفرنسية، بقيادة الجنرال كاترو، المشايخ والنواب وأصحاب الصحف المعارضين، وأقنعتهم بالتهديد والوعيد، بضرورة الموافقة على التعديل لأنه مشروع الحكومة الفرنسية، وإذا لم يصدق عليه البرلمان فانه لا يعلم بالنتائج التي ستحدث[52]. عندها سكتت الصحافة ودجّنت ما عدا جريدة «المعرض»، التي

استمرت بمعارضتها، كما سكت النواب المعارضون وأخذهم الاعتدال والميل إلى الموافقة على التعديل، حتى اضطر الشيخ محمد للتعبير عن استيائه من ذلك بقوله: «وللأسف كانت كلمات الكولونيل كاترو حقنة مخدّرة لنفوسهم (المعارضين) وهكذا شأننا في هذه البلاد لا نرضخ إلاّ بالقوة ولا نتعلم إلاّ بعد الاهانة ولا حول ولا قوة إلاّ بالله»[53].

وبما أن سماحة الشيخ محمد، كان صاحب نفوذ قوي في لبنان آنذاك، دعا مجلس الشيوخ بتاريخ 6 تشرين الأول 1927 إلى الإنعقاد. وأمام رجال الصحافة والمتفرجين، وبعد مناقشة طفيفة، قدّم اقتراح تعديل الدستور فصوّت عليه جميع الشيوخ، ممّا أحرج مجلس النواب، الذي عقد جلسته بتاريخ 7 تشرين الأول، وصوّت 21 نائباً من أصل 30 على قرار التعديل، لتنتهي صفحة من تاريخ لبنان، ومن حياة الشيخ محمد التشريعية المليئة بالعطاء في سبيل لبنان مستقل، ودستور عصري لا دستور طائفي فرضه دي جوفنيل على اللبنانيين، وحاول بونسو إجراء تعديل أسوأ لا يصلح إلاّ لمستعمرات أفريقيا... بينما الشعب اللبناني، المسلم والمسيحي، لم يكن له علاقة بهذا التعديل، بل إنه لم يكن مهتماً لذلك مطلقاً، وغايته بنظر الشيخ محمد تأمين الأمن وتخفيف أعباء الضرائب ورواج تجارته[54].

كان الشيخ محمد يفهم معنى العلاقات السياسية والتشريعية المتكافئة بين شعبين حرّين، لا بين شعب مغلوب على أمره هو شعب لبنان ودولة منتدبة، وإدارة فرنسية تعامل الشعب اللبناني والسوري «معاملة الشعوب المستعمرة». وكان سماحته طيلة رئاسته لمجلس الشيوخ المدافع العنيد والمخلص لصداقة شارل الدباس وحكمه في وجه المعارضين له... وعندما أقنع الشيخ محمد، بونسو بوجهة نظره الإصلاحية لمجلسي الشيوخ والنواب، أصرّ شارل الدباس على طلبه من المفوض السامي، أن يفوض أمر إقناع المجلسين، إلى الجنرال كاترو، وكان حينئذٍ رئيس دائرة الإستخبارات. فاستدعى كاترو النواب المعارضين، وأفهمهم بدون لفّ ودوران، انه يجب قبول تعديل الدستور حرفياً وإلاّ سوف يحلّ المجلس النيابي ويطير الدستور وغير ذلك من التهديد والوعيد[55].

خواطر الشيخ محمد للعام 1927

الواسطة

كان الشيخ محمد يتألم كثيراً من تفشّي الواسطة في الدوائر الرسمية في لبنان، ويقول بهذا الخصوص: «إنّ في هذه البلاد خلقاً غافلاً جداً وهو أنه لا يتقدم بشيء إلى دائرة قبل أن يسعى

لأخذ توصية أو التوسط وهذه طبيعة بطالة تفسد أخلاق الموظفين وتشغل أوقات رؤساء الدوائر وأرباب النفوذ وربما جاءت هذه الخصلة من فساد أخلاق الموظفين وعدم العدل والإنصاف فيهم. وعلى كل فإن كثرة المراجعة تزهق الأرواح ومع هذا فيجب الشكر لله تعالى على ما أنعم من أن أكون مرجعاً ولا أكون مراجعاً والله وليّ الأمر»[56].

الرشوة

إنّ أكثر الأمور التي كانت تثير استياء الشيخ محمد، هي تفشي الرشوة في بعض الدوائر الحكومية، ويشير إلى تلك الحالة، بالقول: «ذهبت إلى الدائرة واشتغلت جداً حتى أنجزت أعمالي ولم يطرأ حادث يستحق الذكر في الحكومة غير أنّه حادثني بشارة أفندي الخوري (الأخطل الصغير) عمّا يشاهده ويسمعه من حوادث الرشوة بين مأموري الحكومة، فهالني الأمر جداً وأسفت منتهى الأسف من أن يوجد أناس من كبار المأمورين الذين كانوا يعرفون بالإستقامة أنهم يتناولون اليوم دراهم قليلة لتمشية أشغال الناس فسبحان المبدّل في الأخلاق كما هو المبدّل في الوجوه»[57].

الراتب

يقول سماحته (في 26 كانون الثاني): «وقد اشتغلت قبل الظهر وبعده في الإدارة ولكن الشغل كان عبارة عن مخابرات بسيطة. وكنت أشتغل في مسألة تخصيص راتب شهري جديد بعد تسلمي رئاسة مجلس الشيوخ وبعد ضم خدمات العهد العثماني إلى خدمتي الفعلية في ظل الانتداب. ولا أبالغ إذا قلت انني لم أجد في حياتي تصعيبات ومعاكسات مثل ما رأيته من رجلين في المالية... وهما معاونان لبعضهما. وقد كنت لا أغتاظ لو أظهر الاثنان رأيهما دون أن يظهرا تأففاً ومللاً من مراجعتي لهما، مع انني كنت أتلاطف بالقول لهما. ولا أعلم إن كان رئيس الوزارة ووزير المالية لهما علاقة بالأمر أم أن طباع الموظفين هي كذلك. وقد عزمت على أن لا أراجعهما بشيء إلى أن يعملا حسبما يشاآن (يشاءان) والله أكبر منهما ومني»[58].

خجل الشيخ محمد

يقول سماحته (في 25 كانون الثاني): «اشتغلت قبل الظهر وبعده وقد وجدت اميل اده ينازع الشيخ بشارة الخوري رئيس الوزراء بخصوص اغلاق جريدة «الأوريان» لانها طعنت بحق

نجيب بك القباني (وزير العدل). ويظهر أن الجدال كان بينهما عظيماً جداً ولما دخلت عليهما قلت لهما لا محل للجدال فعلى الوزارة أن تغلق جريدة تطعن بأحد رجال الحكومة فارتضى اده وذهب رغم أنه كان يجادل بأن تغلق جريدة «الجوائب» لأنها كانت تطعن فيه... وذهبت لزيارة رئيس الجمهورية فوجدت عنده لجنة الشرطة وقد خجلت من دخولي وازداد خجلي حين شعرت بأن رئيس الجمهوريـة امتعض من دخولي عليهم. وقد كان الأليق بالرئيس أن لا يعمل كذلك بل كان يجب أن يستقبلني ببشاشة ولست من الزائرين الذين يتكلمون كثيراً، ومع هذا فقد مكثت دقيقة واحدة وخرجت وعهدت على نفسي أن لا أذهب لعنده مطلقاً إلاّ إذا وثقت بأنه لا يوجد عنده أحد مطلقاً وهذه صفة غير لطيفة فيه»[59].

تواضع الشيخ محمد ورفضه الحمايـة الشخصية

يقول سماحته (في 17 أيار): «قد أرسلت أمس مذكرة إلى رئيس الوزراء ذكرت له فيها أن الوزارة سبق وأصدرت أمرها بأن تحمي فصيلة الجند المعسكرة في دار الحكومة رئيسي المجلسين ورئيس الجمهورية بصورة مجتمعة وهو ما يسمونه باصطلاحهم (بوسند). وإن ذلك يمنع الجند عن القيام بوظائفهم وهي خدمة الأمن. وطلبت منه اصدار الأمر بإلغاء هذا التدبير نحوي لأن أمر التعظيم على هذا الشكل يجب أن ينحصر برئيس الجمهورية لأنه يمثل الأمة جمعاء. وقد وضع هذا الطلب موضع الاستحسان عند العموم ورأيت رئيس الجمهورية مستحسناً له. وقد طفح الكيل من مثل هذه المراسيم والظواهر الهزيئة حتى أصبحت سخرية من كثرتها...»[60].

إنتقاده مجلس النواب

«كان مجلس النواب يواصل أعماله بلا انقطاع ولكن دون تدقيق أو تأمّل فيما يعرض عليه من المشاريع وهو يريد أن يتخلص من عقد دورة استثنائية في أيام الصيف. وقد برهن في عمله هذا على سقوط في الهمة وفي الأخلاق. فان المجلس الذي يتجاهل في مدّة اجتماعه مشاريع القوانين ثم يمر بالقوانين التي تعرض عليه مرور الكرام فهو مجلس لا يليق بأن يمثل أمة صغيرة كانت أم كبيرة...... وقد تقدمت إلينا الحكومـة بمشاريع كثيرة نظر فيها مجلس النواب بلا رويـة ولا امعان فكانت مملـوءة بالاغـلاط التي لا يصح السكوت عنها...»[61].

إقتراح الشيخ محمد لتحسين الإدارة اللبنانيـة

قدّم سماحته تقريراً إلى المفوض السامي بونسو يشخّص فيه الحالة التي كانت سائدة في لبنان عام 1927، ويعرض عليه فيه ما يلي[62]:

«1- تخريج فريق من الشباب المسلمين بعد تدريبهم من قبل الموظفين الفرنسيين على شؤون الإدارة وتعليمهم اللغة الفرنسية وتعويدهم عليها.

2- توحيد أنظمة الجندية والمالية بين سورية ولبنان.

3-لزوم تعليم القضاة الفرنسيين اللغة العربية.

4- إقامة المجلس الأعلى للمسائل الإقتصادية.

5- إحداث وظيفة للأمور الشرعية الإسلامية...

6- إنشاء دائرة خاصة في المفوّضية للإهتمام بالأوقاف ومراقبتها لتنظيم الأوقاف الإسلامية في سورية ولبنان.

7- وضع ميزانية حكومية خاصة بأمور النافعة والطرقات والمشاريع العمرانية وميزانية خاصة لكل دولة (سورية ولبنان) في مسائلها الداخلية».

فمن خلال مطالعة تقرير الشيخ محمد الجسر واقتراحاته الإصلاحية، نتبين فلسفته التشريعية ونظرته إلى مستقبل العلاقات اللبنانية السورية المميزة، وتطلعاته لبناء دولة عصرية تخطط للإقتصاد والعمران والتنمية المتوازنة. ولقد استطاع سماحته أن يغيّر نظرة المفوضية الفرنسية للإسلام والمسلمين في لبنان، كما دعا المسلمين للإنخراط في الإدارة اللبنانية وتعلّم اللغة الفرنسية والإلمام بها في سبيل المساهمة في تقدّم بلدهم وفي سبيل الإندماج في المجتمع اللبناني على اختلاف طوائفه ومناطقه.

رئيس مجلس النواب

تشرين الأول 1927 - أيار 1932

في الطريق الى الرئاسة

بالرغم من الوعود التي أطلقها كل من رئيس الجمهورية آنذاك، شارل الدباس ومندوب المفوضية سولومياك، لسماحة الشيخ محمد بإعطائه رئاسة مجلس النواب أو الوزارة، في حال ساعدهما في مسألة ضم مجلس الشيوخ إلى مجلس النواب. إلاّ أنهما نكثا بوعدهما، بل عملا ضدّه، وكاد سماحته يفقد رئاسة مجلس النواب، بعد 17 تشرين الأول 1927. ويصف سماحته معركة رئاسة المجلس النيابي الموحّد بقوله: «وبعد أن انضم المجلسان واضطررنا لانتخاب رئيس جديد تقدّمت إلى الرئاسة، وهكذا تقدّم موسى نمور وحصل بيننا جدال وخصام وحزبيات كادت تؤدي إلى ما لا تحمد عقباه، والدباس يتفرّج علينا، والضحكة لا تفارق فمه، وعوضاً من أن يأخذ بيدي وأن يوعز للفرنساويين بأن يساعدونني في مسعاي، انسحب من ميدان العمل حتى أنّه كان يصرّح للنواب الذين يستشيرونه بأنكم أحرار بانتخاب من تريدون. وترك الرأي لهم بالانتخاب وانزوى في داره. وأصرّ مندوب المفوضية المسيو سولومياك عليه عدم الحضور للمجلس خشية أن يساعدني وهو يعلم أن المسيو كاترو رئيس قلم الانتخاب (رئيس الاستخبارات) يساعد موسى نمور بشدّة وبصراحة وبغبطة... وهكذا قد نكث الدباس على معروفي معه وسعى للتخلص مني بايغار صدر الفرنسيين عليّ. وبعد أن تمّ انتخابي اظهر سروره الظاهري وهو يتمنى من صميم قلبه أن لا أكون رئيساً اتقاءً لنفوذي... ومع هذا وذاك صاحبته وأخلصت له وكنت لا أدع فرصة تمر دون الارتكاز (الاعتماد) عليه والدفاع عنه»[1].

إدارة الجلسات النيابية والكلمة السحرية «قبلت»

بعد انتخابه رئيساً، كيف أدار سماحة الشيخ محمد جلسات مجلس النواب (1927-1932)؟ إن تعامله مع زملائه وأصدقائه ومعارفه هي مسألة هامة في شخصية الشيخ الجسر. ففي حين

اعتبره البعض رجل حزم وسطوة، اعتبره البعض الآخر رجل فكاهة و «نكتة» ومرح... حتى أن بعض الأقلام لم تتورع عن إطلاق إسم «سينما المجلس» على جلسات المجلس العلنية برئاسة الشيخ محمد[2].

يقول الرئيس بشارة الخوري في مذكراته عندما كان في عام 1927 رئيساً للوزراء: «ابتدأت المشادة على رئاسة المجلس الموحد بين الشيخ محمد الجسر والدكتور أيوب ثابت وتعينت جلسة 18 تشرين الأول موعداً للانتخاب وفاز الشيخ محمد بأكثرية 22 صوتاً ضد ثمانية عشر صوتاً نالها الدكتور ثابت. وقد ساعد على هذه النتيجة انضمام الوزيرين الأمير خالد شهاب والسيد أحمد الحسيني للشيخ محمد في آخر لحظة، ولذلك قال الدكتور ثابت على أثر الإنتخاب، الآية المأثورة: «من بيت أبي ضربت»، أما موسى نمور فاختار عدم الترشيح لرئاسة المجلس لقلة حظه بالفوز على ما هو عليه من جدارة.

عقد المجلس الموحد أول جلسة بعد انتخاب، رئيسه في 27 من تشرين الأول، وبدت فيه حياة غير التي عرفتها البلاد قبل ادغام المجلسين...

... واختلفت إدارة الجلسات اختلافاً تاماً، فبقدر ما كان موسى نمور يفسح المجال للمناقشات الطويلة بقدر ما أراد الشيخ محمد اختصارها، وما أن تطرح مسألة للبحث الا ويعقبها الإقتراح الفوري، ويعلن الشيخ محمد كلمة «قبلت»، وهكذا ذهبت كلمة «قبلت» مثلاً»[3].

أمّا اسكندر الرياشي، الصحافي التائه، فيكتب عن حياة الجلسات النيابية بعد توحيد المجلس بقوله: «وفي غضون ذلك كان المجلس النيابي المنتخب - وقد انضم إليه - مجلس الشيوخ المعين - أخذ يعيش في ذلك الجو الضحوك الظريف الذي اشتهر به والذي سيطرت عليه وتحكّمت وعملت فيه ما تريد كلمة «قبلت» السحرية الفاصلة لصاحب امتيازها سماحة الشيخ محمد الجسر...

فإنما عندما كان الشيخ محمد يقول كلمة «قبلت» يصبح المشروع حالاً وحتماً قانوناً.

وكان المفوض السامي يقول بهذا الصدد ضاحكاً: إنّ كلمة «قبلت» للشيخ محمد تشبه تماماً كلمة علي بابا على باب المغارة عندما يقول عبارة «افتح يا سمسم» فكان مجرد التلفّظ بهذه العبارة يفتح بقوة سحرية باب المغارة الحجري الهائل على مصراعيه».

وكانت كلمة «قبلت» والعجائب التي تعملها - حديث الناس في كل مكان - وعلى الأخص عند النواب الذين كان الشيخ محمد يجعلهم بهذه الكلمة السحرية والمقرونة بذاتيته

الكبيرة وشخصيته المسيطرة التي كان يفرضها معنوياً عليهم - لا يستطيعون من بعدها - مهما كان احترامهم لأنفسهم ولحرياتهم النيابية كبيراً - يحتجون ويطلبون تصحيحاً أو تراجعاً.

وكان يرافق هذه ال «قبلت» طرائف وظرائف ذلك المجلس، الذي كان يضم أيضاً ذاك العدد الكبير من أولئك المهزارين الضاحكين الجهابذة في القول، المتبارين في ميدانه بطريقة كانت تبلغ بعض الأحيان الأوج[4]. وبين هذه الطرائف والإستشهادات المجونية - كانت كلمة «قبلت» تنهي كل شيء.

حتى قال أميل اده ذات يوم بطريقة فكهة وهو يخاطب الشيخ محمد:

- «لن أكن (أكون) مدهوشاً إذا طرحت سماحتك علينا مشروعاً بارسالنا للشنق وجعلتنا على طريقة «قبلت» نوافق على ذلك المشروع دون أن ندري»... ولم يكن الشيء صعباً... لما كان لحيلة الشيخ محمد من سعة...

ومنذ ذلك الحين، بعد أن أصبح الشيخ محمد رئيساً للمجلس النيابي الموحّد، بدأت سلطنة الشيخ محمد الجسر تزهو وتزدهر، وأصبحت في المجلس النيابي الموحد كلمة«قبلت» العجيبة المشهورة التي كان ينهي عندما يلفظها كل تصويت للنواب حتى مهما كان عدد الأصوات - أصبحت كلمة المرور ودخلت في التاريخ»[5].

و«كان الشيخ محمد الجسر قوياً بإسلاميته... و... بنباهته وظرفه ومرونته وتقرّبه من النّصارى - فهو وسامي الصلح - من بعد أيامه - الزعيمان المسلمان الأوحدان اللذان دقّت الأجراس لهما في الكنائس ودخلا بكركي بذات عدم الكلفة التي يدخلان بها بيوتهما، وهما أمينان من أنهما ينزلان فيها على كل رحب وسعة...»[6].

المشترع البرلماني

الشيخ محمد عالماً في التشريع حيث أرسى قواعد نيابية تشريعية أضحت عرفاً يحتذى به حتى أيامنا هذه. فمع بداية الدورات العادية للمجلس النيابي، أو مع بدء مناقشة الموازنة السنوية، كان سماحته يطرح بعض نظرياته القانونية أو اجتهاداته، التي كان يستمدها، من القوانين والدساتير الأوروبية. فيقول في جلسة يوم الإثنين في 5 كانون الأول 1927، ما يلي:

«نحن اليوم في بدء عملنا الجدّي لهذه السنة وهو النظر في الميزانية وقد لاحظتم دون ريب أن نظامنا الداخلي ينقصه كثير من حيث طريقة درس الموازنة، وقد جاء الدستور وضرب آخر موعد لانجازها آخر هذا الشهر (كانون الأول سنوياً)، على أن المجلس (النيابي) اقترح

وقُبل اقتراحه بأنه يمكن لحضرة رئيس الجمهورية بعد انتهاء الشهر أن يدعو المجلس إلى دورة استثنائية تنتهي في نهاية شهر كانون الثاني. فاذا جاء ذلك الموعد، ولم يكن المجلس قد أتم درس الموازنة وتصديقها يجوز عندئذٍ لحضرة رئيس الجمهورية نشرها كما قدمتها الحكومة. إني أرجو أن لا نصل إلى هذه الحالة ولنا في همتكم المثلى خير ضمان لذلك كي لا نقع في أمر شاذ بل في فضيحة كبرى. وقد مضى حتى الآن خمسة أيام من الشهر فاذا رأيتم أن نضع قواعد تكون نواة لتعديل القانون الداخلي في أمر النظر في الميزانية وتكون قاعدة لمن يخلفنا يتمشون عليها، فاني سأعرض على حضراتكم كل نقطة لتتخذوا بها قراراً تتمشى الرئاسة عليه حتى لا يقع شذوذ في المستقبل ولا تبدو عوائق حين المذاكرة»[7].

وفي مجال ردّه على خوف النواب من نشر رئيس الجمهورية للميزانية في نهاية كانون الثاني، قبل إقرارها في المجلس النيابي الذي يكون قد صرف الكثير على دراستها. قال سماحته: «نعم هذا هو الدستور»... ولهذا اذا سمح لي المجلس أن أطرح عليه – ويحق للرئاسة أن تطرح نظرياتها في القانون الداخلي فأقول:

«جرت العادة في البلدان الراقية وفي اوروبا خاصة عند درس الموازنة أن يفتتح الباب للكلام عنها بوجه العموم أي يحق لكل نائب وللحكومة إبداء ما يراه كل منهما، وهذا ما يسمونه المناقشة العامة في مجموع الميزانية. وتُستعرض في أوروبا حينذاك السياسة الخارجية والداخلية أي سياسة الحكومة في جميع فروع الموازنة ثم ينتقل للمجلس حكماً إلى النظر في المصارفات فيبدأ بالأقسام أي كل وزارة فصلاً فصلاً. ولكن دستورنا نصّ على درس الموازنة بنداً بنداً. وهنالك (في أوروبا) تستعرض موازنة كل وزارة يمكن أن تفتح مناقشة عمومية في تلك الوزارة خاصة ثم يقفل باب المناقشة العامة وينتقل إلى درس الموازنة فصلاً فصلاً فإما تصدّق أو ترفض أو تعدّل. وقد اتخذ البرلمان الفرنسي سنة 1898 قراراً يقول فيه إنه حين البحث في الأبواب لا يجوز للنائب أن يتكلم في الوجهة العامة سوى مرّة واحدة لا تتجاوز مدّتها ربع ساعة لأنه يكون قد تكلّم ما أراد في المناقشة العامة وأبقى ما يراه من الملاحظات في ذلك الباب فقط.

بعد هذه الملاحظات أعرض على المجلس المبادىء الآتية كي تكون لنا خطة نتمشى عليها.

أولاً: مناقشاتنا منذ اليوم هي خاصة بالموازنة وقد أشار الدستور إلى ذلك فلا مجال لمخالفته.

ثم هل يرى المجلس أن يُفتح باب المناقشة في مجموع الموازنة. من يقبل ذلك فليرفع يـده. (قبل).

ثم يشرع أولاً في درس موازنة الصرف فمن يقبل ذلك فليرفع يده. (قبل). ثم عند عرض أبواب الموازنة هل يُسمح بفتح باب المناقشة العامة في كل الموازنة. من يقبل ذلك فليرفع يده. (قبل).

ثم هل يوافق المجلس أن لا يتجاوز الخطيب في كلامه في الوجهة العامة عن كل باب ربع ساعة. (قبل).

ثم تطرح البنود بنداً بنداً، وقد اتخذ البرلمان الافرنسي أخيراً محافظة على الوقت قراراً مؤداه أن لا يتكلم النائب أكثر من مرتين في البند الواحد بحيث لا يتجاوز كلامه كل مرة 5 دقائق فهل توافقون على ذلك. (قبل).

وعلى ذلك فيمكننا بعد قراراتكم هذه السير على هذه الخطة وتتمكن الرئاسة من تنفيذ قانونكم الداخلي الذي وافقتكم عليه...».

ويتابع سماحته نظرياته حول النظام الداخلي للمجلس النيابي قائلاً: «..في البرلمانات الأوروبية حينما يطلب النائب الكلام يسأله (الرئيس) إذا كان يريد أن يتكلم سلباً أو إيجاباً. وهناك عادة إمّا أن يتكلم خطباء الفريق الواحد ويتلوهم خطباء الفريق الآخر أو يتكلم واحد من هذا الفريق ويتلوه خطيب من الفريق الآخر. وأظن إذا سمح المجلس تارة وتارة ذاك يكون أفضل فهل يقبل المجلس أن يسمح للرئاسة بأن تسأل الخطباء عن وجهة كلامهم ثم تسمح لهم بالكلام واحداً من هذا الفريق وواحداً من الفريق الآخر»[8].

كان سماحة الشيخ صاحب مشورة، وعالم في أصول إدارة الجلسات البرلمانية استناداً إلى تجارب البرلمانات الأوروبية آنذاك. فمع بداية تسلّمه رئاسة مجلس النواب الموحّد، أخذ على عاتقه وضع الاسانيد القانونية للنظام الداخلي للمجلس النيابي. وعرضها على النواب الذين وافقوا عليها بعد مناقشتها والإقتناع بها، فتسلّح الشيخ محمد بها، واعتبرها نظاماً للمجلس النيابي الموحد يُعمل به منذ الخامس من كانون الأول 1927.

ولكن لأن كلمتي «قبلت» و«أكثرية» غدتا دستوراً منـزّلاً تدل على قوة الشيخ محمد وحسن إدارته لجلسات المجلس النيابي، بعد أن كان يشارك شخصياً في دراسة كافة مشاريع القوانين ويضع الصيغة التوافقية لها. ولأنه كان دائماً يذكّر بدوره كرئيس للمجلس، وإنّه «يدير الجلسة بسلطة الرئاسة ولا يسمح لأحد بأن يقاطع الخطيب»[9]، اعتبره البعض من رجال

الإعلام والسياسة ديكتاتوراً، قابضاً على رقاب النواب ينتزع منهم الموافقة على مشاريعه وهم غافلون من أمرهم!.

وكان الشيخ محمد يعتبر الدستور ثمرة نضال اللبنانيين في سبيل تحقيق استقلالهم، فلذلك كان دائماً المدافع الأول عن الدستور والساهر على حسن تفسيره وفهمه، والعامل بثبات في سبيل تطبيق مضامينه تطبيقاً صحيحاً. وفي كل مرّة كان يرى أن النواب أساؤوا تفسير الدستور أو خالفوا نصّه يتدخّل ليعيد الأمور إلى نصابها القانوني السليم. فعلى سبيل المثال، يقول: «إني بصفتي رئيس مجلس لا يمكنني أن أطرح الموازنة للدرس قبل أن تحل المسألة القانونية. وطالما أن الشيخ يوسف الخازن يعتبر أن إرسالها غير قانوني فلا يمكنني طرحها لأنه إذا صحّ اعتقاد الشيخ الخازن فلذلك يحرم رئيس الجمهورية من استعمال حق أعطاه إياه الدستور. لذلك لا بدّ من حل هذه المسألة... (ويتابع...) أثار الزميل موسى نمور مسألة تعقبها الشيخ يوسف الخازن فيها مساس بالدستور أي لها علاقة بالنقطة الدستورية المختصة بمذاكرة القوانين في هذا المجلس، وهي هل الموازنة التي طرحت على هذا المجلس – انتظرت اللجنة التي انتخبتموها فيها – هي مشروع قانون الموازنة، وهل إذا كانت مشروع قانون يجب أن تطرح بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية؟

إذا راجعنا الدستور نرى أن المادة السابعة عشرة منه تقول: «تناط السلطة الإجرائية برئيس الجمهورية وهو يتولاها بمعاونة الوزراء وفاقاً لأحكام هذا الدستور». أي رئيس الجمهورية هو القوة الإجرائية التي يتولاها مع معاونة الوزراء له.

وقالت المادة الثامنة عشرة: «لرئيس الجمهورية ومجلس النّواب حق اقتراح القوانين... الخ». فأعطي بذلك لكل من رئيس الجمهورية ومجلس النواب حق اقتراح القوانين، ولكن جرت العادة أن مجلس النوّاب لا يقترح مشروع الموازنة لأن المشترع رأى أن الموازنة هي ثمرة درس لا يتمكن منه النوّاب. لهذا لم يجز الدستور للنوّاب حق اقتراح مشروع الموازنة، ولكن أجاز لهم أن يقترحوا قانونها لأنه نتيجة درس يكونون قد قاموا به. ثم إذا نظرنا إلى المادة 83 نرى أنها تقول:

«كل سنة في بدء عقد تشرين الأول تقدّم الحكومة لمجلس النواب موازنة شاملة نفقات الدولة ودخلها عن السنة القادمة ويقترع المجلس على الموازنة بنداً بنداً».

فأراد الشارع أن يكلف الحكومة التي تمارس العمل الإداري أن تقدّم مشروع الموازنة ثم يقوم رئيس القوة الإجرائية بتقديم مرسوم يطرحه به على المجلس. وهذه نقطة ربما تكون محل

انتقاد والخطأ هو أن الحكومة يجب أن تقدم المشروع وأن تقدمه بدون مرسوم. وكان عليها أن تنتظر أن يدرس المجلس الذي يقدمه وزير المالية ثم بعد ذلك تكلف رئيس الجمهورية بطرح مشروع القانون فقط على المجلس»[10].

وحول اعتراض النائب موسى نمور، على أن الرئاسة أحياناً تصوّت وأحياناً لا تصوّت، ومطالبته المجلس باتخاذ قرار بخصوص اشتراك الرئاسة بالتصويت، فإمّا أن تصوّت دائماً أو لا تصوّت، كي لا ترجّح إقرار بعض مشاريع القوانين أو المسائل الحسّاسة. كان ردّ سماحة الشيخ محمد: «إني نائب مثلك أيها الزميل وأنا حرّ بأن لا أحرم الأمة من صوتي وحرّ بأن لا أتقيد برأي المجلس... ولا يسهى عن بال الزميل أنه قبل خمسة أشهر طرحت مسألة الثقة في ايرلندا وانقسمت الأصوات في الاقتراع عليها فأعطى الرئيس صوته وثبتت الحكومة. فالرئيس حرّ بأن يصوّت أو لا يصوّت...».

ومع إصرار النائب موسى نمور على رأيه وطلبه بأن يتخذ النواب قاعدة هل يصوّت الرئيس أو لا يصوّت؟، احتدّ الشيخ محمد وقال: «لا يمكن للرئيس أن يطرح مسألة خارجة عن الدستور على المجلس». ومع الإصرار، حسم النقاش بقوله: «الآن وقد انتهت المناقشة فليتل التقرير العام عن الموازنة... والموازنة هي مشروع وليست قانوناً»[11].

وحول أصول تسجيل أسماء الموافقين والمعترضين من أعضاء المجلس النيابي، صحّح سماحة الشيخ محمد الأعراف المعتمدة بهذا الخصوص بقوله: «عندما يكون الاقتراع بالمناداة على الأسماء يذكر ذلك، ولكن متى جرى الاقتراع برفع الأيدي يصعب نوعاً ما»[12]. وعندما ألحّ النائب جورج زوين على مطالبته بذكر أسماء المعترضين في محضر مجلس النواب الرسمي ولا سيما في المواضيع المهمة. أوضح سماحته: «إنّ الرئاسة لا تستطيع أن تفرّق بين المهم وغير المهم... وإنّ الدستور يجيز الاقتراع برفع الأيدي وللرئيس اذا داخلته شبهة أن يطلب القيام والقعود. وأظن أن أفضل طريقة هي كما قال الدكتور أيوب ثابت أن يعلن من يرغب في أن يذكر اسمه مخالفاً رغبته هذه عندما يكون ذلك ممكناً»[13].

ولأن الشيخ محمد كان مجتهداً وفقيهاً بالتشريع النيابي ومتابعاً ومهتماً بالتشريعات والقوانين العالمية، حاول دائماً أن يستنبط ويقتبس كل جديد من تجارب الشعوب العريقة في ديمقراطيتها ونظرياتها في التشريع البرلماني، فيضمّنها النظام الداخلي للبرلمان اللبناني الذي يدير جلساته. وفي بداية مناقشة الموازنة لعام 1928، يطرح سماحته اجتهاداته القانونية، فيقول، على سبيل المثال: «... قد جرينا في السنة الماضية أثناء درس الموازنة على طريقة

الكلام من الوجهة العمومية قبل الدخول في بحث الفصول. أما البرلمان الإفرنسي فقد جرى على خطة جديدة في هذه السنة، وهي أن لا يتكلم النواب في الموازنة بصورة عمومية بل في كل فصل من الفصول على حدة. فكانت هذه الخطة وسيلة للفراغ من درس الميزانية الفرنسوية في خلال ستة أيام. وإني أرى أن البحث في الوجهة العمومية لا يجري شيئاً لأنه لا يعقبه تصويت إذ لا يمكن بعد البحث في الوجهة العمومية أن ترد الميزانية برمتها أو أن تقبل بأجمعها. فإذا اتفقنا على نهج هذه القاعدة توصلنا إلى إنجاز درس الميزانية بسهولة. فهل يرى الزملاء المحترمون أن يكتفوا بالكلام في كل فصل على حدة أم أن يتكلموا من الوجهة العمومية وهذا عائد تقريره إليهم»[14].

وهكذا على عادته التشريعية في إدارة جلسات المجلس النيابي، كان سماحته يقدم لزملائه النواب خلاصة مطالعاته القانونية، فيستشيرهم بها ويتناقش معهم ليتوصل إلى صيغة قانونية تصبح دستوراً وعرفاً يعتمد في دراسة الموازنة والمناقشات العامة. وكان يعتبر أن المجلس هو اليد الفعالة والدماغ المفكر للجمهورية اللبنانية وممثل الرأي العام، وعلى الحكومة أن تتبع رأي المجلس؛ فلذا عليه «أن يظهر سيطرته على الموازنة لا أن يحذف الاعتماد لمجرد الحذف وإنما ليكون على بينة من جهة الإنفاق فلا يصرف قرش إلاّ بمعرفته... وهذا معناه المراقبة الفعّالة من قبل المجلس على جهات الإنفاق...»[15]، فكل تفصيل أو زيادة في الإنفاق يجب أن تعرض على المجلس بقانون، وإنّ «المجلس يحترم كل المراسيم ولكنه يقول إنّه لا يقبل زيادة تصرف من الميزانية إلاّ بقانون... وربما كان المجلس يريد أن يوصل هذه الزيـادة إلى جيب المأمور (الموظف) بطريقة مضمونة أي بقانون...»[16]. لذلك على الحكومة «أن تتقيد بالقانون... وإلغاء القانون يلزمه قانون»[17]، لأن أي رقم يضاف أو يحذف من الموازنة يجب أن ينص قانون الموازنة على أن القانون القديم قد ألغي.

كما أن الشيخ محمد لم ينس تذكير الوزراء عند دراسة موازنة وزاراتهم، بضرورة وضع المبالغ المتبقية في وزاراتهم، ولم تصرف حتى موعد مناقشة الموازنة الجديد في الإحتياط، كي لا تحترق هذه الأموال وتدخل الميزانيـة الجديدة، وتصبح بحاجة إلى قوانين من المجلس كي يعاد صرفها[18]. كما أنه «لا يجوز أن يكون المجلس أعمى قلب بإدخال... زيادة على باب النقل والانتقال وغيرها الإضافات التي لم تبحثها الموازنة»[19].

وكان دائماً يذكّر النوّاب بمواد الدستور اللبناني، وضرورة الإلتزام بمواعيد مناقشة الموازنة العامة، بقوله على سبيل المثال لا الحصر: «والآن أرجو من الزملاء أن لا يبرحوا قاعة المجلس

لأن لدينا موازنات المالية والداخلية والعدلية والواردات ولم يبق لدينا متسع من الوقت لدرسها كلها قبل نهاية السنة وهو الموعد المضروب في الدستور للفراغ من تصديق الميزانية واذا لم تصدّق من خلال هذه المدة تصبح نافذة كما وضعتها الحكومة... كل واحد مطالب بوجدانه ووطنيته»[20].

ومع انتهاء مناقشة كل ميزانية سنوية، لم ينس الشيخ محمد أن يشكر زملاءه أعضاء اللجان، الذين ساعدوه بتقاريرهم ونصائحهم في إنهاء مهمة إقرار الموازنة، بعد دراستها ومناقشتها بنداً بنداً. كما أنه كان يعتذر من النواب إذا أساء بعضهم فهم كلامه ومداخلاته. وكان يعترف بالأخطاء التي يرتكبها سهواً. كأن يقول مثلاً: «لم أعلن النتيجة، ولم أحص الموافقين لأنني لم أحسن طرح المبدأ»[21]. وفي جلسة 7 كانون الأول 1927، طلب سماحته من النائب يوسف سالم، الاعتذار من الحكومة واسترداد كلامه لشطبه من المحضر، بعد أن اعتبر النائب سالم أن حكومة بشارة الخوري، كانت آنذاك، ضعيفة تجاه المجلس النيابي، وإزاء الدستور، وهي بالتالي ضعيفة في حكمها تجاه الشعب اللبناني، الذي بات لا يحترمها، فأغضب هذا الكلام رئيس الوزراء، ولم تنته المسألة إلاّ بسحب كلام النائب سالم والتراجع عنه[22].

ولم يتوان الشيخ محمد بأن يهدد الوزراء بالمحاسبة إن هم أساؤوا استعمال وظائفهم ومراكزهم أو خالفوا الدستور والقوانين الإجرائية في الجباية والإنفاق والتوظيف. فعلى سبيل المثال، يخاطب وزير العدلية، في 18 كانون الأول 1929، بقوله: «معالي الوزير يتكلم عن لجنة شكلت وقضت بتثبيت البعض ونحن نسأل عما إذا كان له علم بذلك حتى إذا كان العمل غير قانوني ربما نستدعي الوزراء الذين ارتكبوا المخالفة للمحاكمة فهل ثُبِّت من ثُبِّت ضمن نطاق القانون وضمن المدّة المعينة... وهل يحصل التثبيت بموجب قانون جديد أم بموجب القانون السابق»[23]. مما جعل رئيس الوزراء والوزراء، يرتبكون ويتلبكون في الإجابة الصحيحة، وطلبوا من رئيس المجلس النيابي، الشيخ، استمهالهم لدراسة المسألة والتأكد منها. فإن مجرّد تلفّظ سماحته بكلمة محاسبة الوزراء، كانت كفيلة بأن تراجع الحكومة حساباتها، وتأخذ احتياطاتها لتكون كل أعمالها قانونية، وإلاّ سقطت...

المشترع الديمقراطي

وتأكيداً لدور الشيخ محمد التشريعي بامتياز، دعا المجلس النيابي في العقد الثاني العادي لعام 1927 إلى تشكيل لجانه. وقبل المباشرة بانتخاب اللجان في جلسة 20 كانون الأول

1927، تدخل سماحته كعادته في المسائل القانونية، فقال: «اني أعرض على حضراتكم هذا الرأي... لكي تبحثوا كم يكون عدد الأعضاء. وقد جرت العادة في المجالس البرلمانية الأوروبية، إن النائب يرشح نفسه للجنة التي يريدها. وهناك مبدأ آخر وهو هل يكون العضو عضواً في لجنتين أو يجب أن يكون في لجنة واحدة فقط؟ فاذا أحب المجلس نتذاكر في هذه الأمور وأظن أنه لدينا وقتاً كافياً لكي نقرر الآن ويبقى الانتخاب ليوم الثلاثاء. وهذه هي اللجان التي أقترح تأليفها: الأولى لجنة لوضع النظام الداخلي، والثانية لدرس الشؤون المالية، والثالثة لجنة درس الشؤون القضائية، والرابعة للزراعة والأمور الاقتصادية والخامسة لأعمال النافعة مثل الأشغال العمومية والصحة والمعارف وغير ذلك... فالذين يوافقون على تأليف اللجان الخمسة المنوّه بها فليرفعوا أيديهم... أكثرية»[24]. وبعد مناقشة اشترك فيها الشيخ محمد بصفته رئيس المجلس، وأربعة نواب، وافقت الأكثرية النيابية على مبدأ تأليف اللجان الخمس، وعلى تأليف لجنة المالية من تسعة أعضاء، واللجان الأربعة الأخرى من سبعة أعضاء لكل منها، وأن يشترك النائب في أكثر من لجنة واحدة إذا شاء. ولكن الشيخ محمد، أصرّ على أن يكون مبدأ الترشيح لعضوية اللجان إختيارياً، بقوله: «فمن شاء أن يرشح نفسه ويعلن الأمر فله ذلك. ثم هناك مسألة القوانين التي ترد إلى المجلس وقد جرت العادة أن تُقرأ في المجلس ثم تحال إلى اللجان وفي ذلك من ضياع للوقت فهل يفوّض الرئيس بأن يحيلها إلى اللجان رأساً... أكثرية... قبل ذلك... ثم يوجد في النظام الداخلي الحالي أن الرئيس ينتخب رؤساء اللجان رأساً، فأنا أتنازل عن هذا الحق، وأرجو المجلس أن يوافقني على تنازلي، على أن اللجان تنتخب رؤساءها... أكثرية... قبل ذلك»[25]. وكان سماحته يحرص على حضور اجتماعات كل اللجان النيابية، ويساهم مساهمة فعّالة في مناقشاتها ومداولاتها، ويوضح المسائل القانونية، ويساعد في صياغة مشاريع القوانين التي حملت بصماته وخلاصة اجتهاداته.

ولكن بعد إرساء الديمقراطية في انتخاب اللجان، لم يوفّر الشيخ محمد اللجان النيابية، على تقاعسها في الدفاع عن حقوق المواطنين، وواجباتها في تخفيف الضرائب عن كاهل المكلفين اللبنانيين في موازنة عام 1928، فيقول مخاطباً لجنة المالية: «إن لجنتكم اتفقت مع الحكومة على أن تأتي بمشروع القانون الذي يوحّد ضريبة الأملاك غير المبنية (ويركو الأراضي) مع ضريبة الأعشار فيخفف العبء عن كاهل الموزعة عليهم الضريبة الآن بصورة غير عادلة، ولذلك فاللجنة لم تتعرض لإنقاص ما أدخل على هذه الضريبة من الإضافات»[26].

المصلح الإنتخـابي

تأتينا توجهات الشيخ محمد الإصلاحية حول قانون الانتخاب، مما كتبه بشارة الخوري (الأخطل الصغير)، رئيس تحرير «البرق»، في 19 كانون الثاني 1931، حيث يقول: «الأستاذ الجسر (الشيخ محمد) ومشروع قانون الانتخاب: الدرجة الواحدة وجعل القائمقامية منطقة انتخاب هو بغية اللبنانيين على الإطلاق. مساوىء القانون الحالي يكفّر عنها مشروع الاستاذ الجسر في آذار القادم.

هل يترك سماحة الأستاذ الجسر قانون الانتخاب مطوياً ليستأنف العمل في قانون الموظفين؟ أم أنه يقصر همه على انفاذ قانون الإنتخاب وقد أخرجه قانوناً يكفّر تكفيراً عن قانون الإنتخاب الحالي الذي هو بؤرة فساد بل هو أصل ما يكابد اللبنانيون من شقاء بل السيف الذي أريقت على حديده الدماء البريئة في الإنتخاب الأخير (1929/7/15).

فإذا استطاع سماحة الاستاذ الجسر أن يمضي في مشروعه - أكثر مَن في المجلس يؤيده - فيكون قد خدم البلاد خدمة جليلة، وأنقذها من الحالة الوبيلة التي تتخبط فيها.

من المقرر أن القرى اللبنانية اليوم أشبه بمعسكرات حربية في كل قرية فيها جيشان متناحران تجيش في كل صدر منهما الأحقاد فما أن تجد منفرجاً حتى تنقذف من الصدور فتحرق أواصر الأخوّة والوطنية وتأتي على كل صداقة ومصلحة وأصل هذه الأحقاد هو التنافس على انتخاب المندوب الثانوي فاذا جعل الانتخاب على درجة واحدة[27] كما هو وارد في مشروع الاستاذ الجسر تلاشت الأحقاد في الصدور أو تلاشى ثمانون في المئة منها على الأقل.

وإذا علمت أن المندوب الثانوي كثيراً ما يخون أمانة ناخبيه فيبيع صوته حتى لمن لا يثقون به بل حتى لمن حاربوه في المعركة الانتخابية؛ أضف إلى هناك من تسفّل الأخلاق ورواج الكذب والنفاق تكشّفت لك هذه المخازي التي يتعثر بها الإنتخاب على درجتين ورحت تتساءل عما يراد من اللبنانيين ليزج بهم إلى هذه المفاسد والمعاشر.

وإنه ليدهشك جعل المحافظة منطقة انتخابية واحدة فيشترك في انتخاب نائب المتن مثلاً من يجهله من أبناء الشوف وكسروان. وقد تكون مصلحة المتن منافية لمصلحة هذين «القضائين»، وهكذا قل عن انتخاب المتنيين لنواب الشوف وكسروان ومن بعد فقل لي أين هو التمثيل في هذا الانتخاب اللهم إلاّ إذا كانت النيابة مهزلة فمهدوا له بهذه «المقدمات».

وقد فطن الاستاذ الجسر إلى هذه الحقائق المؤلمة ودهش مع المدهوشين أن تشترك هذه الكميات الكبيرة في انتخاب نائب تجهله أو على الأقل لا تعرفه معرفة أهل بيته به فجعل

الانتخاب على أساس القائمقامية وهو الحق بعينه لا ينكره منصف ولا عاقل.

نحن على ثقة أن الأستاذ الجسر طارحٌ مشروعه -قانون الانتخاب- في الجلسة الأولى من دورة آذار، وواثقون أن النواب يؤثرون جعل الانتخاب على درجة واحدة فيوفرون على أنفسهم متاعب انتخابين - ويؤثرون كذلك جعل الانتخاب على أساس القائمقامية فيوفرون على أنفسهم هذا الكدح في طول المحافظة وعرضها وإراقة ماء الوجوه على أيدي من يجهلونهم وفيهم كثير من الغث.

وإذا كنا نثق أن النواب راضون بجعل القائمقامية منطقة انتخاب كما هو وارد في مشروع الاستاذ الرئيس فلأنّه لا يليق بالنائب أن يفرّ من وجه أهل بيته ويتملّص من حكمهم عليه...»[28].

لم يكن الشيخ محمد مجرّد مشرّع، أو صاحب مشروع إنتخابي تجريبي، بل كان يرى في الإنتخاب على درجتين، ضرباً للديمقراطية، وحرماناً للناخب حقّه الشرعي في اختيار ممثله بحرّية وشفافية ومباشرة وبدون واسطة، بالإضافة ما لهذا النظام من إرهاق الخزانة والبلاد بحاجة ماسة إلى الأموال للمشاريع العمرانية.

كما كان سماحته يرى في المتصرفية التي أصبحت فيما بعد محافظة كمنطقة إنتخابية واحدة عملية فرض نواب على الشعب بغير إرادتهم. فالمحافظة لا تسمح للناخب بالتعرّف إلى النائب الذي ينتخبه ليمثله. كما لا تسمح للنائب بأن يلمّ بشؤون محافظته العمرانية والإنمائية والتربوية وحتى السياسية. فالأجدى وجود مشروع قانون يجعل النائب قريباً من ناخبه يعرفه حق المعرفة ويمثله حق التمثيل. لذا كان سماحته يكره المحدلة الإنتخابية التي لا تصلح للبنان في ظل التمثيل الطائفي الواسع والمناطق المتباعدة.

وما يؤكد هذا الرأي ما نشرته جريدة «المعرض» البيروتية المعارضة عام 1930، تحت عنوان «على هامش الحوادث - للانتخابات النيابية»، حيث جاء في المقال ما يلي: «الحق يقال أن حضرة رئيس المجلس النيابي الشيخ محمد الجسر رجل عمل وتشريع. فهو يغتنم في كل فترة عطلة المجلس ليدأب على وضع أسس القوانين الدستورية التي تحسب من أقوى الدعائم في كيان الحكم النيابي. وبينما النواب ينعمون بالراحة في مصايفهم أو يعملون - وراء المصايف - في ايجاد الطرق الموصلة لقلب هذه الوزارة أو تلك نرى حضرة الرئيس دائباً في خلوة راحته الصيفية على وضع مشروعات القوانين التي تنقص الجمهورية الفتية.

ومن هذه القوانين التي يهتم بها الرئيس في هذه الأيام قانون الانتخاب للمجلس النيابي الذي وعد به الدستور ولم ينفذ حتى اليوم»[29].

وقد نشرت الصحف بعض المبادىء الأولية التي يستند إليها قانون الانتخاب الجديد... فالانتخاب على درجة واحدة هو حق مقدّس من حقوق الشعب وهو المرحلة التي ينتهي إليها كل مبدأ انتخاب في الشعوب الديمقراطية النيابية... وقد أظهرت الانتخابات الماضية بعض مساوىء الانتخاب على درجتين فكان لا بدّ من تلافي هذه المساوىء بتقرير مبدأ الانتخاب على درجة واحدة... وبجعل انتخاب النواب في دوائر انتخابية حيث يكون لكل دائرة نائب واحد ينتخبه أبناء هذه الدائرة عن معرفة حقّة وتعيين صحيح وعقيدة وطنية...

وإننا نأمل أن يكون عدد النواب متجاوزاً الستين حتى يكون هناك مجلس نواب حقيقي تحتك فيه الأراء وتتكون الأحزاب السياسية المبدئية لا التحزبات الشخصية وأملنا الأكبر أن يلغى التعيين من النيابة بهذه الواسطة»[30].

إن مشروع قانون الإنتخاب الذي أعدّه سماحة الشيخ محمد، باعتماد الدائرة الإنتخابية الصغرى (القائمقامية) لاقى التأييد والترحيب من الديمقراطيين والوطنيين في الجمهورية اللبنانية الفتية، حيث عوّلت عليه هذه الفئات والعناصر المثقفة، الآمال الكبيرة مع التشديد على اعتماد الحزبية السياسية في تشكيل اللوائح الإنتخابية، وهذا ما كان يدعو إليه سماحته، للإنتقال بلبنان من بلد الطائفية إلى بلد العقلانية والديمقراطية المميزة في محيطه العربي والعالم.

الحرص على المال العام

عندما طرحت الحكومة في موازنة عام 1929 مسألة بيع أملاك الدولة غير المنقولة (الأراضي العامة والأميرية)، انتقد الشيخ محمد عملية الغبن التي قامت بها الحكومة. كما انتقد سوء التقدير الحكومي لقيمة هذه الأملاك، التي قررت بيعها بعشرين ألف ليرة، بينما كانت قيمتها الفعلية آنذاك تقدّر بالملايين. فعرض وجهة نظره في جلسة 20 كانون الأول 1928، قائلاً: «للحكومة أملاك في طرابلس وعكار وصور وبيروت وغيرها يبلغ ثمنها الملايين وفي طرابلس وحدها مدرسة تساوي عشرين ألف. ولكن هناك أملاكاً ليس من بيعها خسارة فهي لا تساوي أكثر من عشرين ألف ليرة، وهذه هي التي قدّرت الحكومة ثمنها بهذا المبلغ»[31]. ولقد كانت الحكومة قرّرت آنذاك بيع جميع أملاكها العامة ما عدا جفتلك رأس العين في صور بسبب الخلافات حوله. ولكن سماحة الشيخ محمد وبعض زملائه النواب طالبوا بأن البيع يجب أن يتم بقانون يصدر عن مجلس النواب حتى لا يلحق الضرر بالمال العام. كما حثّ الحكومة

على التعجيل بإحصاء الأملاك العامة وتحديد الأملاك البحرية العامة وأصول التصرّف بها إيجاراً واستثماراً.

وأصرّ سماحته على المجلس النيابي باتخاذ قرار يحذّر فيه الحكومة بأن لا تصرف أية مبالغ إلاّ بموجب قانون صادر عن مجلس النواب[32].

وتظهر شفافية الشيخ محمد في المحافظة على المال العام عندما طلبت إليه الحكومة عام 1930، بتحضير موازنة مجلس النواب للعام 1931، حيث أنقص مصاريف المجلس النيابي بمقدار 6500 ليرة، وقال: «إنّ الحكومة أنقصت الموازنة بناء لطلبي»[33]. وطال النقص، حسب ما أدلى به سماحته في مجلس النواب خلال مناقشة موازنته، مخصصات المكتبة التي لم يشترها، والسيارة لأنها كانت بحالة جيدة ولم يرَ من اللازم تغييرها أو شراء أخرى جديدة، فلذلك لم يرَ ضرورة لزيادة اعتمادات المجلس النيابي[34].

وازدياداً في الدفاع عن مال الخزينة، اقترح سماحة الشيخ على وزير الداخلية في كانون الأول 1931، إجراء المناقصات مواجهة، أي شفوية، بين الحضور الراغبين في التزام مشاريع من الحكومة، لأن «المناقصة إذا جرت مواجهة توفر كثيراً على الخزانة وهي أفضل من الظرف المختوم»[35].

المشترع التربوي والإجتماعي

وبما أن الشيخ محمد كان أوائل إداريي التربية في لبنان عندما كان ناظراً للمعارف، فقد وقف دائماً نصيراً للمدرسين في مرحلتي التعليم الإبتدائي العادي والإبتدائي العالي (المتوسط). فهو أول من فكّر في توحيد ملاك المدرسين الرسميين في ملاك واحد، يسمح لهم بالترقي من مرحلة إلى مرحلة، وفاقاً للكفاءة والأهلية والشهادة. لذلك اقترح سماحته على مجلس النواب والحكومة، بتوحيد الاعتمادات للمدارس الرسمية الإبتدائية والعالية، ولمدارس الذكور والإناث دون تفريق. كما اهتم سماحته بتخصيص الاعتمادات اللازمة للدروس، الإضافية كالرسم والأشغال اليدوية والفنون وتعليم الصناعات المحلية في مراكز المحافظات، وأمثالها من الدروس التي لا تحتاج إلى أساتذة دائمين[36].

وفي ظل صراعه ونضاله من أجل إعادة فتح المدارس الابتدائية، التي أقفلتها الحكومة عام 1929-1930، بحجة التقشف، طالب سماحته بإعادة العمل إلى دار المعلمين والمعلمات، قائلاً في جلسة 9 كانون الأول 1930: «إذا لم يوجد معلمون لا يمكن إعادة المدارس يجب أن تعاد

دار المعلمين أولاً... لا يمكن أن نكون أمينين على تربية أطفالنا وتعليمهم ما لم يكن لنا دار للمعلمين وهذه المدرسة لا تحتاج إلى نفقة كبيرة... وأظن أن الحكومة إذا أرصدت الاعتمادات الكافية لدار المعلمين وأنشئت هذه الدار نكون أمينين على أولادنا علماً وأدباً»[37].

ولم تكن التربية عنده مجرّد مدرسة وحسب، بل كانت عملية ثقافية متواصلة ومتكاملة بين المدرسة الإبتدائية والمدرسة العالية والمعهد الفني والموسيقي والمكتبة الوطنية والمجمع العلمي. فيتذكّر سماحته عندما كان وزيراً للمعارف، ووضع نظام المكتبة الوطنية وزوّدها بالكتب الثمينة النادرة حتى أضحت تضمّ أكثر من 30 ألف مجلّد من الكتب النفيسة وزارها أكثر من خمسة آلاف شخص في السنة. وعندما تركها عام 1926، كان فيها 130 إلى 140 ألف كتاب. لذلك طالب سماحته بدعم المكتبة الوطنية وتخصيص الاعتمادات اللازمة لحسن تنظيمها وأداء وظيفتها، ورأى أنه: «لكي تتم الغاية من هذه المكتبة يجب أن تبعث الحكومة بأحد أبناء البلاد إلى المدارس الفنية في علم تنظيم المكتبات. فكما أرسلت أحد أبناء البلاد لدرس فن الآثار وهو الآن نابغة في هذا العلم (الأمير موريس شهاب، أرسله سماحته عندما كان وزيراً للمعارف) يجب إرسال غيره لدرس علم تنظيم المكتبات لكي نصل إلى الغاية المرجوّة. وبالفعل أخذت الحكومة بنصيحة الشيخ محمد وأرسلت عام 1930 طالباً إلى أوروبا للتعمق بأصول تنظيم الكتب وأرشفتها. كما أن سماحة الشيخ محمد بثّ بشرى للنواب عام 1930، وهي: أن الحكومة شرعت ببناء دار للبرلمان على أن يخصص الطابق السفلي منها للمكتبة الوطنية[38].

ولم ينس سماحته الدفاع عن المعهد الموسيقي (الكونسرفاتوار)، الذي كان من بنات أفكاره، فطالب بتعزيزه وبتخصيص الإعتمادات الضرورية لبقائه على قيد الحياة[39]، كذلك طالب بدفع الإعانات لمؤلفي الكتب المدرسية بغية طبع كتبهم[40].

ونلفت هنا إلى جلسة 12 كانون الأول 1928، حيث وقف بوجه أميل إده الذي طالب بإلغاء المجمع العلمي الوطني والإستعاضة عن مخصصاته ببناء الجسور ومجلس إقتصادي يحمي المؤسسات الإقتصادية في بيروت من الإفلاس، وطالما يوجد في كل من سورية ومصر مجامع علمية للغة العربية. وأصرّ سماحته على ضرورة فتح الإعتماد اللازم للمجمع العلمي في بيروت، وبرّر ذلك بقوله: «إنه لا يوجد في البلدان العربية مجمع علمي إلاّ في دمشق وخشية من أن يحصل تبلبل قرّر المجمع اللبناني أن يكون على اتفاق مع المجمع العلمي في الشام والمجامع الخاصة في مصر. وإني أعتقد أن مجلس النواب لا يضنّ على جمعية علمية بمبلغ زهيد من المال

وقد يوجد احتياجات ضرورية ولكن المجمع قام بواجبه على قدر الإمكان وهو لا يضنّ على اللغة العربية بما يطلب لها الآن»[41].

وإنطلاقاً من هاجسه الاجتماعي، أخذ الشيخ على عاتقه خلال مناقشة الموازنة العامة سنوياً تخصيص الاعتمادات اللازمة للمستشفيات والمياتم والسجون والأوقاف، ولتعزيز الدرك والحرس وشرطة بيروت، ولعودة المهاجرين والمتقاعدين وغيرهم من الموظفين البائسين. فعلى سبيل المثال، عندما تقدّمت الحكومة اللبنانية في موازنة عام 1928، بمشروع إنشاء ملجأ واحد للعجزة، طالب سماحته في أثناء ترؤسه اجتماعات لجنة النافعة والخدمات العامة بتأسيس ملجأ خاص بكل طائفة، لأنه كان يرى أنه على الحكومة الإهتمام بكافة العجزة اللبنانيين من خلال تسليمهم إلى الطائفة التي ينتمون إليها، طالما أن الحكومة لا يمكنها أن تنشيء الملاجيء الوطنية المختلطة التي تفي بالغرض لتغطي كافة المناطق اللبنانية. وتساءل هل يعقل أن يكفي ملجأ واحد في لبنان لحفظ العجز، وغداً تأتي الرجاءات والشفاعات والواسطات، فيصبح عندها ملجأ لغير الذين أنشيء من أجلهم، والكل يعرف حالة المؤسسات (الرسمية) التي هي من هذا النوع والتي تفتحها الحكومة؟ وختم سماحته بقوله: «أظن أن الشروع في عمل ناقص لا يليق بكرامة الحكومة فإمّا عمل حسن متقن أو لا»[42].

ورداً على رفض وزارة الداخلية تخصيص الاعتمادات اللازمة لإعادة المهاجرين اللبنانيين الراغبين بالعودة على نفقة الحكومة اللبنانية، والإكتفاء باتخاذ قرار يقضي بتلبية طلبات العودة المتعلقة بالقاصرين والعاجزين. قال سماحته: «منفعة البلاد تقضي بعكس ذلك. ماذا تعملون بالعجزة وأي نفع يرجى منهم للبلاد لترجعهم (الحكومة) على حسابها...وأتأسف جداً أن يطلب إرجاع مهاجر ولا يُلبى طلبٌ من هذا النوع... المجلس (النيابي) حاضر! عند الحاجة يعطي المال اللازم لإعادة المهاجرين المستحقين النظر في أمرهم... على كل حال المجلس مستعد لإعادة أبناء لبنان المهاجرين إليه في أية ساعة وإذا حذف الاعتماد المرصد فلا يعني بذلك انه صرف النظر عن مساعدتهم ولكنه يرى من جهة ان هذه الاعتمادات لا تنفق غالباً في الذي وضعت له وعلى المستحقين الاعانة. ويرى أيضاً انها كثيراً ما تقل عن الحاجة المطلوبة في بعض أحوال استثنائية لذلك يجب ان يظل الباب مفتوحاً حتى إذا رأت الحكومة وجوباً لإنفاق أي مبلغ كان في سبيل إعانة المهاجرين من أبنائنا سواء في دار الغربة أو في سبيل إعادتهم. فالمجلس مستعد للاجتماع في أي وقت كان للتداول في الأمر وإجراء ما يجب إجراؤه، وهو لا يبخل مطلقاً على أبنائه مهما بلغ الاعتماد المطلوب لراحتهم وانتشالهم من وهدة الشقاء»[43].

كان سماحته يريد أن يؤمن عودة المهاجرين المنتجين القادرين على خدمة وطنهم والمساهمة في إنمائها وتقدمها، وليس فقط القاصرين والعجزة الذين لا رجاء منهم.

وفي باب مناقشة صندوق التقاعد للموظفين، سأل النائب شبل دموس الحكومة عن سبب نقص عائدات هذا الصندوق، مع العلم أنه في كل بلدان العالم تزداد أموال صندوق التقاعد إلاّ في لبنان؟ فكان ردّ الحكومة بأنها ورثت موظفين متقاعدين من العهد العثماني دون أن ترث حسوماتهم التقاعدية. فلهذا السبب طالب الشيخ محمد باستقلال صندوق تقاعد الموظفين بقوله: «لو كان صندوق التقاعد مستقلاً لكان نموّه مؤكداً ولم تتمكن الحكومة بعد من جعله مستقلاً ولذلك يزيد المصروف بزيادة الموظفين الباقين. فهل فكرت الحكومة في جعله مستقلاً؟ وهل فكرت بأن تعهد به لإحدى شركات الضمان (التأمين)؟»[44]. ولفت نظر الحكومة إلى الشكاوى الكثيرة من جهة التأخير بإنجاز معاملات التقاعد. وقال: «يوجد طلبات لها سنة وسنة ونصف وسنة وتسعة أشهر ولم يبت بها... هذا لا يجوز»[45].

وفي مجال دفاعه عن أهمية المستشفيات وضرورة زيادة اعتماداتها، انتقد سماحته وزارة المراسيم الإشتراعية التي كان يرأسها إميل إده (1929/10/12-1930/3/20)، والتي ألغت مستشفى الهرمل الوطني ومستشفى الأمراض السارية في ضهر الباشق ومن ثم أعادهما أميل إده في موازنة عام 1930[46].

المشترع الضريبي

وكما كان الشيخ محمد حريصاً على المال العام، كان حريصاً أيضاً على مصالح المواطنين وحقوقهم، من خلال إلغاء ضريبة الموظفين، وتخفيض الضرائب على الأملاك غير المبنية والأغنام والماعز كي لا يتهرّب المواطنون من دفعها. فيقول: «عندما يعيّن التخفيض يبطل التهريب»[47]. إنها فلسفة ضريبية تحديثية سليمة، فطالما الرسوم والضرائب مرتفعة، طالما يحاول المكلّف التهرّب من دفعها لأنه لا يستطيع تحمل أعبائها. وكان سماحته يسعى إلى تخفيض الضرائب تدريجياً، كي لا تساهم كثرتها في إفقار الفلاحين، وبالتالي تجبرهم على النزوح إلى المدينة وخاصة العاصمة بيروت.

وطالب سماحته وزارة المالية بتقديم مشروع لإلغاء ضريبة العشر، وقال: «إنّ الحكومة لا يمكنها أن تتقدّم بمشروع إلغاء الضريبة دون وضع ضريبة مكانها لأجل توازن الميزانية إنما الخطأ وفداحة الضرائب ناتجان عن طريق احتسابها»[48]، واحتساب أسعار المواد

الزراعية موضوع العشر. فلذلك المطلوب خفض ضريبة العشر. ويتابع نظرته إلى تخفيض الضرائب، فيخاطب النوّاب بقوله: «لا شكّ أن الحكومة والدولة المرشدة لا غرض لهما من وضع الضرائب إلاّ إجراء التوازن في مالية الدولة وحين نظر مجلسكم في الميزانية في قسم المصروفات وحقق فيه ما حقق من التوفير، فعل ذلك مع علمه، بأنه يمكنه تخفيض بعض الضرائب وهذا لا تعارض به الحكومة ولا المفوضية العليا التي أتت للارشاد وتوفير الراحة لأهالي البلاد. وأرجو من حضرات الزملاء أن لا يظنوا أن الحكومة والمفوضية تريدان إبقاء الضريبة تعنتاً. فحين النظر في هذه الضريبة نخفضها بقدر المستطاع والحكومة تنـزل عند إرادة المجلس والأمة»[49]. وهكذا كان سماحته يضغط على الحكومة بالحسنى واللين لتقدّم مشروع تخفيض الضرائب وتوحيدها، كما يطالب زملاءه النوّاب المساهمة بمناقشة مسألة تخفيض الضرائب عند عرضها على المجلس النيابي.

وفي ردّه على وزير المالية، الذي وعد بتقديم مشروع متكامل لتنظيم الضرائب، قال سماحته: «الضرائب جميعها غير مرتبة. أما أن يمكنكم في دورة واحدة أن تنـزلوها كلها فهذا غير ممكن. عندكم الأعشار والأغنام والتسجيل إلخ هذه كلها بدّها تعديل. الآن تقدرون أن تختاروا ضريبتين تنـزلونهما... وأظن سهى عن بال الحكومة أن المجلس اتفق معها على إلغاء ضريبة الموظفين ولكن هؤلاء سيدفعون شيئاً بدلاً منها وهو سيعرض (المجلس) عليكم (الحكومة) فقرة من قانون التمتع تختص بالمأمورين (الموظفين). إنما الحكومة سهى عنها ضريبة السيارات (الجمارك والبنزين) وهي تدخل نحو خمسة وثلاثين ألف ليرة...ولدي اقتراح يرمي إلى تخفيض ضريبة العشر العائدة إلى سنة 1931 ثلاثين بالمئة... وكان المجلس يودّ أن يدرس طريقة ملائمة لحالة البلاد تؤدي إلى إلغاء هذه الضريبة وإحلال ضريبة أخرى عادلة ومعقولة محلّها لأنه يمكن إلغاء هذه الضريبة دون الإستعاضة عنها بما يكفل توازن الميزانية»[50]. كما حمّل الحكومة مسؤولية الخطأ القانوني الذي نتج عن تطبيق المرسوم الإشتراعي رقم (14)، والذي ينص على استيفاء رسم جزاء إضافي مقداره عشرة بالمئة عن كل تأخير في دفع الضرائب حتى نهاية شهر كانون الأول من كل سنة. وقال: «إذ ليس لكم الحق بتقاضي الجزاء إلاّ عن الضريبة المتأخرة عن السنة العائدة إليها والواقعة بعد نشر المرسوم الإشتراعي...وأعتبر الاقتراح مخالف للدستور»[51]. «فكيف لكم أن تحمّلوا الشعب اللبناني تكاليف إضافية في ظل الأزمة المالية المستحكمة في البلاد عامة وفي ظل عجز المكلّف عن التعجيل في تأدية الضرائب للاستفادة من حسم خمسة بالمئة مكافأة له»[52].

كما لفت نظر الحكومة إلى رغبة المجلس النيابي بتخفيض ضريبة الأغنام، لأنه أظهر «أكثر النواب والأهلون الشكوى من هذه الضريبة وكان في مقدمة الذين طالبوا بتخفيضها غبطة البطريرك (الياس الحويك) والشيخ الخازن (يوسف) نائب جبل لبنان. وقد تناقشت لجنة الموازنة في الطلبات والعرائض المقدمة من الأهلين وبعد موافقة الحكومة والإدارة المالية العليا (المفوضية الفرنسية) وجدنا من المناسب تنزيل الضريبة»[53] على رأس الماعز والغنم.

واعتبر سماحته أن ترك أمر تقدير قيمة الضريبة المبنية، في المناطق الريفية الفلاحية، إلى لجان التخمين المرسلة من قبل وزارة المالية، يسبب سوء استعمال هذه اللجان لوظيفتها، لأنه «ليس في الناس عصمة وإعطاء الحق للجنة بالعفو بسبب الرشوة وتكون الحكومة قد سهلت مجال إفساد الأخلاق وهذا لا يجوز. إذن الإعتراض أوفق»[54]. وبنظره الاعتراض يتقدّم به المغبون أمام المحاكم المختصة، وليس في لجان التخمين التي يقبل أعضاؤها الرشوة، فيخمنون قيمة الضريبة على هواهم وبدون معايير صحيحة.

وطالب الشيخ محمد أيضاً، بجعل ضريبة الطرق التي يدفعها فقط الموظفون، ضريبة تمتّع، شرط إلغاء الضرائب الأخرى غير الحسومات التقاعدية عن وظائفهم. كما طالب بسحب البند المتعلق بالضريبة على مخصصات الموظفين في الإدارات العامة، فاستجابت الحكومة لطلبه. واهتم بضرائب المقالع التي ترهق الفلاحين الذين يقتلعون الأحجار من أراضيهم بهدف بناء منازلهم. كما طالب بإلغاء ضريبة الدخولية (الحسبة العثمانية القديمة) التي تفرضها بلدية بيروت على المنتوجات والبضائع اللبنانية الريفية[55].

كان لسماحة الشيخ محمد الدور التشريعي الهام في تخفيض الضرائب والرسوم عن كاهل الفلاحين والفئات الشعبية من سكان الريف وفي إلغاء الضرائب على مخصصات موظفي القطاع العام والإدارات الرسمية. وبذلك يكون قد ساهم في إنصاف هذه الفئة من الشعب اللبناني التي كان عليها القيام بأعباء الدولة الفتية ممّا يشجع على دخول الوظيفة العامة وتقليص عمليات الهجرة.

المشترع الإجتماعي

بالرغم من تطلعات الشيخ محمد التحديثية وأمله في ولادة لبنان الإنساني الديمقراطي، والبرهنة على أنّه باستطاعة الشعب اللبناني أن يحكم نفسه بنفسه، بما في ذلك على صعيد التشريع العمالي والوظيفي[56]. وفي الوقت الذي أعلنت المادة (13) من الدستور (23 أيار

1926) بأن: «حرية إبداء الرأي قولاً وكتابة وحرية الطباعة وحرية الإجتماع وحرية تأليف الجمعيات مكفولة ضمن دائرة القانون»[57]. أصدر المفوض السامي هنري دي جوفنيل، بعد يومين من إعلان الدستور، القرار رقم 276 تاريخ 25 أيار 1926 حول شروط تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية مرتكزاً بذلك إلى المادة الثالثة من قانون الجمعيات العثماني الصادر بتاريخ 3 آب 1909[58].

ولكن الشيخ محمد لم ييأس من مسألة تحديث المجتمع اللبناني، وتشريعاته العمالية والإجتماعية، وبالتالي بناء الدولة الديمقراطية الحديثة. وتقدّم عام 1929، باقتراح مشروع قانون جديد إلى مجلس النواب، يتعلق بحقوق العمال والأجراء وبالتعاقد والصرف من الخدمة، مشروع ينصف العامل ويشرّع العمل النقابي في لبنان ويحدّ من تدخّل المفوض السامي الفرنسي في الشؤون الإجتماعية اللبنانية، ولكنّ اللجان النيابية لم تقرّه بعد أن عارضته البرجوازية اللبنانية[59]. وكان هدفه من ذلك أن يثبت، بأن اللبنانيين قادرون على حكم أنفسهم بأنفسهم على صعيد التشريع العمالي. ومنذ ذلك الحين، بدأت تطلّعات الشيخ التشريعية التحديثية تتعارض مع سياسة الفرنسيين الإدارية في لبنان، حيث كان هؤلاء يخططون لبلد طائفي، ونقابات طوائفية تمنع نشوء حركة وطنية لاطائفية، على غرار الحركة الوطنية السورية آنذاك[60]. وكان المفوض السامي الفرنسي، والبرجوازية اللبنانية يتذرّعان بأن الهدف من الحد من التنظيم النقابي والتشريع الإجتماعي السليم، هو لمصلحة لبنان وحمايته من تأثيرات الحركة الوطنية السورية (اللاطائفية)، ونقاباتها العمالية. ولعلّ هذه المسألة التشريعية كانت سبباً من الأسباب التي حالت دون وصوله إلى سدّة رئاسة الجمهورية في ظل الإنتداب الفرنسي.

ففي عام 1930، أعدّ الشيخ محمد مشروعاً جديداً لقانون العمل، حيث بعث به إلى الحكومة اللبنانية، مرفقاً بكتاب جاء فيه: «...إن لبنان الذي برهن عن تطوره العلمي والحقوقي، عليه أن يولي اهتماماً أكبر بالتشريعات الإجتماعية، وإنّ النقابات هي أفضل ضمان بوجه القوى الإجتماعية التي تخاف منها البرجوازية اللبنانية كلما دار النقاش حول القضية العمالية»[61]. ويقصد بها بقايا الإقطاع اللبناني ورجال الطوائف المنغلقين عن الإنفتاح على الآخر. وهكذا كانت مشاريع الشيخ محمد العمالية مشاريع عصرية تقدمية تحمي العامل وتخفف عن كاهله أعباء الضرائب وتحميه من حوادث العمل. كما تحمي المرأة اللبنانية العاملة وتمنع من تشغيلها إلى جانب الأولاد أشغالاً منافية لطبيعتها البيولوجية والإنسانية.

ولكن المجلس النيابي، رفض إقرار المشاريع التي لاقت الترحيب والتأييد من أساتذة

الجامعة الأميركية في بيروت وخرّيجيها آنذاك، الذين اعتبروا: «بأن لبنان الذي برهن عن تقدّم علمي وحقوقي، يجب عليه الاهتمام بالتشريع الإجتماعي»[62]. كما كانت اقتراحات الشيخ العمالية والإجتماعية، مادة نضالية لنقابات العمال الجنينية آنذاك، وطليعتها المثقفة التي كانت تنطلق من اقتراح القانون، الذي عرضه الشيخ محمد الجسر على المجلس النيابي عام 1929، لتطالب على صفحات مجلة «اليقظة»، بما يلي:

1- من واجب الحكومة إصدار هذا القانون.

2- يجب أن يحصل العامل في حال المرض على أجرته الكاملة خلال الشهر الأول وعلى نصف الأجرة فيما يتعدى الشهر.

3- يشترط أن يكون قد أمضى سنة في العمل على الأقل في الموضع نفسه.

4- إن رب العمل الذي يريد طرد العامل (الإستغناء عنه)، عليه أن يدفع له تعويضاً مقداره أجرة شهر واحد مقابل كل سنة من العمل ولغاية ثلاث سنوات.

5- من حق العامل بإنذار لمدة شهر قبل صرفه من العمل وبتعويض صرف.

6- إن مصلحة المهنة تفرض على أرباب العمل أن لا يستخدموا سوى العمال المنتسبين إلى النقابة المهنية.

كما يقضي البند السابع بإعفاء العمال من الضرائب إلى أن تنتهي الأزمة (أزمة 1929 الإقتصادية العالمية). ويتعلق البند الثامن بالصحة والوقاية في أماكن العمل ويطالب بأن يعهد إلى لجنة نقابية عليا بالمساهمة في وضع تقرير عن ذلك بالتعاون مع بعض الأطباء. ويتناول البند التاسع التعويضات عن حوادث العمل، ويحدّد البند العاشر دوام العمل بثماني ساعات يومياً، كما يحدّد أصول الساعات الإضافية[63].

إن ما طرحه الشيخ محمد على صعيد التشريع المالي النقابي، وتحديد ساعات العمل ومعالجة حوادث العمل، لم يتحقق في حياته بل صدر في قانون العمل اللبناني عام 1946.

رائد الإصلاح الإداري والوظيفي

بعد أن اختبر الشيخ محمد الإدارة العثمانية مدّة تزيد على 15 سنة، وترأّس المجلس التأديبي لمدّة سنتين 1923 و1924، وشارك في اجتماعات لجنة الإصلاح الإداري كعضو فاعل وفعّال فيها[64]، وبعد المناقشات التي جرت في مجلسي الشيوخ والنواب (1927-1929)، حول تشابك وتداخل مهام الموظفين وشروط تعيينهم وترقيتهم ومحاسبتهم، وتحديد قيمة راتب (معاش) كل منهم

وفاقاً لرتبته وفئته ودرجته ومستواه العلمي، وإنجاز مهامه الوظيفية، تقدّم الشيخ محمد بمشروع نظام خاص للمأمورين (الموظفين) تناول فيه مسألة تعيين الموظفين، وعمل اللجان الفاحصة لاختيار الموظف الأنسب، وأحكام المجالس التأديبية، وجزاءات التأديب، ومستلزمات قطع المعاش، والتقاعد، والأعمال التي يُحَظَّر على الموظف القيام بها إلى جانب وظيفته، وتعويضات مصاريف الإنتقال وتبديل مكان السكن، وغيرها من المواد التي تجاوز عددها في هذا المشروع أكثر من 90 مادة[65]. وما زال أكثر مواد مشروع الشيخ محمد لقانون الموظفين يعمل بها ضمن المرسوم الإشتراعي رقم 112، أو ما يعرف بقانون الموظفين.

وبسبب ما تعرّض له لبنان من أحداث أليمة 1975-1991، تعرّضت مكتبة سماحة الشيخ للضياع والتبعثر والحريق. فلذلك لم يبق من مواد مشروعه للإصلاح الإداري، أي قانون الموظفين سوى ثلاثين مادة متفرقة من أصل 96 مادة.

حاول سماحته في هذا المشروع قطع دابر الواسطة، واعتماد الكفاءة في اختيار الموظفين وترقيتهم، وتحديد قيمة رواتبهم وشروط الوظيفة والتقاعد وصرفيات التقاعد. كما حدّد مهام اللجان المتخصصة، في اعتماد الإمتحان والترقية والمحاسبة والتأديب والإنذار والطّرد والفصل من الوظيفة، مع السماح للموظف المظلوم باستئناف أحكام مجالس التأديب الجزائية. ولقد كان الشيخ محمد يكره أن يبقى الموظف في وظيفته بدون عمل، متقاعساً أو مظلوماً، ولا تبتّ اللجان المكلّفة بوضعه القانوني سريعاً. كما أنه كان يسخر ويهزأ من كلمة وضع الموظف بتصرّف هذا المدير العام أو هذا الوزير أو تلك الإدارة. فلو قدّر لمشروعه أن يبصر النور لكانت الإدارة اللبنانية قطعت شوطاً كبيراً في تقدّمها وجعلها إدارة مؤسساتية يحتكم فيها إلى لجان الإختصاص والكفاءة المسلكية والعلمية الخدماتية للموظف، وبالتالي سقط كل موظف دخل إليها بالواسطة أو بحجة قرابة فلان من الموظفين الصغار أو الكبار.

وكان الشيخ محمد يرى، أن الوظيفة هي ملجأ للمخلصين للوطن نظافة ونزاهة وخدمة عامة، وليست ملجأ للكسالى والطفيليين والعابثين بالخدمة العامة والقطاع الرسمي. وأيقن أن مهنة التعليم هي مهنة فنية غير نفعية، فلذلك استثناها من نظام الموظفين العام ووضع لها نظاماً خاصاً بها[66]. وسمح للأقارب والأهل والأنساب والأسباط، الإجتماع في مهنة التعليم وفي مدرسة واحدة، بعد أن حرّم اجتماعهم ثنائياً أو جماعياً في الوظيفة العامة، في دائرة واحدة أو وزارة واحدة. كما اشترط على الحكومة تعيين الموظف الذي أكمل تحصيله العلمي على حساب الخزينة أو البلدية خلال ثلاثة أشهر من إكما تحصيله العلمي[67].

وبالمقابل، وعلى الرغم من مشروعه لقانون الموظفين الصارم، كان يمنع النوّاب في جلسات مناقشة الموازنة التعرّض لأسماء الموظفين إيجاباً أو سوءاً، باعتبار الموظف يتمتع بحصانة رسمية توجب عدم التشهير به، ولكن يسمح بذلك في الاستجواب والتناقش في الاستجواب فقط[68].

أول السياسيين وأقواهم في الجمهورية اللبنانية

1932-1926

بالإضافة إلى الدور التشريعي الأول الذي لعبه الشيخ محمد في رئاسته مجلسي الشيوخ والنواب، فقد تميّزت حقبة رئاسته بكثير من القضايا والأحداث الهامة: كتجديد انتخاب شارل الدباس رئيساً للجمهورية مرّة ثانية، وتعديل الدستور لجعل مدّة رئاسة الجمهورية ست سنوات بدلاً من ثلاثة، ووفاة البطريركين الأرثوذكسي غريغوريوس الرابع الحداد والماروني الياس الحويك، وبروز الرجل الرابع بشارة الخوري إلى جانب الثلاثة الكبار شارل الدباس، ومحمد الجسر وإميل إده، واحتدام التسابق السياسي بين إميل إده وبشارة الخوري على الزعامة المارونية ورئاستي الجمهورية والحكومة، والإنتخابات النيابية ودور الشيخ محمد الرئيسي فيها.

كذلك تميّزت هذه الحقبة من تاريخ لبنان السياسي بولادة الأحزاب النيابية والتكتلات السياسية، والأحزاب العقائدية والتنظيمات النقابية. كما برزت أولى المعارضات المسيحية للسلطات الفرنسية المنتدبة، ممثّلة بجريدة «المعرض» ورئيس تحريرها النائب ميشال زكور. وشهدت تلك الحقبة أولى بوادر التقارب بين دعاة الكيان اللبناني (الكيانيين)، ودعاة الاستقلال العروبي الوحدوي (العروبيين).

كذلك عرفت تلك الحقبة أيضاً، عدّة قضايا خلافية كالإحصاء الطائفي للسكان، ومسألة الإصلاح التربوي وإلغاء بعض المدارس الإبتدائية، وقضية إصلاح الدولة وأصول التوازن الطائفي بين الموظفين فيها، ومسألة حق الموارنة في رئاسة الجمهورية، واستئثارهم برئاسة الحكومة، بعد أن بقي رئيس الجمهورية أرثوذكسياً حتى عام 1934.

كما شهدت هذه الحقبة، إضرابات ضد شركتي الكهرباء والترامواي وبعض الشركات الإحتكارية الأخرى، ورفض عقد معاهدة لبنانية-فرنسية على غرار المعاهدة البريطانية

العراقية. وكان الشيخ محمد الجسر في قلب الحدث وشاغل الصحافة والإنتداب الفرنسي يهابه الجميع من وزراء وساسة وإداريين ونواب وفرنسيين. وفي هذا الفصل نسلط الضوء على شخصية رئيس المجلس الإنسانية والسياسية والأخلاقية والإجتماعية للتعرّف على الوجه الآخر لسماحته، الوجه غير التشريعي الصرف.

رئاسة شارل دبّاس الثانية (آذار 1929)

كان لا بد «لجرس الرئاسة»، الذي تساءل بشارة الخوري (الأخطل الصغير): «كم من جائزة يستحق هذا الجرس عندما يكون في يد الشيخ محمد الجسر»[1]. كما كان لا بد لهذا الجرس، من أن يكون له دور كبير في المفاصل السياسية، وأولها، في زمانه كانت تجديد ولاية رئاسية ثانية للرئيس شارل دبّاس.

كادت رئاسة شارل الدباس الأولى (أيار 1926 - آذار 1929)، أن تمضي بسلام «لولا حركات قام بها جورج لطف الله... سعياً إلى الرئاسة التي ابتدأت منذ شتاء (1928)، تشغل بال الرئيس دباس لعلمه بتقلّب الفرنسيين بين ساعة وأخرى»[2]. ولقد رغب الدباس في تجديد ولايته متفقاً بذلك مع سماحة الشيخ محمد الجسر، ورئيس الوزراء آنذاك الشيخ بشارة الخوري، ومندوب المفوضية العليا سولومياك.

أ - قصة الشيخ محمد مع الأمير جورج لطف الله

كان الأمير جورج لطف الله، أحد كبار الأثرياء اللبنانيين في مصر[3] يملك ويسكن في قصر الجزيرة الذي اشتراه من الخديوي اسماعيل، ليتحول القصر في النصف الثاني من القرن العشرين إلى فندق ماريوت القاهرة. وكان يرغب في أن يصبح رئيساً للجمهورية. ومع قرب انتهاء ولاية شارل الدباس الأولى، صيف 1928، اتّصل بوزارة الخارجية الفرنسية، وظنّ أنه لقي لديها قبولاً بترشيحه لرئاسة الجمهورية[4]، حيث تزوّد بكتاب مزوّر يحمل توقيع سكرتير الوزارة العام إلى المفوض السامي في بيروت، ليساعده كي يكون رئيساً للجمهورية[5]. ومن باريس انتقل إلى بيروت و«استأجر قصراً في الحي السرسقي بالقرب من قصر الرئاسة، واتصل بعدد كبير من السياسيين والصحفيين وفتح بيته وصندوقه»[6]، وراح يغدق المال الوفير يميناً ويساراً، وأقام المآدب الشهية، فالتفّ حوله بعض الصحافيين والسياسيين الصغار المنتفعين من هداياه ومآدبه وملايينه[7]. حتى أنّه استطاع بتبرعاته السخية اختراق «الكثيرين من كبار زعماء

السياسة وأركانها العالية، وبينهم أحبار من أمراء الدين في البلاد، الذين كانوا يفتخرون... بالتجرد والنـزاهة والكرامة كانوا قد تعرّفوا كثيراً على صناديق جورج لطف الله...»[8]. وكان بعض الصحافيين «يبالغون بطمأنته ولا يرضون له بالرئاسة بل يعلنونه أميراً مدى الحياة، لا بل ملكاً...»[9].

«ولا شك أن رئاسته كادت تتحقق لكثرة ما اشترى الأمير رجالاً ودعاة، ولو أن الشيخ الجسر - الذي كان خصم الأمير- رضي بالثلاثين ألف جنيه، التي حملناها له نقداً وعداً، من أوراق المئة جنيه المصرية - حملناها أنا (اسكندر الرياشي)، وسكرتير الأمير، المدعو جورج خوري في الهزيع الأول من ذات ليلة، ورفضها الشيخ رفضاً باتاً!

ولكن لماذا؟

لأنه كان وحده ما يزال في هذه الجمهورية السعيدة يؤمن بالنـزاهة، ثم يؤمن ثانياً بالمفوض السامي، الذي كان قد طلب منه منع المجلس من انتخاب جورج لطف الله رئيساً وتأمين تجديد الرئاسة للدباس»[10].

ولكن الأمير جورج لطف الله ومعاونيه والمنتفعين من ملايينه والمتربعين على مآدبه لم ييأسوا ولجأوا، إلى وسيلة «شعبية» خيل إليهم أنها تجدي في الضغط على رئيس مجلس النواب والنواب وكبار موظفي المفوضية السامية. ولاعتبار ترشيحه جدّياً، بعد إعلانه في الصحف وتسويقه من الملتفين حوله أرسل جماعته إلى الجمعيات الأهلية والأحياء البيروتية والطرابلسية وإلى القرى ليشتروا تواقيع أبنائها على عرائض موقعاً عليها من المخاتير تطالب به رئيساً للجمهورية. ولقد بلغ عدد العرائض المئات والتواقيع الألوف. وأغرب ما في الأمر أن هذه العرائض أرسلت إلى المجلس النيابي، ونقلت بأكياس الخيش إلى منـزل رئيسه الشيخ محمد الجسر في بيروت[11].

ومما جاء في هذه العرائض: «سماحة رئيس مجلس النواب اللبناني ومعالي النواب الكرام:

لا يخفى حضراتكم حالة البلاد الاقتصادية وما تعانيه من الضائقة المالية واشتداد تيار المهاجرة والحاجة القصوى الى المشاريع العمرانية التي تنعش الآمال وتحول دون الهجرة المتواصلة ولما كان وجود الأمير جورج لطف الله المشهور بحبه لوطنه لبنان وتعلقه بالدولة المنتدبة رئيساً للجمهورية اللبنانية مما يشجع اصحاب رؤوس الاموال من اللبنانيين الموجودين في المهجر على القيام بمثل تلك المشاريع العمرانية نظراً لمركزه الاجتماعي والمالي نطلب من مجلسكم الموقر بصفته وكيلاً عن الامة اللبنانية كي يعمل لمصلحتها ومنفعتها ان ينتخب الامير

المشار اليه رئيساً للجمهورية في الانتخابات القادمة وبذلك تدوم ثقة الأمة بنوابها متمنية لهم دوام التوفيق»[12].

وبالرغم من الضغوطات السياسية والمالية والشعبوية، لم يهتم سماحة الشيخ محمد بترشيح الأمير جورج لطف الله، الذي أرسل له بعد رفض ألوفه، الصحافي اسكندر الرياشي ليقنعه لا بتأييده، بل بالوقوف على الحياد في هذه المعركة... ولكن سماحته لم يتنازل عن قراره بعدم وصول الأمير لطف الله إلى سدّة الرئاسة مهما كانت الأسباب، ويروي ذلك بنفسه في مذكراته قائلاً: «ولفظت المبالغ الجسيمة التي كان يعرضها عليّ لطف الله وقد وصلت في المدّة الأخيرة إلى أربعين ألف ليرة مصرية وذلك بواسطة الدكتور نقولا ربيز ولفظت مثلها خمسة آلاف ليرة عثمانية ذهبية وذلك بواسطة الشيخ منير الملك. ورغم رضى أكثرية (السياسيين والمتمولين والصحافيين بانتخاب لطف الله) في ذلك الحين فقد كنت (سماحته) أجاهد وأجادل المسلمين والنصارى من لزوم اتمام انتخابه (شارل الدباس) لمدّة ثلاث سنين أخرى...»[13].

وهكذا لم يستمر الأمير لطف الله في ترشيحه، بعد أن اصطدم بعناد سماحة الشيخ محمد برفض وصوله إلى سدّة الرئاسة الأولى، ورفض المفوضية الفرنسية التي حاولت تنفيذ قرار وزارة الخارجية الفرنسية بعدم قبول ترشيح الأمير لطف الله كي «تبرىء نفسها أمام الرأي العام الدولي والاحزاب والجرائد المعارضة من تهمة بيع رئاسة الجمهورية في لبنان إلى أمير مزيف كوميديانتي حديث النعمة جمع والده الملايين عن طريق الربى والقرصنة والتجارة»[14].

فانتهت مهزلة الترشيح وشراء الصحافيين والسياسيين، «وسافر الأمير وعادت سلطنة الشيخ محمد الجسر في السراي... وقد كان المسيو بونسو أكرمه وكافأه لما عمله في سبيل فشل جورج لطف الله الذي قال بعد ذلك في مذكراته – أنه أفسد بعطاياه العدد الأكبر من كبار أهل السياسة والحصافة والصحافة في البلاد»[15].

وعاد ديوان الشيخ محمد في السراي، الذي كان «في ذلك الحين أظرف ديوان وأبلقه يجتمع فيه كل صباح أهل الروح من ساسة وصحافيين، يتناولون الطرائف والظرائف ومعظمها عن الأمير جورج لطف الله وأخباره المبجلة ومغامراته السياسية والعاطفية...»[16].

ويتابع اسكندر الرياشي وصف ديوان الشيخ محمد الجسر بقوله: «إن العهد الوحيد الذي لم نلعنه هو عهد ذهبي جميل، عهد دي جوفنيل ومجلسنا التمثيلي الثاني (1925-1929)، مع أنه كان عهداً فاسداً أضاع في مجونه وضحكه وطرائفه المتواصلة البقية التي كانت باقية من احترام الناس لهذه الدولة- ولكن ولا شك يمكن القول أيضاً أن هيبة الدولة لم تكن توازي في

ذلك الحين – تلك الأقوال الجميلة– الطريفة التاريخية التي كان يتبادلها مجلس الظرفاء في قاعة اجتماعاتهم الرسمية (المجلس النيابي) أو الخاصة خصوصاً في ديوان الشيخ محمد الجسر الذي أخذ منذ ذلك الحين يتخذ طابع الصالون الإجتماعي الأظرف والأبهج بين جميع الصالونات التي عرفناها في هذه البلاد...»[17].

حتى أن الصحافية الفرنسية «مريم هاري»، التي جاءت إلى بلادنا كمراسلة لجريدة «الجورنال» الباريسية ولمجلات أسبوعية فرنسية كبرى، لم تتمالك نفسها عن الانضمام إلى مجالس الشيخ محمد الطريفة، والاستماع إلى طرائف ونكات ومبتكرات الشيخ محمد ورجال مجلسه[18].

وهكذا بعد أن انضمت الصحافية الفرنسية إلى حلقات الأدباء والصحافيين والمهذارين النواب في مجلس الشيخ محمد الجسر قالت بكل جرأة: «إنّ حراب السنغاليين –وليست مدارك المفوضية السامية– هي التي تجعل الأهالي هنا لا يذبحون الفرنسيين ويأكلونهم» ! إنّ الشيخ محمد الجسر – الذي يظن الفرنسيون أنهم يضعونه في جيبهم –هو الذي يضعهم في جيبه– فالفرنسيون يعتبرون أنه مخلص لهم يخدم انتدابهم وهو بالعكس يعمل أكثر من أي كان ضد الانتداب (كذا) وذلك في تصويره الدولة والمفوضية بأجمعها في كل حديث ظريف له – تصويراً هازئاً ساخراً»[19].

ب – تجديد انتخاب شارل دبّاس رئيساً للجمهورية

في 27 آذار سنة 1929 عقد مجلس النوّاب جلسته التاريخية، «أي قبل شهرين من انتهاء ولاية الرئيس وجدد انتخاب الدباس بأكثرية 42 صوتاً، ووجدت ورقة بيضاء وورقة واحدة باسم الشيخ محمد الجسر. وقيل: إنّ البير قشوع وضعها في الصندوق تهكماً»[20].

وقبل أن يختم رئيس المجلس النيابي، الشيخ محمد الجسر آنذاك، الجلسة «أعلن باسم الشعب اللبناني وبقوّة الدستور انتخاب... شارل الدباس رئيساً للجمهورية اللبنانية لمدّة ثلاث سنوات تبدأ في 27 أيار سنة 1929، ثمّ هنأ النواب على ثقتهم التي وضعوها بالرئيس الحالي الذي مثّل خير تمثيل كرامة الأمّة اللبنانية ودافع خير دفاع عن السيادة القومية وتمنى النجاح والفلاح في عهد ولايته للوطن اللبناني»[21].

كما وجّه سماحته كتاباً إلى رئيس الجمهورية يعلمه فيه بتجديد ولايته لدورة جديدة. ومما جاء في هذا الكتاب:

«حضرة صاحب الفخامة الاستاذ شارل دباس،

أتشرّف بأن أبلغكم أنني سنداً للمادة 73 المعدّلة من الدستور دعوت الزملاء نواب الأمة اللبنانية للإجتماع بصفة هيئة انتخابية فالتأم عقدهم بصفة قانونية في قاعة مجلس النواب الساعة العاشرة من هذا اليوم (27 آذار سنة 1929) وقد أجريت كافة المعاملات الدستورية للاقتراع السري على انتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية لدورة جديدة. وكانت نتيجة الاقتراع تجديد مدة ولاية فخامتكم في رئاسة الجمهورية لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم السابع والعشرين من شهر أيار 1929 المقبل وذلك باتفاق 42 صوتاً من الذين اشتركوا بالانتخاب وهم أربعة وأربعين نائباً فأعلنت تجديد انتخابكم للمدة المذكورة.

وتفضلوا يا سيدي بقبول أخلص تهنئتي واحترامي لشخصكم الممتاز

بيروت في 27 آذار 1929 - رئيس مجلس النواب - محمد الجسر»[22].

إنّ من يقرأ كلمة الشيخ محمد في مجلس النواب بعد تجديد ولاية رئيس الجمهورية شارل الدباس في آذار 1929، أو كتاب التهنئة والاعلام، يلاحظ مدى احترام وتقدير سماحته أيضاً لمقام رئاسة الجمهورية، كما لا بدّ أن يتبيّن واقعية سماحة الشيخ محمد ومقدار حرصه على كرامة الأمة اللبنانية. فلقد كان الشيخ محمد سبّاقاً للإعتراف بالكيان اللبناني وبالحدود التي رسمها الجنرال غورو لدولة لبنان الكبير. ودعا الشعب اللبناني على اختلاف مناطقه وطوائفه وخاصة المسلمون منهم للإندماج بالوطن اللبناني كوطن لجميع أبنائه، وللدفاع عن الصيغة اللبنانية الحضارية على قاعدة التعايش المشترك والاعتراف بالآخر حقوقاً وواجبات مهما كان هذا الآخر طائفياً وطبقياً ومناطقياً.

وعندما تشاور الشيخ محمد مع المفوضية العليا على ضرورة تجديد ولاية شارل دباس مرّة ثانية، لاقت الفكرة الترحاب لدى الفرنسيين كي يتجنّبوا خضّة سياسية، قد يسببها تنافس إميل إده وبشارة الخوري على مركز الرئاسة الأولى، وتسابق كل من حبيب باشا السعد وأيوب ثابت وجورج ثابت وألبير قشوع إلى هذا المركز، وإلى مركز رئاسة الحكومة، باعتبارهما مركزين مارونيين. وكانت الصحافة الوطنية والعلمانية، ترى هذه المشكلة وتنتقد تسابق الشخصيات السياسية في سبيل مصالحهم الضيقة وترى في شخصية الشيخ محمد، وبعد نظره، وسطوته على المجلس النيابي صمّام أمان للحياة السياسية اللبنانيـة، وعامل توازن برلماني ديمقراطي في وجه رئيس الجمهورية وحكومته والفرنسيين ومفوضيتهم. لـذا يأتي التجديد ولاية ثانيـة لشارل الدباس، في هذا الإطار الديمقراطي التـوازني للمجتمع اللبناني الفتي، باعتبار الدباس من

الطائفة الأرثوذكسيـة ورجل الفرنسيين الأول بامتياز حتى عام 1934، وانتخابه مرّة ثانية لا يثير الخلافات بين المسلمين والموارنة...

ولكن الرئيس شارل دباس أدرك أهمية استقرار رئاسة الجمهورية، في لبنان، كمركز أساسي ورئيسي تخضع له جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والإدارية والأمنية. فلذلك عمل بمساعدة المفوضية العليا وبالضغط على الشيخ محمد والنواب على ضم مجلس الشيوخ إلى مجلس النواب وسلب الشعب اللبناني حقاً من حقوقه، وعلى تعديل الدستور ليتمكن من حلّ المجلس النيابي ساعة يشاء، وإطلاق يد رئيس الجمهورية في تشكيل الحكومات وإقالتها. ومع اقتراب نهاية ولاية الدباس الأولى عام 1929، أقنع سماحة الشيخ محمد بضرورة التجديد له لمدّة ثلاث سنوات أخرى، كما أقنعه أيضاً بمعاونة الفرنسيين على تعديل الدستور لتصبح مدّة رئاسة الجمهورية ست سنوات (المادة 49 من الدستور)[23].

وبالمقابل، رفض الشيخ محمد، رئيس مجلس النواب آنذاك، تعديل الدستور خوفاً من اشتداد قوّة الدباس وطغيان رئاسة الجمهورية، التي كانت المفوضية الفرنسية تتحكّم باختيار رجالاتها على غيرها من السلطات لتصبح ديكتاتورية رئاسية فرنسية، لا ديمقراطية برلمانية وشورى نيابية. ولكن أمام إلحاح الفرنسيين وتملّق الدباس لهم ولسماحته، اقتنع الأخير على مضض بضرورة التعديل؛ وأخذ يبذل جهداً استثنائياً، ومشقة كبيرة لإقناع النواب في سبيل تعديل الدستور وتمديد ولاية رئيس الجمهورية لمدّة ست سنوات بدلاً من ثلاث، ولكن شرط أن لا يستفيد الرئيس الدباس من هذا التعديل[24]. ولذلك كان سماحته يخاف أن تقع البلاد في المحظور، ويتحوّل رئيس الجمهورية إلى ملك غير معلن، أو ديكتاتور دستوري تُجدّد رئاسته طالما يرضي أسياده الفرنسيين، وطالما يفرض سيطرته على المجلس النيابي. من هنا تقدّم سماحته بنص مشروع قانون تعديل المادة 49 من الدستور مشترطاً أن تكون ولاية رئيس الجمهورية غير قابلة للتجديد إلاّ بعد انقضاء مدّة ست سنوات على انتهاء الولاية الأولى.

ج - الإنتخابات النيابية عام 1929

بعد تعديل المادة 49 من الدستور في 8 أيار 1929، أي قبل عشرين يوماً من بدء ولاية شارل الدباس الثانية الذي لم يكن هذا التعديل لمصلحته، انتهت في 25 تموز 1929 مدّة المجلس النيابي (التمثيلي الثاني) الذي انتخب في 25 تموز 1925. وتعيّن الثاني من حزيران 1929 موعداً لانتخابات الدرجة الأولى و16 منه للدرجة الثانية[25].

وخوفاً من المجيء بمجلس نيابي موالٍ كلياً لرئيس الجمهورية أو معارض لرئيس مجلس النواب الشيخ محمد الجسر، وتلافياً لسيطرة رئيس الجمهورية على المجلس النيابي الجديد فيصبح عندها ديكتاتوراً دستورياً. اتفق الشيخ محمد مع مندوب المفوضية السامية الموسيو سولومياك على تشكيل معظم القوائم النيابية وهذا ما أغضب رئيس الجمهورية شارل الدباس ورئيس وزرائه الشيخ بشارة الخوري الذي يؤرخ في مذكراته «حقائق لبنانية» لهذه المسألة بقوله: «ولما شعرت باتفاق الشيخ محمد الجسر والمسيو سولومياك على معظم القوائم. راجعت بذلك الرئيس الدباس فأكد لي أن لا علم له بشيء من الإتفاق...

درسنا الحالة مع رئيس الجمهورية والمسيو بونسو المفوض السامي الجديد صديق الدباس، وقرّ الرأي على أن لا تنشب أزمة بيننا وبين المسيو سولومياك مندوب المفوض السامي، وأن نسعى لتلافي الأخطار ما أمكن. فصممنا على تعيين حبيب باشا السعد فيما اذا سقط في الانتخاب، ونصح الرئيس الدباس ليوسف السودا، وهو صديقنا نحن الإثنين، بأن لا يتقدم للترشيح على أن يصير تعيينه أيضاً... وأما في الشمال فذهبت أتعابنا أدراج الرياح، وعبثاً نصحنا للشيخ محمد بأن يسحب وديع طربيه ومرشح المستشار لمصلحة قبلان فرنجية فرفض... ووصلنا إلى يوم 16 من حزيران... فاخذنا بعض الاحتياطات لمنع أهالي زغرتا من دخول سراية طرابلس حيث يجري الانتخاب... ولكن الزغرتاويين دخلوا السراي عنوة وضغطوا على الناخبين الثانويين مما اضطر وديع طربيه للانسحاب ففاز قبلان فرنجية بالمقعد النيابي»[26].

وتحت عنوان «المجلس النيابي» على المكشوف، كتب النائب ميشال زكور مقالاً في جريدته «المعرض»، يعرض فيها لتأثير سماحة الشيخ محمد على مسار الانتخابات النيابية لعام 1929 في سبيل إيصال أكثرية نيابية موالية له. مما جاء في هذا المقال: «عندما بدأت المعركة الإنتخابية في لبنان من ثلاث سنوات، كان غليان الأفكار كالبركان وكان الجميع يقدّرون اشتداد المعركة ولا سيما بعد ما ظهرت القائمة الانتخابية الأولى في الجبل وعلى رأسها حبيب باشا السعد رئيس الوزراء في ذلك الحين، فاتخذ المعاكسون من ظهور هذه القائمة حجّة لهم لمقاتلة الوزارة نفسها والمطالبة باسقاطها بدعوة أنها وزارة حزبية لا يصح أن تتولى عملية الإنتخابات.

وكان رئيس المجلس في ذلك الحين (الشيخ محمد الجسر) يظاهر الفئة المعارضة لوزارة حبيب باشا...، وتمكّن رئيس المجلس بتأييد دار المندوب (المفوض السامي) من «اقناع» النواب وحملهم على امضاء العريضة المشهورة بنزع الثقة عن الوزارة.

استقالت وزارة حبيب باشا السعد أمام هذا الضغط الشديد قبل أن تجابه تيار المجلس (النيابي) المعاكس لها، وجيء بالوزارة الحيادية الثلاثية. على أنه اذا جاز لنا القول أن أركان الوزارة انفسهم كانوا حياديين، فان الرجل الذي يتولى عملية الانتخاب وادار دفتها (يقصد به سماحة الشيخ محمد) لم يكن حيادياً، بل كانت له قوائم انتخابية معروفة هي التي أعلنت الحرب على الوزارة السعدية بسببها.

وجرت المناورات الانتخابية في ذلك الجو القلق. وبينما كانت المفوضية العليا تعلن حيادها المطلق من جهة وترد عليها الحكومة اللبنانية الرئيسية بمثل هذه النغمة من جهة أخرى، كان رئيس المجلس (النيابي) يدير دفة المناورات بمهارته المشهورة حتى ساد الناس اعتقاد قوي بأن السلطتين - الوطنية والانتدابية - قد سلمتاه زمام الانتخابات وسلحتاه بكل ما له من نفوذ وسلطان لاخراج من يشاء من المرشحين للمقاعد النيابية.

ولم يكن بامكان أحد أن يعتقد غير ذلك خصوصاً بعد سقوط الوزارة السعدية التي كانت قبل يوم واحد متمتعة بثقة الأكثرية النيابية والتي كان سقوطها قبل ميعاد الانتخابات الأولى ببضعة أيام برهاناً صريحاً على نفوذ رئيس المجلس (الشيخ محمد الجسر) وسلطانه المطلق في إدارة الانتخابات.

ونعتقد أن دار المندوب (المفوضية العليا الفرنسية)، تخلّت للرئيس (الشيخ محمد الجسر) وتركت له القيادة... وأن السلطة الانتدابية هي التي أرادت - ولو عن غير قصد أن يكون رئيس المجلس الكل بالكل في إدارة حركة الانتخابات فقام الرئيس (الشيخ محمد) بالمهمة كما يذكر الجميع وأوصل إلى الكراسي النيابية الأكثرية التي ارادها ولم يشعر الأفرنسيون بخطر هذه السياسة الاّ في معركة انتخاب رئاسة الجمهورية الأخيرة (1932) إذ تكشفت الحقائق لهم بجلاء ووضوح ولمسوا بأيديهم إلى أي موقف صعب دقيق قادتهم تلك السياسة.

ولكنهم بدلاً من أن يصلحوا ما فات استسهلوا تحميل الضعيف كل المسؤولية، وهم الأقوياء، فاعلنوا توقيف الدستور ووقف الحياة النيابية... »[27].

وبالرغم من معارضة النائب ميشال زكور لتدخّل الشيخ محمد في القوائم الانتخابية بهدف إيصال الأكثرية النيابية المطواعة له في اتخاذ القرارات المصيرية ومنها معركة رئاسة الجمهورية لعام 1932 والتي كان سماحته يعدّ العدّة لها منذ وقف شارل الدباس ضد مجلس الشيوخ وقضى عليه بدمجه مع المجلس النيابي عام 1927. لم ينكر النائب زكور تمتع الشيخ بذكاء وسرعة خاطر يساعدانه على فهم اتجاه رأي النواب قبل التصويت، حيث لم «يكن يطرح

مشروعاً من المشاريع التي يريدها الاّ بعد التأكد من النجاح في التصويت، والاّ فالتأجيل يتلو التأجيل وقد ذهبت كلمته المشهورة «قبلت» مذهب الأمثال»[28].

الشيخ محمد بين بشارة الخوري وإميل إده

يروي «الصحافي التائه» اسكندر الرياشي، في كتابه «قبل وبعد»، علاقة الشيخ محمد بكل من إميل إده وبشارة الخوري بقوله:

«لم يكن اميل اده يتصور يوماً أن الشاب الهادىء الوديع الشيخ بشارة الخوري الذي تمرّن في مكتبه، هذا الجبلي «الغشيم» بنظره الذي لم يعش في ظلال الحي السرسقي يمكنه أن يكون الأول في روما... ويمكنه أن يعتلي في بيروت إلى أعلى القمة...

وكان الشيخ محمد الجسر أول من عرف في هذا السياسي الناشيء رجل المستقبل. وقال مرّة لأميل اده بعد جلسة نيابية أظهر فيها بشارة الخوري سعة صدر غريبة: «أرى أن هذا الجبلي القروي يطلع على السطح بعجلة وسرعة... وأخشى أن يصعب علينا كسر السلم قبل أن يسد علينا باب السطح»[29].

ويقول اسكندر الرياشي: «لا أعرف اذا كان الشيخ محمد الجسر – هو الآخر – يخشى من صعود بشارة الخوري أو أنه كان يقول ذلك للاستاذ اميل اده تودداً...

وكان سماحته يحاول أن يجعل لكلمة الاستاذ اده في المجلس مكانة أكبر من كلمة بشارة الخوري، غير أن بشارة الخوري كان في رئاسة الوزراء يعرف كيف يجعل سياسته تتجانس وتتناسق مع سياسة المفوضية السامية، ومع رئاسة الجمهورية... في حين أن رئاسة اميل اده (12 تشرين الثاني 1929 إلى 20 شباط 1930)، جعلته يسارع منذ استلامه الحكم إلى استفزاز غضب المفوضية السامية ورئاسة الجمهورية معاً... ولقد أحدث ضجة بعزله عدد كبير من الموظفين وفي تعديل مناهج التعليم في وزارة المعارف لصالح البعثات الأجنبية المسيحية، وفي استبعاد سياسة الدولة عن العرب والعروبة، اذ ان اميل اده كان يفهم لبنانيته مستقلة متعصبة، لا يريد لها نسيباً وقريباً.

وكان اميل اده يتكلم علناً ضد عروبة لبنان، بينما بشارة الخوري بفضل دهائه السياسي ونفسه الكتومة، يتحاشى دوماً الخوض في موضوع موقف لبنان من البلدان العربية. واذا اضطرته الظروف لخوض الموضوع، فإنه كان يقول أشياء تناسب نزعات الحضور الذي يسمعونه وترضي المقام الديني الذي ينتمي إليه سامعوه... فلا يتحدى النصراني ولا يتحدى

المسلم، بينما كان أميل اده يقول رأيه بصورة كاسرة.

وهذا ما جعل المسلمين في لبنان والبلدان العربية يطمئنون إلى الشيخ بشارة الخوري أكثر من اطمئنانهم إلى أي ماروني آخر، خصوصاً وأنه لم يكن بامكانهم أن يطمئنوا إلى الأستاذ اده، وهو أول من خرج على الناس بأسطورة الأصل الفينيقي للّبنانيين، زاعماً انهم ما كانوا، ولا مرّة عرباً ولا مستعربين...

وفي وسط هذا الخصام بين الجانبين (إده والمسلمين) لم يسوّد بشارة الخوري وجهه ولا مرّة بالقول مع المسلمين أن لبنان غير عربي، كما وإنه لم يفضح نفسه أمام الكنائس والأديرة بالقول أن لبنان عربي محض.

وعندما كان الاستاذ اده رئيس وزارة جعلت بعض اعماله تثبت للمسلمين في لبنان أنه يعمل سياسة لبنانية انعزالية محضة»[30].

وعندما سأل المحامي والنائب السوري السابق نوفل الياس سماحة الشيخ محمد يوماً، عن الفرق، في نظره، بين الشيخ بشارة الخوري واميل اده، قال له:

«اميل اده معجب بالإسلام ولكنه لا يحب المسلمين، والشيخ بشارة متفهم ومنفتح على المسلمين ولكنه متمسك بمسيحيته». ويقول نوفل الياس: «لم أفهم جيداً ما يعني بذلك، وسألته المزيد من الشرح، فأجاب سماحته:

«يتحلى اميل اده بصفات الشجاعة والإقدام ولا بدّ من أن يكون في قرارة نفسه معجباً بدين محمد، ولكنه لا يحب مسلمي لبنان الذين يعارضونه ويتصرفون سلبياً بالنسبة للدولة اللبنانية التي يتمسك بها. أما الشيخ بشارة فهو تلميذ الآباء اليسوعيين، الذين لا تنسجم تربيتهم وعقليتهم مع رسالة كرسالة الإسلام، ولكنه منفتح على المسلمين سياسياً، لأنه يعتقد بأن مصلحته ومصلحة جماعته، للوصول إلى الحكم، هي التعاون مع المسلمين. أما اميل اده فليس من طبعه أو طبيعته المسايرة والتودد للوصول إلى الحكم».

وأضاف الشيخ محمد: «ولا شك في أن معرفة الشيخ بشارة الخوري الجيدة للغة العربية ولآدابها، سهلت عليه التلاقي مع المسلمين والعرب، بينما ابتعاد أميل اده عن المسلمين والعروبة كان أهم أسبابه لعدم إجادته اللغة العربية، وجهله للآداب العربية والتراث الإسلامي»[31].

ويستمر اسكندر الرياشي في سرد علاقة اميل اده بالشيخ محمد الجسر والمسلمين، بقوله:

«واستلم اميل اده الحكم – بعد أن اتفق الفرنسيون والدباس والشيخ محمد على جعل التوازن يقوم بين الخصمين المارونيين الكبيرين (الخوري واده) – فطالما بشارة الخوري أخذ حقه ثلاث

مرّات في رئاسة الوزراء – مما جعل اميل اده يزداد عنفاً وشغباً – فيجب المجيء بهذا الأخير للحكم أيضاً على الأقل للتوازن ليكف شرّه عن الناس»[32].

وكانت الدولة اللبنانية في ذلك الحين، أي في بداية الثلاثينات يحكمها، وفاقاً لمذكرات الشيخ خليل تقي الدين، سكرتير المجلس النيابي والشيخ محمد الخاص منذ عام 1926 إلى عام 1932، «يحكمها ثلاثة رجال: شارل دباس رئيس الجمهورية والشيخ محمد الجسر، رئيس مجلس النواب، ومسيو سولومياك مندوب المفوض السامي الفرنسي لذى الحكومة اللبنانية»[33].

لذا عندما جاء اميل اده إلى رئاسة الحكومة في 12 تشرين الأول 1929 باتفاق الرجال الثلاثة الأقوياء في الدولة اللبنانية، قال له الشيخ محمد: «لا تعمل مثل أيوب ثابت[34] فالحاكم الكبير هو الذي يدشّن حكمه بشيء كبير فدبّر حالك قبل أن يقول أهل هذه البلاد إنّ المكتوب معروف من عنوانه»[35].

وحتى يقوم إميل إده في رئاسة الحكومة بعمل كبير يفيد الأمة اللبنانية جمعاء والوطن اللبناني، حاول الشيخ محمد بطلب من رئيس الجمهورية الذي بذل كل ما في وسعه، ومن المفوضية السامية الفرنسية إقناع المجلس النيابي بضرورة إعطاء حكومة إده صلاحيات استثنائية تسمح لها باصدار مراسيم اشتراعية بالإصلاح الإقتصادي والمالي والإداري. وتدخّلت المفوضية السامية بأمر النواب المعارضين لإعطاء صلاحياتهم التشريعية لرئيس الحكومة الجديد[36].

ولكن إميل إده، بدلاً من أن يقابل معروف الشيخ محمد الذي أوصله إلى رئاسة الحكومة وإعطائه الصلاحيات الاستثنائية وحقّ إصدار المراسيم الإشتراعية بردّ الجميل والإعتراف بالمعروف، عامله بجفاء وصلافة. وزيادة في التعجرف وفرض الديكتاتورية الحكومية اختار مكاتب حكومته في الطابق الأول من السراي وأخذ يحشد يومياً الأنصار والمتظاهرين المؤيدين له. وعلى سبيل المثال عندما دخل السراي لليوم الأول في 12 تشرين الأول 1929 رافقته تظاهرات كثيرة كان أكبرها تظاهرة قرى جبيل بقيادة النائب روكز أبي ناضر الذي أخذ يتحدى خصوم إده[37].

«وطبعاً هذه التظاهرات اليومية الحماسية لإميل اده خلقت لها بطبيعة الحال نقاداً عديدين وأعداء مخيفين: العدو الأول الشيخ محمد الجسر الذي كان قبل مجيء إده للسراي يجلس سعيداً ملكاً في الطابق الثاني منها، وجاء هذا الأخير فاذا به يجعل الطابق الأول الذي انتقاه

لمكاتب ديوان رئاسة الوزارة يقطع الطريق على الطابق الثاني ويجعله يفتقر ويقفر كل يوم عن يوم، مما انتهى الأمر بالشيخ لأن يقلق ويظهر حنقه وغضبه علناً على هذا الطابق الأول الذي يرابط في أول السلم ويقطع الطريق على زبائن سماحته الذين اعتادوا الصعود لديوانه يومياً من صحافيين وظرفاء وطلاب معالي وسماسرة سياسة ومتاجرين. وأخذ يشعر (سماحته) أن سلطانه في السراي بدأ في التلاشي فخاف على نفسه وراح يحاول إعادة وجاهته التي لم يكن أحد في السابق يجسر على مزاحمته عليها ولم يكن يعتقد أنه قد يأتي أحد يشلحه إياها.

ورأى أخيراً أنه لن يتم الشيء ولن يستتب له الأمر إلاّ بتدبير المصاعب والمتاعب لإخراج اميل اده من السراي –مع إنّه– هو الذي سعى أكثر من الجميع لاستقدامه إليها.

وسمعناه (اسكندر الرياشي) يشكو ذات صباح ويقول:

– لقد كنت ساذجاً فقد جئت بالدب الى كرمي ولكن لن يطول الأمر كثيراً»[38].

وما إن وصل إميل إده إلى رئاسة الحكومة، «وأعطاه المجلس صلاحيات المراسيم الاشتراعية من هنا حتى انفضت الجموع نهائياً، ليس من حول الشيخ محمد الجسر فقط بل من حول رئيس الجمهورية أيضاً، بعد أن احتكر إميل إده كل شيء، ولم يعد لأهل السراي وروادها حاجة مع أحد غيره يدللونه ويحلفون باسمه ويضربون بسيفه»[39]. فلقد أطلق إميل إده العنان لمستشاريه وجماعة جريدة «الأوريان» للعمل في السراي الحكومي على وضع المراسيم الإشتراعية وعلى إعطاء طابع حكمه «طابع اللبنانية الجبلية التي تنتمي على الأخص للمسيحية الرومانية الكاثوليكية فما كان يجعله لا يأمن كثيراً للبنانية الأرثوذكس...«الذين يقولون بعروبة لبنان، ولا يعترف بلبنان الجديد في طرابلس وعكار والبقاع والضنية وصيدا وصور والبسطة وطريق الجديدة. تلك المناطق التي كانت ذات أكثرية مسلمة»[40].

من هنا يمكن فهم قضية إقفال المدارس في المناطق ذات الغلبة الإسلامية إفساحاً في المجال للإرساليات الأجنبية المسيحية للحلول مكانها [41]. كما يمكن فهم التظاهرات والعرائض التي رفعت من البسطة وطرابلس وعكار وغيرها من المناطق اللبنانية التي رفض إميل إده الإعتراف بلبنتها، وفهم مسألة إهمال رئيس الجمهورية الدباس والحكم باسم المارونية دون استشارته[42].

وبدلاً من أن يسمع إميل إده نصيحة الشيخ محمد وأصدقائه عمل بالعكس إذ أنه من ثاني يوم دخل فيه إلى السراي قام بعمل مستغرب أدّى إلى نشوء معارضة برلمانية وجماهيرية كبيرة. فألغى بمرسوم اشتراعي 85 بالمائة من المدارس الرسمية.

ولما كانت المدارس الرسمية إسلامية بالمائة تسعين، من مجموع تلامذتها لأن أبناء النصارى كانوا يذهبون بالأحرى وبالمائة تسعين الى المدارس النصرانية الرهبانية الخاصة وأهمها المدارس الأجنبية. فيكون هكذا دشن عهده باغضاب المسلمين عليه وقد كانت صوفته حمراء أصلاً عندهم فقاموا عليه ليس في لبنان فقط بل في البلدان العربية...

ويوم إذن نسب له أعداؤه وخصومه... تلك العبارة الفظيعة التي زعموا أنه قالها -والتي أنكرها دوماً بعد ذلك ظل طيلة العمر يقسم أنه لم يقلها- ولكنهم كانوا قد ألبسوه اياها وما عاد استطاع التخلص منها وهي ما عادت حلت عنه: «إذا كان هذا الشيء لا يعجبهم فليذهبوا لبلادهم عند اخوانهم في الصحراء»[43].

«وطبعاً قامت من وراء هذه القاعدة السياسية العدائية التي بنى عليها اميل اده حكمه قيامة المسلمين يعاونهم الأرثوذكس عن طريق خفي والجانبان يشتركان مع بشارة الخوري والشيخ محمد في المشاغبة عليه والعمل لاقصائه عن الحكم يخلقان له المشاكل ويضعان العراقيل في وجهه... وعندما بلغه بعد ذلك تواطؤ الدباس والشيخ محمد وبشارة الخوري عليه قال سأجعل البوم ينعق بعد الآن في الطابق الثاني من السراي»[44]، حيث كانت مكاتب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النـوّاب الشيخ محمـد. وأمام هذا الأمر الواقع الذي فرضه إميل إده على السراي، «وأمام هذا الطغيان الغريب اضطر الشيخ محمد هرباً من هذه الدكتاتورية الأدية... في السراي التي أخذت تزداد يوماً عن آخر، أن يتمارض خوفاً من أن يشمت به الناس. يرونه، وبعد ذلك العز، يأتي الى السراي ولا يجد أحداً حولـه. تمارض الشيخ محمد وجلس في بيته يفكر ويضع الخطط، تماماً كما فعل الشيخ بشارة الذي اعتكف في مكتبه...

تمارض إذن الشيخ محمد... وضحك بونسو - مما كان حدثاً كبيراً أنه لم يكن يضحك إلاّ في المناسبات الكبيرة جداً، ضحك بونسو بعد أن بلغه تحالف بشارة الخـوري مع الشيخ محمد ضد رئيس الوزراء (إميل إده)، وأخذ في كل مرّة يزوره أحد يسأل بابتسامته الساخرة - أن يطمّنه عن مشاكل ومصاعب صديقيه الشيخ محمد، وبشارة الخوري ويؤكد أن قلبه عندهما»[45].

وبعد درس وتمحيص، قرّر الشيخ محمد قلب الطاولة على رأس إميل إده وحكومته، وأخذ يعدّ العدّة لدعوة المجلس النيابي ومناقشة الحكومة على إجراءاتها التعسفية ونهجها الديكتاتوري. وقبل انعقاد الجلسة حاول التأثير على النواب ورجال الصحافة والشارع الإسلامي بمختلف الأساليب الآيلة إلى إقالة الحكومة أو استقالتها.

ولم يقتصر التحالف ضد إميل إده على الشيخ محمد الجسر وبشارة الخوري، بل تضافرت كل الجهود السياسية والشعبية في سبيل إسقاطه في المجلس النيابي. وكان خير الدين الأحدب قد أسّس جريدة «العهد الجديد» التي أخذت على عاتقها استقطاب الشباب القومي السوري والعربي اللبناني للتأثير على الفرنسيين ليس بالمطالبة بالوحدة السورية فقط بل بالوحدة العربية الكبرى[46]. كما عمّت المظاهرات جميع أنحاء البلاد والمناطق المتضررة من مراسيم حكومة إميل إده الإشتراعية، وكان أكبر هذه التظاهرات والإضرابات تلك التي شهدتها مدينة طرابلس مسقط رأس سماحة الشيخ محمد الذي اتهم آنذاك بتدبيرها وتغذيتها وتشجيعها.

وتعلّق جريدة «المعرض»، آنذاك، على ثورة المسلمين الشديدة والعارمة ضد إميل إده بما يلي: «حتى أنّ الزعيم الطرابلسي عبد الحميد كرامي إتّحد للمرّة الأولى في حياته السياسية مع الرئيس الشيخ محمد الجسر في سبيل خذل إده دفاعاً عن حقوق المسلمين»[47]. وهكذا، إذن، ما إن صدرت المراسيم الأولى لحكومة الإنقاذ الإدية، بالتشحيلات والتشكيلات الإدارية في وزارتي المعارف والصحة، حتى أغلقت المدارس أبوابها، فسرّح القسم الأكبر من المعلمين والموظفين، وأخذ التلامذة يهيمون في الشوارع. ونفّذت مدينة طرابلس التي طالها ومناطقها ظلم المراسيم الإشتراعية «اعظم اضراب شهدته البلاد احتجاجاً على هذا التصرّف غير المدروس، وتضامن أبناء البلاد من مسلمين ومسيحيين للعمل على الغاء هذا القرار. وطيّر فريق من الشباب الطرابلسي... برقية إلى رئيس الحكومة احتوى بعضها ما نصه: «لم يسجل التاريخ في أشد العصور ظلاماً من عمد إلى محاربة العلم كما سجل عهدكم». ولم يمض يوم واحد على إرسال البرقية حتى جاء أمر برقي من قبل النيابة العامة الاستئنافية في بيروت تدعو فيها موقعي البرقية إلى المحاكمة بمادة التهجم على رياسة الحكومة. فامتنع الشباب (الطرابلسي) عن الحضور وتألف وفد من وجوه المدينة لمقابلة رئيس الحكومة... (الذي) أصرّ على موقفه مهدداً بالسوق إلى المحاكمة كل من يكرّر التصرّف بما يتصرف بها الشباب (الطرابلسي). وقد جاوبه رئيس الوفد... الشيخ شفيق المولوي بقوله: «ان طرابلس بشيوخها وكهولها وشبابها سترسل البرقية تلو البرقية احتجاجاً على هذا التصرّف حتى لا يبقى خارج السجون أحد من أبنائها»[48].

قابل الوفد الطرابلسي، الشيخ محمد الجسر وشرح له ردّة فعل رئيس الحكومة الإنقاذية ! إميل إده، وتهديده. فوعد سماحته باسقاط حكومة إده وعودة المدارس الرسمية إلى العمل. ولقد عزّ على سماحته أن تقفل المدارس التي بناها ووضع مناهجها التعليمية وزارها مدرسة

مدرسة عندما كان وزيراً للمعارف.

ولقد طلب الشيخ محمد في جلسة خاصة للمجلس النيابي، من إميل إده تعديل المرسوم الإشتراعي الذي يلحق غبناً كبيراً بالطوائف الإسلامية، حيث اشترط للتوظيف، حيازة القضاة والمعلمين شهادات عليا، وكانت الأكثرية الكبرى من حملة الشهادات في لبنان آنذاك، من الطوائف المسيحية. طلب منه قائلاً: «له بأنه لا يستطيع، وهو يمثل المسلمين في ثاني أعلى مركز في الدولة اللبنانية، أن يدافع عن هذا الظلم الكبير الذي سيلحق بمئات العائلات الإسلامية»، لكن إميل إده أصرّ على تنفيذ القانون، فهدّده الشيخ محمد بالإستقالة والتخلي عن كرسي رئاسة المجلس، والجلوس في صفوف النواب وإلقاء خطاب معارض لهذا القانون يطلب فيها طرح الثقة بالحكومة، وإعلان العصيان المدني على حكومته، إذا لم يتراجع عن قراراته ومراسيمه التعسفية بحق الفئات اللبنانية الفقيرة وخاصة المسلمة منها. عندئذٍ لم يجد أميل اده أمامه سوى تقديم بعد مدّة استقالة حكومته، بعد أن انقلبت الأكثرية التي اعطته الثقة في 12 تشرين الاول 1929 الى أقلية، فاستقال في 20 آذار 1930. كي لا تتعرض حكومته للسقوط في المجلس[49].

ويقول الدكتور باسم الجسر ابن الشيخ محمد[50] «أن الطريف في الصراع بين إميل إده وسماحة الشيخ محمد والنواب المعارضين في المجلس هو أن هذه «الحادثة السياسية»، أحدثت صدىً بعيداً في الأوساط الشعبية الإسلامية، التي اعتبرت «وقفة» الشيخ محمد «بوجه» إميل إده، ومنعه من إخراج مئات الموظفين المسلمين من الإدارة، انتصاراً إسلامياً على الحكومة وإميل إده بالذات. وراحت «المخيلة الشعبية» تضخّم الإصطدام الذي حصل بين سماحة الشيخ وإميل إده، وتنسج حوله روايات مبالغاً فيها. وطالما سمعت وأنا شاب صغير، أو عندما ترشحت للانتخابات عن بيروت (دورة 1964)، بعد وفاة والدي بثلاثين سنة، وحتى مؤخراً، بعد ستين سنة من وفاته. سمعت من فم سائق تكسي أو رجل مسلم متقدم في السن، روايات شعبية عن هذا الاصطدام وكيف وقف الشيخ محمد في المجلس وقال لإميل إده رداً على تحدّيه: «إذا كنت أنت «اده» (قدّة)، فأنا «جسر»، وألف «أده ما بيساووا جسراً»، (وكلمة «اده» في العامية اللبنانية بعد أن حلّت الألف في اللهجة المحكية مكان القاف، تعني الخشبة الصغيرة في النجارة، بينما الجسر يكون خشبة كبيرة ضخمة أو يتألف من مجموعة أخشاب غليظة محكمة الإلتصاق). ويوماً آخر، روى أحدهم الحادثة بأسلوب طريف، حيث قال: «إن الشيخ محمد الجسر سحب فرده (مسدسه) ووضعه على

المنبر وهو يخاطب إميل إده في المجلس النيابي».

دخول جبران تويني الوزارة[51]

«كانت الدولة اللبنانية في ذلك الزمان أي في بدء الثلاثينات (من القرن العشرين) يحكمها ثلاثة رجال: شارل الدباس رئيس الجمهورية والشيخ محمد الجسر، رئيس مجلس النوّاب، ومسيو سولومياك، مندوب المفوض السامي لدى الحكومة اللبنانية. وكان هؤلاء الثلاثة يتقاسمون الحكم ويتنازعونه ويليهم في النفوذ رؤساء الوزراء والوزراء والمستشارون الفرنسيون العاملون في كل وزارة من وزارات الدولة. وكان معروفاً أن الحكومات في لبنان تأتي وتروح بناء على رغبة الثلاثة مجتمعين أو على تغلّب أحدهم على الآخر. وكان الشيخ الجسر أقواهم نفوذاً وأطولهم باعاً... يتصرّف بمقدرات البلد ويتحكم بالوزارات. فيُعلي من يشاء، ويخفّض من يشاء. ولكنه لم يستثمر مركزه لمنفعة شخصية، ولا يستغله لموبقة... وكان يكفي أن يقال في لبنان أن الشيخ يريد كذا، والشيخ يؤيد فلاناً، ويعارض فلاناً حتى يعرف الجميع أن المتحدث هو الشيخ محمد الجسر، رئيس مجلس النواب.

وفي ذلك الزمان، بالذات، كان المرحوم جبران تويني، (والد غسان تويني)... يصدر جريدة «الأحرار» ورئيس تحريرها... وكان صحفياً لامعاً، ووطنياً مناضلاً... وكانت دوائر الانتداب ودوائر الحكومة اللبنانية، سواء بسواء تخشى قلمه وتهاب حملاته وتتودد إليه.

وذات يوم بدأ جبران يكتب في «الأحرار» مقالات بعنوان «جمهورية الاخوان». وأصبحت المقالات تؤلف سلسلة تظهر حلقاتها كل يوم، وكل حلقة أقوى من سابقتها. أما العنوان فلا يتغيّر. حتى أصبحت «جمهورية الاخوان» حديث الخاص والعام. كان جبران يتناول في مقالاته بالنقد اللاذع أوضاع الدولة اللبنانية والحاكمين من فرنسيين ولبنانيين على السواء. فالمجلس النيابي وقف على الاخوان وأبناء العمومة... وأصاب رشاش من مقالات الاستاذ تويني الشيخ الجسر نفسه. ولم ينج منه لا رئيس الجمهورية شارل دباس ولا مندوب المفوض السامي سولومياك، ولا المفوض السامي نفسه. كان جبران يجد في كل منهم علّة بل عللاً فينقضّ عليها بقلمه القوي اللاذع حتى راحوا يفتشون عن وسيلة يخفتون فيه هذا الصوت، والصوت لا ينقطع، ويسكتون ذلك القلم، والقلم يزداد نقداً وعنفاً يوماً عن يوم.

وفي ذلك كتب (خليل تقي الدين): أعرف أن الشيخ محمد كان يقرأ الأحرار كل صباح ولا يفوته من مقالات جبران (تويني) حرف، وإن كان يتألم ولكنه يخفي ألمه.

إلى أن انفجر في وجهي ذات صباح وقال: «جبران صديقك أليس كذلك»؟ قلت بلى يا سماحة الرئيس. قال: «ماذا يريد؟ قلت: انه يكتب في مقالاته ويقول ماذا يريد. قال أريد أن أراه. فدبّر الأمر.

فذهبت إلى جبران وحدثته حديث الرئيس ورجوت منه أن يقوم بزيارته. فأبى، وظللت أحاور وأداور حتى قبل أن يجتمع بالشيخ الرئيس على غداء أو عشاء، ولكنه قال لي: لا ينتظر مني الشيخ أن أتراجع أو أكف عن كتابة «جمهورية الاخوان».

وعدت فأخبرت رئيسي (الشيخ محمد) بما جرى مع جبران. فقال: أطلبه على التلفون. ففعلت. وتناول الشيخ السماعة من يدي وتحدث إلى جبران تويني حديث دعابة وظرف، وقال الشيخ: هل نتناول طعام الغداء غداً في بحر صاف؟ - وبحر صاف مصيف معروف قرب بكفيا كان يقضي فيه الشيخ فصل الصيف - وأدركت أن جبران قبل الدعوة حين سمعت الشيخ يقول: وسيكون ثالثنا على الغداء خليل (تقي الدين) وهو يمر بك ظهر الغد فيدلك على بيتي.

رحب الشيخ بضيفه، واستقبله بحفاوة. لا بل أثار دهشتي حين رأيته يعانقه ويغدق عليه ألطف النعوت. أهلاً باستاذنا الكبير. أهلاً بصديقنا العزيز. هذا وجبران (تويني) يرد التحية بمثلها، وبأحسن منها.

وقال الشيخ: مضى عليك أشهر لم تدخل فيها السراية، ولم تزرنا. فقال جبران: - لا ندخلها إلا فاتحين... فرد عليه الشيخ على الفور... أو وزراء...

وانتهى الغداء كأحسن ما يكون. وكان جو الحديث بين الكبيرين صافياً صفاء سماء بحرصاف. ولم ينبس أحدهما ببنت شفة عن «جمهورية الاخوان». ولكنني (خليل تقي الدين) أدركت أن كلا الرجلين قد تفاهما واتفقا، وانني كنت شاهداً على هذا الإتفاق غير المكتوب.

وبدأ الشيخ محمد يعدّ العدّة لاسقاط الحكومة القائمة، والاتيان بحكومة جديدة يكون جبران (تويني) أحد وزرائها البارزين. وأعطاني الشيخ كلمة السر وأطلق يدي في العمل وفق هذا المخطط. وكان الشيخ اذا عقد العزم على اسقاط الوزارة يوعز إلى أصفيائه من النوّاب بمهاجمتها في المجلس. ويترك لهم الحبل على الغارب فلا يقاطعهم ولا يمنعهم من الكلام. أما إذا وقف رئيس الحكومة أو وزير من وزرائه للدفاع عن الحكومة ودحض أقوال النائب، عكّر عليه الشيخ الجو، وقاطعه وسمح للنواب بمقاطعته. وكان الشيخ «يحجز» في درجه مشاريع القوانين التي ترسلها الحكومة إلى المجلس لمناقشتها وإقرارها، ولا يفرج عنها على الرغم

من إلحاح الحكومة وتدخّل رئيس الجمهورية. ففهم الجميع أن الشيخ غاضب وأنه سيسقط الحكومة. لا شك في ذلك ولا يمضي اسبوع أو أسبوعان حتى تستقيل الحكومة بقدرة قادر ويشرع رئيس الجمهورية في استقبال النواب والاستماع إلى آرائهم ليشكل حكومة جديدة.

وسقطت الوزارة القائمة وغمرت السراي حمى تأليف وزارة جديدة فأمرني الشيخ بأن أفتح عيني جيداً وأن أراقب سير الأمور حتى لا أنسى منها شيئاً.

لم يكن شارل دباس رئيس الجمهورية يحب جبران تويني أو يرغب في تعيينه وزيراً. وكذلك كان موقف الإنتداب منه فقد كان جبران حرباً على الانتداب. وكان سولومياك، مندوب المفوض السامي لدى الحكومة اللبنانية، هو الآخر يكره جبران (تويني)...

في صباح اليوم الثالث الذي تلا سقوط الوزارة جاءني من يقول: إنّ الرئيس شارل دباس قد دعا إلى مقابلته الاستاذ بترو طراد نائب بيروت، وإنّ النائب في حضرة الرئيس الآن وكان بترو طراد ينتمي إلى الطائفة الارثوذكسية التي ينتمي إليها جبران. ومعنى ذلك أنه اذا وقع عليه الاختيار ليكون ممثل الارثوذكس في الوزارة الجديدة أقفل باب الوزارة في وجه جبران تويني، وذهبت مساعي الشيخ أدراج الرياح. دخلت على الشيخ محمد، في مكتبه في السراية وهو لا يبعد عن مكتب رئيس الجمهورية إلاّ مسافة رواق طويل، ونقلت إليه الخبر. فأخذ قلمه وكتب بالحبر الأحمر على ورقة صغيرة وقال لي: أحمل هذا من فورك إلى رئيس الجمهورية. واذا لم يستطع الرئيس قراءة خطي فاقرأ له الرسالة بنفسك. وكان الشيخ مشهوراً بخطه فقد كان أشبه بالطلاسم. وكان يكتب دائماً بالحبر الأحمر وبسرعة فتختلط الحروف بعضها ببعض وتتراكب وتغرق بالحبر. وكنت (خليل تقي الدين) أحد القلائل الذين يستطيعون قراءة خط الشيخ محمد وفك طلاسمه.

قرأت السطرين اللذين كتبهما الشيخ فاذا فيهما:

سيدي الرئيس

كل وزارة لا يدخلها جبران تويني تسقط في أول جلسة يعقدها المجلس

محمد الجسر

حملت الرسالة وهرولت إلى مكتب جورج حيمري مدير غرفة الرئاسة. وقلت له: معي رسالة معجلة من الشيخ محمد إلى فخامة الرئيس. قال حيمري: لا بدّ من الانتظار ريثما يفرغ الرئيس من استقبال الاستاذ بترو طراد. قلت: مستحيل. لقد أمرني الشيخ بايصال الرسالة في الحال. فابتسم حيمري وقال: إذن افتح الباب وادخل. ففعلت، فلما رآني الرئيس وبترو طراد

جالس أمامه قال: شو في خليل أفندي؟ قلت، وقد انحنيت على أذنه: رسالة من سماحة الشيخ وناولته الورقة. فألقى عليها نظرة ولم يستطع قراءتها فقال: اقرأها لي.

فقرأتها. عند ذلك استدار شارل دباس إلى بترو طراد وقال له: بترو أفندي. نتقابل مرة أخرى في هذين اليومين. فنهض بترو وودع الرئيس وانصرف. وعدت أنا إلى الشيخ فأخبرته بما جرى.

وحوالي الظهر صدرت مراسيم تعيين الوزارة (أواخر آذار 1930)، وعيّن جبران تويني وزيراً للتربية الوطنية. وعاشت تلك الحكومة سنتين ونصف السنة وكانت أطول الحكومات عمراً وأكثرها إنتاجاً».

رعاية الشيخ محمد للنهضة الصحفية(52)

ويعلّق اسكندر الرياشي، الصحافي التائه، على قوّة نفوذ الشيخ محمد وإصراره على توزير جبران تويني بقوله: «دخلت الصحافة للسراي بجبران تويني، وكان حضرته قد اقتطع له مكانة قوية في عالم الكتابة بجريدة «الأحرار» التي كانت أكثر انتشاراً وقوّة في ذلك الوقت من جميع الصحف العربية بلبنان. فأخذت (الصحافة) من ورائه مكانة سياسية ونفوذاً كبيراً، جعلا كبار السياسيين يفتشون عن صداقتها. وفي رأسهم الشيخ محمد الجسر، الذي ذهب سعيه لاكتساب جريدة «الأحرار»، إنه دعا أخيراً التويني أحد أصحابها الثلاثة ليكون وزيراً...

دخل التويني الوزارة، فايقظ حالاً باقي اساطنة الصحافة فاخذوا ينشطون في صحفهم ويتزاحمون على تحسينها وتجميل كتابتها وجعلها قوية، طالما الصحافة توصل للوزارة...

وهكذا من وراء هذا النشاط الصحفي وإقبال الجرائد على التحسين بدأت قوّة الصحافة ونفوذها يظهران، يساعدها يومئذٍ الشيخ محمد الجسر، بنوع خاص وبطرق عديدة. وكانت مساعدته المفضلة الناجعة فرضه ضريبة على النواب والوزراء والأغنياء، يدفعونها هنا وهناك، وطبعاً بطريقة مكتومة للصحافيين الذين كان سماحته يعمل لتشجيعهم واكتسابهم.

وكان للشيخ محمد الجسر فن مستطاب في جعل الصناديق المقفلة جداً تفتح أمام أصدقائه. مثلاً صندوق النائبين المحترمين المليونيرين الأكبرين يومئذٍ أميل ثابت وعبود عبد الرزاق، وقد اضطرهما الشيخ محمد مراراً عديدة للاشتراك فعلاً، وبطريقة وثيقة، لا تتفق مع يدهما الماسكة في المساعدات المالية التي كان سماحته يتدبرها لأصدقائه، والتي جعلت مثلاً الشاعر الألمعي بشارة الخوري، صاحب «البرق» حينذاك، يعاتب اميل ثابت ذات يوم، لأنه

كان يثني عليه باحدى المناسبات وفي مجلس من النواب على تجرّده، ويقول: إنّه عرض عليه مالاً فرفضه؛ وجاء بشارة الخوري لاميل ثابت معاتباً يقول له: - ماذا عملت معك حتى تخلق لي هذا الصيت، فتقطع رزقي هكذا؟ هل تتصور انني بعد كلامك هذا سأمزق كتاب المفوضية الذي احمله اليك منها.

يتابع (اسكندر الرياشي)، قلنا: إنّ الصحافة خطت في دخول جبران تويني للوزارة خطوة كبيرة، ومن وراء ذلك وضع أكثرها نفسه في خدمة سماحته، طالما أنه هو الذي يدخل الصحافيين للوزارات، وطالما هو الذي يتدبر مساحة الصحافة، مما كان سبباً أولياً لوقوفها بجانبه عندما انتهت مدّة الدباس الثانية سنة 1932، وقال الفرنسيون بوجوب انتخاب رئيس للجمهورية جديد»(53).

لقد ساعد الشيخ محمد بإشراك الصحافي جبران تويني في الوزارة في النهضة الصحفية الجديدة في لبنان، ولم يكتف بمساعدتها معنوياً بل عمل على مساعدتها مالياً بفرض الأعطيات لها ولرجالاتها. وكان سماحته الذي بدأ حياته صحافياً صديق الصحافيين ورجال الأدب والعلم والمعرفة ونصير الكلمة الحرّة مهما كانت هذه الكلمة لاذعة بالحق.

ولم يكن اختياره لجبران تويني لتدجين قلمه، أو اتقاء من مقالاته، بل كان هدفه الأساسي التفتيش عن رجل النزاهة والاستقامة والكف النظيف وصاحب الرأي الحرّ والتفكير الليبرالي في سبيل تأمين استمرارية الحكم الديمقراطي. ولقد جاء جبران تويني إلى وزارة المعارف بعد استقالة حكومة إميل إده وإيقاف مفعول مراسيمها الإشتراعية المدمرة لوزارة المعارف وعناصرها.

ويتابع اسكندر الرياشي في مجال تعليقه على توزير جبران تويني قائلاً: «فإنّ الاستاذ جبران تويني هو الصحافي الأول الذي جاء بالصحافة للسراي، تدخلها من بابها الكبير وتأخذ وزارة.

وقد كانت الصحافة تدخل السراي قبل ذلك خائفة وجلة مستعطية لاستقصاء الأخبار من جهة وللاشتراك بمجلس الشيخ محمد الظريف من جهة أخرى. وقد كان مجلسه مجتمعاً صحافياً سياسياً، يأتيه رواده يومياً يحمل كل منهم الأخبار السياسية التي يكون قد استطاع الوصول اليها والطرائف الجميلة التي يكون قد اخترعها. وهو مجلس كان يخلع على سراي البرج ثوباً من الفكاهة والظرافة، وسرعان ما انقلبت إلى ثوب من الهزل والسخرية، تعدى مجلس الشيخ محمد إلى الوزارات ومصالح الدولة... فسيطرت روح المجون في كل شيء...

مع الفارق الأكبر أن طرائف مجالس الشيخ محمد ومجتمعاته كانت تمتاز باتقان فن المجون ولم تبتذل كثيراً بالقدر الذي تبدّلت فيه بعد ذلك طرائف المجالس والمجتمعات التي ظلت تتتابع حتى يومنا هذا»[54].

كان الشيخ محمد رائد النهضة الصحفية في لبنان في الثلاثينات من القرن العشرين... وكانت اجتماعاته المهزارة دافعاً له لوضع مشاريع قوانين لصالح الفئات الشعبية والمناطق البعيدة عن العاصمة بيروت، قوانين تطوّر التربية والتعليم والخدمات الصحية والأشغال العامة، قوانين تنصف وتحمي المعلم والموظف والعامل، والمرأة العاملة والأولاد العاملين، وغيرها من المشاريع الإصلاحية والإنمائية التي ما زالت بصمات سماحة الشيخ محمد واجتهاداته التشريعية ماثلة إلى الآن في بنودها وفقراتها.

عقد جلسات المجلس النيابي على ضوء الشموع[55]

في بداية عام 1931، قررت شركة الكهرباء والترامواي (القطار الكهربائي)، ذات الإمتياز الأجنبي في بيروت رفع أسعار كيلوات الكهرباء وثمن تذكرة ركوب القطار، بشكل يفوق قدرة المواطن البيروتي آنذاك. فما كان من الأهالي، إلاّ أن تنادوا إلى مقاطعة ركوب الترامواي وإنارة الكهرباء، كتعبير عن احتجاجهم على ارتفاع الأسعار، التي حددت من قبل الشركة، وكوسيلة لإرغام هذه الأخيرة على القبول بمطالبتهم في تخفيض الأسعار، بعد أن ثبت للمراقبين الأجانب، قبل اللبنانيين، أنها أسعار خيالية، وتنمّ عن غلاء فاحش في حال قبل بها البيروتيون.

ولقد استمرت المقاطعة أكثر من شهر، وتشكّلت لجنة من نواب بيروت والأهالي للتفاوض مع الشركة، وبعد جلسات متكررة بين الطرفين برئاسة الشيخ محمد، رئيس مجلس النواب آنذاك، أصرّ ممثلو الشركة على موقفهم من أن الشركة تخسر، في حال حقّقت المطالب التي عرضتها لجنة المفاوضة البيروتية. وطرح مدير الشركة الفرنسي (بيرار) مدى قيمة هذه الخسارة بالأرقام والبيانات الإحصائية، بقصد التأثير على معنويات اللجنة المفاوضة، التي أصرّت على التمسّك بحقوق الشعب وإرادته، مع رغبتها الشديدة في حلّ أزمة المقاطعة.

وعندما رأى الشيخ محمد، بعض الإصرار من ممثلي الشركة، رفض مفاوضتهم، وحملهم بموقفه الشعبي الحازم على التقدّم باقتراحات جديدة وبأسعار أقرب إلى أماني الشعب من تلك التي كانوا يصرّون عليها. ولم يكتفِ سماحته بهذا الموقف الداعم للجنة المفاوضة

البيروتية، بل قرّر التضامن مع هذه الحركة الشعبية السياسية، وإشراك المجلس النيابي كله بالمقاطعة. فمنذ الأسبوع الأول للمقاطعة، أخذ يدعو إلى عقد جلسات المجلس النيابي، وجلسات المفاوضة بين لجنة نواب بيروت والأهالي المقاطعين، وشركة الكهرباء في بيروت على ضوء الشموع وعدم إنارة الكهرباء، تأكيداً منه لتأييد المجلس النيابي للحركة المطلبية الشعبية في بيروت. فلاقت هذه الإلتفاتة الكريمة من الشيخ محمد، ووقوفه إلى جانب الحركة المطلبية البيروتية وقيادته المفاوضات لأكثر من ثلاث أسابيع، صدى شعبياً واسعاً في الأوساط النيابية الوطنية، وفي الأوساط السياسية والشعبية البيروتية بشكل خاص واللبنانية بشكل عام.

إحصاء عام 1932

في مقابلة صحفية مع الشيخ محمد، جرت في 14 تموز 1930[56]، وعد سماحته اللبنانيين بإجراء إحصاء عام لسكان الجمهورية اللبنانية، وفقاً للقواعد العصرية المتبعة آنذاك في أوروبا ومصر. كما وعد بأن يتم إحصاء النفوس في جميع أنحاء لبنان في يوم واحد.

وإزاء هذا التوجه لسماحته، طلب من صديقه النائب الشيخ يوسف الخازن، أن يتقدم من المجلس النيابي، باقتراح مشروع قانون للإحصاء المنشود. وبعد إقرار القانون في المجلس النيابي في دورة آذار 1931، تأخرت حكومة أوغست أديب في نشر القانون في الجريدة الرسمية ضمن المهلة القانونية. فأغضب ذلك الشيخ محمد والشيخ يوسف الخازن الذي شنّ، بالإتفاق مع سماحته، هجوماً صاعقاً على الحكومة، واتهمها بخرق الدستور لأنها لم تنشر قانون الإحصاء، أو تطلب إعادة النظر فيه خلال المدة القانونية[57]. عندها رضخت الحكومة لتهديد النائب الخازن، وقرأت الرسالة الموجهة بواسطته من الشيخ محمد، ونشرت قانون الإحصاء ليعمل به في كانون الأول 1931.

وهكذا كان للشيخ محمد ما أراد، فصدر قانون الإحصاء، وتمّ بذلك إحصاء سكان لبنان الأول والأخير، على الأراضي اللبنانية منذ نشأة دولة لبنان الكبير عام 1920، وحتى يومنا الحاضر عام 2005، وهو الإحصاء المعروف بإحصاء سنة 1932.

ومن المتعارف عليه، أن هذا الإحصاء الذي دارت حوله مناقشات ومداخلات كثيرة، لم يؤخذ بنتائجه وكان موضع خلاف وما زال بين الطوائف اللبنانية على اختلافها. فلذلك علّق النائب ميشال زكور على هذا الإحصاء آنذاك، في مقال جاء فيه:

«وبينما كانت البلد مهموكة باعتصاب (إضراب) السواقين إذا بعملية الإحصاء الواسعة

النطاق تطل على البلاد في ظروف وأزمة تزيد الحالة العامة تلبكاً وتضعضعاً.

وإذا كان الإحصاء ضرورياً في البلاد فانه كان من الضروري أيضاً أن لا يجري في هذه الأحوال التي تلابسها ظروف مختلفة متنافرة ربما أدت إلى بعض حزازات طائفية جديدة.

فهناك انتخاب رئاسة الجمهورية على الباب، وهناك القضية السورية التي ما برحت... مفتوحة الأبواب، ولا بد من مشادة بين النزعات المتباينة والطوائف المختلفة بسبب هذه المسائل الجوهرية وقد كان يمكن أن يلبس هذا الإحصاء غير مظاهره الحالية لولا وجودها، وكان يمكن أن يمر وينتهي ببساطة عادية لولاها. وعلى كل حال فاننا نأمل أن ينتهي بهدوء وسلام...»[58].

ويعزو بعض النقاد والمحللين، إلى أن الشيخ محمد، كان هدفه من إجراء هذا الإحصاء، هو إظهار التساوي في العدد بين المسلمين والمسيحيين في لبنان، أو الفرق القليل بين العددين، وذلك تحضيراً لمعركة رئاسة الجمهورية التي بدأ التفكير في ترشيح نفسه لها.

وتدلّ النتائج الأولية لإحصاء عام 1931 / 1932، أنه كان هناك زيادة بسيطة في العدد لمصلحة المسيحيين. ولقد لاقت هذه النتائج اعتراض كل من المسلمين والمسيحيين. فالمراجع المسيحية اعترضت على إهمال الإحصاء للمغتربين اللبنانيين، وكانت أكثريتهم من المسيحيين. أمّا المراجع الإسلامية فقد اعترضت على إهمال «المكتومين»، أي المواطنين الذين كانوا على الأراضي اللبنانية عند إنشاء دولة لبنان الكبير، ورفضوا تسجيل أسماءهم بين السكان اللبنانيين، وأكثرهم من المسلمين. وبسبب هذا الخلاف المبدئي، لم يجرِ أي إحصاء رسمي في لبنان منذ تلك السنة، تحاشياً لحسم هذا الخلاف لمصلحة هذا الفريق أو ذاك.

علاقة سماحته بالبطريرك الماروني الياس الحويّك

تعود علاقة صداقة الشيخ محمد بالبطريرك الماروني الياس الحويك إلى أيام الحرب العالمية الأولى، عندما حاول جمال باشا، القائد العسكري العثماني، نفيه إلى الأناضول بقصد التخلص منه. وقد أنقذه الشيخ محمد، بعد أن أخطره عن طريق الخوري الأب الجعيتاوي (مؤسس مستشفى الجعيتاوي)، وطلب اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإحباط هذه المؤامرة ضد غبطة البطريرك.

وفي السنوات الأولى من عهد الإنتداب الفرنسي على سورية ولبنان، نمت علاقة الشيخ محمد بالبطريرك الحويك، وتطوّرت إلى علاقة صداقة وثقة متبادلة ووفاء وإخلاص... فمنذ

إعلان دولة لبنان الكبير، التي كان غبطة البطريرك الماروني الياس الحويك من أبرز بناتها، تمسّك الشيخ محمد بكيان هذه الدولة الجديدة، وعمل على ترسيخه وتكريس استقلال لبنان ضمن الحدود التي رسمها إعلان غورو عام 1920.

وفي هذا المجال يقول الأب يواكيم مبارك، في مقابلة شخصية مع باسم الجسر نجل الشيخ محمد، بإنه في أول شبابه، وهو في قرية كفرصغاب المجاورة لزغرتا، كان يسمع والده وعمه يقولان لـه آنذاك (1920-1925): «لا يوجد بين الزعماء المسلمين واحد «لبناني» غير الشيخ محمد الجسر. فالزعماء المسلمون الآخرون كانوا من أنصار الوحدة مع سورية»[59].

ونظراً للعلاقة المتينة التي كانت تربط الشيخ محمد بالبطريرك الماروني الياس الحويك، يروي الشيخ في يومياته مسألتين هامتين في سياق هذه العلاقة والصداقة مع غبطته:

أولاً – منح غبطة البطريرك وسام الإستحقاق اللبناني

يقول سماحته في يومياته لعام 1924: «دخلت إلى مجلس النظار وبعد مداولة قليلة بأمور تافهة عرضت على المجلس إعطاء وسام الإستحقاق إلى البطريرك الماروني من الدرجة الأولى مقابل خدمته للبنان فأقرّ المجلس ذلك...[60] ويوم السبت في 21 حزيران 1924... كلّفني الحاكم بأن أوصل (أحمل) وسام الإستحقاق اللبناني وأعلّقه على صدر البطريرك الياس الحويك باسم الحكومة اللبنانية فقبلت منه ذلك، وقد قال لي: «من اللائق أن تقوم أنت بهذا العمل لأنك أنت الذي أنهيته (لاحقته) وخصوصاً إنك مسلم وهو بطريرك الموارنة فاللائق أن تقوم أنت بذلك بنفسك فقبلت ذلك...»[61]، ويتابع سماحة الشيخ في يومياته القول: «... الأحد 22 حزيران... وبعد الغداء والقيلولة اجتمعنا في باحة جميلة أعدّ قسم منها للتمثيل واحتشد القوم وكانوا كثيرين فافتتحت الحفل ووقفت مخاطباً البطريرك بما يأتي ملخصه: «حضرة السيد البطريرك إنّ ما قمت به من جليل الأعمال ومن جميل الأيادي قد سطّر لك في بطون التاريخ صفحة جميلة لا تتمكن أن تدرسها الدهور أو تطمسها الأيدي الأثيمة، أمّا الأيادي فقد أنقذت نفوساً كثيرة من براثن الهلكة بإحسانك إليها وأنقذت أعراضاً كثيرة بحمايتك لها من أيدي المحاولين الإعتداء عليها وأنقذت أمّة بقلبك... وهذه المدرسة المحتفل بها اليوم دليل عظيم على ما أقول وأمّا الأعمال الجليلة فهي كثيرة ولا يمكنني أن ألـمّ بها جميعاً في هذه الآونة القليلة ولكنني أشير إلى أعظمها احتراماً وإجلالاً وهو العمل الكبير الذي قمت به في سبيل استقلال لبنان إن كان قبل الحرب وأثناءها أو بعدها، أمّا قبل الحرب فلا

ننسى ما كنتم تقومون به من السعي الحثيث لاستخلاص ما يمكن استخلاصه من وسائل الإستغلال من يـد الحكومة السابقة وألقيتم بأنفسكم للتهلكة مراراً أثنـاء الحرب فأنقذتكم العنايـة الإلهية من أيدي الظلمة والمعتدين وليس ذلك إلاّ بسبب اجتهادكم للإستحصال على استقلال لبـنان وبعد الحرب تجشّمتم المشاق وذهبتم إلى فرنسا ولاقيتم الصعاب حتى وضعتم بيـدكم الطاهرة وبالإتفاق مع الحكومة المحبوبة للدولـة المنتدبة الصخرة التي يقوم عليها استقلال لبنان الكبير. هذه نبـذة عن الأعمال التي قـام بها السيد الحويك والتي لا يمكن أن يقوم بها غير السيد الحويك وهذا هو لبنان الذي استقل والذي سيبقى مستقلاً إن شاء الله وقد نظرت الحكومة على الصخرة التي وضعتموها في سبيل استقلال لبنان أن تقدّم دليلاً مادياً على شكرها فلم تجد أفضل من أن تقدّم الوسام الذي هو شارة الإستقلال الأخيرة للحكومة اللبنانية فقرّر مجلس نظارها في جلسته الأخيرة باتفاق الآراء منح غبطتكم وسام الإستحقاق اللبناني من الطبقة الأولى وكلّفني حاكم لبنان أن أعلّق على صدركم هذا الوسام، فبإسم الحكومة اللبنانية أعلّق على صدركم المملوء إخلاصاً وحباً للبنان الوسام وأرجو لغبطتكم طول العمر وللبنان دوام الإستقلال بمساعدة الدولة المنتدبة الكريمة»[62].

ثانياً – إقناع غبطة البطريرك بقبول شارل دبّاس كأول رئيس للجمهورية اللبنانية

يروي سماحته بنفسه مسألة إقناعه غبطة البطريرك بضرورة القبول بشارل دباس كأول رئيس للجمهورية اللبنانية بعد إعلان الدستور عـام 1926. فيقول سماحته في هذا المضمار: «كان غبطة البطريرك الحويك يريد انتخاب الماروني نجيب ملحمة كأول رئيس للجمهورية اللبنانية بعد إعلان الدستور، ولكن المفوضية الفرنسية، ومن ورائها الحكومة الفرنسية اختارتا شارل دباس الأرثوذكسي لهذا المنصب. وتكلفت (الشيخ محمد) لما كانت تربطني بالبطريرك الياس الحويك من صداقة وعلاقة ود ونزولاً عند رأي ورغبة المفوضية الفرنسية، بإقناع غبطته بالدباس رئيساً للجمهورية. وقمت في الرابع والعشرين من أيار بصحبة الخوري يوسف الجعيتاوي بزيارة بكركي باذلاً جهدي لتلطيف معارضة البطريرك الحويك، ولكن غبطته ظل على موقفه وقال لي:

إذا كانت فرنسا ترى من الأنسب أن لا يكون أول رئيس للجمهورية مارونياً، فلماذا اختارت أرثوذكسياً غير اكليريكي، لا يحب الاكليروس، لهذه المهمة؟ ولماذا لا تكون أنت يا شيخ محمد رئيساً. قل لصاحبنا المفوض السامي إن البطريرك الماروني لا يعارض فيك

رئيساً»[63].

وتأكيداً لعمق علاقة الصداقة والود بين سماحة الشيخ محمد الجسر وغبطة البطريرك الماروني الياس الحويك، يروي نجل سماحته، حسين، كشاهد عيان هذه الحادثة: «كان العرف في عهد الانتداب، يقضي قيام المفوض السامي وكبار موظفي إدارته والإدارة اللبنانية بزيارة البطريرك الماروني رسمياً في عيد ميلاد السيد المسيح سنوياً، وفي ذكرى سيامته بطريركاً. وفي إحدى الزيارات، صادف أن اجتمع في صالون بكركي المفوض السامي بالشيخ محمد. وكان المفوض السامي يجلس إلى يمين غبطة البطريرك والشيخ محمد إلى يساره. وفي أثناء الحديث ومجاملات المعايدة والتودد، توجه المفوض السامي إلى البطريرك الحويك سائلاً:

ماذا تستطيع المفوضية الفرنسية أن تنفذه وتقضيه من طلبات وتمنيات لغبطتكم؟

ابتسم البطريرك قائلاً (وذلك بعد أن وضع يده على ركبة الشيخ محمد الجالس قربه): «الشيخ محمد يعرف وهو أفضل من يبلغك عن طلبات البطريركية وأمانيها»[64]. من هنا، أياً كانت غاية البطريرك الحويك من وراء هذه الإجابة «الديبلوماسية» والتفاتة المجاملة نحو الشيخ محمد، فإنها تدل على مدى الثقة والمودة والصداقة التي كانت تجمع سماحة الشيخ محمد بالبطريرك الماروني آنذاك.

علاقة الشيخ محمد بالشيخ عبد الحميد كرامي[65]

يوجز اسكندر رياشي علاقة الشيخ محمد الجسر بمفتي طرابلس الشيخ عبد الحميد كرامي إبان الإنتداب الفرنسي بقوله: «في ذلك الزمان، كان في الدولة وجيهان زعيمان مسلمان تساويا وتشابها بأشياء عديدة، واختلفا ولم يتشابها في شيء واحد...

كان عبد الحميد كرامه ذات وقت – خصوصاً في السنوات الأولى للانتداب، يعمل بطرابلس تقريباً كما يريد، وذلك بمناوأة الفرنسيين والوقوف بوجههم، بالرغم أن الفرنسيين كانوا على ممر الأيام يزيدون من ابن طرابلس الآخر الشيخ محمد الجسر وجاهة وسطوة.

وقد استطاع الشيخ محمـد الجسر، بالنفوذ الذي أعطاه إياه الفرنسيون – وكانوا جعلوه أولاً ناظراً للداخلية ثم رئيساً للمجلس النيابي- وبالقوة الذاتية التي له، وبشخصيته البارزة ووجاهته بطرابلس، أن يخفف كثيراً من معارضة عبد الحميد كرامه (كرامي) للفرنسيين والمطالبة بالحاق طرابلس بسوريا»[66].

ولكن، عندما كان عبد الحميد كرامـه يعارض الفرنسيين في دولـة لبنان الكبير وينسّق

مع المفوضية الفرنسية العليا، كان الشيخ محمد يحاول احتواء هذه المعارضة وتوجيهها نحو مسارها السليم الهادف إلى اندماج طرابلس، مدينة ومواطنين، في المجتمع اللبناني محمِّلاً السياسة الفرنسية في البلاد السورية، مسؤولية تردي الأوضاع السياسية والإقتصادية في المدينة. وكان لهذه الغاية شديد التنسيق مع عبد الحميد كرامي، وتوجيه النصائح له ولزعماء المدينة وأعيانها بضرورة الإندماج في دولة لبنان الكبير، لما في هذا الإندماج من مصلحة للمسلمين، في طرابلس خاصة ولجميع مواطنيها عامة.

وتأكيداً للعلاقة التنسيقية التي تربط الشيخ محمد بالمفتي عبد الحميد كرامي والدفاع عنه لدى السلطات الفرنسية نقتطع من يوميات سماحة الشيخ محمد أخبار هذه العلاقة بما يلي، فيقول: «الأربعاء 3 كانون الثاني 1923. حضر اليوم عبد الحميد أفندي كرامي من طرابلس بناء على طلب القومندان ترابو حاكم لبنان وقد جاء إلى الدائرة مع عبد الله بك بيهم وفهمت أنّه طُلِبَ بخصوص مسألة جرت في طرابلس وهي أن الطرابلسيين والعكاريين حرّروا مضابط يطلبون فيها إلحاقهم بحكومة الإتحاد السوري. فجمعته مع الحاكم ترابو وجرت بينهم مباحثة وكنت (الشيخ محمد) ترجماناً فيها وخلاصتها أن الطرابلسيين يطلبون الإنفصال لأنهم أصبحوا متضررين بإلحاقهم في لبنان بسبب أنّهم يدفعون الضرائب الكثيرة وبسبب أنهم أصبحوا غريبين عن لبنان والموظفون عندهم من لبنان وليس من بينهم موظف واحد وبسبب أنّ الجنرال غورو أعلن استقلال طرابلس الإداري ولم يتم ذلك وإنّ علاقتهم مع الداخل (السوري) توجب عليهم الإنضمام وتمّ الإتفاق أخيراً على أن يؤلف وفد من الطرابلسيين ليذكروا الحاكم في المسائل التي تطلبها مدينتهم وينظر في أمرها وأن يؤجل عبد الحميد كرامي إرسال الإستدعاءات إلى المفوض إلى أن يتم الإتفاق وأنّهم يتوسطون ناظر الداخلية (الشيخ محمد) في الأمر، وفهمت من عبد الحميد أفندي كرامي بأن أركان المفوضية الفرنساوية هم الدافعون للطرابلسيين إلى الأمر وأنّه قابلهم ولاقى منهم كل تشجيع وإسعاف»[67]. ويقول أيضاً: «الأربعاء 10 كانون الثاني 1923... خابرني اليوم عبد الحميد كرامي بالتلفون حيث قال: إنّ المستشار الإداري في طرابلس أنبأه إشاعة من لبنان بأنّ المفوضية هي التي دفعته لكتابة عرائض إنفصال طرابلس عن لبنان الكبير وإنّه ربما يخرج (عبد الحميد كرامي) خارج حدود لبنان وطلب مني مقابلة الحاكم فوعدته بأن أسعى لمقابلته إذا أمكنني...»[68].

وفي كل مرّة كان سماحة الشيخ محمد يزور طرابلس كان يجتمع إلى المفتي عبد الحميد كرامي ويتناقشا بأمور المدينة وشؤونها الدينية والعلمية والسياسية والإقتصادية، حتى أنّه بعض

الأحيان كان يقصد مباشرة دار عبد الحميد كرامي كما جرى في 15 تشرين الأول 1923، حيث قال: «...فوصلنا ولله الحمد طرابلس وذهبنا تواً إلى دار عبد الحميد أفندي كرامي حيث كان معداً لنا مأدبة فأكلنا وارتحنا...»[69].

وهكذا استمرت علاقات الإحترام المتبادلة بين الشيخ محمد وعبد الحميد كرامي على الرغم من محاولات بعض المؤرخين والجرائد خلق إشاعات الخلافات بين الزعيمين الطرابلسيين. ففي 5 تموز 1924، عندما هددت الحكومة اللبنانية وإدارة الإنتداب الفرنسي، عبد الحميد كرامي بالإعتقال خلال زيارته لبيروت، ترك الشيخ محمد أعماله وانتقل إلى منزل عمر الداعوق لرؤية عبد الحميد كرامي وتطييب خاطره والوقوف إلى جانبه[70].

أمّا نورالدين ميقاتي، صديق الشيخ محمد الجسر، فيقيّم هذه العلاقة بقوله:

وكان أكبر شخصية مسلمة آنذاك، هو الشيخ محمد الجسر الذي تولى رياسة مجلس الشيوخ اللبناني (1926)، ومن ثم رياسة مجلس النواب طيلة سبع سنوات متواصلة. وكان على الرغم مما بلغه من نفوذ ومن سلطة تمكنانه لو أراد محاربة كرامي فيما ذهب إليه، وقد آثر عدم التصدي له في موقفه، الأمر الذي ترك الميدان فسيحاً أمام الزعيم كرامي في جولاته دون أية معارضة تذكر.

ولم يكتف الشيخ محمد الجسر بعدم التصدي للزعيم كرامي، بل على ما أعرفه شخصياً (الكلام لنور الدين ميقاتي) كان يوصي أصدقاءه الكثر في طرابلس بعدم الإقدام على أي تحرك من شأنه إضعاف مركز الزعيم كرامي، لاعتقاده بالضرر البالغ الذي سيلحق بطرابلس من تشتت آراء أبنائها»[71].

وتأكيداً لكلام نورالدين ميقاتي، بتصدي الشيخ محمد لكل جهة فرداً أم جماعة تقف ضد المفتي عبد الحميد كرامي، وإصراره على المطالبة بالإفراج عنه عام 1926 عندما اعتقلته السلطات الفرنسية وسجنته في جزيرة أرواد، حيث آثر سماحة الشيخ محمد، عندما كان رئيساً لمجلس الشيوخ، الذهاب «إلى أرواد وتسلّم بنفسه من الحامية هناك الشيخ عبد الحميد كرامه والدكتور (توفيق) بيسار. فاستقبلت طرابلس الزعيم الشيخ عبد الحميد كرامي والدكتور توفيق بك البيسار استقبالاً دلّ على مكانة الرجلين الزعيمين في قلوب مواطنيهما. وقد جاء الشيخ عبد الحميد كرامي والدكتور بيسار إلى العاصمة بيروت حيث قابلا رئيس الجمهورية في دار الحكومة ووكيل المفوض السامي في المفوضية»[72].

وبعد أن اجتمع الشيخ محمد بهم سراً، وجّه كلامه إلى عبد الحميد كرامي قائلاً: «إن

فرنسا، وباتفاق الحلفاء هي التي تحكم لبنان وسورية لمدة قد تكون طويلة. وأنت تعرف أن إخواننا المسيحيين انتظروا هذا اليوم منذ زمن بعيد، وهم سيربحون ويتعاونون مع الانتداب الفرنسي. وإن هذا التعاون سيتيح لهم تحقيق مكاسب سياسية وإدارية واقتصادية، تساعدهم على مضاعفة المسافة التي سبقوا المسلمين بها في العلم والاقتصاد والمراكز الادارية، مما يزيد شعور المسلمين بالغبن، ويؤثر على التعايش الوطني بين الطوائف. فلذلك فإنني اعتقد بأنه من الضرورة أن يكون منا فريق يتمسك بمعارضته المبدئية والوطنية والسياسية للانتداب الفرنسي، ولتقسيم سورية إلى دويلات، وفريق آخر يتعاون مع الانتداب كي يدافع عن مصالح المسلمين وحقوقهم من الداخل. وإني أسالك: «هل تريد أنت أن تكون الزعيم المسلم المتعاون مع الانتداب والفرنسيين، وأتولى أنا (الشيخ محمد الجسر) المعارضة؟ أم أكون أنا المتعاون وأنت المعارض؟ فكان جواب عبد الحميد كرامي: «أنا أفضّل المعارضة». فقال عندئذ الشيخ محمد: «إذن أنا سأكون المتعاون، ولا تتردد في مهاجمتي وانتقادي على تعاوني، لأنه كلّما اشتدت معارضتك للانتداب ولي، كلّما استطعت الحصول على المزيد من الحقوق للمسلمين، والدفاع عن مصالحهم أمام المفوضية الفرنسية والحكومة اللبنانية»[73].

إذن بعد تكرار الإجتماعات السرية، والإتفاق على تناوب الأدوار وتوزيعها في مهادنة الإنتداب الفرنسي ومعارضته. لم تكن معارضة عبد الحميد كرامي ورفاقه أو رفضهم للكيان اللبناني هما ما كان يؤلم الشيخ محمد الجسر. بل بالعكس قوّى ذلك مركز سماحة الشيخ عند المسيحيين والمفوضية السامية الفرنسية، وجعله قادراً على تحقيق المزيد من الخدمات العامة للمسلمين والخاصة لأبناء بلدته طرابلس. ولكن ما كان يؤلمه هو التهجم الشخصي والتجني عليه في المناسبات العامة من قبل خطباء المساجد وبتحريض من قبل المعارضة الطرابلسية التي اتفق مع أركانها على «توزيع الأدوار». غير أن تألّمه لم يحوّله إلى عدو، ولم يبعث في نفسه أي حقد أو رغبة في الإنتقام ممّن كان يتهجّم عليه.

وفي هذا المجال يروي الشيخ البكار قاضي بيروت الشرعي عن لسان الشيخ نديم الجسر شقيق سماحة الشيخ محمد ما يلي، قائلاً: «إبان احتدام معارضة المفتي عبد الحميد كرامي للشيخ محمد، جاء الشيخ نديم، وكان شاباً يافعاً ومتحمساً ولم يكن قد لبس العمامة بعد، يرافقه بعض الشباب الطرابلسيين، وقد بلغ بهم الغضب أشده يقترحون على الشيخ محمد عدم السكوت على حملات عبد الحميد عليه والانتقام منه.

فنهره الشيخ محمد قائلاً:

«أمجنون أنت؟ إن أول رصاصة أطلقها أنا هي على من يريد الإعتداء على عبد الحميد كرامي... اغربوا من وجهي». وبعد أن هدأت ثورته التفت إليهم قائلاً: «إن وجود عبد الحميد كرامي ومعارضته الشديدة ضرورة وطنية وخصوصاً بالنسبة لي. فلولا هذه المعارضة لما كان باستطاعتي أن أحصل من الفرنسيين على حقوق أبناء بلدي. فلو لم يكن هناك عبد الحميد كرامي يجب أن «نخترع» عبد الحميد كرامي»[74].

وبالرغم من الفتور السياسي الذي طغى على علاقات سماحة الشيخ محمد بعبد الحميد كرامي، إلاّ أن العلاقات الإجتماعية وزيارات المجاملات وعلاقات الإحترام المتبادل لم تنقطع بين الزعيمين الطرابلسيين. وعلى سبيل المثال توسّط سماحة الشيخ محمد بين محافظ طرابلس، المعيّن عام 1930، وعبد الحميد كرامي.

ففي «عام 1930 تعيّن الشيخ كسروان الخازن محافظاً على الشمال وصادف حضوره إلى طرابلس في وقت لم يكن قد مضى على وفاة المرحومة والدة الزعيم كرامي (عبد الحميد) سوى أيام معدودات، فكان من الطبيعي أن لا يذهب (كرامي) للسلام عليه، ولم يقتنع الخازن بهذا العذر، واتّسع سوء التفاهم بينهما، وكان الخازن يعتمد في محاربة كرامي على جمعية التعاون الخيري التي كان يرأسها... (آنذاك) ظافر شعبان. وقد حضر الجسر (الشيخ محمد وكان رئيساً لمجلس النواب آنذاك) خصيصاً إلى طرابلس لإزالة سوء التفاهم الواقع بين كرامي والخازن فجمعهما في بيت... عبد الفتاح الحداد وطلب إليهما فتح صفحة جديدة من التآخي والصفاء. إلاّ أن جهوده الخيّرة هذه لم يحالفها النجاح بعد أن وقع بينهما (الخازن وكرامي) سوء تفاهم جديد هو من سيبدأ أولاً بزيارة الآخر، وكان... كرامي يصرّ على تنحية الخازن، وقد عتب على الشيخ الجسر لعدم تنفيذ طلبه، ذلك الطلب الذي كان الشيخ الجسر في الواقع عاجزاً عن تنفيذه لعدّة اعتبارات أهمها نفوذ آل الخازن الكبير في لبنان آنذاك...»[75]. واستمرّ سوء التفاهم بينهما بالإتساع والنمو ممّا كان له تأثير سيء على معركة الشيخ محمد الجسر لرئاسة الجمهورية. حيث رفض عبد الحميد كرامي كل محاولات التوفيق التي قام بها سعاة الخير لتقريب وجهات النظر بينهما ودعم ترشيح الجسر لرئاسة الجمهورية. وبدلاً من ذلك قام عبد الحميد كرامي بزيارة البطريركية المارونية طالباً من غبطة البطريرك التدخّل الشخصي لدى المفوض السامي لمنع انتخاب الجسر رئيساً للجمهورية (برقية الأمن العام الفرنسي رقم 1346 تاريخ 14 آذار 1932)[76].

علاقات الشيخ محمد الجسر الإنسانية

- مدّ يد العون إلى أخصامه السياسيين[77]

وقع أحد مشايخ طرابلس، من غلاة المعارضين للشيخ محمد، في ضائقة مالية وإشكالات إدارية هدّدت بطرح منزله في المزاد العلني. وكان هذا الشيخ من رفاق الشيخ محمد أيام الشباب قبل أن تحوّله السياسة إلى خصم عنيف لا يتورّع عن استخدام أبشع التهم في انتقاده لسماحته، ولا يفوّت فرصة أو خطبة جمعة دون أن يهاجمه وبقساوة بسبب اعترافه بالكيان اللبناني وتعاونه في الحكم مع الإدارة الفرنسية الإنتدابية، أو دعوته لاستقلال الأمة اللبنانية. وكان الشيخ محمد يرفض دائماً اقتراحات الشيخ منير الملك وغيره من أصدقائه ومريديه ومحبيه في طرابلس بملاحقة هذا الشيخ ومقاضاته عدلياً أو «تأديبه» على طريقة بعض الزعماء بالنسبة لخصومهم (تدبير فلق له).

ولكن عندما فاتح الشيخ منير الملك سماحته بالأمر، بناءً على طلب من الشيخ، الخصم للشيخ الجسر، طلب إليه أن يصطحبه معه إلى بيروت. لم يصدّق الشيخ أن الشيخ محمد، وكان رئيساً لمجلس النواب آنذاك، سيقبل باستقباله في منـزله، وتردّد، في البداية، في المجيء إلى بيروت...ولكنه عاد وقبل بذلك، «واشترط أن أرافقه». وذهبنا قاصدين الشيخ محمد الذي استقبلنا بحرارة، طالباً منّا العودة الى الغداء. وأخذ معاملة خصمه مستأذناً بالانصراف لإنشغاله في السراي. وهناك بذل الشيخ الجسر كل وقته لانهاء القضية، وقد تحصّل له ذلك... وبع أن أخذنا المعاملة، وبعد الغداء في منزل الشيخ الجسر، وفي طريق العودة إلى طرابلس، ظلّ الشيخ، صاحب المعاملة، الجالس قربي (قرب الشيخ منير الملك) في السيارة ممسكاً بأوراق المعاملة في يده ومتطلعاً من النافذة إلى الخارج، دون أن ينبس ببنت شفة. ولكن عند وصولنا إلى طرابلس، ولدى ترجّله من السيارة قال: لقد «ذبحني» صاحبك سماحة الشيخ وهو ينقذني. فرجل يخدم خصمه كما فعل الشيخ محمد يقتله بانسانيته وحلمه أكثر مما لو حكم عليه بالاعدام». وكان يقصد أن إحسان سماحة الشيخ إليه، بعد إساءاته المتكررة إليه «قتله»[78].

ومن الأخبار الأخرى عن إنسانية الشيخ محمد الجسر ومواقفه الشجاعة: «كان الشيخ (م. ح) في طرابلس، رقيق الحال، وكان الشيخ محمد يرسل إليه كل شهر مبلغاً من المال في مغلف. وذات يوم أُرسلت إلى الصحف والمراجع برقيات من المعارضين في طرابلس، تنتقد سياسة الشيخ محمد الجسر وأعماله الممالئة للفرنسيين، وكان من بين موقّعيها اسم الشيخ (م. ح). ولـمّا جاء أبو بهيج الحالومي، وهو أحد أصدقاء الشيخ محمد، من الذين كان سماحته يرسل

المساعدات المالية بواسطتهم إلى العائلات المحتاجة في طرابلس، ليأخذ منه المغلفات المحتوية للمبالغ المالية، وجد بينها مغلفاً باسم الشيخ (م. ح). فاستغرب الحالومي قائلاً لسماحته: يا شيخ أيهاجمك وتواصل إرسال المساعدة له؟

ابتسم الشيخ محمد وأجابه:

إذا كان هو مخطيء، فما ذنب عائلته التي تعيش على هذه المساعدة؟ ثم انني لا أساعد الناس طمعاً في كسب ولائهم، فذلك ليس بمساعدة ولا يسمى عمل خير. وثالثاً إذا حرمته من مساعدتي قصاصاً له على انتقادي إذن، فما الفرق عندئذٍ، بيني وبينه»[79].

- المساعدة المالية للطلاّب المحتاجين

وفي هذا المضمار الإنساني، يروي المؤرخ، اليساري المعروف، يوسف ابراهيم يزبك، قبل وفاته، الحادثة التالية، بقوله: «كنت في مطلع شبابي يسارياً، والمساهم في تأسيس أول خلية شيوعية في لبنان، عن لقائه الأول مع الشيخ محمد الجسر، الذي طالما كتب يزبك بحقه انتقادات عنيفة... «خلال تناول القهوة في هذا التعارف الأول بيننا، لم يفاتحني أو يعاتبني، أو يوجّه إلي أي لوم بسبب كتاباتي ضدّه. بل تحدّثنا في أمور عديدة، وأبلغني أنه يقرأ مقالاتي، وهو معجب بها، مؤكداً لي أن بابه مفتوح أمامي في أية ساعة أشاء».

ويضيف المؤرخ يوسف ابراهيم يزبك بقوله: «..منذ ذلك اليوم نشأت بيني وبين سماحة الشيخ محمد صداقة مخلصة حميمة. لم تؤثر هذه الصداقة على معتقداتي وميولي السياسية والوطنية. ولكنني توقفت عن مهاجمته بعد أن أسرني بمودّته. ولكن أهم من كل ذلك، هو أن سماحته سألني يوماً، عمّا إذا كنت أعرف طلاباً، رقيقي الحال ومحتاجين إلى بعض المساعدات المالية لإكمال دراستهم، مؤكداً لي، على أنه لا يهمه أكانوا مسيحيين أم مسلمين، أم من أي منطقة. بل يكفي أن يكونوا جديين ومحتاجين حقاً. وإنني أذيع هذا السر، حيث كنت أتلقى في مطلع كل سنة دراسية من يد الشيخ محمد عدّة مغلفات تحتوي مبالغ من المال، بأسماء الطلاب المحتاجين للمساعدة من أبناء منطقتي الحدث (قرب بيروت)»[80].

ولم تقتصر مساعدات الشيخ محمد الإنسانية على الداخل اللبناني بل تعدّتها إلى الخارج، حيث تعرّضت فرنسا شتاء عام 1931 لفيضانات وأعاصير تكبّدت من خلالها خسائر جمّة في الأرواح والممتلكات. فاجتمع في آذار 1931، بمبادرة من الشيخ محمد، «فريق من أعضاء مجلس النواب وقد شعروا كما شعر الجميع بهول الفيضانات الذي طغى على جزء من أراضي

الجمهورية الفرنسية الكريمة فذهب بالأرزاق والأرواح وأصبح واجباً إنسانياً أن يمد الجميع يدهم لمساعدة المنكوبين في محنتهم هذه.

وبالرغم من أن رئيس مجلس النواب (الشيخ محمد) أرسل يعزي الأمة الفرنسية بضحاياها وأن هنالك اقتراحاً يرمي إلى تخصيص مئة ألف فرنك في سبيل المنكوبين، فقد رأى النواب بأن يشرعوا في اكتتاب عام يرسلون ما جمع فيه من المال إلى منكوبي الفيضان في فرنسا بواسطة فخامة المفوض السامي. وتألفت لهذه الغاية لجنة برئاسة الشيخ محمد الجسر الذي اكتتب بمبلغ 500 فرنك فرنسي آنذاك»[81]. وكان هذا المبلغ كبيراً إذا ما قيس بقيمة راتب سماحته الشهري آنذاك.

النزاهـة

كان للشيخ محمد، لدى السلطات الحكومية في الجمهورية اللبنانية والإدارة الإنتدابية الفرنسية، اليد الطولى في إنشاء وتنفيذ مشروع جرّ مياه رشعين للشرب إلى مدينة طرابلس. وعلى أثر تدشين المشروع، قام وفد من مؤسسي الشركة ووجهاء طرابلس بزيارة الشيخ محمد في مصيفه في قرية بحر صاف، قرب بكفيا. فاستقبلهم سماحته بحفاوة بالغة، وأصرّ على استبقائهم على الغداء، لا سيما وأنه كان بين أعضاء الوفد مجموعة من أصدقائه القدامى.

وبعد الغداء، تكلّم أحد أعضاء الوفد الطرابلسي، معبراً عن شكره باسم الحاضرين وباسم أبناء طرابلس على نجاح مساعي سماحته في تأمين مياه الشرب إلى طرابلس. وختم المتكلم كلمته مقدماً للشيخ محمد مغلفاً يحتوي على «هدية شكر رمزية»، قائلاً له: «تعبيراً عن تقديرنا لمساعيكم المشكورة ومحبتنا المخلصة لشخصكم الكريم، نرجو قبول هذه الهدية الرمزية المتواضعة من مجلس إدارة الشركة». وبعد فتح المغلف تبيّن أن الهدية كناية عن عشرة أسهم من أسهم الشركة محررة باسم أحد أولاده. استاء من هذه المبادرة، لأنه كان دائماً حريصاً أن لا يتلقى هدايا شكر من أحد على ما يقدّمه للناس من خدمات، ولا سيّما من أبناء مدينته طرابلس. فابتسم الشيخ محمد ووضع المغلف والأسهم جانباً وتظاهر بكبت غيظه أمام أصدقائه وأبناء مدينته. وتوجّه بالحديث إلى الحاضرين، طارحاً مجموعة من الاسئلة عليهم، لينتهي الى الملاحظة التالية:

«يا أصدقائي إنّ سر قوتي السياسية، ومناعة دوري البرلماني، هو احترام النواب لي، حيث أنني أعرف الكثير من نقاط الضعف فيهم، ولا يعرفون عني ما يجعلني عرضة لانتقادهم

أو تهجّمهم عليّ، ولا أحداً منهم، أو من غيرهم يستطيع أن يأخذ عليّ قبول أي رشوة أو هدية، أو استغلال وظيفتي لكسب غير مشروع أو للاستفادة المادية، أو أي سلوك يتعارض مع الأخلاق العامة والخاصة. وتريدني أن أقبل هذه الهدية على رمزيتها، ليقال انني «قبضت ثمن مساعدتي لجلب مياه رشعين إلى طرابلس». فلو قبلت منكم هذه الأسهم – الهدية، فقدت قوتي السياسية والأخلاقية. إنني على كل حال أشكر زيارتكم وحسن نيتكم، لذا لا يمكنني أن أستطيع قبول هذه الهدية، ولن أدعكم تغادرون منـزلي بدون أن تأخذوها معكم». وعاد الوفد إلى طرابلس «حاملاً معه هديته الرمزية...»[82].

وفي الإطار عينه نضع موقف الشيخ محمد من ولده حسين، المحامي المتدرج يومها، ووكالته عن آل اسطفان في قضية «نبع الغار». فقد تساءل الشيخ أمام ولده الذي لمّا تمضِ سنة واحدة على تخرّجه ونيله شهادة الحقوق:

«وتريدني أن أقتنع بأن هؤلاء الذين وكّلوك، مع كبار المحامين، في قضيتهم، قد اختاروك لخبرتك أو لصيتك كمحام؟

حسين:... لا جواب

الشيخ محمد: إنهم اختاروك لأنك إبن رئيس مجلس النواب. وهذه الليرات الخمسمائة هي «رشوة» غير مباشرة لي.

حسين: ولكن...

الشيخ محمد: الأمر بالنسبة لي، بسيط، فأنت محام وحرّ في أن تقبل هذه الوكالة. ولكن عليك، إذا قبلتها، أن تغادر منـزلي، ويعلم الجميع بأنني جعلتك تغادر المنـزل لهذا السبب. أمّا إذا كنت تفضّل أن تبقى معي في البيت تحت سقف واحد، شرطي عليك أن تعتذر عن هذه الوكالة وتردّ المائة عثمانية (ليرة عثمانية).

عندها تأثّر حسين كثيراً وكان يحب والده حباً كبيراً، وآثر على الاعتذار، واستدان من خالته (زوجة أبيه) بعض ما كان أنفقه على مشترياته، ليردّ المبلغ الذي قبضه إلى موكليه كاملاً»[83].

ومّما لا شك فيه أن نزاهة الشيخ محمد وترفّعه عن المادة وعزوفه عن جمع المال والترف، ساعدت كثيراً في تعزيز دور الشيخ السياسي ومكانته الإجتماعية والبرلمانية. إذ لم يكن بإمكان أخصامه السياسيين الذين أخذوا عليه إيجابيته وتعاونه مع الإنتداب الفرنسي في إطار الدولة اللبنانية، ودفاعه عن الكيان اللبناني، واستقلاله، لم يكن بإمكانهم، أن يأخذوا عليه جني

المكاسب المادية، غير المكاسب المعنوية والمناصب التي تقلّدها، والتي لم تغيّر من مجرى حياته الإجتماعية «المستورة» ولا من تواضعه وزهده وتصوّفه.

التواضع

وفي هذا المضمار يروي إبنه باسم عن لسان شقيقه عدنان قبل وفاته، القصة التالية عن تواضع الشيخ محمد وزهده وأخلاقياته في تربية أولاده. فيقول عدنان[84]: «كان الوالد جالساً بلباسه الصيفي على شرفة المنـزل الصيفي الصغير الذي اعتاد أن يستأجره في قرية «بحرصاف» قرب بكفيا، عندما شاهدت (عدنان) سيارة تدخل إلى الساحة وأبصرت، من وراء زجاجها، رئيس الجمهورية اللبنانية شارل الدباس آنذاك. وكان من عادة الرئيس الدباس، أن يقوم، أيام الأحد، بنـزهة في سيارته يزور فيها بعض أصدقائه، ولقد اختار ذلك اليوم، أن يزور الشيخ محمد في منـزله في بحرصاف».

يتابع عدنان قوله: «أسرعت راكضاً لأخبر والدي بمجيء الرئيس الدباس قائلاً: «وصل شارل دباس». فنهرني والدي قائلاً: «لا يقال شارل دباس هكذا تهذّب يا ولد وقل فخامة الريّس الدباس». وأضاف: استعجل استعجل يا عدنان وادعه إلى الدخول بينما أضع عباءتي عليّ».

ويمضي عدنان راوياً: دخل الرئيس إلى المنـزل الصغير، واستقبله الشيخ محمد وأجلسه على شرفة المنـزل المطلّة على وادي بيت شباب وبيروت. حيث كان أثاثها مؤلفاً من «دشك»، أي مقعد عربي مغطى بالقماش الأبيض، وثلاث كراسي قش بأذرع خشبية مفتولة كتلك المعروفة في معظم المنازل القروية الجبلية آنذاك. وكان بين الشيخ محمد والرئيس الدباس صداقة، ففي أثناء تبادل الحديث بينهما، التفت الرئيس إلى الشيخ محمد بعد أن لاحظ «تواضع» مفروشات الشرفة والمنزل، قائلاً: «يا شيخ أنت رئيس المجلس، وهذا الأثاث متواضع جداً لمركزك، وأعتقد أن هذه الشرفة، بدها من أجل مقامك، كم كنباية أحسن من كراسي القش هذه. فابتسم الشيخ، وأجاب: «يا صديقي، أنا موافق معك، «بس ما في بارات»[85] (عبارة تركية تعني الفلوس)، وهذا الأثاث الذي تراه أستأجره عادة مع البيت للصيف. وأنا في الصيفية لا أستقبل ولا أدعو أحداً، بل أرتاح مع الأولاد. ومن كان يريد أن يزورني ليراني فأهلاً وسهلاً به، أما من كان يزورني ليرى أثاث بيتي أو ليحكم عليّ من خلاله فلا داعٍ لزيارته في نظري».

الطرافة

وبالرغم من أن الشيخ محمد لم يكن يروي النكات والنوادر الطريفة، إلاّ أنه كان يحب سماعها. وكان من بين المقرّبين إليه عدد من «ظرفاء لبنان» آنذاك: كالشيخ حنا الخازن، واسكندر الرياشي، ومسعود مسعود، وجان جلخ، والشيخ منير الملك، والشيخ الكيالي من حلب وغيرهم...[86].

وكان الشيخ منير الملك، من أقرب الناس إليه، نظراً للمحبة والإخلاص المطلقين اللذين كانا يكنهما لسماحته، وأيضاً لخفة دمه، وقدرته على إضحاك الشيخ محمد والتمويه عنه، بما كان يرويه له من قصص وتعليقات. وكان الشيخ منير الملك من القلائل الذين تحضر زوجة الشيخ محمد في مجلسه، إذ كان يُعتبر، آنذاك، كأخ لسماحة الشيخ في منـزله[87].

وكان الشيخ محمد رغم وقاره، يرسل أحياناً كثيرة، عبارات ساخرة أو دعابة لغوية في المجلس النيابي. مثلاً كأن يقول سماحته[88]: «يقولون وضع تحت تصرّف الحكومة...» فيعلو الضحك في قاعة المجلس، أو «يعني ما رح تتركو معاش فاضي» (ضحك) أو «الحكومة توعد بآذار لتشرين» (ضحك). أو «يظهر أنهم أقوى على ظهر الفرس» (ضحك) في وصفه لموزعي البريد أو في توضيح كلام صبري حمادة.

وفي إحدى المرّات، كان أحد نواب بيروت، وهو وجيه من الحي السرسقي، لا يجيد اللغة العربية، ويستعين بالشيخ خليل تقي الدين، سكرتير مجلس النواب آنذاك، ليكتب له خطاباته. وكان جميع النواب تقريباً، على علم بذلك، بما فيهم، بالطبع الشيخ محمد.

وحدث أن النائب الوجيه راح، في إحدى جلسات المجلس النيابي، يلقي خطاباً مكسّراً في حركات نصّه، وخالطاً بين الضمة والفتحة والكسرة، مما أثار ضحك الجميع. فالتفت الشيخ محمد إلى الشيخ خليل تقي الدين، وكان يجلس وراء طاولة قريبة منه، قائلاً: «المرّة القادمة اعمل معروفاً و«حرّك له» الخطاب. وأضاف: «ولا تنسَ أيضاً أن تزيد الأتعاب»[89].

الشيخ محمد ونصوص الأمير جميل شهاب القانونية

ومن الطرائف التي واجهت أيضاً الشيخ محمد عندما كان رئيساً للمجلس النيابي، تلك القصة التي رواها أديب الروماني في مذكراته عن لسان الأمير جميل شهاب بقوله:

«كان المير (الأمير) جميل شهاب موظفاً طاهر اليد واللسان حريصاً على مصلحة الخزينة اللبنانية، ولقد أسندت إليه مديرية المالية العامة في لبنان منذ السنوات

الأولى لقيام الدولة اللبنانية (لبنان الكبير)، وكان موضع ثقة جميع الرؤساء والحكام والوزراء.

وكان المير جميل، في أثناء مناقشة الموازنة، ورداً على إنتقادات النواب، ينطق بأسماء وهمية، ومؤلفين ومراجع ومواد قانونية خيالية، مما يفحم المنتقدين لعدم إطلاعهم على الأصل القانوني وقلة ثقافتهم.

ولكن، كما يقول المثل، «ما كل مرّة تسلم الجرّة». ففي عهد رئاسة الشيخ محمد الجسر للمجلس النيابي 1927-1932، تكرّرت الحادثة، وكان الشيخ محمد حاضراً اجتماع اللجنة المالية، فاستمع إلى أقوال الأمير جميل بانتباه ودوّن كل كلمة منها. وفي المساء راجع الشيخ محمد مجموعة «يونغ» الموجودة في مكتبته، فلم يعثر مطلقاً على شيء من الكلام ممّا أعطاه المير لإثبات أقواله أمام النواب. وفي جلسة لاحقة عندما أراد المير جميل اتّباع الخطة نفسها، جابهه الشيخ محمد بذات الخطة، «كائلاً الكيل بكيلين» وقال له: «أعتقد بأن النص الذي استندت إليه قد طرأ عليه تعديل، فقضى بإلغاء المادة (2) والمادة (8) منه، وذلك بموجب المادة العاشرة من القانون (40) الصادر في 3 رمضان 1327 والمنشور في المجلد (2) الباب (6) الفصل (1) من مجموعة «يونغ» الطبعة الثالثة. ولما طلب المير جميل من الرئيس (سماحة الشيخ) إطلاعه على المجموعة التي أشار إليها لتأييد أقواله، أجابه مبتسماً: «أرجوك يا أمير مراجعة المجموعة التي وجدت فيها أقوالك، وإنك ولا شك، ستجد فيها جميع أقوالي وايضاحاتي». ابتسم الأمير جميل وقال: «لقد كشف السر»[90]... ومنذ ذلك الوقت أقلع الأمير جميل شهاب عن الاستناد إلى أي مرجع قانوني إذا لم يكن متأكداً من دقة مضمون مواده وأحكامها. وأيقن النواب سعة اطّلاع الشيخ محمد وثقافته، وعدم اقتناعه بالمطالعات القانونية الوهمية وإصراره على العودة إلى مضمون الأسس التشريعية العالمية الحديثة المعتمدة في فرنسا والدول الأوروبية في العقد الثالث من القرن العشرين.

رجل اللياقات الإجتماعية

كان سماحته رجل اللياقات الإجتماعية، وصاحب واجب وطني وإجتماعي مميز. فكان يخصّص جزءاً هاماً من أوقات فراغه للمناسبات الاجتماعية العادية، كعيادة مريض أو تهنئة بزواج، أو حضور مأتم ومواساة بفقيد أو صديق شخصي وعائلي.

وتحفل يوميات الشيخ محمد المخطوطة ومذكراته غير المنشورة بالكثير عن تنقلاته وتجواله

في المناطق اللبنانية كافة، مواسياً هذه العائلة أو تلك، ومطمئناً إلى صحة هذا الصديق أو ذاك من المعارف، أو مستكشفاً لجمال جغرافية المناطق اللبنانية الطبيعية واقفاً على طيب مناخها وهوائها وعادات أهلها[91].

ولم يكتفِ سماحته برعاية حفلات التأبين والتكريم للشعراء والنواب، بل كان يحترم كل المبدعين والفنانين من الأدباء والشعراء والسياسيين ورجال الدين. حتى أنه درج على عادة إيقاف جلسات المجلس النيابي وتعطيلها لمدّة خمس دقائق كلما توفي صاحب مقام روحي، أو أديب عالم[92]، أو تعرّضت البلاد العربية إلى نكبة أو كارثة إجتماعية أو طبيعية. ففي الثاني من أيلول 1929، عندما قامت عصابات «الهاغانا» الصهيونية بعدّة مجازر ضد الشعب العربي في فلسطين، أبرق سماحته إلى المجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين معزياً باستشهاد مئات الوطنيين الفلسطينيين ومعرباً عن شعور لبنان بنكبة شقيقته فلسطين الشهيدة ومحتجاً على مطامع الصهيونيين بأعظم الآثار الدينية[93]. وعندما التأم المجلس النيابي في دورته العادية في تشرين الأول 1929، افتتح سماحته العقد النيابي الأول بالطلب إلى المجلس تعطيل الجلسة النيابية لمدة 5 دقائق حداداً على شهداء فلسطين المنكوبة.

وكان سبق لسماحته بصفته رئيساً للمجلس النيابي في لبنان، أن عطّل جلسات المجلس لمدّة خمس دقائق في كل مرّة يرد فيها خبر وفاة نائب أو شخصية لبنانية وعربية مرموقة كما حدث عام 1928 (12 كانون الأول) عندما توفي غبطة السيد البطريرك غريغوريوس الرابع، بطريرك الروم الأرثوذوكس، حيث عطّل الجلسة النيابية لمدة خمس دقائق حداداً وأبّنه بالكلمة التالية: «أيها الزملاء المحترمون لقد نعى الناعي اليوم الحبر الجليل السيد غريغوريوس الرابع بطريرك الطائفة الأرثوذكسية الكريمة فكان وقع الخبر أليماً لأن وفاة هذا الحبر الجليل هي خسارة كبرى على البلاد فقد كان الفقيد ذا أخلاق سامية وإنسانية أبهى من وضع الشمس وفضيلة مجسمة. فالبلاد تشارك الأمة الأرثوذكسية في مصابها وأعتقد أن المجلس يوافقني على تعزية الطائفة الأرثوذكسية باسمه. وإني أعطل الجلسة خمس دقائق حداداً عليه واحتراماً للفقيد...»[94].

وكان لسماحته ذات الموقف عندما توفي غبطة السيد البطريرك الماروني الياس الحويك في جلسة 24 كانون الأول 1931[95].

ولم ينسَ سماحته أيضاً واجبات الأفراح، وسهرات الفكاهة والنكات. فعلى سبيل المثال، عندما أخبر صدفة بموعد عقد قران النائب ميشال زكور في ربيع عام 1931، فاجأ سماحته

الحضور بكنيسة مار يوسف الحكمة حيث كان العروسان يعقدان إكليلهما (زواجهما). معاتباً النائب ميشال زكور لأنه لم يخبره – وكان يرافق سماحته سكرتيره آنذاك، الشيخ خليل تقي الدين – وهو يحمل باقة أزهار كبيرة[96].

وبالرغم من تمسكه بزيّه الديني، الجبة والعمامة، كان شديد التمسك بأهداب الدين، لا ينقطع عن الصلاة في أثناء انعقاد الجلسات النيابية، حيث كان يترك رئاسة الجلسات لنائب الرئيس، أو يرفع الجلسة لمدّة ربع ساعة. فلقد كان مسلماً عميق الإيمان بدينه، ولكنه كان يعتقد بأن التعصب ليس من الدين، وأن مصلحة لبنان ومستقبله واستقلاله لا يمكن أن تتحقق وتنجح بدون تفاهم مسلميه ومسيحييه. فكان سماحته يحيا بذاته مبادىء ميثاق وطني أراده للبنان المستقل، ويطبّقه بأعماله ومواقفه وأقواله الوطنية.

صورة الشيخ محمد وشخصيته في الصحافة اللبنانية

وفي نهاية هذا الفصل، وقبل الإنتقال إلى تفصيل معركة رئاسة الجمهورية لعام 1932، وأسباب تقديم الشيخ الترشيح إلى هذا المنصب، لا بدّ من الاستعانة بنصّ صحفي لرسام من عصبة العشرة المحررة في جريدة «المعرض»، صيف 1930، يعرض فيه صاحبه لشخصية الشيخ محمد وطباعه وعلاقاته الرئاسية. ومما جاء فيه[97]:

«الشيخ محمد الجسر

جبل من صعيد العمالقة فهو رفيع النجاد، منتصب كالاسطوانة، أشمط الناصية، نحاسيّ البشرة، مزمل الرأس بعمامة كأنها غيمة على هضبة.

حذت جبينه قارصة السياسة في اصطكاكها فطلت أديمه بخيال من لونها الناري.

في مقلتيه الصارمتين بريق صناعة تلقّف أسرارها وعمل بمهب ريحها، هي صناعة السياسة.

أما طلعته فتوحي الوقار في جميع صورها!

ليس بين الذين يحرفون السياسة من قدِّر له أن يعمِّر طويلاً في مطرح واحد كالأستاذ دباس والشيخ محمد الجسر.

فلقد أوشك الشيخ محمد أن يحتل رئاسة المجلس احتلالاً لم يسبق لرجل من قبل، ذلك لأنه عرف أن يعالج بدهائه وحنكته جميع العمد التي تدعم كرسي الرئاسة.

صلب!...

قد يهوي منبر الرئاسة تحت صلابة رأيه! فلو كان الشيخ محمد نائباً لاستطاع أن يخدم بلاده بما أوتيه من الحزم والجرأة أكثر من خدمته إياها وهو رئيس (للمجلس النيابي)، إلاّ أنك لا تعلم أي سر من أسرار الطبيعة ينطوي عليه هيكل هذا الرجل فيجعله جديراً بأن يكون قمة.

إذا وقع نظرك على سيارة جبارة تقل رجلين كأنهما من أصلاب المردة، أحدهما قسيس ضخم الجثة، ناري المقلتين، وآخر شيخ على جسده قفطان وفي وجهه شعور جزّها المقص فأبقى منها في مغرسها آثاراً خفيفة كسيقان السنابل التي يبقيها المنجل بعد الحصاد، فقل هذا الشيخ محمد الجسر وذاك القسيس يوسف الجعيتاوي. إن بين هذين العملاقين صداقة قديمة توشك أن تربطهما برباط قرابة هي قرابة العمالقة.

عرف الشيخ محمد أن يتسلل إلى مداخل السياسيين في هذا البلد وأن يستل منهم ذاتيتهم من غير أن يدع أحداً يستل ذاتيته منه، وهذا لعمري ضرب من ضروب السياسة الرشيدة المقرونة إلى كثير من الحكمة. ولقد عرف أخلاق الفرنسيين المسودين، وهو رجل تقلبت أعطافه في مختلف الوظائف، وعرف أن الوقوف في وجه القادر ضرب من الجهل فوسط حكمته وتعلقه بينه وبين الانتداب، ولو كان الشيخ محمد مبسوط العلم بلغة راسين مع ما عليه من النضوج في الفكر والدهاء والسياسة لكان في هذا البلد علماً لا يخفق في مستواه علم»[98].

فهل هناك أبلغ من هذا المقال في تصوير شخصية الشيخ محمد وعلاقاته السياسية المحلية والفرنسية؟ ألم يقرأ سماحته هذا المقال ويقف على معانيه وتعابيره؟ وهل أغواه هذا المقال، وغيره من المقالات المدبجة التي كانت تكيل لجهده المديح تلو المديح في خدمة لبنان؟ أم استمرّ سماحته على تواضعه وخجله المعهودين؟...

هوامش القسم الثالث: السلطة رئيس مجلس الشيوخ

(1) مذكرات سماحة الشيخ محمد بخط يده لعام 1932، ما زالت هذه المذكرات محفوظة بنصها الأصلي في مكتبة إبنه باسم في بيروت، ص 16. وثيقة نموذج عنها، رقم (11).

(2) يوميات الشيخ محمد لعام 1932، مصدر سابق، ص 15.

(3) المصدر نفسه، ص 16.

(4) المصدر نفسه، والصفحة ذاتها.

(5) الجمهورية اللبنانية، مجلس النواب: «الدستور اللبناني»، الصادر بتاريخ 23 أيار 1926، مع جميع تعديلاته، منشورات مجلس النواب اللبناني، بيروت 1990، ص 17.

(6) المصدر نفسه.

(7) عدنان محسن ضاهر: «الموازنة العامة...»، المرجع السابق، المجلد الأول، ص 89.

ملاحظة، لقد ضم مجلس الشيوخ، عن المسلمين السنة: الشيخ محمد الجسر وعبد الله بيهم ومحمد الكستي ؛ وعن الموارنة: حبيب باشا السعد والبيـر قشوع واميل اده ويوسف نمور وبشارة الخوري ويوسف اسطفان؛ وعن الشيعة: كل من فضل الفضل وحسين الزين وابراهيم حيدر الذي أقاله المفوض السامي هنري دي جوفنيل وعيّن مكانه أحمد الحسيني؛ وعن الأرثوذكس: جبران نحاس ونخلة تويني؛ وعن الدروز: سامي ارسلان؛ وعن الكاثوليك: سليم نجار؛ وعن الأقليات: أيوب ثابت.

(8) محاضر مجلس الشيوخ، الدورة الأولى 1927-1926، ملحق الجريدة الرسمية، سنة 1926، ص1، وثيقة نموذج رقم (9).

(9) انسحب الشيخ محمد الجسر ومحمد الكستي وعبد الله بيهم ويوسف نمور والحاج حسين الزين والأميـر سامي إرسلان. محاضر مجلس الشيوخ اللبناني، المصدر السابق، ص 1.

(10) المصدر نفسه، ص 2.

(11) المصدر نفسه، ص 2.

(12) غاب عن الجلسة حبيب باشا السعد وإميل إده وأيوب ثابت ونخلة تويني وجبران نحاس. المصدر السابق، ص 2.

(13) محاضر مجلس الشيوخ، الدورة الأولى، مصدر سابق، ص 3-2.

(14) المصدر نفسه، ص 3.

(15) ويعلق الرئيس بشارة الخوري (1943- 1952) على إدارة الشيخ محمد الجسر لجلسات مجلس الشيوخ وتركيبته بقوله: «نام لبنان ليلته تلك (26 أيار 1926) وله دستور... وصار له رئيس جمهورية ومجلس شيوخ ومجلس نواب ورئيس وزراء ووزراء. ودلّ الإختبار على كفاءة شارل دباس للمنصب الخطير الذي تولاه (رئيس الجمهورية). وكان الفرنسيون يراعون خاطره واللبنانيون يحترمون رأيه. وظهر الشيخ محمد الجسر (رئيس مجلس الشيوخ) ذا ذكاء مفرط واتصف بلطف ومرونة وافرين، معروفين بطابعين مميزين: لبنانيته في الظرف العصيب وولاءه للرئيس الدباس، أمّا ضعفه الكبير في حبّه للسيطرة وإيثاره «للتطبيق» في الكواليس على المناقشات الحرّة في الجلسات العلنية. ولم تأته المتاعب إلاّ من المجلس الذي ترأسه، فما إن فتحت الدورة حتى اتفق الشيوخ الثلاثة اميل اده وأيوب ثابت وألبر قشوع (خصوم شارل دباس) على تأليف لجنة موحدة قوامها تسعة أعضاء (أكثرية المجلس) فسيطروا بواسطتها على قرارات المجلس سيطرة تامة، في حين أن بعض أعضائه ما كانوا إلاّ أخوة وأبناء عم وذوي قربى لأعضاء المجلس النيابي الموالي. وأخذ الثالوث المذكور يهدف إلى معارضة شارل الدباس عبر صديقه الشيخ محمد». بشارة خليل الخوري: «حقائق لبنانيـة»، الجزء الأول، الدار اللبناني للنشر الجامعي، بيروت، 1983، ص 139-140. ويستعرض اسكندر الرياشي في كتابه: «الأيام اللبنانية» بالتفصيل تركيبة مجلس الشيوخ من الإخوة وأبناء العم وذوي القربى، بقوله: «...طلع على بال المفوض السامي في أيار 1926 – بعد انتخاب الدباس رئيساً (للجمهورية) – أن يخلق لنا مجلس شيوخ.

وفعلاً وطبعاً أصدر بواسطة الرئيس دباس مرسوماً أنشأ بموجبه ذاك المجلس وعين أعضاءه...

وهكذا عين بمرسومه بضعة أشقاء وبضعة أولاد عم وأولاد خالات بمجلس لأربعة أشقاء وثلاثة أولاد عم كانوا في مجلس النواب.

هذا عدا عن أولاد العمة وأولاد الخالة وأبناء الجيران في المجلسين، مما دعا جبران تويني – الصحفي الناشىء يومئذٍ– لإعطاء الجمهورية في الصحف اسم «جمهورية الإخوان» ومما دعا اميل النجار أظرف وأفكه المحدثين في ذلك الوقت لإعطائهم اسم جمهورية «فيلا كابرا» بالنسبة لمياه «ميلا كابرا» المعدنية المشهورة (آنذاك) ومفعولها المفيد.

وجاء تعيين الأشقاء والأنسباء والأقارب تقريباً على الوجه الآتي:

– حبيب باشا السعد بمجلس الشيوخ – نجيب السعد شقيقه بمجلس النواب

– موسى نمور رئيس المجلس النيابي – يوسف نمور شقيقه بمجلس الشيوخ

– الأمير فؤاد إرسلان نائب – الأمير توفيق شقيقه، ومن بعده الأمير سامي بمجلس الشيوخ

– الدكتور جميل تلحوق نائب – وشقيقه الدكتور سليم شيخ

– صبحي حيدر نائب – وابراهيم حيدر شيخ

وقس على ذلك... وهكذا تقاسمت على هذه القاعدة بعض العائلات جزءاً كبيراً من مقاعد النيابة وجزءاً من مقاعد مجلس الشيوخ».

اسكندر الرياشي: «الأيام اللبناني»، مرجع سابق، ص 181-180.

(16) عدنان محسن ضاهر: «الموازنة العامة...»، المجلـد الثالث، ص 1089 و1094 و1113.

(17) المرجع نفسه، المجلد الرابع، 2042.

(18) يوميات سماحة الشيخ محمد للعام 1927، الإثنين في 3 كانون الثاني، ص 2.

(19) المصدر نفسه.

(20) المصدر نفسه، يوميات الثلاثاء 4 كانون الثاني 1927، ص 3 و4.

(21) يقول سماحـة الشيخ محمد في يومياته ليوم الثلاثاء في 4 كانون الثاني 1927، الصفحة الثالثة، ما يلي: «قد زارني اليوم وفد من طرابلس الذي استقبله المفوض السامي المسيو بونسو (هنري) ليبسط له أماني الطرابلسيين، وكان الوفد مؤلفاً من عبد الحميد أفندي كرامه وعبد المجيد أفندي المغربي والدكتور بيسار وحسن أفندي الذوق و...أفندي حكيم. ولقد قصّ عليّ هذا الوفد ما ذكره للمفوض السامي عن أمانيهم وإخلاصهم للوحدة السورية ولكن المفوض السامي لم يتفاوض معهم بالحديث بل غاية ما قاله لهم بأنه ينظر في الأمر وقد هشّ لهم وبشّ فخرجوا راضين من عنده. وفي هذا اليوم أيضاً استقبل المفوض السامي وفداً من بيروت وهو مؤلف من عبد الحميد أفندي الغندور وعمر بك الداعوق وعبد الله بك بيهم (عضو مجلس الشيوخ) طلبوا منه الوحدة مع سورية بشرط أن تكون عاصمتها بيروت كمدينـة مميزة، وأن يتخلصوا من لبنان، وهشّ لهم مثل ما هشّ للطرابلسيين وخرجوا من عنده راضين...».

(22) اليوميات، المصدر السابق، الثلاثاء في 4 كانون الثاني 1927، ص 4.

(23) اليوميات، الأربعاء في 5 كانون الثاني 1927، ص 4 و5.

(24) يوميات سماحة الشيخ محمد، السبت في 8 كانون الثاني 1927، ص 8.

(25) المصدر نفسه.

(26) اليوميات، الأربعاء في 12 كانون الثاني 1927

(27) اليوميات، تاريخ 4 و5 شباط 1927، ص 28 و29.

(28) المصدر السابق، الثلاثاء في 8 شباط 1927، ص 31.

(29) المصدر السابق، تاريخ 1 آذار 1927، ص 41.

(30) المصدر نفسه، تاريخ 2 آذار 1927، ص 42.

(31) اليوميات، تاريخ 3 آذار 1927، ص 47.

(32) المصدر نفسه، تاريخ 29 آذار 1927، ص 50.

(33) اليوميات، في 8 نيسان 1927، ص 4.

(34) المصدر نفسه، في 13 نيسان 1927، ص 56.

(35) المصدر نفسه، تاريخ 29 نيسان 1927، ص 63 و64.

(36) المصدر نفسه، تاريخ الأحد أول أيار 1927، ص 66.

(37) المصدر نفسه، الإثنين في 2 أيار 1927، ص 67.

(38) المصدر نفسه، الثلاثاء في 3 أيار 1927، ص 68.

(39) اليوميات، المصدر السابق، الأربعاء في 4 أيار 1927، ص 69 و70.

(40) المصدر نفسه، الإثنين في 27 حزيران 1927، ص 92.

(41) المصدر نفسه، تاريخ 29 حزيران 1927، ص 93.

(42) المصدر نفسه، الجمعة في الأول من تموز 1927، ص 94 و95.

(43) المصدر نفسه، الإثنين في 11 تموز 1927.

(44) اسكندر الرياشي: «الأيام اللبناني»، مرجع السابق، ص 183. يذكر الرياشي: «وكان الشيخ محمد الجسر في روحه الظريفة يفسر الشيء بقوله: «هكذا يمكن بسهولة إيجاد تعاون أكيد بين المجلسين اللذين تجمعهما كل هذه القرابة والأنساب...».

(45) الشيخ محمد الجسر، المذكرات المخطوطة لعام 1932، المصدر السابق.

(64) جريدة «المعرض»، الإفتتاحيـة، المجلد الأول، العدد 20، تاريخ أيلول 1927، من العدد 617 إلى العدد 663، السنة السابعة، ص 1. ومما يدلّ على تضايق سماحة الشيخ محمد من فرض انعقاد جلسة التعديل عليه بالقوة والوعيد والإرهاب الفرنسي إنفعاله في أثناء إدارة الجلسة من خلال ما وصفته جريدة «المعرض» آنذاك، حيث جاء فيها: «ويظهر أن الرئيس الجسر، رغم طول اناته واقتداره على ادارة الجلسات كما تشاء السلطة غضب مرّة من معاكسة أحد النواب له وظهر غضبه هذا من سبحته التي لا تفارقه أثناء الجلسات فطارت من يده وقد تدحرجت بضجة في صحن القاعة فتسارع الحجاب كهبوب الريح للمها له. وعبّرت السبحة عن غضب سيدها... ولكن مع المشروع لا ضدّه». «جريدة «المعرض»، المرجع السابق، العدد نفسه، ص 7.

(47) اليوميات، المصدر السابق ، 31 آب 1927، ص 114.

(48) جريدة «المعرض»، تاريخ أيار - كانون الأول 1927، ص 10.

(49) اليوميات، المصدر السابق ، في 22 أيلول 1927، ص 123 و124.

(50) المصدر نفسه، الخميس في 22 أيلول 1927، ص 124.

(51) المصدر نفسه، أول تشرين الأول 1927، ص 131.

(52) المصدر نفسه، في 4 تشرين الأول 1927، ص 132.

(53) المصدر نفسه، في 4 تشرين الأول 1927، ص 133.

(45) المصدر نفسه، تاريخ 6 و7 تشرين الأول 1927، ص 134 و135.

(55) المذكرات بخط سماحة الشيخ محمد، ص 32.

(56) اليوميات، الأربعاء في 19 كانون الثاني 1927، ص 17.

(57) اليوميات، المصدر السابق ، تاريخ 16 شباط 1924، ص 17.

(58) اليوميات، المصدر السابق، الأربعاء في 26 كانون الثاني 1927، ص 22.

(59) المصدر نفسه، الثلاثاء في 25 كانون الثاني 1927، ص 21.

(60) المصدر نفسه، الثلاثاء في 17 أيار 1927، ص 77.

(61) المصدر نفسه، الإثنين في 30 أيار 1927، ص 83.

(62) المصدر نفسه، الأربعاء في 6 تموز 1927، ص 97 و98.

رئيس مجلس النواب

(1) مذكرات الشيخ محمد الجسر لعام 1932، بخط يده، ص 15 و16. ملاحظة: لقد أسفر انتخاب المجلس النيابي الموحد عن فوز الشيخ محمد الجسر بأكثرية 22 صوتاً ضد 18 للدكتور أيوب ثابت الذي انسحب له الأستاذ موسى نمور وحزبه، وذلك بالدورة الثانية. أمّا في الدورة الأولى، فتعادل سماحته مع موسى نمور بالأصوات حيث نال كل واحد منهما 21 صوتاً. جريدة «المعرض»، المصدر السابق، المجلد الأول، أيلول - كانون الأول 1927، ص 3 و4.

(2) عنونت جريدة «المعرض» إحدى صفحاتها باسم «سينما المجلس» للدلالة على الجو الذي كان سائداً عام 1927 في مناقشات المجلس الموحد. جريدة «المعرض»، المصدر السابق، العدد 20، ص 7.

(3) بشارة خليل الخوري: «حقائق لبنانية»، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 150 و151. ولمن يريد التأكّد من سحر كلمة «قبلت» ليس عليه سوى مراجعة محاضر مجلس النواب في الجريدة الرسمية للسنوات 1927-1932. أو عدنان محسن ضاهر: الموازنة العامة...» المرجع السابق، المجلدين الثالث والرابع.

(4) من هؤلاء المهزارين الضاحكين الجهابذة في القول المتبارين في ميدانه: جورج زوين ويوسف الخازن وموسى نمور وشبل دموس وعمر بيهم وغيرهم، حيث يروي اسكندر الرياشي الهزل النيابي كما يلي: «يقف جورج بك زوين مثلاً في مناقشة عن مصاريف الدولة ليقول بصوت قوي غاضب: - نرى الحكومة ترمي المصاري من الشباك. ويقول شبل دموس في مناسبة أخرى: - طالما اننا لم نستطع تصديق الموازنة العامة حتى الآن فلنصدق موازنة شهرية موقتة- ويغضب اميل تابت - وهو المليونير الكبير ولكنه السياسي الصغير الفقير كثيراً - يغضب اميل تابت ويقول: - أنا كنت أريد أن أقول هكذا ولكنك أنت يا شبل تسرق أفكاري. وينظر موسى نمور إلى شبل دموس ويقول: - ألم يكن أفضل يا شبل أن تسرق ما في جيب صديقنا أميل من أن تسرق ما في رأسه حيث يمكنك أن تجد شيئاً. ويطلع على بال عمر بيهم أن يروي على المجلس قصته المعروفة «الايكي بير» ويفعل ذلك عندما يريد أثناء مناقشته عن سيئات الحكم - أن يثبت - عن حكمة وخبرة - أن الحالة التي يشكو منها النواب في ذلك اليوم هي حالة طبيعية قديمة بالبلاد ولا يمكن تغييرها وستبقى هكذا فيقول: - إن رجلاً يلعب بالطاولة وكل مرة يرمي الزهر يطلع له حالاً «ايكي بير» - واحد واثنين - فيخسر وظل يخسر «بالايكي بير» حتى خسر كل ماله وأخيراً وفي ذات ليلة خسر مصاغ زوجته، فأخذ الزهر وبلعه حنقاً وتشفياً - وفي ثاني يوم خرج لقضاء حاجته فخرج الزهر معها على «الايكي بير». فقال: «المنحوس منحوس ولو علقوا على قفاه فانوس». روى عمر بيهم هذه الحكاية في المجلس ليثبت أن هذه الدولة كانت وستبقى: فالج لا تعالج. وأصبح ذلك الخطاب «حكاية ايكي بير عمر بيهم» لزمن ما حديث الناس يروونه لبعضهم بعضاً، وكان ولا شك الأكثر صواباً وواقعية من جميع الخطب التي سمعناها في تلك المجالس النيابية والتي مرت علينا. إذ أنه لم يقم مجلس من المجالس استطاع أن يثبت أن الحالة فيه أفضل من الحالة التي كانت لغيره». وظل عمر بيهم يقول حتى وفاته، وعن حق وبعد التجارب العديدة التي مرت بنا - لكل من يسأله عن رأيه في أمور الدولة: - كنا في السابق «بالايكي بير» وبقينا «بالايكي بير» وليس هناك ما يجعلني أقول اننا سنخلص من هذه «الايكي بير». اسكندر الرياشي: «الأيام اللبنانية»، مرجع سابق، ص 191 و192.

(5) اسكندر الرياشي، المرجع السابق، ص 189 و190 و192 بتصرّف.

(6) المرجع السابق، ص 190، وتراجع الصفحتين 184 و189.

(7) عدنان محسن ضاهر: «الموازنة العامـة...» المرجع السابق، المجلد الثـالث، ص 1238-1239.

(8) المرجع نفسه، ص 1238 و1239 و1240 و1241.

(9) المرجع نفسه، ص 1331.

(10) المرجع نفسه، ص 1323 و1324 و1325.

(11) المرجع نفسه، ص 1332 و1333.

(12) المرجع نفسه، ص 1350.

(13) المرجع نفسه، ص 1351.
(14) المرجع نفسه، ص 1520.
(15) عدنان محسن ضاهر: «الموازنة العامة...»، المجلد الرابع، المرجع السابق، ص 1892.
(16) المرجع نفسه، ص 1940 و1941 و2073.
(17) المرجع نفسه، ص 2123.
(18) المرجع نفسه، ص 1796 و1883.
(19) المرجع نفسه، ص 1747.
(20) المرجع نفسه، ص 2038.
(21) المرجع السابق، المجلد الثالث، ص 1484.
(22) المرجع نفسه، ص 1314.
(23) المرجع السابق، المجلد الرابع، ص 1744.
(24) المرجع السابق، المجلد الثالث، ص 1465-1466.
(25) المرجع نفسه، ص 1467.
(26) المرجع نفسه، 1476.
(27) كانت الإنتخابات النيابية في الجمهورية اللبنانية (1926-1952) تجري على دفعتين أو درجتين، أي ينتخب سكان القرية مندوبين عنهم، وهؤلاء المندوبون هم الذيم ينتخبون نواب القائمقامية أو المتصرفية أو المحافظة.
(28) بشارة الخوري: «الأستاذ الجسر ومشروع قانون الإنتخاب»، جريدة «البرق»، السنة 23، العدد 3390، الإثنين في 19 كانون الثاني 1931، ص 3. راجع كذلك الحوار الذي أجراه الصحافي أسعد عقل مع سماحة الشيخ محمد في صحيفة «البيرق» بتاريخ 41 تموز 1930، ص 9.
(29) جريدة «المعرض»، المجلد الثاني، العدد 29، آب – تشرين الأول 1930، ص 4.
(30) المرجع نفسه.
(31) عدنان محسن ضاهر: «الموازنة العامة...»، المرجع السابق، المجلد الثالث، ص 1713. ويراجع المجلد الرابع، الصفحات 1768 و1841 و2041 و2042 و2043.
(32) المرجع السابق، المجلد الثالث، ص 1715 و1716 و1717.
(33) عدنان محسن ضاهر، المجلد الرابع المرجع السابق، ص 1803.
(34) المرجع نفسه، ص 1804.
(35) المرجع نفسه، ص 2055.
(36) المرجع السابق، المجلد الثالث، ص 1427 و1429، والمجلد الرابع، ص 1973.
(37) المرجع السابق، المجلد الرابع، ص 1815.
(38) المرجع نفسه، ص 1752 و1815 و1820 و1977.
(39) المرجع نفسه، ص 1817.
(40) المرجع نفسه، ص 1753 و1820 و1979.
(41) المرجع السابق، المجلد الثالث، ص 1621، وتراجع الصفحات 1619 و1920 و1922.
(42) المرجع نفسه، ص 1450، وتراجع الصفحة 1449.
(43) المرجع السابق، المجلد الرابع، ص 1876 و1877 و1878 و1879.
(44) المرجع السابق، المجلد الثالث، ص 1718.

(45) المرجع السابق، ص 2053.
(46) المرجع السابق، المجلد الرابع، ص 1996.
(47) المرجع السابق، المجلد الثالث، ص 1695.
(48) المرجع السابق، المجلد الرابع، ص 1938، وتراجع الصفحة 1937.
(49) المرجع السابق، ص 2115.
(50) المرجع نفسه، ص 2117 و2121 و2129.
(51) المرجع نفسه، ص 2133 و2134. وتراجع الصفحات 2130 و2131 و2132.
(52) عدنان محسن ضاهر، المرجع السابق، المجلد الرابع، ص 2130.
(53) المرجع نفسه، ص 2134.
(54) المرجع نفسه، ص 2118.
(55) المرجع نفسه، ص 1901 و1904 و1905 و1954 و2123 و2140.
(56) Jacques COULAND: «Le Mouvement Syndical...» , op. cit., P 398.
(57) الدستور اللبناني، المصدر السابق، ص 13.
(58) القرار رقم 276 تاريخ 25 أيار 1926، يضمن ما يلي: «إنّ كل جمعية تأسّس، مهما تكن مدّتها وعدد أعضائها، وكل اتفاق يتم بهدف إعداد أو اقتراف جرائم ضد الأشخاص أو الممتلكات لأجل العمل لتغيير المجتمع بوسائل غير مشروعة، يشكل جريمة ضد السلام العام».
(59) Jacques COULAND: «Le Mouvement Syndical...» , op. cit., P 142.
(60) Ibid., P 399.
(61) مجلة «اليقظة» البيروتية، العدد 8، تاريخ آذار 1930، ص 12.
(62) مجلة «اليقظة»، المرجع السابق، ص 13. ويراجع أيضاً: Jacques COULAND, Op. Cit., P 141.
(63) مجلة «اليقظة»، العدد 3، تاريخ تشرين الأول 1929، ص 2. يراجع أيضاً: Jacques COULAND, op. cit., P 172. ومجلة «اليقظة»، العدد 9، تاريخ نيسان 1930، ص 1. «واليقظة»، العدد 7، تاريخ شباط 1930، ص 16، والعدد 8، تاريخ آذار 1930، ص 16.
(64) يوميات الشيخ لعام 1923، ص 44 و55 و66 و85. ويوميات عام 1924، ص 8 و20 و37 و62 و103.
(65) وثيقة نظام المأمورين (الموظفين)، رقم (8). ملاحظة: لم نفز بالحصول على كامل مواد المشروع البالغة تسعون مادة، وكل ما وصل إلى أيدينا منها حوالي 30 مادة.
(66) المصدر السابق، المواد 57 إلى 68.
(76) المصدر السابق، المادة 11 ، وتراجع الوثيقة رقم (4) نظام المدرّسين والمعلمين.
(86) عدنان محسن ضاهر: «الموازنة العامة...»، مصدر سابق، المجلد الرابع، ص 1745.

أول السياسيين وأقواهم في الجمهورية اللبنانية 1926-1932

(1) جريدة «البرق»، السنة 21، العدد 3188، الإثنين في 4 آذار 1929، ص 1.
(2) بشارة خليل الخوري: «حقائق لبنانية»، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 162.
(3) الأمير «جورج لطف الله ، هو ابن حبيب لطف الله، المثري الكبير في مصر، الذي أمدّ الشريف حسيناً في الثورة الحجازية ببعض المساعدات المالية فكافأه الشريف بلقب الإمارة. ومن ذلك الحين صار لأولاده الإهتمام بأبناء وطنهم الأول لبنان». المرجع نفسه، ص 162. وللمزيد من التفاصيل عن قصة الأمير جورج لطف الله ورئاسة الجمهورية، يمكن

مراجعة اسكندر الرياشي: «قبل وبعد»، مرجع سابق، ص 71-79. و«الأيام اللبنانية»، مرجع سابق، ص 261-270.

(4) بشارة الخوري: «حقائق لبنانية»، المرجع السابق، ص 162.

(5) اسكندر الرياشي: «الأيام اللبنانية»، مرجع سابق، ص 268.

(6) بشارة الخوري: «حقائق لبنانية»، مرجع سابق، ص 162.

(7) يقول اسكندر الرياشي واصفاً سخاء الأمير جورج لطف الله: «وكان ثلاثة أشهر أعياد في بيروت ملأى بالطرائف والضحك. وكان المنادي قد نادى في بدايتها أن لا أحد يأكل ويشرب إلاّ من بيت السلطان. الموائد مبسوطة والصحافيون وسماسرة السياسة والنصابون الجنتلمن في صدرها يرأسها الأمير ويطمن فيها الأفكار كل يوم ويوكد نجاحه في أشد الحالات حراجة... مما كان قد أدهشنا وقال: غداً عندما أدخل السراي سأعزل العدد الأكبر من الموظفين». يراجع: اسكندر الرياشي: «الأيام اللبنانية»، مرجع سابق، ص 267.

(8) اسكندر الرياشي «قبل وبعد»، مرجع سابق، ص 79.

(9) بشارة الخوري: «حقائق لبنانية»، مرجع سابق، ص 162.

(10) اسكندر الرياشي: «قبل وبعد»، مرجع سابق، ص 79.

(11) يقول الأستاذ باسم الجسر: «أنه عثر، بعد وفاة والده، على عدة أكياس مليئة بهذه العرائض في قبو منزلهم في المصيطبة في بيروت (شارع مار الياس).

(12) الوثيقة رقم 14، نموذج عن العرائض.

(13) مذكرات سماحة الشيخ محمد بخط يده لعام 1932، مصدر سابق، ص 19.

(14) اسكندر الرياشي: «الأيام اللبنانية»، مرجع سابق، ص 270.

(15) المرجع نفسه، ص 269.

(16) اسكندر الرياشي: «قبل وبعد»، مرجع سابق، ص 78.

(17) اسكندر الرياشي: «الأيام اللبنانية»، مرجع سابق، ص 158-159.

(18) المرجع نفسه، ص 194.

(19) المرجع نفسه، ص 195.

(20) بشارة الخوري: «حقائق لبنانية»، مرجع سابق، ص 163.

(21) جريدة «المعرض»، المجلد الأول، العدد 24، تاريخ كانون الثاني ونيسان 1929، ص 2.

(22) جريدة «المعرض»، المجلد الأول، العدد 24، المصدر السابق، ص 2.

وما إن انتشر خبر تجديد ولاية رئيس الجمهورية شارل الدباس حتى تنفّس اللبنانيون الصعداء وعادت عجلة التشريع إلى نشاطها، ورحّبت الصحف المحلية بهذا التجديد. وخصّ صاحب جريدة «البرق» ورئيس تحريرها، الشاعر بشارة عبد الله الخوري، الأخطل الصغير رئيس مجلس النواب الشيخ محمد الجسر بقصيدة نشرتها جريدة «زحلة الفتاة»، بمناسبة التجديد لشارل الدباس رئيساً للجمهورية في 27 آذار 1929:

أيطمع الداء أن يصدّك ... والله بالروح قد أمـدّك

يا صارماً في يد المعالي ... سلّها لمن ربّـها أعـدك

مشيت للنصر مطمئناً ... وقد جعلت القلوب جندك

أنقذت في الحادثات رأياً ... لله بالله مـا أشدّك

أمسيت لما انتهيت جمعاً ... وكنت لمّا بدأت وحدك

كذا كذا فتلكُ المبادي ... فلينسج الناسجون بعدك

***

يا بدر لبنان أي غي ... أطلعت في ظلمتيه رشدك

يا جسره المشمخر، عفواً ... أتطمح الريح أن تهدّك

يا بحره المستاغ جزراً ... ليتّق الجاهلون مـدّك

يا فارساً في السباق جلّى ... خفّف على اللاحقين وخدك

قل للألى هللوا لطه ... وخالفوا في الصداد قصدك

إنّا للبنان قبل عيسى ... فانشر - لكي نستظل - بندك

***

بايعته مدرهاً حكيماً ... ولم تخن للبـلاد عهدك

ومن «كشارل» للعلى رئيس ... يشدّ يـوم النضال زندك

في نصرة الحق والمعالي ... وحّدتما جهـده وجهدك

إن قيل حرب أوريت زندك ... أو قيل مال صعّرت خدّك

قالوا - ولم يرفقوا - مريضٌ ... وا حرقة الروح وهي عندك

ألبسك الداء شر برد ... يا ليتني قـد لبست بردك

حتى الألى أعلنوا عداء ... رأيتهم يضمرون ودّك

***

عوفيت للمجد يا حساماً ... رصّعت المكرمات غمدك

أحببت خير الجدود جدّك ... وزنت خير البنين ولـدك

الأخطل الصغيـر - 1929/3/29 ، جريدة «زحلة الفتاة»، السنة 19، العدد 20، الخميس 28 آذار 1929، ص 1.

(23) نصّت المادة 49 من الدستور الموضوع موضع التنفيذ عام 1926، على ما يلي:

«ينتخب رئيس الجمهورية بالإقتراع السري بغالبية الثلثين من مجموع أصوات الشيوخ والنواب ملتئمين في مجمع نيابي ويكتفي بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي. وتدوم رئاسته ثلاث سنوات ولا يجوز إعادة انتخابه مرّة ثالثة إلاّ بعد ثلاث سنوات لانقضاء مدّة ولايته. ولا يجوز انتخاب أحد لرئاسة الجمهورية ما لم يكن حائزاً على الشروط التي تؤهله للنيابة».

المادة 49 كما تعدّلت بقانون 1927/10/17 (قانون ضم مجلس الشيوخ إلى مجلس النواب): «ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بغالبية الثلثين من مجلس النواب في الدورة الأولى ويكتفى بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي. وتدوم رئاسته ثلاث سنوات ولا تجوز إعادة انتخابه مرّة ثالثة إلاّ بعد ثلاث سنوات لانقضاء مدّة ولايته...».

المادة 49 كما تعدّلت بقانون 1929/5/8: «ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بغالبية الثلثين من مجلس النواب في الدورة الأولى ويكتفى بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي. وتدوم رئاسته ست سنوات ولا تجوز إعادة انتخابه إلاّ بعد ست سنوات لانقضاء مدّة ولايته...». الجمهورية اللبنانية، مجلس النواب: «الدستور»، مصدر سابق، ص 38.

(24) مذكرات سماحة الشيخ محمد بخط يده لعام 1932، ص 18.

(25) بشارة الخوري: «حقائق لبنانية»، مرجع سابق، ص 165. شملت عملية انتخابات عام 1929 ثلاثين نائباً منتخباً و15 نائباً معيناً.

(26) بشارة الخوري: «حقائق لبنانية»، مرجع سابق، ص 165-166.

(27) ميشال زكور: «مجلس النواب»، على المكشوف، جريدة «المعرض»، المجلد الثاني، العدد 36، أيار - آب 1932، ص9.

(28) ميشال زكـور: «مجلس النواب في ثلاث سنوات»، جريدة «المعرض»، العدد 36، المصدر السابق، ص 9.

(29) اسكندر الرياشي: «قبل وبعد»، مرجع سابق، ص 66.

(30) اسكندر الرياشي، المرجع السابق، ص 67 و68.

(31) مقابلة شفوية مع المحامي والنائب السوري السابق نوفل الياس أجراها ابن سماحة الشيخ محمد الجسر الدكتور باسم في باريس، تاريخ المقابلة.

(32) اسكندر الرياشي: «الأيام اللبنانية»، المرجع السابق، ص 242.

(33) خليل تقي الدين: «مذكرات سفير»، جريدة «الراصد»، مرجع سابق، الحلقة الخامسة، 19 أيار 1968، ص 5.

(34) يقول اسكندر الرياشي: «...لربما أيوب ثابت كان يعمل... أشياءً كبيرة ولكنه كان دوماً يبدأ بأشياء مضحكة صغيرة يقابلها الناس بالضحك، وتدخل على حكمه صورة الهزل «والمسخرة»... فكان يمنع... زيارة الدواوين لغير أهل المصالح ويمنع شرب المرطبات والقهوة وتدخين الأركيلة في السراي لأي كان... بما في ذلك سماحة الشيخ محمد الجسر... جاراه اميل اده بضعة أيام فقط، ثم ذات صباح سمح بالقهوة والأركيلة «سراً» بناء على تدخّل الشيخ محمد الجسر ولصالح رستم القهوجي المسكين...». اسكندر الرياشي: «الأيام اللبنانية»، مرجع سابق، ص 232-233.

(35) المرجع نفسه، ص 233.

(36) المرجع السابق، ص 246 و247. وجريدة «المعرض»، المجلد الثاني، العدد 26، تاريخ كانون الأول 1929 وكانون الثاني 1930، ص 2 و3 و4 و5.

(37) اسكندر الرياشي: «الأيام اللبنانية»، المرجع السابق، ص 242 و243.

(38) المرجع نفسه، ص 243 و244.

(39) المرجع نفسه، ص 247.

(40) المرجع نفسه، ص 245.

(41) ميشال زكور: «ضجة التشكيلات الجديدة»، جريدة «المعرض»، المجلد الثاني، العدد 26، كانون الأول 1929 وكانون الثاني 1930، ص 4.

(42) اسكندر الرياشي: «الأيام اللبنانية»، مرجع سابق، ص 246.

(43) المرجع نفسه، ص 234-233.

(44) المرجع نفسه، ص 246-245.

(45) المرجع نفسه، ص 248-247.

(46) المرجع نفسه، ص 250 و251 و252. كان من أركان الجمهرة المطالبة بالوحدة العربية، وتجتمع في مركز جريدة «العهد الجديد» كل من سعد الله الجابري وصلاح عثمان بيهم والدكتور عبد الوهاب الكيالي والدكتور أديب الشيشكلي ومحمد علي بيهم وأحمد الداعوق ورياض الصلح الذي توقّع سقوط حكومة إميل إده بعد أربع أسابيع.

(47) جريدة «المعرض الأسبوعية»، المجلد الثاني، العدد 34، ص 4.

(48) محمد نور الدين عارف ميقاتي: «طرابلس في النصف الأول من القرن العشرين»، مرجع سابق، ص 163.

(49) نقلاً عن لسان حسين الجسر ابن سماحة الشيخ محمد، احتفظ بها الدكتور باسم الجسر. ملاحظة: «لقد أراد أنصار الوزارة الإدية أن يضمنوا المستقبل لرئيسها بأن يجعلوا سقوطه في المجلس «على حرير» بدون مناقشة، فيتمكن من العودة إلى الحكم عاجلاً أو آجلاً بعد أن يغير خطته... وفي اجتماع خاص قبل الجلسة... وضعت وثيقة سحب الثقة بدون مناقشة وقع عليها 28 نائباً... فاستقال إميل إده... وكلفه رئيس الجمهورية أن يشكل الوزارة ثانية فلم يتمكن». بشارة الخوري: «حقائق لبنانية»، مرجع سابق، ص 169-170.

(50) مقابلة مع باسم الجسر، بيروت في 2003/3/20//.

(51) خليل تقي الدين: «مذكرات سفير»، جريدة «الراصد»، الحلقة الخامسة، في 9 أيار 1968، ص 5.

(52) أنظر ملحق رقم (3). تعود علاقة الشيخ محمد بالصحافة الى بداية القرن العشرين، عندما كان كاتباً ومحرراً صحفياً في جريدة «طرابلس» المعارضة لحزب «الإتحاد والترقي» العثماني في أوج انتصاره على العهد الحميدي. أوليس هو القائل في احتفال تدشين نقابة الصحافة في بيروت (كانون الأول 1926): «عتباً أرفعه لصاحبة الجلالة الصحافة فقد هذّبتني يافعاً وحمتني شاباً، فما لها أعرضت عني كهلاً؟ وحبذا العودة إلى حماها». الامضاء، رئيس الشيوخ محمد الجسر. جريدة «المعرض»، المجلد الأول، السنة السادسة، العدد 17، كانون الأول 1926، من العدد 325 إلى 845، ص 9.

(53) اسكندر الرياشي: «قبل وبعد»، مرجع سابق، ص 107 و108 و109.

(54) المرجع نفسه، ص 104 و105.

(55) جريدة «المعرض»، المجلد الثاني، السنة العاشرة، العدد 31، شباط - نيسان 1931، من العدد 937 إلى 947، ص 1 و2 و3 و4.

(56) جريدة «البرق»، السنة 22، العدد 3368، في 14 تموز 1930، ص 9.

(57) جريدة «المعرض الأسبوعية»، العدد 34، تشرين الثاني 1931 - كانون الثاني 1932، من العدد 947 إلى العدد 984، ص 5.

(58) ميشال زكور: «الإحصاء»، جريدة «المعرض الأسبوعية»، المصدر السابق، ص 7.

(59) مقابلة مع الأب يواكيم مبارك، أجراها باسم الجسر نجل الشيخ محمد مع صاحب العلاقة، قبل وفاته.

(60) يوميات الشيخ محمد الجسر لعام 1924، الجمعة في 20 حزيران 1924، ص 88.

(61) المصدر السابق، السبت في 21 حزيران 1924، ص 88.

(62) المصدر السابق، الأحد 22 حزيران 1924، ص 89.

(63) مذكرات سماحة الشيخ محمد بخط يده لعام 1932، ص 13.

(64) مقابلة شفوية مع حسين الجسر، أجراها شقيقه باسم.

(65) «ومن مآثر الشيخ محمد الجسر عندما كان نائباً في مجلس المبعوثان ما يلي: أنّه في سنة 1913، توفي مفتي طرابلس المغفور له رشيد مصطفى كرامي الكبير. وكان من المفروض انتخاب أحد العلماء الذين كانت تعج بهم المدينة خلفاً له. فمال الشيخ محمد إلى ترشيح نسيبه الشيخ صالح الرافعي، وكان من علماء طرابلس البارزين. ولكن مكانة آل كرامي السياسية رجحت كفة نجل المفتي الراحل، عبد الحميد كرامي مفتياً مكان والده، ولم يكن عالماً دينياً. وكان الشيخ محمد يعتبر أن مقام المفتي كان «مركز وجاهة»، أمّا إصدار الفتاوى فكانت من مهام أمين دار الفتوى». - محمد نور الدين ميقاتي: «طرابلس في النصف الأول...»، مرجع سابق ص 151.

(66) اسكندر الرياشي: «قبل وبعد...»، مرجع سابق، ص 49 و50 و51.

(67) يوميات الشيخ محمد لعام 1923، الأربعاء في 3 كانون الثاني 1923، ص 2.

(68) المصدر نفسه، الأربعاء في 10 كانون الثاني 1923، ص 6.

(69) المصدر نفسه، الإثنين 15 تشرين الأول 1923، ص 197.

(70) يوميات الشيخ محمد لعام 1924، السبت 5 تموز 1924، ص 95.

(71) ميقاتي، طرابلس...، مرجع سابق، ص 158-159.

(72) جريدة «المعرض»، مصدر سابق، العدد 17، أيلول - كانون الأول 1926، «مقتطفات بلا عنوان»، ص 7.

(73) من تسجيلات أوراق باسم الجسر نقلاً عن روايات شفوية للشيخ نديم شقيق الشيخ محمد ونجله الدكتور محمد وأولاد الشيخ محمد الجسر حسين وعدنان والقاضي جميل الشهال الذي كان صديقاً لسماحة الشيخ محمد ولعبد الحميد كرامي.

(74) من أوراق باسم الجسر نجل سماحة الشيخ محمد.

(75) ميقاتي، مرجع سابق، ص 164.

(76) Haut-Commissariat de La République Française en Syrie et au Liban, Sûreté Générale, Information N° 1346, Beyrouth, Le 14 Mars 1932.

(77) مقابلة خاصة مع الشيخ منير الملك أجراها باسم نجل الشيخ محمد.

(78) المصدر الشفوي السابق.

(79) مقابلة أجراها باسم الجسر نجل سماحة الشيخ محمد مع كل من الكاتب المعروف نور الدين ميقاتي، والشيخ منير الملك، صديقي سماحته.

(80) مقابلة شخصية مع المؤرخ يوسف ابراهيم يزبك، أجراها معه باسم الجسر نجل سماحة الشيخ محمد في أواخر السبعينات من القرن العشرين.

(81) جريدة «البرق»، السنة 23، العدد 3395، في 17 آذار 1931، ص 2.

(82) مقابلة أجراها باسم الجسر مع نور الدين الرفاعي الذي كان في عداد الوفد الطرابلسي آنذاك.

(83) من أوراق باسم الجسر، مقابلة شفوية مع والدته، ومع أخيه حسين.

(84) من أوراق باسم الجسر نجل الشيخ محمد، كروايات عن لسان إخوته عدنان وحسين وغيرهما.

(85) أي ليس لدي مال كافٍ لأشتري مفروشات فخمة، والبارة هي جزء من 40 جزءاً من القرش الأسدي العثماني القديم وتعني أيضاً المصرية.

(86) من أوراق باسم الجسر عن لسان الشيخ منير الملك.

(87) من أوراق باسم الجسر عن لسان والدته وإخوته.

(88) عدنان محسن ضاهر: «الموازنة العامة...»، مرجع سابق، المجلد الرابع، ص 1746 و1747 و1868 و2094.

(89) من أوراق باسم الجسر.

(90) أوراق باسم الجسر، رسالة خاصة من أديب الروماني. إسم المجموعة باللغة الأجنبية:
Georges Young: «Corps de Droit Ottoman», Oxford, 1905.

(91) على سبيل المثال، جريدة «المعرض»، المجلد الثاني، مصدر سابق، العدد 25، ص 7، والعدد 32، ص 3.

(92) على سبيل المثال، طلب سماحة الشيخ محمد من المجلس النيابي الوقوف دقيقة صمت حداداً على وفاة الأب كاتان اليسوعي لبراعة أدبه وكريم عنصره. جريدة «البرق»، السنة 21، العدد 3264، في 2 أيلول 1929، ص 1.

(93) المصدر نفسه.

(94) عدنان محسن ضاهر: الموازنة العامة...»، مرجع سابق، المجلد الثالث، ص 1583.

(95) «تأثر سماحته تأثراً عميقاً بوفاة غبطة البطريرك الياس الحويك في 24 كانون الأول 1931. وفقد بذلك عوناً كان في إمكانه مساعدته والوقوف بجانبه في معركة رئاسة الجمهورية التي كان سماحته يسعى إليها في نيسان - أيار 1932. وفي جلسة مجلس النواب المنعقدة يوم الخميس 24 كانون الأول من العام 1931 أبّن...الشيخ محمد الجسر باسم الأمة فقيدها العظيم تأبيناً مؤثراً بليغاً، ومما قاله: «سادتي - فجعت الامة اللبنانية اليوم برجل وليس كالرجال، برجل كان على الجانب الأقوى والأعظم من طهارة القلب وطهارة الوجدان وطهارة اليد، جميع أنواع الطهارة التي يوصف بها الانسان، لا بل كان على الجانب الأعظم من الانسانية المجردة، الانسانية المحضة المجردة عن كل طائفة وغرض ألا وهو البطريرك العظيم الياس الحويك. إن غبطة البطريرك المتوفى والراحل الكريم قبل أن يخلق لبنان كان لعموم الطوائف رئيساً يوم كان لبنان منقسماً إلى طوائف ولما خرج لبنان من الحكم العثماني كان في مقدمة كل وطني طالب باستقلال لبنان استقلالاً تاماً يحفظ كرامته فذهب بذاته إلى البلاد الأوروبية وتحمّل مشقات السفر إلى باريس وجاهد جهاد الأبطال والشباب في شيخوخته فاستحق شكر لبنان إلى الأبد فقد كان البطريرك الراحل الدعامة الوحيدة لاستقلال لبنان منابأ عن كل طائفة وبقي

شيخاً جليلاً وقوراً تأوي إليه الأنفس وينزل عند إرادته كل شخص يحب لبنان أو لا يحبه إنه رجل ذكراه باقية في نفوس تحفظ ذكرى الطهارة الانسانية والوطنية في سبيل لبنان وأعتقد أن المجلس المحترم يشاركني بأن يجهر ويقرر أن غبطة البطريرك الياس الحويك استحق شكر لبنان وسأنوب عنه بواجب التعزية إلى الطائفة المارونية شقيقتنا وصديقتنا ورفيقتنا في الجهاد في سبيل الوطن، أليس كذلك؟». عدنان محسن ضاهر: «الموازنة العامة...»، مرجع سابق، المجلد الرابع، ص 2144 و2145. ولم يكتفِ سماحته بهذا التأبين بل أرسل إلى الصحف ووسائل الإعلام كلمة مؤثرة جاء فيها: «لقد فجعت الأمّة اللبنانية اليوم برجل وليس كالرجال، فجعت برجل رفيع الشأن، نبيل الخلق، صادق الشعور، كان على جانب عظيم من الانسانية المحضة، والوطنية الشريفة، ألا وهو غبطة البطريرك مار الياس بطرس الحويك، هذا الرجل الكريم الذي عرفته الأمة اللبنانية على اختلاف نزعاتها ومذاهبها، والذي لم يكن لطائفته فحسب بل كان ممثلاً لجميع الطوائف، وقد أجمعت الكلمة على تفويضه بكل ما يتعلق بمستقبل لبنان، وقد رأيناه يجازف بحياته، ويستهدف لمخاطر السفر ومشقاته وأهواله رغم شيخوخته ورغم ضعف صحته، وذلك ليطلب للبنان استقلالاً تاماً ويضمن له حقوقه بكل معنى الكلمة، وكان وقتئذ نائباً عن كل الطوائف التي تظللها سماء لبنان». جريدة «المعرض الأسبوعية»، العدد 34، تشرين الثاني 1931 - كانون الثاني 1932، من العدد 947 إلى العدد 984، ص 11.

(96) فاضل سعيد عقل، ورياض حنين: «ميشال زكور، حكاية عصامية وتاريخ حقبة»، المطبعة الكاثوليكية، عاريا، لبنان، الطبعة الأولى، 1988، ص 566.

(97) عصبة العشرة هي عصبة التحرير في جريدة «المعرض»، والمؤلفة آنذاك من الكتّاب الأربعة: الشاعر ميشال أبي شهلا والشاعر الياس أبي شبكة والأديب الشيخ فؤاد حبيش، والأديب خليل تقي الدين سكرتير المجلس النيابي آنذاك الذي كان يوقّع مقالاته تحت اسم «بشار». ويقول خليل تقي الدين في مذكراته عن هذه العصبة: «لا أدري كيف نبتت في نفوسنا فكرة «عصبة العشرة»، فقد صدر «المعرض» ذات يوم وتحت توقيع كل من الكتّاب الأربعة أبي شهلا وأبي شبكة وأنا، كلمات من عصبة العشرة، هكذا بلا خطة ولا نظام، ولا دستور ولم تضم عصبة العشرة قط من الأعضاء إلا نحن الأربعة. حتى ميشال زكور نفسه، وهو صاحب المجلة التي أوتنا وحملتنا، لم ينتسب إلى العصبة...». خليل تقي الدين: «مذكرات سفير»، مرجع سابق، جريدة «الراصد»، الجمعة في 3 أيار 1968، ص 5.

(98) جريدة «المعرض»، مصدر سابق، العدد 28، تاريخ أيار - تموز 1930، المجلد الثاني، ص 7-8 (مقالة رجال السياسة والزعامة كما يصورهم رسام).

القسم الرابع

معركة رئاسة الجمهورية

أو

أزمة سنة 1932

أسباب خوض معركة الرئاسة

تعتبر معركة رئاسة الجمهورية من أقسى المعارك السياسية التي واجهها الشيخ محمد في مسار علاقته بالإنتداب الفرنسي وزعماء الطوائف اللبنانية. فبالرغم من حسن درايته ومعرفته بنقاط الضعف في إدارة الانتداب الفرنسي ورجالاتها، ورجالات السياسة اللبنانية المحلية. لقد خانته الظروف السياسية عام 1932، وخدعته علمانية الفرنسيين وتطوّرهم الثقافي، وتمسكهم بمبادىء الثورة الفرنسية في الحرّية والمساواة والديمقراطية.

كان بنظره أنّ همّ المفوضية الفرنسية، هو إيصال نواب ألعوبة بأيديها، والإستفادة من خيرات البلاد الأثرية والإقتصادية، وعدم احترامها القرارات الدولية الداعية إلى إرشاد شعبي سورية ولبنان وتأمين الحرّيات العامة، الإقتصادية والسياسية، والتدريب على ممارسة الديموقراطية. فلذا حاول الشيخ محمد، بما كان له من حضور سياسي مميز وصداقات وعلاقات واسعة في مختلف الأوساط الإسلامية والمسيحية، أن يثبت للفرنسيين أن لبنان يمكنه أن يسلك طريق الديموقراطية والحكم الذاتي، والممارسة البرلمانية الراقية. وأيقن بحكم خبرته الطويلة، أنه لا يمكن تحقيق ما يصبو إليه في سبيل وضع لبنان على سكة الاستقلال الديمقراطي لا الطائفي، وبناء الإدارة السليمة، وتحقيق الإصلاحات الضرورية، إقتصادياً وسياسياً وإدارياً للتخلص من الفساد والإفساد. أيقن أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلاّ من خلال مركز رئيس الجمهورية الذي منحه الدستور اللبناني عام 1926، وتعديلاته لعامي 1927 و1929، صلاحيات واسعة.

كيف استطاع رجل دين مؤمن صوفي النـزعة، أن يدخل متاهات السياسة اللبنانية؟ وصمّم على خوض معركة رئاسة الجمهورية؟ هل لطموح أو لرغبة شخصية كما حلا للبعض أن يسميها؟ أم بحكم صداقته لأميل إده الذي كان يتسابق إلى سدّة الرئاسة مع الشيخ بشارة الخوري صاحب الحظ الوفير في الوصول إلى رئاسة الجمهورية، آنذاك، في ظل تأييد الفرنسيين ورئيس الجمهورية شارل الدباس له ونشاط أنسبائه وأقاربه هنري فرعون، وميشال شيحا؟ أم هناك أسباب أخرى ما زالت غائبة أو مستغيبة، عن بال الباحثين والمؤرخين الذين لم ينصفوا

دور الشيخ محمد في بناء الوطن والدولة اللبنانية الحديثة؟

إنّ من يقرأ يوميات الشيخ محمد ومذكراته الخاصة عن تطلّعاته السياسية وأمانيه الديمقراطية الاستقلالية، وأسباب خوضه غمار معركة رئاسة الجمهورية، وعن معاناته السياسية والتشريعية في ظل الإدارة الفرنسية الإنتدابية، لا بدّ له من معرفة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء قرار سماحته في خوض معركة رئاسة الجمهورية اللبنانية عام 1932، والتي يمكن إيجازها بما يلي:

أولاً: كان سماحته يريد إعادة الإعتبار إلى شخصه ودوره الوطني اللذين أساء إليهما الدباس والفرنسيون آنذاك.

ثانياً: كان همّه تأمين الحدّ الأدنى من المستلزمات المعيشية اللائقة للفئات الشعبية، والدفاع عن حقوق المواطنين وموقع رئاسة الجمهورية، وتدعيم أركان الجمهورية اللبنانية (الدولة)، سياسياً واقتصادياً وإدارياً. وعندما رأى أن الفساد والإفساد مستحكمان في الإدارة اللبنانية المحلية ودوائر المفوضية الفرنسية، وأنّ التعصب الطائفي يحرم المسلمين من دخول الوظائف الحكومية على اختلاف مستوياتها، ومن حقوقهم التعليمية وترسيخ شعورهم بأنّهم مغبونون في الوطن اللبناني، عند ذلك قدّم ترشيحه إلى منصب رئاسة الجمهورية.

ثالثاً: لم يستطع الشيخ محمد بما أوتي من قوّة وسطوة على النواب، وحجة إقناع شديدة، أن يخفف أو ينتقص من الصلاحيات الواسعة التي أعطاها الفرنسيون لرئيس الجمهورية على حساب رئاستي الحكومة والمجلس النيابي.

رابعاً: سعى الشيخ محمد إلى خدمة وطنه بطريقة مثلى تختلف عن الطريقة التي أدار بها شارل دباس البلاد، أو اتّبعها كل من أميل إده وبشارة الخوري.

خامساً: تأثر الشيخ بموقف البطريرك الماروني الياس الحويك الذي طلب إليه التقدّم لمركز رئاسة الجمهورية عام 1926، ليكون أول رئيس للجمهورية اللبنانية بدلاً من شارل دباس[1].

سادساً: كان الشيخ محمد واقعياً، ويعي بعمق تركيبة المجتمع اللبناني الطوائفي، ومطالبة الطائفة المارونية، وبطريركها بمنصب رئاسة الجمهورية. لذا حاول ترشيح صديقه، وصديق المفوضية الفرنسية في آن واحد، العلماني وديع طربيه إلى سدّة الرئاسة الأولى بقصد منافسة الشيخ بشارة الخوري، صاحب الحظ الأوفر بالفوز بالرئاسة والتأييد الفرنسي والدباسي له، ولقطع الطريق على المرشحين الآخرين: إميل إده وحبيب باشا السعد[2]. وعندما لم يفلح

بذلك رشّح نفسه للرئاسة.

سابعاً: كانت أكثرية أعضاء المجلس النيابي مسيحيين ومسلمين تقف إلى جانبه.

ثامناً: إنّ الدستور اللبناني لم ينص، ولا ينص على طائفة الرئيس. وطالما فرض الفرنسيون، إجراء تعديلات في الدستور، لصالح رئيس الجمهورية ليقبض بكل ما لديه من قوّة ونفوذ وموقع رئاسي وسلطة إجرائية على الحكومة والمجلس النيابي (المادة 17 القديمة)[3].

وتأكيداً لتطلّعات الشيخ محمد المستقبلية ورغبته وسعيه إلى رئاسة الجمهورية، وهو، ما ألمح إليه بنفسه في يومياته لعام 1927، عندما عُرض عليه منصب رئاسة الحكومة ورفض هذا المركز مبرراً ذلك بقوله: «إن الوقت الذي يمكنني أن أخدم فيه وطني لم يحن. ولا نعلم ماذا يأتي به المسيو بونسو، فالأولى بي أن أنتظر حتى نرى ماذا يكون من هذا الانقلاب (تعديل الدستور)»[4].

أما جريدة «المعرض» البيروتية المعارضة، فكتبت في تشرين الثاني سنة 1927، حول طموحات الشيخ محمد، الرئاسية بعد انتخابه رئيساً للمجلس النيابي الموحد ما يلي: «أمّا الرئيس الجديد، الشيخ محمد الجسر فقد تقلّب في كل مناصب الحكومة حتى صار الرجل الذي يمكنه أن يشغل كل المناصب معاً ويشغلها بجدارة، فلقد كان رئيساً لمحكمة الجنايات ووزيراً للداخلية ووزيراً للمعارف ورئيساً للشيوخ. وكاد يصبح... رئيساً للوزارة، وهو اليوم (كانون الأول 1927)، رئيس مجلس النواب ولم يبق عليه إلاّ رئاسة الجمهورية على أنه لا فرق بينه وبين رئيس الجمهورية الحالي (شارل الدباس آنذاك)، فإنهما كشخص واحد[5].

وبالرغم من أن المراقبين السياسيين، ورجال الصحافة كانوا يرون في الشيخ محمد الرجل المناسب لرئاسة الجمهورية، إلاّ أنهم كانوا لا يجرأون على المجاهرة بذلك، لأن دولة لبنان الكبير كانت دولة مشروع المارونية السياسية، ولا يعقل أن يترشّح لرئاسة جمهوريتها رجل مسلم، ومعمم أيضاً. ولأن الشيخ محمد كان على وئام تام مع شارل دباس، رئيس الجمهورية اللبنانية (1926-1932)، ولا يمكن أن يخونه ويترشح ضدّه، وهو العالم بخفايا المسألة اللبنانية وتوازناتها الطائفية، والمذهبية المحلية والإقليمية والدولية، وموقف الفرنسيين الداعم والعامل باستمرار في سبيل وصول شخصية مارونية إلى سدّة الرئاسة اللبنانية الأولى.

لذلك انتقدت بعض الصحف المحلية الصادرة عامي 1931 و 1932، طموح الشيخ محمد في التخلّي عن واقعيته في سبيل الوصول إلى سدّة رئاسة الجمهورية، كما تحاملت عليه بعض أقلام الباحثين والمؤرخين، وأنصفه البعض الآخر، دون أن يُسمح له بالدفاع عن نفسه، أو على

الأقل سماع كلمة واحدة منه عن ظروف وأسباب خوضه معركة الرئاسة، فإلى أي مدى كانت روايته الشخصية الذاتية لظروف ترشيحه صائبة في تبديد بعض الشكوك ومغالطات معركة رئاسة الجمهورية لعام 1932، أو ما يعرف بأزمة 1932[6]؟ وما هو موقف كل من وزارة الخارجية الفرنسية في باريس، والمفوضية الفرنسية والأمن العام الفرنسي في كل من بيروت وطرابلس منها؟ وذلك من خلال العودة إلى جذور أزمة الرئاسة في الأرشيف الفرنسي[7]، الذي يضم مجموعة كبيرة من الرسائل والبرقيات والتقارير الأمنية والصحافية التي ترصد تطلّعات وتحرّكات المتنافسين إلى سدّة الرئاسة ومناصريهم، بالإضافة إلى مواقف رؤساء الطوائف اللبنانية الروحيين وأعيانها السياسيين. وتقوم تلك البرقيات والتقارير، منذ أواسط سنة 1931، بتسجيل وقائع وتفاصيل وملابسات معركة الرئاسة ساعة بساعة ويوماً بيوم.

حيثيّات المعركة

في بداية صيف 1931، فُتحت معركة رئاسة الجمهورية اللبنانية بصمت خفي. وكانت المزاحمة ظاهرة بين الشيخ بشارة الخوري، وإميل إده الذي كان حظّه في النجاح ضئيلاً جداً، وذلك وفاقاً لرأي الشيخ بشارة الخوري[8]: إنْ من حيث عدد مؤيديه من النواب، أم لجهة اعتماده على الرئيس دباس، حيث كان بينهما خصومة شديدة... كما أنّ إده «لم يستطع أن يتّكل على الشيخ محمد الجسر، خصوصاً بعد أن أغضب الأوساط المحمدية (المسلمة) في عهد وزارته. فإنصرف بكل قواه نحو المفوضية العليا والحكومة الفرنسية في باريس...»[9] لعلّه يلاقي الترحيب والتأييد في الوصول إلى سدّة الرئاسة الأولى. وبما أن الدباس كان يميل سراً إلى تجديد مدّة ولايته في رئاسة الجمهورية، خشي من هذه الغيبة الإدية في باريس[10].

وبالمقابل، وبالرغم من تعديل الدستور الخاص، عام 1927، الذي قضى بعدم جواز تولية الرئاسة الأولى لمرّة ثالثة، من قبل شخص واحد. كان الشيخ محمد يقود علناً معركة تجديد ولاية شارل دباس، وذلك من خلال إقناع النواب، وخاصة الموارنة منهم، بضرورة تعديل الدستور بطلب من المجلس النيابي، وإنتخاب الدباس لولاية ثالثة[11].

وعندما إستحصل على موافقة المجلس الشفوية، أطلع الرئيس دباس عليها، فأظهر عدم ميله ورغبته في تولّي الحكم لمدّة جديدة. ولكن، تلافياً لإنقسام طائفي قد تقود إليه معركة رئاسة الجمهورية في ربيع 1932، لم يعبأ الشيخ بجوابه، بل قابل المفوض السامي، المسيو بونسو، وطلب إليه إخبار وزارة الخارجية الفرنسية، برغبة المجلس بتجديد ولاية الدباس لمرّة

ثالثة. وذلك[12].

وعن هذا الإنقسام الطائفي، وعن معركة الرئاسة الأولى، يكتب الشيخ محمد، في مذكراته مخاطباً المسيو بونسو قائلاً: «... وأنتم تعلمون أن الطائفة المارونية ستطالب بهذا الكرس، ويوجد فيها أناس كثيرون للرئاسة. ولا أخفي عليكم أن الطائفة الإسلامية طامعة بالأمر أيضاً. وأعتقد إنّها ستقدّم مسلماً مرشحاً، لا إعتراض لكم عليه، وهو أنا (الشيخ محمد)، غير أني لست الآن متطلباً لهذا المركز، فأرى من قبيل الرأي المفيد والسهل عليكم، أن نعدّل الدستور من جهة لمنع الدباس من البقاء في الحكم، ثم نجدّد له ولايته لثلاث سنوات أخرى... تكون مدّة كافية لكم، لتنجزون عملكم في سورية... وتهيئون الظروف المؤاتية للشخص الملائم الذي ترغبون في إحلاله على كرسي الرئاسة من أية طائفة كانت...»[13].

ويتابع الشيخ محمد قوله: «... وتسهيلاً لعملكم هذا (عمل المفوض السامي)، سأقدّم طلب التعديل بإمضاء عشرة من النواب الموارنة في المجلس. وبهذه الطريقة تكون الطائفة المارونية قد تنازلت عن حقها، ضمناً، بالرئاسة في هذه المدّة الجديدة... لذا أطلب من فخامتكم، وقبل سفركم إلى فرنسا، أن تقنعوا الدباس بهذه الصيغة. ومن ثمّ أقوم أنا، بإتمام الأمر حسبما ترغبون به، ولا تعودون من فرنسا حتى تجدوا الأمر ناجزاً»[14].

حينئذ، فما كان من المفوض السامي، إلا أن تجاوب مع تمنيات الشيخ محمد، قائلاً له: «...إنني من رأيك تماماً، ولا مانع عندي من ترشيح المسلمين رجلاً، من رجالاتهم، ولا إعتراض منّي عليك. وذلك بسبب ما تعلنه من إخلاصك لوطنك ولفرنسا، ولكن هذا الأمر ليس محل بحث الآن، وسأجتهد لإقناع الدباس بالأمر، وأخبرك عنه»[15].

ولكن، بعد سفر المفوض السامي بونسو إلى باريس، ونقل مندوبه سولمياك إلى دمشق، تعيّن السيد ريكلو (RECLUS) وكيلاً للمندوب السامي في لبنان، وقد كان قليل الخبرة والحنكة في إدارة الأمور الإدارية والسياسية[61]. فانقطع عن زيارة الرئيس الدباس، وانقلب عليه في المفوضية العليا، لصالح تأييد الشيخ بشارة الخوري للرئاسة الأولى. عندها إنزعج الدباس من تصرّفات المفوضية العليا، وأظهر زهداً شديداً بكرسي الرئاسة، وبخاصة عندما صرّح المطران مبارك، وبعد غداء في منزل رئيس الجمهورية، بأنه «يسعى بشخص ماروني لإحلاله على كرسي الرئاسة... وأن الشيخ بشارة الخوري يبذل وسعه للحصول على الرئاسة، ويؤيده في ذلك المسيو ريكلو، وأنّ إده يسعى أيضاً إليها سعياً حثيثاً... فقرر الدباس في ذهنه أن يضرب المرشحين ضربة قاسية، وأن يضرب الموارنة ويفرّق شملهم، ويحول بينهم وبين

الوصول إلى رئاسة الجمهورية. فلم يجد وسيلة إلى ذلك سوى تشجيعي (القول للشيخ محمد) للوصول إلى كرسي الرئاسة مقرراً في ذهنه، إنَّه في حال تسلّمي منصب الرئاسة فهو أضعف شراً عليه، وذلك لأنّ أخلاقي تحول بيني وبين معاكسته أو خذلانه. وإذا لم اصل إلى كرسي الرئاسة، فإنّ الماروني الذي سيصل إليها يصل... ضعيفاً مهمّشاً... وفضلاً عن هذا وذاك، فإذا قرر ووصل رئيس ماروني، فلن يكون عندئذ، إده ولا بشارة الخوري وهما اللذان يناصبانه العداء... بينما هو (الدباس)، يفضّل أن يصل ماروني آخر، لا يجاهر له بالعداء...»[17].

ويتابع الشيخ محمد روايته لسير معركة الرئاسة الاولى، قائلاً «... شغَّل الدباس ذهنه، وفتقت له الحيلة لكي يغريني بالرئاسة، فأخذ يحاول الوصول إلى ذلك بأساليب مختلفة. إلى أن كان يوم من أيام صيف 1931، وذلك بعد أن نزلت من مصيفي، في بحرصاف إلى بيروت، وذهبت لزيارة في دارته، ففاتحني بأمر المرشحين للرئاسة الأولى. ثمَّ التفت إليَّ وفاجئني بقوله: «وماذا ينقصك أنت؟ بل ماذا يمنعك عن الوصول إلى رئاسة الجمهورية في البلاد؟ فأجبته حالاً (والقول للشيخ محمد): « إنني لا أفكر بالأمر بسبب المانع الطائفي. وإن الموارنة يطالبون اليوم بهذا الكرسي.وهم يسعون وراءه منذ سنوات عدة. وأنت تعلم أن الفرنساويين يعاضدونهم في هذا الأمر. وإذا وجدت عوناً من النواب، فلا يمكنني أن أجد عوناً من الفرنساويين، بل إنني أجد منهم معاكسة. فقال لي واقترب نحوي: «إنه تنقصك معاضدة النواب المسلمين لك. فإذا وجدت لي ستة نواب من المسلمين، ستة فقط يسيرون معك، فإنني أتعهد لك باقناع الفرنسيين... وبفوزك أيضاً في الإنتخابات الرئاسية»... فقلت له: «لا يوجد مانع عندي من الدخول في معمعة الرئاسة، لأنني غير متعهد لأحد بمعاضدته. وإنني أفضل، قبل كل شيء أن تبقى أنت (الدباس) في الرئاسة». فقال: « إنني لا أوافق معك على بقائي في الرئاسة، وأقسم لك بشرفي:«إنني لن ابقى، ولا أقبل البقاء فيها، خصوصاً وأن صحتي لا تاعدني على ذلك. وأفضل أن أراك رئيساً، وأن تقهر هؤلاء المرشحين الموارنة»...«فردّ الشيخ محمد على الدباس بقوله: «لا يمكنني الجزم منذ الآن، ولكنني أخذت أفكر فيه...»[81].

وهكذا «لعب شارل دباس، رئيس الجمهورية الذي أشرفت مدة رئاسته على الإنتهاء لعبة ماكرة (إستناداً إلى قول يوسف سالم)، لم تدع كثيراً، ولم يعرفها سوى المطلعين على أسرار الصراع السياسي الداخلي في لبنان...»[19].

ويتابع الشيخ محمد رواية ترشيحه قائلاً: «وفي ذلك الحين، كانت الصيفية قد قاربت على الإنتهاء، وأخذ النواب يسبرون غور الرئاسة، وفي مقدّمتهم النواب الموارنة، وخاصة روكز

أبي ناضر والشيخ يوسف الخازن. وكان الإثنان يحاولان إقناع الشيخ محمد بضرورة أن يكون الرئيس مارونياً. ولكن بما أنّ النائب روكز أبي ناضر، كان يكره الشيخ بشارة الخوري، سعى إلى إقناع الشيخ محمد لتأييد إميل إده.

بينما سعى الشيخ يوسف الخازن إلى إستمالة الشيخ محمد لتأييد الشيخ بشارة الخوري لأنه كان يكره إميل إده. وعندما لم يجدا، النائبان أبو ناضر، والخازن، ميلاً من قبل الشيخ محمد لتأييد أحد المرشحين، إده أو الخوري، حاولا إقناعه بأمر إسناد الرئاسة الاولى إليه، مظهرين تفضيلهما المسلم على الماروني، وذلك خشية أن يريا في الرئاسة شخصاً يكرهانه، وخصوصاً الشيخ يوسف الخازن الذي كان يكره حبيب باشا السعد كرهاً شديداً[20].

في البداية، لم يقتنع الشيخ محمد بالأمر، وأخذ يجادلهما بضرورة التحوّل عن فكرة ترشيحه لرئاسة الجمهورية. ولكن أمام إصرارهما وقسمهما بأنهما لا يحيدان عن ترشيحه وتأييده، وافق الشيخ معهما بالسعي إلى هذا الترشيح ولكن بصورة مستترة بدون ضجة، وبعد الوقوف على حقيقة النواب ومراميهم.

عندها أخذ الإثنان أبو ناضر، والخازن يسبران غور النواب آملين قبل كل شيء، ضمان تأييد النواب المسلمين في الامرلصالح الشيخ محمد. ولمّا وجد المسلمون أن المارونيين يطالبان بمسلم لمنصب رئاسة الجمهورية، أخذ قسم منهم يرحب ويميل إلى تاييد الشيخ محمد علناً، والقسم الآخر خجلاً، وذلك خوفاً من التظاهر بعدم تأييد مسلم للرئاسة طالما الماروني يفاتحه بالأمر... وهكذا، لم يطل الزمن الوجيز، على حد قول الشيخ محمد: «حتى كان هناك كتلة مصممة تصميماً أكيداً على السير معي في إنتخابات الرئاسة، ولا يقل عددها عن الإثني عشر شخصاً...»[21].

وفي مقابلة شفوية مع النائب سامي كنعان، يسرد خبر اقناع إميل إده على ترشيح الشيخ محمد الجسر بقوله: «في عام 1931، قبيل موعد الانتخابات الرئاسية بأشهر، كان الشيخ بشارة الخوري و«جماعته»، وفي طليعتهم هنري فرعون، قد أقنعوا معظم رجال المفوضية بمساندته للوصول إلى الرئاسة. مستخدمين المال أحياناً، والوعيد أحياناً أخرى.

وكان فوز الشيخ بشارة بالرئاسة يتعارض مع مصلحتي السياسية (الكلام لسامي كنعان)، فاتفقت مع روكز أبو ناضر والشيخ يوسف الخازن، على خطة للحؤول دون وصول الشيخ بشارة إلى الرئاسة. وكانت الخطة تقضي بترشيح الشيخ محمد الجسر للرئاسة.

وكان علينا «تطبيق» أميل إده في أول الأمر، فقصدنا منزله لنفاتحه في الأمر. فانتفض أميل

إده، عندما أطلعناه على الخطة وقال:

- مسلم.. رئيساً للجمهورية؟

ولكننا ألححنا عليه مؤكدين له أن الشيخ بشارة فائز لا محالة بالرئاسة، ولن يحول دون نجاحه سوى ترشيح الشيخ محمد الجسر. على أساس ان المسلمين سوف يساندونه حتماً، وإذا أيدناه، نحن النواب الموارنة التسعة، فنجاحه مضمون.

اقتنع أميل إده بخطتنا، إذ كان مستعداً لأي تضحية كي يمنع وصول خصمه الشيخ بشارة إلى الرئاسة - وذهبنا نحن الثلاثة، أي أنا (الكلام لسامي كنعان) وروكز أبو ناضر والشيخ يوسف (الخازن)، إلى منزل الشيخ محمد لنعرض عليه الفكرة.

في بادىء الأمر لم يرحب أو يتحمس للفكرة، ولم نستغرب ذلك لمعرفتنا بزهده في المناصب، وعدم طموحه إلى هذا المنصب بالذات. وألححنا عليه مؤكدين له أننا نعتبر أنفسنا أصدقاء مخلصين له (من أخصّائه)، وإن انتخاب الشيخ بشارة سوف يقطع علينا حياتنا السياسية، فتردد بعض الشيء، ثم تقبّل الفكرة».

يمضي سامي كنعان، قائلاً: «أعتقد...، أن وراء قبوله كان هناك أكثر من سبب:

أولاً: لأنه تأثر بعاطفتنا نحوه.

ثانياً: كان الشيخ محمد ناقماً في قرارة نفسه، على الشيخ بشارة، لأنه ساهم أكثر من مرّة في مساعدته للوصول إلى رئاسة الحكومة، ويشعر بأن الشيخ بشارة لم «يربح له أي جميل»، ولم يبادلـه المعروف بالمعروف.

ثالثاً: لأنه كان يريد أن يسجل على الانتداب الفرنسي هذه الظاهرة أي إمكانية تأييد المسيحيين لسياسي مسلم.

وكان علينا، بعد أن تقبّل الفكرة، أن نوفّق بينه وبين أميل إده، لا سيما وأن آثار معركة 1929 بينهما حول المراسيم الاشتراعية الإصلاحية التي أرادت حكومة إده تطبيقها وعارضها الشيخ محمد بقوة أجبرت الحكومة الإدية على الاستقالة...كانت قد خلقت جواً من الجفاء بينهما. وكان من الصعب أن يأتي أميل إده إلى منـزل الشيخ محمد، ليقوم بالخطوة الأولى، كما كان من الصعب على الشيخ محمد أن يزور هو أولاً منـزل أميل إده، فاتفقنا أنا وروكز أبو ناضر والشيخ يوسف الخازن، على أن يتم اللقاء بين إده والشيخ محمد في «دير حريصا». وهكذا كان، وتمّ الاتفاق بينهما في دير حريصا، وسجّل في سجلّ الكنيسة.

ولم تطل المعركة الرئاسية بعد هذا الاتفاق، إذ أصبح حظ الشيخ محمد بانتخابه رئيساً

للجمهورية كبيراً بل مضموناً بعد تأييد أميل إده والنواب الموارنة له. وما لبث النواب المسلمون أن أعلنوا تأييدهم، ما عدا نائب واحد هو نائب بيروت، الفاخوري (عبد الحميد)»[22].

وتشير تقارير دوائر الأمن العام في ظل الانتداب الفرنسي، في كل من بيروت وطرابلس، الى سير معركة رئاسة الجمهورية بما يلي: في البداية كان الشيخ محمد يقود معركة التجديد لشارل دباس دون بشارة الخوري واميل اده. وفي حال رفض الدباس التجديد يعمل لبشارة الخوري في الواجهة ولنفسه فعلياً. إذ لم يكن الفرنسيون يريدون فرض اميل اده فرضاً (لا سيما بعد معارضة المسلمين لمشاريعه الإصلاحية)[23]. وكان الإنطباع السائد لدى الأمن العام الفرنسي آنذاك، بأن الشيخ محمد يعمد إلى ضرب المرشحين ببعضهم البعض. وكان يرى أنه إذا لم يتوصل الموارنة إلى إجماع على مرشح منهم، فيمكن أن يكون المرشح من طائفة مسيحية أخرى. ويخلص الأمن العام إلى القول، بأنه بالرغم من أن الشيخ محمد الجسر أنكر ترشّحه لرئاسة الجمهورية باستمرار، إلاّ أن ابنه حسين أثبتها في 3 آب 1931 (أي قبل نحو عشرة أشهر من انتهاء رئاسة الدباس الثانية في 26 أيار 1932)[24].

وهكذا منذ صيف 1931، بدأ المسلمون يخططون لاجتماعات تظهر حقهم في تولي رئاسة الجمهورية. وبالرغم من أن الشيخ محمد الجسر، لم يكن قد أعلن ترشيحه بعد، فإن بعض أصدقائه أخذوا يعدّون العدّة له للترشّح. وهكذا أعلن المسلمون تأييدهم لحملة الجسر رغم أن بعضهم كان لا يحبه ويعتبره وصولياً وممالئاً لسلطات الإنتداب الفرنسي وعاملاً لمصلحتها ومصلحته الخاصة، وما الإحصاء الذي طالب به إلاّ في سبيل الوصول إلى منصب رئاسة الجمهورية.

حاول النائب البيروتي الدكتور حليم قدّورة، جمع خصوم الشيخ محمد، لكنه لم ينجح. وكان أهم خصوم الشيخ محمد من المسلمين السنة آنذاك هم: رياض الصلح وعبد الحميد كرامي، وعمر بيهم وعمر الداعوق. وفي المقابل، سعى هؤلاء الخصوم إلى ترشيح محمد الكستي قاضي بيروت إلى مركز رئاسة الجمهورية[25].

وبنظر الأمن العام الفرنسي، أن الشيخ محمد، أخذ منذ ذلك الحين (3 آب 1931)، يعدّ العدّة للرئاسة من خلال مشروع جريدة قام بتمويلها صديقاه النائبان عبود عبد الرزاق ورشاد أديب، وكلّف سكرتيره الخاص خليل تقي الدين الاتصال بالصحافيين لطلب دعمهم وتأييدهم. وهكذا تأسست في 3 شباط 1932، جريدة «الأهلي» لصاحبها جورج عواد، وأشرف على تحريرها ابراهيم نجار وخليل تقي الدين[26].

«أخذت الفكرة تتجسم في رأس الشيخ محمد الجسر وبدأ يعدّ لها العدّة، فطلع بمشروع قانون إحصاء عام على الفور بعد أن أمّن لهذا المشروع في الكواليس الأكثرية المطلوبة فوافقت عليه. وعندما تباطأت الوزارة في تنفيذه ألقى النائب يوسف الخازن سؤالاً في المجلس عما إذا كانت الحكومة قد أعدّت العدّة لإجراء الإحصاء المقرّر بقانون. فأُجري الإحصاء في 31 من كانون الثاني سنة 1932 ولم يعطِ النتيجة التي توخاها الشيخ محمد، ولكن رئيس المجلس لم يحجم عن السير بترشيح نفسه للمقام الأول ونزل إلى الميدان بصورة شبه غامضة»[27].

وبما أن الإحصاء أثار الأحقاد والتعصب الطائفي، ردّ أنصار الشيخ محمد الجسر على مطالبة جريدة L'Orient «الأوريان» لسان حال اميل اده بجعل رئيس الجمهورية مسيحياً. ردّوا بحق المسلمين في تولّي منصب الرئاسة، وإنّ رئاسة الجمهورية غير ممنوعة على المسلم بموجب دستور عام 1926[28]. واتهمت جريدة «البلاغ» المقرّبة من الشيخ محمد الجسر آنذاك نائب البطريرك الماروني في طرابلس بالإيعاز إلى السكان لتسجيل المغتربين على أنهم أقارب غائبون[29].

ولكن بعد الإحصاء العام الذي أظهر نتيجة متقاربة بين المجموعتين الطائفيتين الإسلامية والمسيحية، حيث بلغ عدد المسلمين حوالي 386469 نسمة، والمسيحيين نحو 396946؛ نجحت القيادات الإسلامية (النائبان عمر الداعوق وعمر بيهم) بجمع أقطاب المسلمين على تأييد الشيخ محمد الجسر لرئاسة الجمهورية. كما وافق المتطرفون المسلمون بعد تردد، بطلب من رياض الصلح، على إعلان ترشيح الشيخ محمد الجسر للرئاسة. وذلك بعد أن ورد تقرير للأمن العام من طرابلس يعلن فيه، أن نتيجة الإحصاء العام قوّت مطالبة المسلمين بالحصول على حصة أكبر في مناصب الدولة اللبنانية؛ ليرتفع سقف مطالبتهم لأول مرّة في حقهم في مركز رئاسة الجمهورية[30].

كما استغل زعماء الطوائف المحمدية الإحصاء للقول إن طوائفهم غير ممثلة تمثيلاً صحيحاً في الإدارات العامة. وأظهر الإحصاء بوضوح أن المسلمين لا يشكّلون أقلية في الجمهورية اللبنانية، كما أريد لهم حتى الآن (1932)، بالرغم من أنهم كانوا يدفعون ثلاثة أرباع الواردات الضريبية، فهم مبعدون عن الوظائف العامة في السنوات العشر الأخيرة[31]. ومع ذلك، إنهم يأملون أن يشاركوا في الحكم مشاركة فعّالة على المستوى ذاته للمواطنين المسيحيين[32].

وفي المقابل بدأ الأكليروس الماروني متأثراً تأثراً كبيراً من مداخلات الشيخ محمد – رئيس المجلس النيابي – في القضايا العامة للدولة، ومن قوة نفوذه وشدّة سطوته وشبكة اتصالاته

الواسعة، واتساع حركة التأييد لترشيحه لمنصب الرئاسة الأولى. وبالرغم من أن الشيخ محمد كان حاذقاً ومتجاوباً تجاه بكركي ومطالبها، إلاّ أن المسؤولين فيها، لا سيما بعد موت غبطة البطريرك الياس الحويّك، باتوا متضايقين لاضطرارهم في أكثر الأحيان لتدبير أمورهم وأمور مؤسستهم، المرور عبر شخصية إسلامية هي الشيخ محمد الجسر. كما أخذتت إمكانية رؤية تلك الشخصية الإسلامية تصل إلى سدّة الرئاسة بالانتخاب الديمقراطي تثير قلقاً كبيراً في أوساط بكركي وأنصارها[33].

وتتابع تقارير الأمن العام الفرنسي، منذ أواسط عام 1931، تحاملها على الشيخ محمد الجسر وتعتبره «أصل الشرور» في الجمهورية اللبنانية، وأنّه يتظاهر بعدم الترشيح، وهو لا يعمل للنجاح في حال ترشّح، بل كان كل شيء يتم عبره. فكان هو الواسطة الممسكة بالبلاد إدارياً وسياسياً. لذا لم يترشّح إلاّ متأخراً[34].

وفي هذه الأثناء، أثارت تصريحات المطران مبارك المطالبة بحق المسيحيين وحدهم في منصب رئاسة الجمهورية، وبأن المسلمين ليسوا مخلصين للبنان، وهم طلاب وحدة مع سورية، زعماء المسلمين ومثقفيهم. فردّ محمد جميل بيهم في الأول من آذار 1932، على تصريحات المطران مبارك قائلاً: «لقد أثارت كلمات مطران بيروت (مبارك) مشاعر الطائفة الإسلامية. وقرر أبناؤها المضي قدماً في دعم مرشحها لأعلى منصب في لبنان، وهو الشيخ محمد الجسر الذي يمكن أن يحصل على إجماع زملائه النواب. وإذا تم الاتفاق على الانتخابات بين المفوض السامي والبطريرك (الماروني) فلا يعود للنظام الأساسي للبنان (الدستور) فائدة. وماذا يفيد مجلس النواب والحكومة إذا كانت المسائل الأساسية تسوّى خارجها؟ إنه من الأفضل في حالات كهذه أن تفصل الرئاسة عن كل من الحكومة ومجلس النواب»[35].

وبالرغم من أن رياض الصلح كان معارضاً، إلاّ أنه يأمل بأن وصول مسلم إلى سدّة رئاسة الجمهورية اللبنانية سيكون الخطوة الأولى للوحدة مع سورية. لذا أخذ يتردد بالسر في زيارات متتالية على الشيخ محمد الجسر[36].

وساعد تصريحه الذي أعلن فيه: «لقد قررت مماشاة الأكثرية المسلمة في ترشيح الشيخ محمد لرئاسة الجمهورية على الرغم من معرفتي بأنه لن يحقق الوحدة السورية، ولكنه يقوم ببعض الأعمال النافعة»[37]. ساعد هذا التصريح أصدقاء الشيخ محمد من المسلمين على متابعة جهودهم في سبيل إنجاح معركة إنتخابه رئيساً للجمهورية.

ولكن، القلق المتزايد لدى بكركي، شجع الزعيم الطرابلسي عبد الحميد كرامي المعارض

الأول لسياسة الانتداب، على القيام بزيارة البطريرك الماروني عريضة، والسعي لديه للتدخل لدى المفوضية السامية لمنع انتخاب الشيخ محمد رئيساً للجمهورية. ولقد كان لهذه الزيارة وقعها الإيجابي لدى مسيحيي طرابلس خاصة، ومسيحيي لبنان عامة، وتأثيرها السلبي لدى المسلمين[38]. إلاّ أن الأمير أمين إرسلان نجح في محاولاته التوفيقية بين الزعيمين الطرابلسيين، فجمع الجسر وكرامي في منـزل عمر الداعوق في بيروت، مما انعكس إيجاباً على موقف الوطنيين والعروبيين الطرابلسيين الذين رحبوا بالاجتماع، وأعلنوا تأييدهم للشيخ محمد الجسر[39].

وفي المقابل، «خشي الحزب "الماروني" الذي يخاصم حبيب باشا السعد من تأييد غبطة البطريرك له، وخشي أن لا يكون في المرشحين كفوء لمقاومة الباشا مدعوماً بتأييد البطريرك فلجأ إلى ترشيح الأستاذ الجسر بحجة أنه أكفأ المقاومين للمرشح البطريركي لما يلتف حوله من نواب المسلمين والأرثوذكس، فرضي الأستاذ الجسر بعد مخابرة إخوانه بهذا الإقتراح ثم أعلن ترشيحه مستنداً إلى هذه الأكثرية المختلطة وفي نفسه أنّ من حقه على الأستاذ الشيخ بشارة أن يماشيه مقابل سابق تأييده إياه في مواقف كثيرة أيام وزاراته المترادفة، غير أن الأستاذ الخوري وقد تداول الرأي العام ترشيحه للرئاسة منذ أشهر مضموناً بمساعدة صديقه رئيس المجلس وكتلته مما عز عليه للرئاسة الانسحاب لا سيما بعدما أنس من جانب مندوب المفوض السامي عطفاً وتأييداً فبدأت من هنا المشادة بين الصديقين وضاعت في سبيل التوفيق بينهما جهود الأصدقاء»[40].

شعر الشيخ بشارة الخوري بخطر ترشيح الشيخ محمد للرئاسة الأولى، فحاول استدراك الأمر بقوله: «أدركت الأمر أيما إدراك. وجانبت الاصطدام بصديقي (الشيخ محمد)، فعرضت عليه تعديل الدستور لمصلحة الرئيس الدباس فيتمكن المجلس النيابي من تجديد انتخابه مرّة ثانية لمدّة ثلاث سنوات، معتبراً أن هذا الحل هو «فض مشكل» فقبل الشيخ محمد به وعرضناه على الدباس ولم يقبله، فرجعنا إلى حيث كنا ثم أصبحت المعركة سافرة.

ولا يسعَ عن البال أن الشيخ محمداً كان عليه بحكم منصبه أن يدعو المجلس النيابي للاجتماع لانتخاب رئيس الجمهورية في خلال الشهرين اللذين يسبقان انتهاء مدّة الرئاسة القائمة، ابتداءً من 27 آذار، ولكن الشيخ أخذ يتأخر في دعوة المجلس من يوم إلى آخر، ويتمارض، ويستقبل النواب الواحد تلو الآخر، على أمل أن توافق المفوضية العليا على ترشيحه. وعبثاً أفهمه أصدقاؤه من الفرنسيين واللبنانيين أن الأمر مستحيل فثابر على خطته، يشجعه نواب مارونيون عملوا على خصامي [خصام الشيخ بشاره] لمآرب متنوعة وفي مقدمتهم أميل إده

وحبيب باشا السعد وجورج ثابت، ناهيك عن روكز أبو ناضر ويوسف الخازن وسامي كنعان»[41].

وبالرغم من المواقف المناهضة للانتداب الفرنسي التي هدّد باتباعها الشيخ محمد الجسر، لم يتوقف أصدقاؤه عن متابعة حملته الانتخابية. وفي 16 آذار 1932، أعلم الشيخ محمد الشيخ بشارة الخوري بأن لا يتّكل عليه في انتخابات الرئاسة، لأنه عازم على ترشيح نفسه إليها[42]. ولقد كان الشيخ محمد على ثقة تامة من نجاحه إذا لم تتدخل المفوضية السامية. حيث يؤيده 18 نائباً مسلماً وعشرة نواب من المسيحيين. ولأنه كان واثقاً من أن المفوض السامي لن يقف في وجه الإرادة الإسلامية ومجلس النواب، فلذا لم يذهب لمقابلته[43].

يشتكي بشارة الخوري من تضافر الظروف المعاكسة لفوزه بمنصب الرئاسة الأولى بقوله: «وزاد الطين بلّة أن بعض نواب مارونيين اتجهوا صوب بكركي لمعاكسة ترشيحي (ترشيح الشيخ بشارة). وكان البطريرك حويك (الياس الحويك) قد توفي وانتُخب مكانه البطريرك أنطون عريضة (كانون الثاني سنة 1932) وقد عُرف بميله إلى حبيب باشا السعد، فأقنعوه أن الباشا لا حظ له من الفوز، وأوغروا صدره عليّ باعتباري صديق الشيخ الجسر، وأن ترشيح الشيخ محمد هو صوري يهدف من ورائه إلى مساعدتي، فعاكسني (القول للشيخ بشارة) البطريرك هو أيضاً، وعبثاً حاولت إقناعه بأن ما يزعمه خصومي هو مداورة سياسية، وإنني سوف أصبح المرشح الماروني الوحيد ضد الشيخ محمد فلم يقتنع. وأخذ المطران عقل (بولس عقل) يتردد إلى المفوضية الفرنسية ويعلن معاكسة البطريركية المارونية لترشيحي (ترشيح الشيخ بشارة الخوري).

وعبثاً حاول الرئيس الدباس أن يوفق بين موقف الشيخ محمد وموقفي فلم يفلح (ولكن الشيخ محمد في مذكراته يروي عكس ذلك). وقد صارحه الشيخ محمد أنه أقسم لمن يسانده من المحمديين، وفي مقدمتهم رياض الصلح أنه لا يرجع عن ترشيحه أبداً، ومن جملة ما قاله له: «إنّ المفوض السامي رجل ضعيف، يمانع ترشيحي ولكن إن نجحت أبرق إلى حكومته مبرراً موقفه ومبيناً محاسن انتخابي» (انتخاب الشيخ محمد)»[44].

وفي الثاني والعشرين من آذار (1932) يسارع المفوض السامي بونسو إلى إرسال برقيتين عاجلتين إلى وزارة خارجيته تحمل الرقمين 1008 و1009. وقد ورد في نص البرقية الأولى: «إنّ رئيس المجلس النيابي اللبناني، شخصية إسلامية من طرابلس الشام، قد قدّم حتى الآن كل الضمانات للإنتداب الفرنسي واحتفظ معنا بعلاقات وثيقة جداً ومستقيمة. وتحقيقاً لرغبات

ذاتية من جهة، واستجابة إلى الدعم الكبير الذي محضه إياه أبناء طائفته، اكتشف الشيخ محمد طريقاً مضموناً يوصله إلى الزعامة، فتقدّم بترشيحه لرئاسة الجمهورية اللبنانية...»[45].

أمّا البرقية الثانية (1009)، وفي اليوم نفسه، فقد جاءت أكثر وضوحاً:

«الدستور يسمح له بالترشيح، لكن نجاحه في الوصول إلى هذا المنصب سيضع الإنتداب في موقف حرج جداً، ولن يكون بإمكان المفوضية العليا التزام الصمت في هذا الموضوع...

في الواقع، إنّ معركة رئاسة الجمهورية مفتوحة على مصراعيها منذ عدّة أشهر على صفحات الجرائد، كذلك في أروقة المجلس النيابي. وقد وجدت الكثير من وقودها في الإحصاء الأخير الذي أيقظ المشاحنات الطائفية في الوقت الذي جاءت فيه انتخابات البطريرك الماروني تلهب حماس أبناء طائفته... علينا العمل اليوم بحكمة بالغة لضبط المشاحنات في إطار الصراع الشخصي حول المنصب وتلافي اندلاع الصراع الطائفي.. لذا تراني مضطراً للعودة إلى بيروت فور انتهاء الإنتخابات السورية وتحديد موقف تمليه تطورات الظروف المستجدة وبما يتلاءم مع رغباتنا ومصالحنا.

التوقيع بونسو»[46]

ومن اللافت للنظر أنّ وزير الخارجية الفرنسي ردّ على برقية بونسو ببرقية تحمل تاريخ اليوم التالي، 23 آذار 1932، ممّا أكّد الإهتمام الفرنسي البالغ بهذا الإنتخاب. يقول الوزير في برقيته:

«أؤيد كل وجهات النظر التي شرحتموها في برقيتكم رقم 1008 والتي تتعلّق بالإنتخابات الرئاسية المقبلة في لبنان. ومن المستحسن أن تنصبّ جهودكم لإقناع الشخصيات السياسية بالحفاظ على الوحدة الداخلية، وذلك بالإلتفاف الكامل حول شخصية نطمئن إليها كل الإطمئنان، والتي لا تهدد مزاجيتها في العمل السياسي باستمرار المشاحنات الطائفية الحادة إلى ما بعد الإنتخابات»[47].

يتّضح من ذلك أنّ المفوض السامي بونسو حدّد موقفاً منذ البداية ضد انتخاب شخصية إسلامية لرئاسة الجمهورية اللبنانية «لأنّ ذلك سيسبب إحراجاً لفرنسا ولسياستها الإنتدابية...

وجاء الإحراج مضاعفاً هذه المرّة إذ أنّ الشخصية التي ترشّحت لهذا المنصب، هي شخصية إسلامية وثيقة الإرتباط بالفرنسيين. كذلك فالشيخ محمد الجسر يحظى بموافقة أعضاء البرلمان بعد تمرّسه أكثر من خمس سنوات متواصلة في رئاسة هذا المجلس بعد ضمّ مجلسي الشيوخ والنواب إثر تعديل 17 تشرين الأول 1927. فلماذا يؤيد وزير الخارجية الفرنسية «كل وجهات

النظر» التي تقدّم بها المفوض السامي الفرنسي، وبهذه السرعة، إن لم يكن هناك موقف سياسي ثابت في الخارجية الفرنسية يدعو للحفاظ على وجه مسيحي واضح للكيان اللبناني المعلن على لسان غورو في أيلول 1920»[48]؟

وفي 24 آذار 1932، اجتمع الشيخ محمد مرّة ثانية مع الشيخ بشارة الخوري، دون التوصل إلى اتفاق بانسحاب الشيخ محمد لصالح الشيخ بشارة. ونتيجة فشل هذا الاجتماع تشكّل تحالف ماروني من النواب يوسف الخازن وروكز أبي ناضر وسامي كنعان، أخذ على عاتقه مساندة ترشيح الشيخ محمد والعمل على جمع التأييد له والقيام بحملة لتأييده لدى المفوضية السامية والفئات الإسلامية المانعة لترشيحه. ودخل في حملة إقناع المفوضية السامية أيضاً أصحاب بنك مصر. ولكن الشيخ محمد اعتبر معارضة المفوضية السامية مؤقتة، وأن المفوض السامي هنري بونسو الذي كان في دمشق آنذاك لن يطيل بقاءه في لبنان[49].

فعندما عرف البطريرك عريضة (أنطون) بقصة ترشيح النواب روكز أبي ناضر، ويوسف الخازن، وسامي كنعان، للشيخ محمد الجسر، استدعاهم الى بكركي، وأنّبهم على فعلتهم.

ويقول سامي كنعان فور دخوله على البطريرك: «بادرني قائلاً:

– إنت «سامي» كنعان؟ كلا، بل أنت «واطي» كنعان.

إنتفضت غضباً لهذه الإهانة وأجبته قائلاً:

– لو لم أكن في حضرة البطريرك ومن واجبي احترام ثوبه، لما سكتّ عن هذه الإهانة. وإني أسأل غبطتك: عن سبب توجيهها لي؟

وقال البطريرك عريضة:

– إنت بدك تعمل مسلم رئيس جمهورية؟ شو جنّيت؟

وأجبته:

– المسلم الذي تعنيه هو أكثر لبنانية من الكثيرين من الموارنة. وبكركي والاكليروس الماروني كنتم أقرب الناس إليه وتعتمدون عليه للحصول، حتى مع الفرنسيين، على مطالب الطائفة. فما الذي تغيّر؟

وأجاب البطريرك عريضة:

– هذه سابقة خطيرة. ونحن لا نؤيد وصول مسلم إلى رئاسة الجمهورية».

ويمضي سامي كنعان راوياً: «بالرغم من تأنيب البطريرك عريضة لنا وإعلان معارضته لترشيح الشيخ محمد، لم نتراجع، أنا وزميلاي، الخازن وأبو ناضر، بل انضمّ إلينا أكثر من نائب

ماروني في تأييد الشيخ محمد كالنائب ميشال زكور، والنائب قبلان فرنجية، ونائب كسروان أنيس الخوري. وراح النواب المسلمون ينضمون إلينا، إذ لم يكن بإمكانهم عدم التصويت للشيخ محمد حتى بلغ عدد النواب المضمونين إلى جانب الشيخ محمد 28 نائباً من أصل 37»[50].

وما أن أعلن نبأ ترشيح الشيخ محمد الجسر لرئاسة الجمهورية اللبنانية حتى انهالت البرقيات والرسائل على الخارجية الفرنسية ترفض «هذه السابقة الخطيرة وتنبّه فرنسا إلى خطر سياستها في المشرق العربي إن هي تخلّت عن «حماية الأقليات فيه» وبالتالي تنازلت قيد أنملة عن «الوطن القومي المسيحي في لبنان»[51].

أبرز الملاحظات المرسلة إلى رئاسة الوزارة الفرنسية، رسالة مطوّلة من الدكتور جورج سمنه، صاحب المواقف المعروفة في مجلته «مراسلات الشرق» Correspondance d'Orient مرسلة بتاريخ 7 نيسان 1932 وقد جاءت بعنوان «ملاحظات حول انتخابات الرئاسة في لبنان». أبرز نقاطها:

«إنّ معركة انتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية قد دخلت في طور الحدّة. فالمرشحون المسيحيون، يتنافسون فيما بينهم، وهذا ما يثير الخشية الحقيقية من إمكانية وصول شخصية إسلامية إلى هذا المنصب... وهنا لا بد من التذكير أن دولة لبنان الكبير كانت بهدف إقامة التوازن في المنطقة مع الوزن الإسلامي لسوريا وذلك بجعل لبنان القاعدة الأساسية للنفوذ الفرنسي في شرقي المتوسط... فترشيح الشيخ محمد الجسر سيقود حتماً إلى تشكيل جبهة إسلامية في وجه القوى المسيحية المفككة والمتناحرة.

وفي الوقت الذي سيصار فيه إلى إبدال الانتداب بمعاهدة، فإن من مصلحة فرنسا بالدرجة الأولى أن تكون هناك شخصية موثوقة، وعلى اطلاع كامل بالعجلة الإدارية، وبمشكلات لبنان الإقتصادية، وأن تكون هذه الشخصية على كامل الاتفاق في وجهات النظر مع المفوضية العليا للقيام بالإصلاحات الضرورية....

وفي الختام أقول: «نحن أمام معركة بين شخصيتين فقط: الأولى مسيحية أي اميل اده والثانية إسلامية أي محمد الجسر. أما إذا حاولنا تلافي المعركة فيمكن اعتبار ألفونس أيوب مرشح تسوية.. والسيد بونسو PONSOT هو الوحيد المؤهل للحكم ما إذا كانت الظروف الراهنة تسمح بخوض معركة لرئاسة الجمهورية أم اعتماد مرشح تسوية تلافياً للمخاطر المرتقبة..»[52].

«ويبدو من خلال نص الرسالة المطوّلة أن جورج سمنه يسعى جاهداً لترشيح ألفونس

أيوب كمرشح تسوية، على قاعدة أنّ المفوضية العليا هي التي تحسم أمر الانتخاب، وأن تزكية اميل اده ستكون بمثابة فتح الفرنسيين للمعركة ضد حليفهم محمد الجسر، وهذا ما لا ترجوه المفوضية الفرنسية»[53]. وإذا لم توفّق المفوضية السابقة في انتخاب مرشّح تسوية، فليكن المفوض الفرنسي بونسو رئيساً للجمهورية اللبنانية.

وبعد عودة المفوض السامي بونسو من دمشق في 9 نيسان 1932، عقد لقاء بينه وبين الشيخ محمد الذي حاول إقناع المفوض السامي من جديد بموافقة المفوضية على ترشيحه، ولكن المفوضية لم تعلن أي موقف من انتخابات الرئاسة وقتئذ، وأبلغته بأنّه ليس لديها مرشّح معيّن لرئاسة الجمهورية، وأنّ موعد الإنتخاب سيحدّد بعد الأعياد[54].

وفي 11 نيسان 1932، اختلف الشيخ محمد مع الشيخ بشارة الخوري واتجه سماحته إلى ترشيح موسى نمور لرئاسة الجمهورية. وفي 13 نيسان، اجتمع الشيخ محمد مجدداً مع المفوض السامي الفرنسي بونسو الذي طلب منه الانسحاب، ولكن الشيخ محمد أصرّ على موقفه بالاستمرار بالترشيح، فتلقى سماحته برقيات تأييد ودعم كثيرة من مختلف الجهات السياسية والمناطق اللبنانية، واتهمه الأمن العام بأنه يتابع صرف الأموال لصاحبي جريدتي«البلاغ» و«الطيار» في سبيل مساندته وتغطية أخبار حملته الانتخابية[55].

غير أنّ تأجيل الانتخابات من 18 نيسان 1932 إلى 10 أيار لاقى امتعاضاً كبيراً لدى المسلمين وتململاً لدى النواب المسيحيين الذين اعتبروا أن الانتخاب لو تمّ سيكون ناجزاً والفوز معقوداً لصالح الشيخ محمد بعد حصوله على تأييد 18 نائباً مسلماً و10 نواب مسيحيين أي 28 نائباً من أصل 45 نائباً هو مجموع عدد نواب المجلس النيابي الثاني (1929-1932). كما تناولت الصحافة اللبنانية المحلية آنذاك باستغراب موضوع التأجيل، ونشرت على صفحات جرائدها البرقيات الكثيرة المستنكرة للتأجيل[56]. فعمّت الفوضى السراي الحكومي، وتعطلت الاعمال الرسمية، وانشغل رجال السياسة وعامة الناس بمعركة الرئاسة. وتعلّق جريدة «البرق»، الصادرة في 15 نيسان 1932، على الفوضى التي سادت السراي، خلال اربعة أيام (10-14 نيسان)، بسبب تأجيل الانتخابات الى ما بعد الأعياد، بما يلي: «... إن الأيام الأربعة التي مرت كانت تشبه فوضى في وقائعها وشوائعها وأهم ما جرى يوم الإثنين مقابلة الأستاذ الجسر للمسيو ركلو قبل الظهر وتأكيده له أنه سيستمر في الترشيح حتى النهاية، وبعد الظهر استقبل فخامة المسيو بونسو رئيس المجلس أثر إشارة تلفونية وهذا مجمل ما دار بينهما:

عند الساعة الرابعة استقبل فخامته الشيخ الجسر ودام اجتماع الرجلين الكبيرين ساعة

وربع الساعة.

وقد بدأ العميد الرئيس بقوله: إنّه يستقبل زائره بصفته رئيساً للمجلس لا بصفته مرشحاً للرئاسة الأولى في الدولة لأنه لا يريد أن يستقبل مرشحين فاستأذنه الرئيس بتحديد موعد الجلسة فأجاب العميد: إنّه سبق له أن أعلم الرئيس بأنه سينصرف إلى الإهتمام بقضية الرئاسة بعد الفراغ من شؤون سوريا أما وقد أنهى العمل الأول هنالك فهو يتفرغ الآن لشؤون لبنان ويترك لرئيس المجلس حق تحديد موعد الانتخاب مع العلم بأنه مضطر للعودة إلى دمشق في الأسبوع القادم.

عندئذٍ أعلم الأستاذ الجسر فخامة العميد أنه يرشح نفسه للرئاسة معتمداً على وطنيته ولبنانيته وعلاقاته الطيبة بالدولة المنتدبة وعلى اتفاقه مع جميع الطوائف فأجابه العميد أنه لا يريد أن يسمع كلمة طوائف لأن الجميع في نظره سواء».

واستمرّ يوم الثلاثاء على نفس الحالة، فلم يقل «اضطراباً عن يوم الإثنين فلقد أوعز فيه الرئيس إلى سكرتير المجلس بدعوة النواب إلى الانتخاب في الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء فما أن نقل الخبر إلى غرفة المندوب حتى أرسل يطلب إلى الرئيس تأجيل الموعد إلى وقت آخر فانصرف الرئيس عن إمضاء الدعوة.

وكان يوم الأربعاء أشد اليومين الماضيين بلبلة، فلقد اعتصم رئيس المجلس في منـزله وبدرت شائعة من جانب غرفة المندوب أنه يريد تعيين الجلسة في الساعة العاشرة (قبل ظهر الخميس) فسارت الرسل إلى دار الرئيس فاعتذر عن المجيء بتوعك صحته حتى استطاع الشيخ يوسف الخازن من إقناعه بالنـزول إلى السراي ومقابلة المفوض السامي والإتّفاق معه على تحديد جلسة انتخاب رئيس الجمهورية بعد فرصة عيد الأضحى المبارك لعام 1932»[57].

وهكذا، ابتداءً من العاشر من نيسان 1932 بدأت مواقف المفوضية العليا تنجلي بوضوح كامل بعد أن تحددت مبدئياً انتخابات الرئاسة في الرابع عشر منه في حين كان الشيخ محمد الجسر يطلب تقديمها إلى الثاني عشر من هذا الشهر. «ففي برقية للمفوض السامي بونسو تحمل الرقم 1010 وتاريخ 11 نيسان، ترد العبارة التالية» انتخابات رئاسة الجمهورية ستكون الثالث عشر أو الرابع عشر من نيسان. فقد جاءنا اليوم الشيخ محمد الجسر لتحديد الموعد في 14 نيسان. وبعد مقابلة طويلة اتفقنا على إبعاد التاريخ لفترة أطول.. الشيخ محمد الجسر لا زال مصراً على ترشيحه ويطمح بوصوله كشخصية إسلامية تنتخب عبر البرلمان، خاصة في الأوساط المسيحية منها.. في الواقع أن الإنقسام المسيحي بلغ درجته القصوى، كما أن التنافس

بين المرشحين الموارنة، بالرغم من كل الجهود التي بذلت لمنعه، لا زال على أشده، ولا زال فريق كبير من النواب الموارنة يهددون بانتخاب الشيخ محمد الجسر. فلم تشهد الساحة السياسية اللبنانية موقفاً أكثر صعوبة وأشد خطراً مما هي عليه اليوم، ومرد ذلك إلى أرقام الإحصاء الأخيرة التي دلت على تقارب كامل بين أعداد المسيحيين وأعداد المسلمين»[58].

ونظراً لصعوبة الموقف، تنهال مراسلات المفوضية العليا على الخارجية الفرنسية بتفاصيل المعركة الرئاسية في لبنان. ففي رسالة بتاريخ 12 نيسان، أي في اليوم التالي يؤكد بونسو على النقاط التالية: «..إن إمكانية وصول الشيخ محمد الجسر إلى رئاسة الجمهورية اللبنانية كبيرة جداً وذلك بسبب تماسك الكتلة السياسية الإسلامية صفاً واحداً، والشيخ شخصية مرموقة بكل سلوكه... وبسبب إنقسام المسيحيين حول مرشحهم. لذا فنجاح الشيخ الجسر سيضع فرنسا في واجهة سياسية صعبة جداً لأنّ نفوذنا في المشرق يرتكز أساساً على المسيحيين اللبنانيين، أعواننا وأصدقائنا التقليديين.. فعلينا إظهار الحكمة البالغة في معالجة الموقف لأنّه لا يمكننا الوقوف على الحياد في هذه المعركة الرئاسية، ولا إغضاب المسيحيين بعدم تدخلنا ضد مرشح غير مسيحي للرئاسة. ولأن بعض الطوائف المسيحية التي تطالبنا اليوم باتخاذ موقف حازم من ترشيح الجسر سرعان ما تنقلب ضدنا وتشهد بسياستنا علانية إذا نحن لم ندعم مرشحها للرئاسة.. صحيح أن أميل ادة قد يكون المرشح بالنسبة لنا، ولكن المسلمين يأخذون عليه سياسته المضرة بمصالحهم يوم كان رئيساً للحكومة. وأعتقد أنه من الحكمة السياسية بمكان ألاّ نغضب المسلمين، الذين يشكلون أقلية ضاغطة وقد يتحولون بسرعة إلى أكثرية..»[59].

ولكن ما إن تناقلت وسائل الاعلام الضغوط التي تعرّض لها الشيخ محمد، والهادفة الى منعه من الوصول الى سدة الرئاسة الاولى، حتى انهالت، على المفوضية العليا، برقيات التأييد للشيخ محمد الجسر، حيث تطالبهم بدعم «الصديق المخلص لفرنسا»، أو اتخاذ جانب الحياد لأن الجسر يتمتع بثقة البرلمان. وكانت مصادر تلك البرقيات تنحصر في الأوساط الموالية للفرنسيين بالذات بحيث لا تستطيع المفوضية العليا الطعن فيها أو القيام بحملة ضدها. يضاف إلى ذلك أن برقيات التأييد كانت تضم مسيحيين ومسلمين على السواء. من هذه البرقيات، على سبيل المثال، برقية أعيان طرابلس، بتاريخ 16 نيسان 1932، أكدت على ما يلي: «بمناسبة انتخاب رئيس للدولة اللبنانية، تعرب مدينة طرابلس عن ثقتها التامة بفرنسا وتعبّر عن أمانيها بأنّ الدولة الفرنسية تدعم ترشيح الشيخ محمد الجسر لرئاسة الجمهورية اللبنانية، نظراً لكفاءاته الشخصية من جهة، ولتفانيه لفرنسا وللبنان معاً.. وفي الختام نعرب أصدق

اعتراف لنا للشعب الفرنسي الأبي...».

وقد وقّع البرقية عدد من وجهاء طرابلس أبرزهم: نقيب الأشراف عبد الفتاح الزغبي، والعلماء: محمود منقارة ومحمد الحسيني، والأعيان: خير الدين عدره وفؤاد الزوق؛ ومن الأطباء: د. فؤاد كبارة، و د. رمزي زين؛ ومن المحامين: فؤاد الرافعي وحسن قصاص؛ ومن التجار: حسين عواضة وعمر عدره وظافر شعبان؛ ومن المالكين: محمد البابا ومحمود شعبان؛ ومن الصحافيين: لطف الله خلاط؛ ومن الصيادلة: حسين رعد؛ ومن الشبيبة: سنجقدار وفوزي درنيقة وجورج بولس وأشرف شريف»[60].

وبرقية من أعيان الضنية في طرابلس، في التاريخ نفسه، مما جاء فيها: «إن كافة طوائف الضنية (شمالي لبنان) يعبرون عن أمانيهم الصادقة برؤية الشيخ الجليل والمحبوب محمد الجسر على رأس الدولة اللبنانية». وحملت العريضة تواقيع: الخوري ابراهيم الخوري، ومحمد ملحم رعد، ونصوح الفاضل، ومحمد الحامد، والخوري أنطون الخوري وطه فتفت، وأمين الحسيني وخليل نقولا، وديب نصر وكنج المحمد وقاسم شديد وعلي العجم وحسن غانم وغيرهم[61].

ولم تتوقف مظاهر الدعم للشيخ محمد الجسر عند حدود المفوضية العليا بل تعدتها إلى برقيات «باسم المسلمين في الجمهورية اللبنانية» إلى رئيس الوزراء الفرنسي، ووزير الخارجية السيد تارديو TARDIEU، وإلى السيد دومير DOUMER، رئيس الجمهورية الفرنسية، وإلى عصبة الأمم المتحدة في جنيف. ففي برقية الرئيس الفرنسي ترد العبارة التالية «... بما اننا نشكل نصف سكان الجمهورية اللبنانية، لنا الحق في الوصول إلى سدّة الرئاسة الأولى لأن لبنان اليوم ليس لبنان ما قبل الحرب، أي لبنان الوطن القومي المسيحي... بل هو حالياً بلدٌ مسلم كما هو بلد مسيحي...»[62].

أما في البرقية إلى عصبة الأمم المتحدة في جنيف فترد العبارة التالية: «.. إن مسلمي لبنان يطلبون الحياد التام من جانب سلطات الانتداب وإفساح المجال أمام كافة مرشحي رئاسة الجمهورية للتنافس الديمقراطي.. فلبنان اليوم نصفه من المسلمين ونصفه الآخر من المسيحيين وبالتالي تبدل جذرياً عما كان عليه قبل الحرب كوطن قومي مسيحي... والدستور اللبناني بالذات ينص صراحة على حق جميع الطوائف في الوصول إلى رئاسة الجمهورية. لذا فكل تدخّل من جانب المفوضية العليا يعتبر خرقاً للدستور ويهدف إلى قطع الطريق أمام المرشح المسلم الوحيد للوصول إلى رئاسة الجمهورية... ولمسلمي لبنان كل الثقة بعصبتكم

الكريمة، ولهم ثقة مماثلة أيضاً بالمفوض السامي السيد بونسو، وتطلب من عصبتكم مراقبة الوضع في لبنان بما يضمن عدم انحياز المفوضية العليا لأي جانب..»[63].

«ويتّضح من هذه البرقيات الخالية من التواقيع أنّ وراءها بعض الأقلام الإسلامية الداعمة للشيخ الجسر والتي تخرج عن دائرة الولاء الكامل للمفوضية العليا ووضع ثقتها الكاملة بالمفوض السامي بونسو. فقد اعتبر التيار الإسلامي الموالي للفرنسيين أن هذه الفرصة مناسبة تاريخية لإثبات صحة خطهم السياسي الداعي إلى التعاون مع الانتداب، وأن فرنسا لم تأت لحماية المسيحيين فقط بل من أجل «تحضير» كل الطوائف، المسيحية منها والإسلامية على السواء»[64].

ويتابع تقرير الأمن العام رصد تحركات الشيخ محمد، فيفضي بالمعلومات التالية: «وفي محاولة لتفريق المرشحين الموارنة من جهة واستقطاب عدد من النواب الموارنة إلى جانب ترشيح نفسه إلى رئاسة الجمهورية، أخذ يغدق الوعود بتوزيع المناصب في حال انتخابه. ولكن كل ذلك قبل أن يعلن ترشيحه. وبالرغم من متابعة حملته تجاه الموارنة أطلق مندوب المفوض السامي آنذاك ريكلو تصريحاً عنيفاً ضد ترشيح الشيخ محمد، لأنه فاجأ سلطة الانتداب بترشيحه، كما لم يستشرها قبل الاقدام عليه. وردّ الشيخ محمد بتهديد السلطات الانتدابية إمّا بتأييد مرشح جديد غير الخوري واده، أو باتباع سياسة واضحة ضد الإنتداب أو بتأخير الانتخابات»[65].

كما يعلن المفوض السامي بونسو تخوفه من فوز الشيخ محمد الجسر برئاسة الجمهورية، فيرسل في 19 نيسان 1932 ببرقية رقمها 1012 يؤكد فيها ما يلي:

«لو عقد المجلس النيابي جلسته في 13 نيسان، كان المرشح المسلم، الشيخ محمد الجسر انتخب رئيساً للجمهورية بأصوات النواب المسيحيين.

«... ولم تنجح مساعي البطريرك الماروني عريضة، في توحيد صفوف المطارنة والمرشحين الموارنة. ولا يبدو أن هؤلاء، أي الخوري وإدة والسعد وتابت، قانعون بما يبذله البطريرك من جهود في هذا السبيل. وقد اشتكى البطريرك من هذا الانقسام بين الموارنة. أما الطوائف الاسلامية، فقد وحدت صفوفها وتنبهت لقوتها ولأغتنام هذه الفرصة التي لن تتكرر»[66].

ولكن المفوض السامي بونسو كسباً للوقت أقنع الشيخ محمد، رئيس المجلس، بإرجاء موعد جلسة الإنتخاب. فانطلت المناورة على الشيخ الجسر، أملاً في تغيير الحكومة الفرنسية موقفها منه.

يتّضح من الرسالتين أو (البرقيتين 1010 و1012) أن المفوضية العليا شعرت بالخطر

الداهم الذي يمثله ترشيح الشيخ محمد الجسر على سياسة الإنتداب الفرنسي. وكانت خشية المفوضية تنبع من تماسك الزعامات الإسلامية وأثر هذا التماسك في إيصال الشيخ محمد الجسر إلى رئاسة الجمهورية اللبنانية. وقد رسم المفوض السامي بونسو في برقيته رقم 1017 تاريخ 19 نيسان 1932 هذا الواقع بقوله: «.. لقد أدركت الطائفة الإسلامية قوتها القائمة على تماسكها الكامل. فهي تحاول انتهاز الفرصة التاريخية لتلعب ورقة رابحة اليوم. ففقدان هذه الورقة سيدفعها للإنتظار طويلاً وقد لا تتكرر الفرصة في المدى القريب. لكن انتصاراً إسلامياً في مثل هذه الظروف سيكون من نتائجه إلهاب الحماس في دمشق. مما يبعدها عن أجواء التفاهم القائمة الآن، كما أن الهزيمة المسيحية في معركة رئاسة الجمهورية، بالرغم من أن القوى المتنازعة المسيحية تستحقها بالكامل، لن تلبث أن تثير نقمة عارمة ضدنا في الأوساط الفرنسية المهتمة بمصير هذه البلاد»[67].

انكشف الموقف الفرنسي من أعلى المستويات حتى المفوضية العليا في بيروت. ففي 20 نيسان 1932 يبرق وزير الخارجية الفرنسية إلى المفوض السامي بونسو، منوهـاً بالجهود التي يبذلها ومشدداً على النقاط التاليـة (جواباً على البرقيتين): «.. يجب أن تضع المفوضية العليا كامل ثقلها من أجل انتخاب رئيس مسيحي للبنان. فنجاح الشيخ محمد الجسر لن يلبث أن يلهب شعور الوطنيين السوريين ويزيد من حماسهم ضدنا. كما أن وصول الشيخ محمد الجسر إلى الرئاسة سيؤلب المسيحيين ضدنا واللبنانيين ضدنا أيضاً بالرغم من أنهم وحدهم يتحملون تبعات الهزيمة الناتجة عن انقسامهم... وأنا لا أجهل لحظة واحدة مدى الأخطار المحدقة بانتدابنا إذا غاب أنّ الضرورة السياسية تحتم علينا ترسيخ هيمنة مسيحية في لبنان من جهة، والسعي للتفاهم التام مع أغلبية الزعامات الإسلامية في سوريا.. وهذا التناقض الحاد بين موقفين متعارضين للمفوضية العليا، تحاول أن تضمن نتائجه، بذكاء بالغ ومهارة فائقة، لمصلحة فرنسا بالدرجة الأولى، بحيث نضمن في نهاية الانتداب تمثيلاً سياسياً مستقلاً في دولتين صديقتين لفرنسا. واننا على الاستعداد لدراسة الإصلاحات في المؤسسات الحكومية اللبنانية، عندما تسمح لنا تطورات المسألة السورية بالوقت اللازم لذلك.

لذا فمصلحتنا السياسية تقتضي دوماً أن نلعب دور الحكم من جهة، والساعي إلى إصلاح ذات البين بين الجارين المنفصلين.. وبالرغم من جحود البعض لنا ونكرانهم الجميل، فإن هذه المهمة التي انتدبت فرنسا نفسها للقيام بها في سوريا ولبنان ستضمن أفضل النتائج لمصالحنا هناك عبر كل التبدلات السياسية والتنظيمية والدستورية..»[68]. «هذا الموقف الشديد الوضوح

يعبر بالفعل عن الخط السياسي الثابت للمفوضية العليا تجاه الأزمات الحادة في سوريا ولبنان. وينبع هذا الموقف من ثوابت سياسية فرنسية أهمها: استقلال لبنان عن سوريا وضمان الرئاسة فيه للمسيحيين من جهة، وإبقاء علاقات وثيقة مع الزعامات السورية والجماهير الإسلامية من جهة أخرى. وذلك ضماناً لحماية المصالح الفرنسية بالدرجة الأولى سواء في لبنان أم في سوريا. ولا يمكن التفتيش عن أسباب عميقة للموقف الفرنسي في سوريا ولبنان دون الارتكاز الدائم على سعي المفوضية العليا دوماً لحماية مصالح فرنسا قبل أية مصلحة أخرى، وعدم دعم أية طائفة أو زعامة سياسية إلاّ في إطار المنظور العام للمصالح الفرنسية في المشرق العربي»[69].

وفي 21 نيسان 1932، قابل الشيخ محمد مساعد المفوض السامي الموسيو ريكلو حيث أكّد الشيخ استمراره في معركة الترشيح رغم محاولة المساعد بإقناعه بالإنسحاب لأنّ ساعته لن تحين غداً في الإنتخاب، ولأنّ المفوضية الفرنسية لن تتحمّل عقبات انتخاب مسلم لرئاسة الجمهورية اللبنانية.

ولكن الشيخ محمد الجسر أفضى إلى السيد ريكلو RECLUS بالأسباب التي تحمله على المضي في ترشيخ نفسه الى الرئاسة الأولى، وهي تتخلص كما أوجزها المفوض السامي هنري بونسو في رسالته إلى وزير الخارجية، رقم 1019، تاريخ 21 نيسان 1932، بما يلي[70]:

«1- يستحيل عليه التراجع عن ترشيحه، لأن هذا التراجع في نظره يعتبر خيانة لأبناء طائفته، إذا انسحب أمام مرشح غير مسلم، لا سيما وأن حظه في النجاح كبير.

2- إن فرنسا يمكنها أن تعتمد عليه للقيام بالإصلاحات الجذرية في الإدارة اللبنانية، بالتفاهم مع المفوضية.

3- إنه قدّم أكثر من دليل خلال السنوات الماضية على صدق تعاونه، وإنَّه لن يبدّل موقفه.

4- إنه يمنع أنصاره ومؤيديه من إرسال برقيات تأييد الى باريس والمفوضية وعصبة الأمم.

5- إنه يطلب جواباً من المفوضية ليحدد موعد انعقاد جلسة الانتخاب الرئاسي في المجلس النيابي».

وهكذا لم تنفع محاولات إقناعه بالانسحاب لمصلحة بشارة الخوري، وقال الشيخ محمد في تصريح له: «إنّه ما زال يعتقد أن الخوري هو مرشح المفوض السامي. وهو لن يتنازل عن ترشيحه ما لم يتأكد من ذلك»[71]. ولكن بالمقابل استمرت المفوضية العليا تكتم تأييدها لبشارة الخوري في العلن. وبعد تصريح الشيخ محمد أعلن المرشحون الثلاثة أميل إده وحبيب باشا

السعد وجورج تابت دعمهم للشيخ محمد والتصويت له ضد الشيخ بشارة الخوري[72]. حيث «زار... حبيب باشا السعد... الشيخ محمد الجسر في داره وقد أكد... لسماحته أنه يؤيده في ترشيحه وعاهده على مماشاته إلى النهاية بلا قيد ولا شرط فأضاف هذا التأييد قوة جديدة معنوية ومادية إلى موقف الشيخ الجسر.

وهكذا انحصر الترشيح الآن بين اثنين الشيخ محمد الجسر والشيخ بشارة الخوري بعد أن كان لعهد قصير مضى مقسّماً بين عدة مرشحين وأصبح الآن الجميع في انتظار جلاء موقف السلطة المنتدبة»[73].

أسباب إصرار الشيخ محمد على الاستمرار في ترشيح نفسه للرئاسة

وفي لقاء مطوّل بين الشيخ محمد والسيد بونور BOUNOURE المستشار التربوي العام في بيروت، في 21 نيسان 1932، يشرح الشيخ محمد بالتفصيل الأسباب التي تحدوه لعدم سحب ترشيحه والاستمرار في معركته حتى النهاية. ففي انتهاء اللقاء، يرفع السيد بونور تقريراً إلى المفوض السامي بونسو الذي يرفعه بدوره الى وزير الخارجية في باريس. ونظراً لأهمية هذا التقرير، وإجلاء للحقيقة الجسرية، وثبات الشيخ محمد على مواقفه، وإخلاصه لوطنه، ودينه وجماعته وأصدقائه، ننقل بتصرّف ترجمة التقرير كما ورد إلى وزارة الخارجية في باريس بتاريخ 23 نيسان 1932. ومما جاء فيه[74]:

«محضر حديث شخصي بين الشيخ محمد الجسر، المرشح لرئاسة الجمهورية
والمسيو بونور BOUNOURE ، المستشار في التربية العامة، في 21 نيسان 1932.

أتشرّف بأن أنقل إلى سعادتكم الحديث الذي دار بيني وبين الشيخ محمد الجسر، اليوم، الخميس 21 نيسان، في الساعة الثانية والنصف بعد الظهر. وكان الشيخ قد بعث بسكرتيره خليل تقي الدين إليَّ في السراي الكبير ليبلغني رغبته في أنْ نلتقي ونتحدث، هذا اليوم.

وقد تم اللقاء وجرى الحديث في منزلي (القريب من منزل الشيخ محمد في محلة المصيطبة)، ودام اللقاء ساعة تقريباً، كان الشيخ يتكلم بالعربية وخليل تقي الدين يتولّى الترجمة إلى الفرنسية.

كنت قبل ايام قد زرت الشيخ في منزله لأقدّم له التهاني بمناسبة عيد الأضحى، وما دار بيننا من حديث يومذاك (وكانت تربطهما صداقة وعلاقات ثقافية)، ترك في نفسي انطباعاً بأنه حائر في اتخاذ موقف حاسم في مسألة ترشّحه للرئاسة، وذلك بسبب عدم تضلّعه باللغة

الفرنسية، وبالتالي، خشيته من أنْ لا يكون قد فهم بوضوح ما سمعه من فم المفوض السامي عند لقائه الأخير به.

وبما أنّني كنت مطلعا على ما أراد المفوض السامي ابلاغه له، رأيت من واجبي أن أبدد أوهامه، وإنَّه إذا كانت الظروف الراهنة حالياً لا تسمح بوصوله الى الرئاسة، فإنَّ هذا لا يعني أن الفرصة لن تسنح أمامه في المستقبل. وذلك نظراً لخبرته السياسية الكبيرة والصفات التي يعترف الجميع له بها والتي تؤهّله ليكون رئيساً للدولة.

وقاطعني الشيخ، ليقول إنه فهم تماماً ما قاله له المفوض السامي، ولكنَّه جاء اليوم ليبلغني عن استحالة سحب ترشيحه، رغم ما قاله له المفوض السامي.

لقد شرح الشيخ لي، بقوة، الأسباب التي تدفعه إلى الإصرار على ترشّحه، وإذ أنقلها بدقة فلا يعني ذلك إنني أتبناها.

1- قال الشيخ محمد إنَّه لا يستطيع سحب ترشيحه بعد أن أعلنتْ الطائفة الإسلامية بإجماعها عن تأييدها لترشيحه. وإنَّه يعتبر نفسه خائناً لطائفته إنْ هو انسحب تاركاً الرئاسة لغيره من المرشحين.

وأضاف: إنَّه لا يحمل في نفسه أيْ روح تعصّب أو عداء للمسيحيين، والدليل على ذلك هو انضمام عشرة نواب مسيحيين إلى الفريق المؤيد له، ومن بينهم عدد من النواب الموارنة. ولكنه في الوقت نفسه لا يستطيع التراجع عن تلبية رغبة ابناء طائفته ولا خذلانهم في معركة الرئاسة.

وقال: إنَّ عبد الحميد كرامي، الذي خاصمه وحاربه بلا هو هوادة في طرابلس قد أعلن انضمامه الى فريق المؤيدين لترشيحه. وإن يوسف الزين، الذي كان من مؤيدي ترشيح الشيخ بشارة الخوري، قد انضم الى فريق مؤيديه مع عدد من النواب الشيعة. وقال: إنَّ رجال الدين والوجهاء المسلمين يستعدون لإرسال برقيات الى الحكومة الفرنسية وإلى عصبة الأمم، احتجاجا على حرمانهم من حق الوصول الى الرئاسة وهو ظلم وامتهان لمبدأ المساواة بين المواطنين.

2- إنَّ الطائفة الإسلامية لا تطالب بأكثر مما نصَّ عليه الدستور وكفلته فرنسا. وبالتالي لا يجوز الحؤول دون وصول مرشح بسبب معتقده الديني. ومما يزيد في فداحة هذا الظلم هو أنَّ المسلمين يشكّلون نصف عدد اللبنانيين، وإنَّهم يملكون ثلاثة أرباع الثروة الوطنية.

من هنا فإنَّ القانون والواقع هما مع المرشح المسلم. وفرنسا، صديقة الإسلام، لا يحق لها

منعه من الوصول إلى الرئاسة، مخالفة الدستور الذي وضعته بنفسها لهذا الوطن، ومبادىء عصبة الأمم.

3- وقال الشيخ:

لماذا هذا الخوف أو الرفض الفرنسي لوصوله إلى رئاسة الجمهورية؟ فهو كان على أطيب العلاقات مع البطريركية المارونية (الحويك)، وهناك أكثر من مطران ماروني أعلن تأييده له، (المطران الفغالي، والمطران عبدالله الخوري والمطران عواد). إنَّ الفرنسيين وحدهم هم الذين يتخوّفون من وصولي، وليس المسيحيون في لبنان أو في المشرق.

وأضاف:

هل يخشى الفرنسيون من أنْ يشكّل انتخابي نقضاً للسياسة الفرنسية التقليدية في المشرق، وسابقة خطرة للمستقبل؟ لقد قدَّمت أكثر من دليل على صداقتي لفرنسا، وخسرت الكثير من رصيدي بين أبناء طائفتي. لهذا السبب إنَّ وصول مسلم إلى رئاسة الجمهورية في لبنان قد يسهّل على فرنسا سياسة التفاهم مع الحركة الوطنية في دمشق.

4- أمّا عن برنامجه في الحكم فقال الشيخ: إنَّه عازم على القيام بإصلاحات جذرية في الإدارة والحياة العامة. وإنَّه قدَّم للمفوض السامي مشروعاً مفصلاً عن الإصلاح السياسي والإجتماعي. وإنَّه مصمم على إجراء هذه الإصلاحات، حتى إذا تعذّر عليه ذلك، في السنتين الأولتين من رئاسته، فإنَّه سيستقيل من الرئاسة.

وأنهى الشيخ محمد حديثه معي (مع بونور):

إنَّه من المستحيل عليه، لكل هذه الأسباب، سحب ترشيحه، بل إنَّ الاستمرار في الترشيح هو قرار يمليه عليه ضميره، واخلاصه للإسلام الذي يتعذّر عليه التخلّي عنه أو المساومة به. وله ملء الثقة بصداقة كبار ممثلي فرنسا للمسلمين وليبراليتهم وعدالتهم تجاه الإسلام.

ويضيف المسيو بونور معلقاً على حديث الشيخ في تقريره:

«يجب أن أعترف بإن الشيخ محمد شرح أسباب تمسّكه بترشيحه، ببراعة وسخرية، أحياناً، ملمّحاً إلاّ أنه يتراءى له أنَّ سياسة فرنسا في المشرق، كانت منذ البداية خلق وطن للمسيحيين يضم أكثرية إسلامية ولكن ضمن نظام برلماني لا يسمح للمسلمين بممارسة الحكم وضمن نظام برلماني مشوّه وغير قابل للتصحيح ويسمح دوماً للأكثرية الإسلاميّة بأن تبقى مغلوبة على أمرها. وحاولت أن أزد على هذا التلميح بقولي: إنَّ هناك أسباب مبدئية وأخرى ظرفية تتحكم بالمواقف السياسية. وإنَّ التاريخ وحده هو الذي يحكم في النتيجة.

ولكنني قلت له: إنَّه يبدو لي من الصعب مخالفة ما أفهمه أيّاه المفوض السامي». عندئذ قال لي: إنَّ قراره بالإستمرار في ترشيحه لا رجوع عنه. وإنَّ طائفته لن تغفر له انسحابه، بل ستقضي عليه سياسياً. وأضاف إنَّه قد يكون من الأفضل تحديد موعد دعوة البرلمان لجلسة انتخاب الرئيس في أقرب وقت.

ويعلّق بونور:

– إنّ تأييداً من هذا النوع، يجعل الشيخ محمد واثقاً من النجاح. وإنَّه من الصعب جداً اقناع شيخ مسلم معمم، بالتنازل عن الحكم، باسم «غودفروا دو بويّون» Godefroy de BOUILLON (أحد قادة الحملات الصليبية)، أو فرمان «نظام المتصرفية» لعام 1860.

التوقيع – بونور»

وعلى قاعدة الثوابت في السياسة الفرنسية، وعلى رأسها عدم السماح بإيصال شخصية إسلامية إلى رئاسة الجمهورية، سارعت المفوضية العليا إلى محاولة شق الصف الإسلامي بعد أن عجزت عن اقناع الشيخ محمد بسحب ترشيحه وعن تجميع صفوف الزعامات المسيحية حول شخصية تنال ثقة البرلمان.

ولقد لعب رياض الصلح ونجيب الأرمنازي، باسم الوحدويين السوريين دوراً أساسياً في هذا المجال. فإثر مقابلة للأرمنازي مع الشيخ محمد الجسر، وبحضور رياض الصلح، يكتب الأرمنازي إلى المفوضية العليا، وبالتالي إلى الخارجية الفرنسية، في الثاني والعشرين من نيسان 1932 رسالة مطوّلة حول موقف «الوحدويين السوريين» من الشيخ الجسر.

يقول الأرمنازي في رسالته: «.. بالنسبة للوحدويين السوريين نحن نعتبر أن انتخاب الشيخ محمد الجسر، في الظروف الراهنة سيكون غير مستحب ولا نتمناه. فمثل هذا الانتخاب سيعيق مطالبة الوحدويين السوريين بضم طرابلس والأقضية اللبنانية إلى سوريا... ».

وينهي الأرمنازي رسالته بالقول: «..إن أكثر المسلمين اللبنانيين وعيا، يرون مع الوحدويين السوريين، أن ترشيح الشيخ محمد الجسر سيقود إلى مضاعفات سياسية كبيرة لا بل خطيرة في مجال حل المشكلة السورية ورسم الحدود اللبنانية – السورية. لذا يطالب هؤلاء المسلمون اللبنانيون تدخلاً حازماً من جانب المفوضية العليا، مع الأخذ بعين الإعتبار حفظ كرامة الطائفة الإسلامية ويرون في إجبار الشيخ محمد الجسر على الإنسحاب المدخل الأساسي لوضع خاتمة لهذا الوضع السياسي في لبنان..»[75]. ولكن في برقية موجهة من بيروت بدون

رقم تاريخ 29 نيسان 1932، يصرّح الصحافي عزيز هاشم، بأن الشيخ محمد الجسر يلتقي شبه يومي (يومياً تقريباً) في منزله رياض الصلح الذي يعتبره مرشح المسلمين، وأن معركته هي معركة المسلمين كافة في سورية ولبنان[76].

ولقد كان بونسو يسعى بذكاء بالغ، لعزل الشيخ محمد الجسر ضمن القاعدة الإسلامية خاصة لدى تيار الوحدويين السوريين. وكان مدخله إلى ذلك هؤلاء الوحدويون الذين ما زالوا يرون في الشيخ محمد الجسر رجل المفوضية العليا ولا نفوذ له على القاعدة الإسلامية وعلى الحياة السياسية إذا ما اتّخذت هذه المفوضية ضده أية تدابير.

واستمرّت محاولات بونسو الحثيثة لإقناع الشيخ محمد بالتراجع وإيجاد إجماع حول مرشّح آخر، وطلب إليه تأجيل عقد جلسة الإنتخاب كسباً للوقت، وحذّره من مغبّة عقدها بدون موافقة المفوضية التي كانت تنتظر جواب وزارة الخارجية الفرنسية حول تعليق الدستور. فالمفوضية العليا الفرنسية كانت تستخدم شبح الشيخ الجسر للضغط على إميل إدّه وحمله على التراجع أمام مرشحها الذي لم تفصح عنه، ولعلّه بشارة الخوري أو حبيب السعد. وفي حقيقة الأمر، فإنّ بونسو كان يمسك كل خيوط اللعبة السياسية بيديه. فالشيخ الجسر لا يمكن أن يشكل تيار استقطاب معارض وفاعل ضد الفرنسيين، لسبب أساسي أن الجسر كان يعتبر رجل الفرنسيين بالدرجة الأولى[77].

وفي 22 نيسان، وفي مقابلة جديدة مع المفوض السامي هنري بونسو، «صارحه المندوب السامي بأنه من الصعب قبول الحكومة الفرنسية بانتخابه رئيساً للجمهورية. وإن عليه أن يختار من يراه مناسباً للرئاسة، وأن يختار هو (أي الشيخ محمد) المنصب الذي يريد غير رئاسة الجمهورية، كما عرضوا عليه أن يدفعوا له مجموع معاشات رئاسة الجمهورية لمدة ست سنوات سلفاً (مسبقاً). ولكن الشيخ رفض واستمرّ في ترشيحه. عندها قال له المفوض السامي (بونسو): - إن وزارة الخارجية الفرنسية لا تستطيع هضم انتخاب مسلم للبلاد.

أجابه الشيخ محمد: «عجيب؟ بل يجب أن تعتبر فرنسا مثل هذا الانتخاب شرفاً ومأثرة، لأنها تستطيع أن تقول بأنها جمعت ووحّدت بين أبناء البلد».

فأجاب المفوض السامي: «جميل! وماذا جئنا نفعل إذا كان المسلمون والمسيحيون متّفقين؟»[78].

ولكن، بعد إقناعه بالإعتراض الأكيد من قبل المفوضية السامية على ترشيحه، جرت محاولة أخيرة للبحث عن مرشح محايد أو قريب منه. فرشّح الشيخ محمد الشيخ يوسف

الخازن لمنصب الرئاسة[79]. وبعد يومين اجتمع سراً مع إميل إده لوضع اللمسات الأخيرة لهذا الترشيح الجديد قبل إعلانه.

صحيح أنه، «لم يكن هناك مانع دستوري يمنع ترشيح الشيخ محمد. فمع اعتقاد الناس أن الرئاسة في لبنان يجب أن تكون مسيحية، ليس هناك مادة في الدستور تعيّن طائفة معينة لتلك الرئاسة.

ولكن تجاهل الشيخ محمد - عندما أعلن ترشيحه - الحقيقة السياسية المعلومة، والتي كان هو نفسه يقولها في كل مناسبة من أن لبنان ليس منفصلاً عن باقي البلدان العربية إلاّ لأن له طابعاً مسيحياً دولياً معروفاً، مما يقضي أن يكون رئيس جمهوريته ممهوراً بهذا الطابع، وخصوصاً في ظل إنتداب إفرنسي جاء إلى البلاد مرتكزاً على أساس تقاليد وصداقات فرنسا التاريخية مع نصارى الشرق، وقد أقامت فرنسا نفسها منذ أجيال حامية لهم.

لهذا اصطدم ترشيح الشيخ المسلم لرئاسة الجمهورية بالفرنسيين قبل الجميع. وبعد ذلك اصطدم بالإنعزاليين اللبنانيين الذين يريدون لبنان دوماً مصطبغاً بالصبغة المسيحية مهما كثر عدد غيرهم فيه. ومع هذه الحالة، ومع أن أميل إده كان من أركان الإنعزاليين الأشد عنفاً، فقد رأيناه (القول لاسكندر الرياشي) يأخذ جانب ترشيح الشيخ محمد، ويحاول إقناع الفرنسيين بقبول ترشيحه ويسانده في الصحف والأندية السياسية التي كان يسيطر عليها وأخذ يعمل كل شيء في هذا السبيل، وإذالم ينجح في ذلك فلا يكون الخطأ منه مطلقاً...»[80].

ولكن، كثرت التأويلات والروايات وتعددت حول حقيقة موقف اميل إده من معركة رئاسة الجمهورية لعام 1932. وركّزت بمعظمها على أن إده هو الذي رشّح ودعم الشيخ محمد الجسر لرئاسة الجمهورية عام 1932، وذلك بقصد قطع الطريق على وصول خصمه السياسي الشيخ بشارة الخوري الى سدّة الرئاسة الأولى عندما أيقن أن لا أمل له بالرئاسة، في ظل تأييد المفوضية الفرنسية غير المعلن للشيخ بشارة؛ وبقصد ضرب صداقة هذا الأخير بالشيخ محمد الجسر، الذي كان رئيس مجلس النواب آنذاك، وهما الصديقان المتفاهمان اللذان أسقطا حكومته عام 1930[81].

ولكن ما هي حقيقة مواقف إميل إدّه كما عبّر عنها هو وأصدقاؤه للمفوضية العليا في بيروت، أو لوزارة الخارجية الفرنسية في باريس، حيث كان يهدف من خلالها أن تتبنى المفوضية السامية ووزارة الخارجية ترشيحه العلني للرئاسة الأولى، أو تعلناه مرشحاً وحيداً لها في بيروت، أو تأخير موعد انتخابات الرئاسة لمدة ستة أشهر كي يتسنّى له إقناع الشيخ

محمد بسحب ترشيحه وتجيير أصوات النواب المؤدين له لمصلحة انتخابه؟

يقول نوفل الياس، السياسي السوري: «هل صحيح أنّ إده، كان يعرف أنّ الحكومة الفرنسية، لن تدع، في نهاية الأمر، مسلماً، وشيخاً معمماً بالذات، يصل إلى الرئاسة الأولى، وأن الشيخ محمد، سوف ينسحب، في نهاية الأمر، وبالتالي سوف «يصب الأصوات» المؤيدة له، لمصلحة إميل إدّه، الذي أيّده، لا لمصلحة الشيخ بشارة. ولكن سواء كان هذا الحساب، أو هذه المناورة، واردة في تفكير إميل إدّه، أم لا، فإنّ إعلان إميل إدّه تأييده لترشيح الشيخ محمد كان المفاجأة الكبرى في تلك المعركة وسبباً هاماً في جعل هذا الترشيح لا جدّياً فحسب، بل مضمون النتائج»[82].

ففي ثلاث برقيات مرسلة من المفوّض الفرنسي بونسو، في بيروت بتاريخ 22 نيسان 1932 الى وزارة الخارجية الفرنسية، وتحمل الأرقام 1020 و1021 و1022[83]، يسلّط المفوض السامي بونسو الضوء على بعض خلفيات موقف اميل إدّه فيقول في البرقية 1020، ما معناه: «لقد بلغني أن المرشح محمد الجسر، للرئاسة، ابدى قلقه من جرّاء المناورة التي قام بها إميل إدّه، الذي ابرز برقية مرسلة من باريس تشير الى تأييد الحكومة الفرنسية لترشيحه للرئاسة...». ويتابع بونسو في البرقية رقم 1021، قوله:

«(1) إنّ إميل إدّه، ومنذ 15 نيسان (1932)، يسرّب في السر ويطلع أصدقائه، أنّه تلقّى برقية من أخيه المقيم في باريس، يعلن فيها إنّ وزارة الخارجية الفرنسية باتت مقتنعة بأفضلية وصوله الى سدّة الرئاسة، وإنَّ التعليمات هي في الطريق...

(2) وفي 21 نيسان، أطلعني السيد إدّه على برقية جديدة من شقيقة جو يقول له فيها: «أنا مخوّل ومفوّض رسمياً (من الخارجية الفرنسية) بالطلب اليك تقديم ترشيحك للرئاسة فوراً وعاجلاً...

(3) ولكن السيد إدّه ردّ على البرقية بإعلان تردّدت أصداؤه في بيروت، وجاء فيه: «إنني مستعدّ لإعلان ترشيحي للرئاسة، ولكن الموقف الفرنسي المشجّع علنا لترشيح بشارة الخوري يجعلني أتردد».

وفي البرقية رقم 1023، تاريخ 22 نيسان 1932، يتابع المفوّض السامي بونسو عرض خلفيات مواقف إميل إدّه، ويعلّق عليها قائلاً ما معناه: «لكي يكسب السيد إدّه، مودّة المسلمين، أعلن تأييده لترشيح الشيخ محمد الجسر للرئاسة، وهو يرمي من وراء هذا الموقف المزدوّج السليم ارضاء الرأي العام الإسلامي بانتظار انسحاب الشيخ محمد الجسر أمام «الفيتو»

الفرنسي على ترشيحه. وعندئذ، إذا استطاع السيد إدّه الحصول على تأييد باريس له، فإنَّه يصبح قادراً على خوض معركة ضد منافسيه وخصومه المسيحيين (الموارنة)، والفوز عليهم. وهذا الأمر لا يمكنني (القول للمفوض السامي بونسو) الوثوق من قدرتي على السيطرة عليه في المجلس النيابي». أي جعل المجلس النيابي يؤيد انتخاب اميل إدّه رئيساً للجمهورية.

يظهر من هذه البرقيات، أن إميل إدّه يئس من تأييد الفرنسيين له فحاول التقرّب من الأوساط الإسلامية بعد النقمة الشديدة عليه منذ وزارته الشهيرة 1929-1930 بسبب اغلاق المدارس الرسمية آنذاك. وفي الوقت نفسه أخذ إدّه يشيع أخباراً يُؤكد فيها عن استعداده لقطع الطريق أمام أي مرشح ماروني غيره وإنّه سيدعم الشيخ محمد الجسر بكل قواه[84].

«ويبدو أن أنصار اميل إده قد نقلوا المعركة إلى داخل باريس نفسها في محاولة للضغط على رئيس الوزراء وحمله على تأييد إده لرئاسة الجمهورية. وقد استخدم في هذا المجال عدّة شخصيات سياسية فرنسية، في لبنان وداخل باريس. فالسيد رينه كاسان René Cassin أستاذ الحقوق في الكلية الفرنسية في باريس، يكتب الى صديقه بول - بونكور Paul-Boncour رئيس اللجنة الشهيرة لصياغة القانون الأساسي للدول الخاضعة للانتداب الفرنسي، وممثل فرنسا الدائم آنذاك في عصبة الأمم في جنيف، للضغط على رئيس الحكومة الفرنسية تارديو.

يقول كاسان في رسالته: «صديقي العزيز».. أعرف جيد أنك مثلي صديق قديم للسيد اميل إده. وأعرف أيضاً أن كثيراً من اللبنانيين يودّون وصول إده الى رئاسة الجمهورية اللبنانية. لكن السيد بونسو وبعض موظفي الخارجية الفرنسية في الكي دورسيه Quai d'Orsay يتحفّظون كثيراً في الإقدام على مثل هذه الخطوة... فهم يقدّرون مدى إخلاص السيد إدّه لفرنسا، ولكنّهم يتخوّفون من طبعه الحاد والجارح أحيانا»... هناك أصدقاء للسيد إده يحاولون الضغط على الرئيس تارديو (رئيس الوزراء) لحمله على اتخاذ قرار يدعم إده... لذا أرغب إليك. وأنت في موقع الصداقة مع إده والعلاقات الوثيقة مع الرئيس تارديو، أن تشرح للرئيس ملابسات الموقف كي يتخذ تارديو قراراً لصالح إده دون اجبار المفوضية العليا في بيروت على تبنّي ترشيحه بل أن تسرب خبراً مفاده أن ترشيح إده يحظى بدعم المفوضية[85].

وفي هذا الاتجاه أيضاً، يكتب الى رئيس الحكومة الفرنسية تارديو نعوم مكرزل، صاحب جريدة «الهدف» في نيويورك، ومؤسس العصبة اللبنانية هناك، وجوزيف سليم مؤسس غرفة التجارة اللبنانية في المكسيك والجالية اللبنانية في بوغوتا مطالبين بانتخاب إميل إده لرئاسة الجمهورية. وفي ملاحظة تفصيلية للسيد بونور، مستشار التربية في المفوضية العليا بتاريخ 21

نيسان أبرز فيها خلفية موقف اميل اده فيقول: «لقد التقيت اميل اده اليوم في إحدى ممرات المفوضية العليا وقد هنّأ السيد اده نفسه لهزيمة السيد بشارة الخوري «هذه الشخصية البشعة التي تمثل، في نظري كل فساد النظام اللبناني». وأضاف السيد اده: «وكي أكون على ثقة كاملة من هزيمته وضمان عدم عودته إلى الحكم، سأتحالف مع الشخص الذي أسقط وزارتي في السابق، الذي لم أبادله الكلام منذ أكثر من سنتين. اليوم بدأت بحملة مركّزة لدعم الشيخ محمد الجسر»[86].

وللمزيد من إلقاء الضوء على حقيقة مواقف إميل إدّه وطموحاته الرئاسية، ومعركته ضد بشارة الخوري، وأمله في سحب الشيخ محمد الجسر لترشيحه، وعمله على كسب تأييد المفوضية الفرنسية العليا في بيروت والإدارة السياسية في باريس، نثبت ترجمة نص وثيقة المذكرة الدبلوماسية رقم 364، تاريخ 27 نيسان 1932[87]، المتعلقة بمحادثات اميل إده مع السيد تاترو في مسألة ترشيح إده لرئاسة الجمهورية اللبنانية عام 1932. ومما جاء في هذه المذكرة الوثيقة على لسان السيد تاترو:

ألتقيت بالسيد اميل اده في الساعة السادسة من يوم الاربعاء 27 نيسان وقد صارحني بما يلي: قال:

– لم أكن راغباً في ترشيح نفسي لرئاسة الجمهورية، لأنني منذ عشرة أشهر، تقريباً، تراءى لي أنّ ترشيح الشيخ بشارة الخوري يلاقي تأييداً من قبل المفوضية العليا. وإنّها مجاذفة من قبلي أن أترشّح ضده. رغم إلحاح أصدقائي عليّ. ثم إنّني كنت مزمعاً على الإنصراف إلى عملي في المحاماة لمدة أربعة أو خمسة أعوام، قبل أن اسلّمه إلى إبني. ثم أتفرّغ للعمل السياسي. لا سيما وأنّ الفشل الذي منيت به منذ سنتين (إستقالة حكومته)، لم يكن ليشجّعني على خوض المعترك السياسي من جديد.

إلاّ أنّ شعوري تغيّر في الأسابيع الأخيرة. وللأسباب التالية:

1- نظراً للضغوط التي مارسها عليّ اللبنانيون المقيمون في الخارج.

2- نظراً لتشجيع باريس وما نقله لي من هناك شقيقي.

3- لأني قرأت مقال المسيو فيسييه Vayssié ضد بشارة الخوري، وفسّرته بإن ترشيحه للرئاسة لا يحظى بتأييد المفوض السامي التام، رغم وجود بعض المؤيدين له في المفوضية.

واضاف اميل إدّه، رداً على سؤالي:

– إنّ الأشخاص الذين تحدّثوا بخصوص ترشيحي مع وزير الخارجية الفرنسي ورئيس

الوزراء السيد تارديو، هم بول بونكور، والمسيو دو جوفنيل Jouvenel، والمسيو ليميري Lemery والمسيو موكايل Mokayl، وصديقان آخران لي هما: روبير بولين Poulaine وماتيو Mathieu، والصديق بول رينو Reynaud.

وقد قال المسيو ليجي Léger (أمين عام الخارجية الفرنسية) للمسيو بولين: إنَّ ترشيحي يلاقي تأييد وزارة الخارجية، وإنَّ تعليمات بهذا المعنى سوف ترسل إلى المفوضية في بيروت.

كما أنَّ المسيو بونكور أبلغني أن وزير الخارجية تارديو أكّد له بإنّي مرشحه الوحيد. ولكن هناك صديق وحيد، هو موريس ريكلو (مندوب المفوض السامي في بيروت)، تركني وشأني، ورفض الاهتمام بمسألة ترشيحي، ولم يمارس أي ضغط على أخي.

لذا لكل هذه الأسباب رأيت أن ارشّح نفسي، لا سيما وأنّ هناك أصدقاء كثر لي في لبنان يطلبون مني ذلك ويشجعوني.

وسألت إميل إدّه (القول لتيترو) عن مدى حظّه في الفوز وعمن يؤيّده بين النواب؟ فأجابني بصراحة:

1- إذا استمر الشيخ محمد الجسر في ترشيح نفسه فلن أتقدّم بترشيحي، لأنه سيفوز حتماً. مع إنّني، خلافاً لما قيل، لم أتعهد له بالتصويت له، بل احتفظت بحريتي في التصويت.

2- أمّا إذا عدّل الشيخ محمد عن ترشيح نفسه، فإنّني لن أُعلن ترشيحي. فالدعاية التي أطلقت والقائلة بإن بشارة الخوري هو مرشح المفوضية، قد تكون انطلت على بعض النواب وربما لن أتمكن من الفوز عليه.

3- ليس لي من حظ للنجاح إلا إذا أعلنت المفوضية إنّها تؤيد ترشيحي. فقط في هذه الحالة أثق بالفوز وفي دوره الاقتراع الأولى، وشرط أن ينسحب الشيخ محمد الجسر. وأعتقد أنّه سينسحب إذا تأكّد من إنّني مرشح المفوض السامي. وسألت اميل إده عن رأيه كيف ستتطور معركة الرئاسة، فأجاب بالحرف الواحد:

3- «في الظروف الراهنة من الأفضل أنْ لا تجري الانتخابات الرئاسية، بل يجب على المفوض السامي أنْ يجعل الناس تعتقد بأنّه سيقوم بإصلاحات سياسية هامة، وأن يصرح بذلك، لأن البلاد تنتظر الإصلاح. والإصلاح لا يستطيع أحد أن يقوم به أي رئيس جمهوري ولا أي رئيس وزراء إلاّ إذا كان هذا الاصلاح موجوداً بها من قبل المفوض السامي».

أما الحل الأفضل في نظري (الكلام لإده)، فهو:

1- ترك كرسي رئاسة الجمهورية فارغاً لمدة ستة اشهر.

2- يُعين خلالها حاكم فرنسي على لبنان يعاونه مستشارون في تحقيق الإصلاح.

3- عند انجاز خطط الاصلاح يجب العثور على رئيس للجمهورية ورئيس للحكومة يقبلان بتنفيذ هذه الخطط بمساندة المفوض السامي المباشرة.

وختم اميل إده حديثه قائلاً:

1- إنَّ الشيخ محمد الجسر يتمتع بشعبية كبيرة لا عند المسلمين فقط بل عند المسيحيين، أيضاً. لأنه أعاد إلى وظائفهم الـ600 موظف الذين كنت قد صرفتهم من الخدمة إبان رئاستي للحكومة.

2- أنا مستعد للتقيد بما يقوله لي المفوض السامي، إذ لا أريد تصعيب مهمته. فإن أشار علي بذلك قدّمت ترشيحي، وإلاّ فإنني سأعلن عدم ترشحي.

3- أنا لست واثقاً، كما هو واثق شقيقي وأصدقائي في باريس، من موقف وزارة الخارجية الفرنسية المؤيد لترشيحي حيث طلب ذلك من المفوض السامي. لا سيما وإنّني لم أتلقّ من شقيقي أي خبر عن نتائج مساعيه في وزارة الخارجية». **تيترو**».

وهكذا، سيظهر فيما بعد، أنه كان لموقف اميل اده أثر واضح في اتخاذ القرار الفرنسي بتعطيل الدستور، وذلك بهدف قطع الطريق الى سدّة الرئاسة الأولى على منافسه بشارة الخوري، ومنع الشيخ محمد من الوصول اليها.

ولكن مع اقتراب موعد الإستحقاق الرئاسي في 16 أيار 1932، بموجب المادة 73 من الدستور، اجتمع الشيخ محمد للمرّة الثالثة في الأول من أيار مع الشيخ بشارة الخوري لتلافي المأزق الإنتخابي والإتفاق على المرشح الجديد، ولكن اللقاء لم يتوصل إلى نتيجة إيجابية للخصام المستحكم بين الشيخ يوسف الخازن والشيخ بشارة الخوري. عندها أعلن الشيخ محمد إنّه ماضٍ في معركته الإنتخابية. ولكنه لم يدع المجلس النيابي إلى جلسة الإنتخاب خوفاً من إقدام الفرنسيين على عمل لا تحمد عقباه[88].

وكانت أضواء ترشيحه تشغل العديد من الصحف المحلية والسورية والفرنسية والعربية وغيرها مما أثار خشية رئيس الوزارة الفرنسية ووزير خارجيتها من مغبة الاستمرار في هذا الوضع فأبرق إلى بونسو في الثلاثين من نيسان 1932 ينبهه إلى مخاطر الوضع ومن إمكانية

فقدان سيطرته على الموقف بسبب تزايد شعبية الشيخ الجسر والخوف من وصوله إلى الرئاسة. «فانتخاب الشيخ الجسر سيؤدي إلى مضاعفات خطيرة على صعيد الوحدويين السوريين بحيث تضعف صلاحياتك كثيراً. كما أن مثل هذا الإنتخاب لن يسهل العلاقات بين لبنان وسوريا إلاّ بمقدار ما ينفصل لبنان عن النفوذ الفرنسي.. «لكن بونسو يبدد مخاوف وزير خارجيته ويطمئنه أن كل خيوط اللعبة لا زالت بين يديه»[89].

وما كان يتخوّف منه الشيخ وقع. ففي خضمّ هذا النقاش حول معركة الرئاسة، عملت المفوضية العليا جهودها لمنع وصول الشيخ الجسر إلى سدّة الرئاسة بالرغم من أنّ الدستور يسمح له بذلك. فأرسل المفوض السامي بونسو يعلم وزارة الخارجية بحيثيات ترشّح الجسر وقراره وجهوده هو لمنع وصول الشيخ الجسر إلى الرئاسة، حيث اعتبر أنّ وجود الجسر في السلطة لا يتلاءم مع إمكانية الحفاظ على المصالح الفرنسية في سورية ولبنان، وعبّر المفوّض عن خشية فرنسا من فقدان سيطرتها على سورية في حال انتخاب مسلم لرئاسة الجمهورية في لبنان. لذا بدأت المفوضية الفرنسية تبحث عن حلّ لإبعاد الشيخ محمد الجسر مع المحافظة على المصالح الإستراتيجية والسياسية لفرنسا في المشرق العربي التي تأتي في المقام الأول قبل العلاقات الفرنسية-الإسلامية. وممّا زاد خوفها: «أنّ الخطر بات أكثر تحديداً وقرباً بعد الإحصاء الأخير الذي أظهر التقارب بين المجموعتين المسلمة والمسيحية، والذي قلب التوقعات التي أملت قيام لبنان (الكبير)»[90].

وكانت بعض الحلول قد بدأت تبرز إلى الساحة السياسية، عبر أجهزة المفوضية العليا، منذ أوائل أيار 1932، منها على سبيل المثال التمديد للرئيس الدباس مرة ثالثة. حيث وردت هذه الفكرة في برقية للمفوض السامي بونسو تحمل الرقم 1029 بتاريخ 4 أيار 1932 يقول فيها بونسو: «لقد فكرت أول الأمر بدعوة المجلس النيابي للتصويت على توصية دستورية بتمديد حكم الرئيس الدباس فترة أخرى.. لكنني عدلت أخيراً عن هذه الفكرة لأن نتائجها ستقودنا إلى النقطة التي نحن فيها الآن..»[91]، ثم يعود فيؤكد الفكرة ذاتها في البرقية رقم 1030 في التاريخ نفسه حيث يقول: «تلافياً للضجة السياسية القائمة والعمل على منع امتدادها، سأعمل، خلال فترة لم تتحدد في ذهني حتى الآن، على اتخاذ قرار بتمديد فترة حكم السيد شارل دباس حتى نهاية السنة الحالية وذلك بصفة رئيس للسلطة التنفيذية بالوكالة، على أن يساعده مجلس من المديرين اللبنانيين. وطالما أن الرئيس الدباس لا زال حتى الآن يتمتع بصلاحياته الدستورية التي لم تنته بعد كرئيس منتخب، فبالإمكان منحه الصلاحيات التشريعية، بالإتفاق

مع المفوضية وبإمكان الدباس أيضاً اتخاذ تدابير تشريعية ذات صفة الإستعجال بحيث يقوم بالإجراءات اللازمة لتوزيع الموازنة بعد القرار القاضي بحذف ضريبة جمركية تبلغ 16 بالمئة من الموازنة وإلحاق هذه الضريبة بالمفوضية العليا مباشرة.. كما أنني أنوي اتخاذ القرار بإيقاف العمل مؤقتاً بالدستور وبحل مجلس الوزراء وإحلال مجلس مديرين مكانهم، وإيقاف جلسات المجلس النيابي الذي تنتهي دورته الحالية في آخر أيار الجاري... تلك هي التدابير التي اقترحها لمعالجة الأزمة المتفاقمة منذ شهر تقريباً ولا بدّ من تنفيذ هذه التدابير بسرعة قصوى. فالعمل السريع والحازم يبعدنا عن نزاع طائفي يطرح مصير لبنان مجدداً.. على أن المهلة الزمنية التي تنتهي في آخر هذا العام يجب أن تقدم لنا الحلول الكفيلة بمعالجة الوضع...»[92].

واقترح هذا الأمر على وزارة الخارجية الفرنسية التي وافقت على تأجيل الإنتخابات وإيجاد شخص يمارس دور الحاكم والرئيس معاً ويبعد الصراع الطائفي الذي يهدد مستقبل لبنان.

«وكان شارل دباس يكره اميل اده، ولا يحب في الوقت عينه أن يفوز بشارة الخوري. وكان يعرف أن الاكثرية بجانب بشارة الخوري على رغم جميع المظاهر. ويعرف ضعف المفوض السامي وخور عزيمته وخوفه على منصبه. فألقى في روعه أن الشيخ محمد فائز لا محالة وإنه إذا فاز مسلم بالرئاسة الاولى في لبنان غضبت باريس على ممثلها فيه، فيحل به ما حل بالجنرال سراي ويفقد مركزه، وأن رئاسة الجمهورية في لبنان ترمز الى هوية البلد قبل كل شيء. وخاف بونسو خوفاً شديداً من غضب حكومته عليه، فلوّح بتعطيل الدستور»[93].

اشتدّت المعركة للرئاسة بين الشيخ محمد الجسر والشيخ بشارة الخوري لدرجة كادت تخلق نزاعاً طائفياً خطراً، مع أن الكثيرين من النواب الموارنة كانوا يؤيدون الشيخ محمد. وأخذ «المندوب ريكلو يستدعي بعض النواب الذين يأتمرون بأمره فيأخذ عليهم العهد بأن لا ينتخبوا الشيخ محمد. وسفر الانتداب في آخر الأمر عن وجهه. فقال المفوض السامي لبعض زواره من ساسة لبنان: إنّ باريس لا تقبل بمسلم رئيساً لجمهورية لبنان، ولو كان هذا المسلم الشيخ محمد الجسر، صديق فرنسا الذي لا يُشكّ في صداقته.

ونقل الساسة هذا الكلام إلى الشيخ محمد، فطلب من المفوض السامي هنري بونسو، موعداً يقابله فيه. فحدد الموعد بتاريخ 4 أيار 1932. وذهب الشيخ محمد إلى قصر الصنوبر، مصطحباً معه الشيخ يوسف الخازن يترجم له. ولما ولج باب القصر نزع عمامته عن رأسه وعلقها على المشجب ودخل على المفوض السامي وهو حاسر الرأس، ووراءه الشيخ يوسف بطربوشه المنكسر أبداً»[94].

وما ان أطلّ عليه حتى قال بصوت عال:

«ماذا تريدون أن أقول للكي دورسي (وزارة الخارجية الفرنسية)... إن باريس غير مستعدة لقبول الاحتجاجات والانتقادات والشكايات من انتاخاب رئيس جمهورية مسلم في لبنان... أنا لا أقدر... لا، هذا مستحيل».

وسكت قليلاً. وبدأ الشيخ يوسف الخازن يشرح له وضع النواب في المجلس، وأن الأكثرية المارونية هي التي كلفته أن يرافق الرئيس الجسر ويطلب باسمها أن لا ترفض إرادة ممثلي الشعب. وإنَّ أكثر النواب الموارنة مستعدّون لأن يعلنوا على الأشهاد أنَّهم هم، بملء اختيارهم وكامل وعيهم، يصرون على انتخاب مواطن مسلم رئيساً للجمهورية اللبنانية، سبيلاً إلى توطيد الوحدة اللبنانية...

وظلّ المفوض السامي يهز رأسه علامة الرفض، ويقاطع النائب الخازني بقوله: «مستحيل... باريس لا تقبل!.. الكي دورسي يغضب!!»[95].

«فلمّا استوى الثلاثة في مجلسهم واحتدم النقاش قال بونسو: «يا حضرة الرئيس. لدي تعليمات واضحة من باريس تقضي بأن يكون مسيحي رئيساً لجمهورية لبنان». قال الشيخ: «لو انني وضعت بدل العمامة التي تركتها على المدخل قبعة لقبلت باريس، ما دامت أكثرية نواب المجلس تؤيدني، وفي طليعتها النواب المسيحيون، والنواب الموارنة على الأخص»؟ قال المفوض السامي: «أخشى أن لا يكون الأمر كذلك. ولا حيلة لي فيه».

قال الشيخ، وقد نهض: «وداعاً يا سيدي. وأرجو أن تبلغ باريس أنّي ماض في ترشيح نفسي للرئاسة ما دامت الأكثرية تؤيدني. وإن هذه الأكثرية هي التي تنطق بإسْم لبنان، ولا يسعني أن أخذلها!»[96].

وفي هذا المجال، يقول الشيخ بشارة الخوري: «هذا كله والدسائس لا تهدأ ليلاً ولا نهاراً، ممّا جعل المفوض السامي يفكر باستعمال طرق غير دستورية للحيلولة دون «مجازفة» رئيس النواب، وقد دعاني إليه أواخر نوار (الأصح أواخر نيسان) وعرضنا الموقف، فتبين لي أن المسيو ريكلو قال للمسيو بونسو إنه غير أمين من نتيجة الإقتراع، وإنه منعاً للمغامرة يوافق على إجراء يحول دون الانتخاب. فقلت بصراحة (القول لبشارة الخوري) إن مسّ الدستور غير جائز في أي حال. وأكدت أن الأكثرية مؤمّنة بجانبي. وتركت المفوض السامي حائراً في موقفه».

ويتابع الشيخ بشارة الخوري قوله: «قابلت الشيخ محمداً مقابلة أخيرة في بيته حوالي

الخامس من نوار بحضور روكز أبو ناصر، وسعى الإثنان لإقناعي بالانسحاب ظاهراً للشيخ محمد، وهو يعلن بعدئذٍ أنه ينسحب. فأجبت بكل صراحة: انني لا ألعب هذه اللعبة. وبيّنت للشيخ محمد أن مصلحته ومصلحة البلاد تقضيان بعدم التشبّث في موقفه، وأن كل ما ظهر له من تأييد خصومي له ليس إلاّ مداورات ودسائس لبلبلة الصفوف وللوصول إلى أغراض، فلم يقتنع»[97].

«وفي يوم السبت 7 أيار 1932 نزل الشيخ محمد إلى مجلس النواب وأرسل عن طريق سكرتير المجلس الشيخ خليل تقي الدين، دعوات إلى النواب، فاتّصل الخبر بالمندوبية الفرنسية. ويوم الأحد في 8 أيار بينما كان (النائب) عبود عبد الرزاق يحضر حفلات سبق الخيل، طُلب منه أن يذهب إلى قصر الصنوبر (حيث كان المفوض السامي يقيم آنذاك). وهناك قيل له أن يتّصل بالشيخ محمد ويقنعه بالانسحاب لأن قرارات حلّ المجلس (النيابي) وتعطيل الدستور أصبحت جاهزة. فأسرع عبود عبد الرزاق بالحضور إلى منزل الشيخ في المصيطبة (وبحضور إبنه حسين) كرّر ما سمعه من المفوض السامي. فكان جواب الشيخ: «لقد وُعِدت من النواب وسأكمل الطريق وليفعل الفرنسيون ما يشاؤون»[98].

بينما الشيخ بشارة يقول: «وكاد الشيخ يقتنع بسحب ترشيحه وبدعوة النوّاب إلى انتخاب الرئاسة قبل أن يجتمع المجلس حكماً في 16 من نوار وفقاً لنص الدستور، إلاّ أن وصول روكز أبو ناصر وسامي كنعان إلى بيته في اللحظة الأخيرة من محادثته مع عبود عبد الرزاق غيّر موقفه، وأصرّ على الترشيح وعاد عبود إلى الفرنسيين بخفّي حنين وأبلغهم فشله في مسعاه»[99].

فاستدرك عندئذٍ الفرنسيون الأمر، وكانوا غير راضين عن الترشيحين (الجسر والخوري). «وقد يكونون هم الذين جعلوا أميل إده لا يرشح نفسه يومئذٍ، وذلك بالاتفاق معه، باعتبار أنهم كانوا مزمعين على عمل تحكّمي تقتضيه الظروف. ووجدوا في ترشيح الشيخ محمد حجة لتحقيقه، وذلك في الحل الذي وجدوه مناسباً، إذ أوقفوا فجأة وبدون سابق إنذار مفعول الدستور والحياة البرلمانية...»[100].

ويقول سامي كنعان: «وحاول الفرنسيون – وكان المندوب الفرنسي ريكلو، يخبرنا بذلك – إقناع الشيخ بجميع الوسائل والإغراءات، فعرضوا عليه المال ومنصب رئاسة دائمة لمجلس النواب أو رئاسة الحكومة، لينسحب من المعركة. ولكن الشيخ محمد كان يرفض هذه العروض ويصرّ على المضي في ترشيحه.

وقبل موعد الانتخاب بأسبوع، اتّفقنا على تعيين يوم الإثنين المقبل (9 أيار 1932)، موعداً

لدعوة المجلس لانتخاب رئيس الجمهورية، فعرف الفرنسيون، واستدعى المفوض السامي الشيخ محمد وطلب منه تأجيل الجلسة يومين. وقبل الشيخ وكانت، في نظري، غلطته الكبرى. إذ لو لم يقبل وعقد الجلسة في الموعد الذي حددناه لجرى الانتخاب، ولَما كان من السهل على الفرنسيين تغيير الأمر الواقع. لم يكن طلب التأجيل إلاّ مناورة، إذ أن المفوَض السامي الفرنسي كان قد اتّفق مع الرئيس شارل دباس على تعطيل الدستور وحلّ المجلس النيابي. وكانا قد أرسلا مشروع قرار التعطيل والحلّ إلى باريس لأخذ الرأي، ولم يكن جواب باريس وصل. فلو جرى الانتخاب يوم الإثنين لفاز الشيخ محمد بالرئاسة ولتغيّر مجرى الأمور. ولكن جواب باريس وصل يوم الثلاثاء السابق لموعد الانتخاب المؤجل، وحضر ريكلو وأخبرنا به يوم الأحد أي بعد أن كان قرار تعليق الدستور وحلّ المجلس قد وُقّعا»[101].

أمّا الشيخ بشارة الخوري في روايته، حول وقف الحياة الدستورية وتعيين الدباس رئيساً للدولة، فيقول: «يوم الإثنين في التاسع من نوار دعا المسيو ريكلو مندوب المفوض السامي في لبنان الشيخ محمد الجسر إلى ديوانه في السراي الصغيرة، فلبّى الشيخ وبيده نسخة من الدستور ليشرح له نصوصه المتعلقة بالانتخاب، ففاجأه المندوب بتسليمه قراراً من المفوض السامي بإيقاف مفعول هذا الدستور وحلّ المجلس النيابي والوزارة، وبتعيين الدباس رئيساً للدولة لأجل غير مسمى، يعاونه مجلس مديرين. فصارت يد الشيخ محمد ترتجف من التأثر وخرج مع النواب وأركان الوزارة من السراية... وبقي الدباس في كرسي الحكم رئيساً معيناً بعد أن مكث ست سنوات رئيساً منتخباً انتخاباً شرعياً وحامياً لزمام الدستور.

حلّت تلك التدابير نكبة على الدستور وعلى البلاد. وخطيئة الدباس لا تغتفر، سواء أعَرِفَ بالتدابير قبل وقوعها فقبِل بها أو بعد وقوعها فرضي بها. وهو بغنى عن التجربة الأليمة. والأرجح عندي (عند الشيخ بشارة) أنه أطلع على نيّات المفوض السامي قبل الحادث المشؤوم»[102].

وفي اليوم التالي (الإثنين 9 أيار) نزل إلى مكتبه في السراي الصغير حيث كان مقر مجلس النواب فأبلغ قرار تعليق الدستور وحلّ المجلس (النيابي). وجاء من يقنعه بإعلان الإضراب العام والتظاهر فرفض وغادر عائداً إلى منزله.

بينما يروي الشيخ خليل تقي الدين حول هذا الموضوع قائلاً:

«ولما وصل الشيخ محمد في ذلك الصباح إلى مكتبه دخل عليه النائب ميشال زكور وقال له: يا سماحة الرئيس دعنا نعقد جلسة هذا الصباح نحتج فيها على قرار المفوض السامي، ونقاوم.

فابتسم الشيخ محمد وقال: «هل نسيت يا أخي ميشال أننا تحت الانتداب». ويتابع الشيخ خليل مذكراته، فيقول: «كانت تلك المرة الأولى التي يعلق فيها المفوض السامي الدستور، ويعطل الحياة النيابية، ويرسل الوزراء والنواب إلى بيوتهم، ويقيم مقامهم حكماً مباشراً يتولاه حاكم لبناني هو رئيس الدولة، ورئيس الحكومة في آن واحد يعاونه مجلس مديرين مسؤول أمامه. كان الحكم في الظاهر لبنانياً. ولكن في حقيقته كانت تكمن في وجود المستشارين الفرنسيين بجانب المديرين، ووجود مندوب المفوض السامي بجانب رئيس الدولة. أصبحت الدولة إذن دولة المستشارين. واقترف ممثل الانتداب أول خرق لصك الانتداب إذ أن هذه الوثيقة الدولية كانت تقضي على الدولة المنتدبة بالسير بلبنان قدماً في طريق الحكم الذاتي وتطويره إلى درجة يصبح معها أهلاً لأن يحكم نفسه بنفسه. أي يصبح جديراً بالاستقلال»[103].

وهكذا استيقظ المرشحان الكبيران (الشيخ محمد الجسر والشيخ بشارة الخوري) في الصباح فوجدا ترشيحهما غارقاً في البحر... «وبين ليلة وضحاها أصبح الشيخ محمد الجسر المحرّك رقم أول بالأمس ولولب السراي –وأصبح النواب المحترمون معه– على الأرض يا حكم وبدون شغل وعمل –وبينهم الزعماء السياسيون الكبار الذين أزعجهم طبعاً أكثر ما أزعج غيرهم– ما جرى فأخذوا يوالون الإجتماعات للمشاغبة والتآمر وبطريقة لم تجمع من قبل مثل هذا العدد من كبار الأقوياء يعارضون السراي ورئاستها الجديدة الدباسية (نسبة إلى الرئيس الدباس) المعينة والمفوضية العليا»[104].

ولكن في مذكراته لعام 1932، يعلّق الشيخ محمد على ظروف تعطيل الدستور بقوله: «... وأظهر رجال المفوضية جفاءهم التام للدباس وظهر ميلهم للشيخ بشارة الخوري في انتخاب الرئاسة واعتقد الدباس أن الشيخ بشارة صائر إلى الرئاسة لا محالة ورغم عدائه له... وأصبح الدباس غير ذلك الدباس الذي أعهده مخلصاً صادقاً وفياً راضياً باحرازي كرسي الرئاسة حيث كان مشجعاً لي عليها. ولما أشرت إليه من طرف خفي بمساعدته وتنفيذه لي بوعده أنكر تعهده وقال لي لا يمكنني السعي ولا المساعدة... وكنت أعلم أنه يكره أن يراني رئيساً وأنه يسعى للشيخ بشارة على قدر ما يقدر... ولما عيل صبر الموسيو بونسو ولم يجد وسيلة علي لاقناعي بالعدول عن دخولي الانتخاب، رجع إلى الدباس لمعرفته بدهائه وبمجاراته الفرنساويين حتى النهاية، وسأله رأيه في حل هذه القضية. وها أنني أنقل حديث الدباس لي في أوقات متقطعة. «فأشار الدباس عليّ... بالانسحاب وأنه لا أمل بنجاحي لأنّه لا توجد معي أكثرية، وأن جميع هذه الأمور مجتمعة لا تؤدي بالنتيجة الى تأييد الشيخ بشارة، وكسر نفوذي

وإسقاط هيبتي لدى الفرنساويين، فلم يقتنع معه الموسيو بونسو. قال بأنك على خطأ لأن الأكثرية محققة للجسر، وإن تظاهرة بعض المسلمين في جانب المفوضية لا تلبث أن تتلاشى ولما لم يتمكن الدباس من إقناعه باجراء الانتخاب انتهز فرصة لأن يضرب الضربة الأخيرة فيقصيني، ويقصي الشيخ بشارة ويقصي كل شخص له أمل بالرئاسة أو نفوذ بالحكومة فوافقه على تعليق الدستور. بل ربما كان مشيراً عليه بذلك، وهذا هو الأصح حسبما فهمته منه وتعهد له بالقيام بإدارة الحكم على شرط أن يأخذ له تفويضاً من وزارة الخارجية الفرنساوية، وبأن يكون حاكماً فرداً ذا صلاحيات واسعة، ويقصد بذلك أن يزيل من أمامه كل سلطة وصاية ونفوذ وأن يعمل في هذه البلاد عمل الحاكم الفرد وربما كان ذلك للانتقام. وبعد تحققه من جميع هذه الأمور ومن الكتابة إلى وزارة الخارجية للموافقة على عمل الموسيو بونسو، إطمأن بال الدباس وارتاح ضميره. فزرته في داره يوم الأحد في 8 أيار 1932 وكان جواب وزارة الخارجية لم يأت بالموافقة، وتكلمنا في الموضوع فلم ينبث بكلمة واحدة، ولم يشر عليّ أي إشارة لأنسحب، أو أن أتدارك الأمر لأنه خشي أنني لو فهمت شيئاً أتدارك الأمور وأتلافيها. وقد كان عند ظنه لأنه ما عدت من عنده حتى جاءني عبود بك عبد الرزاق مرسلاً من عند الموسيو بونسو يكاشفني بالأمر لآخر مرّة، وتعهّد لي أن المفوضية ستحل المجلس، ولكنها في الوقت ذاته ترغب بالاتفاق معك (أي الشيخ محمد الجسر) قبل وقوع شيء وتعرض عليك مسبقاً أدبياً عشرة آلاف ليرة ذهب. فهزأت (فهزئت) به ورددته... فلو كان الدباس مخلصاً لي وأطلعني، ولو من طرف خفي، على ما وقع (تمّ). كنت تداركت الأمر بالاتفاق مع المفوضية، بدون ريب للاتفاق معها، وبدون رشوة، ولا أخذ دراهم. ولكن الدباس أراد الانتقام، ووجد أن هذه الضربة هي الضربة الأخيرة والقاضية، فأدارها بتأنٍ وبخيانة ليس بعدها خيانة. ولما كنت اجتمعت به يوم أول أيار سنة 1932، احتدم غيظاً ونهض عن كرسيه واضعاً يده على فمه حتى لا يقول كلمة زائدة. وقال لي: «ولكن لا أدع (القول للدباس) الفرنساويين يضرونك». فلم أنتبه لهذا الموضوع، في بادىء الأمر، ولكن انتبهت له بعد ذلك ووثقت أنه كان مطلعاً على كل الأمور. أو أذكر انني متى كنت عنده في وقت مضى بالقول وسألني ماذا أصنع إذا لم أنجح بانتخاب الرئاسة (الرئاسة)؟ فقلت له: «ماذا يهمني فأنا أعتقد أن معاشاً تقاعدياً يكفيني؟ وإذا ثبت أن أشغل بالي ماذا أشتغل»؟ وأطلعته بصفاء نية على مأربي في العمل إذا لم أنجح في الانتخاب. فحفظ ذلك في ذهنه، وبعد إعلان القرار وإيقاف الدستور، أخذ يعمل عمله للإيقاع بي. وأول عمل عمله من أعمال الاصلاح إنه عدّل قانون التقاعد وثبّت رغبته الكبرى

حتى توصّل لاضراري...»[105].

وهكذا، في 9 أيار 1932، أعلن بونسو تعليق الدستور وتعليق السلطات التنفيذية والتشريعية، وفي الوقت ذاته، عرض المفوض السامي الإصلاحات المقترحة التي كانت مجحفة بحق الشيخ محمد الجسر، ومنها نظام التقاعد حيث منع المرسوم رقم (L 4) بتاريخ 27 أيار 1932 الذي صدر بعد تعليق الدستور وتعيين شارل دباس حاكماً منفرداً... تراكم التعويضات ليُحرم الشيخ محمد بدل خدماته في العهد العثماني والوزارة الإنتدابية[106].

تقبّل الشيخ محمد قرار حلّ المجلس وتعطيل الدستور بصمت وألم. ورفض فكرة إعلان الإضراب العام والتظاهر وغادر عائداً إلى منـزله. حيث يبدو، أنّه كان مقتنعاً بأنّ النوّاب لن يحضروا إلى المجلس ويجابهوا قرار المفوّض السامي، بعد صدوره، (كما حدث عام 1943). حيث شعر بأنّ الإنتداب لن يمكّنه من النجاح في الأيام الأخيرة من خلال اجتماعه بأقرب النوّاب إليه، مودّة، إذ تبيّن له تردّدهم وتخوّفهم من معارضة المفوّضية.

ويبدو أن مثل هذا الحل كان يروق للمفوضية العليا، ولوزارة الخارجية الفرنسية، وللبطريركية المارونية بالذات التي عجزت عن إيجاد مرشح تسوية بين الزعامات المارونية. لذا كانت بكركي أكثر المتحمسين لهذا التعطيل الدستوري الذي قام به بونسو في الثامن من أيار 1932. فقد كتب البطريرك الماروني رسالة شكر للمفوض السامي بونسو، بتاريخ 10 أيار 1932 يشكره فيها على ما قام به: «.. نحن نشكر فخامتكم على البادرة الطيبة التي قمتم بها، وذلك بتوقيف العمل بالدستور مؤقتاً كذلك السلطتين التنفيذية والتشريعية في لبنان.. ونحن نطالب بإصلاح جذري يقود إلى تخفيض أجهزة الدولة وجعلها تتلاءم مع حجمها وميزانيتها وهو الإصلاح الذي يطالب به جميع اللبنانيين دون تمييز»[107].

وفي ملاحظة مطوّلة بدون رقم بتاريخ 13 أيار 1932 يعيد بونسو الشيخ الجسر إلى حجمه الحقيقي «فهو لا يتمتع إلاّ بنفوذ ضئيل في أوساط طائفته ولا يحظى باحترام تيار الوحدويين السوريين. الشيخ الجسر ليس سوى نائب معيّن بقرار من المفوضية العليا.. إنه طرابلسي المولد لكن نفوذه هناك شبه معدوم، خاصة في الأوساط الإسلامية في المدينة حيث يتمتع عبد الحميد كرامي الشخصية الإسلامية الطرابلسية الداعية لضم طرابلس إلى سوريا، بشعبية كاسحة..»[108].

ويستتبع بونسو ملاحظاته وتطميناته الى وزير الخارجية الفرنسية ورئيس مجلس الوزراء باقتراح برنامج إصلاحي لإدارة الانتداب في البلاد السورية، وباستصراح كبار رجال الدين

المسيحيين والمسلمين حول مواقفهم من تعليق الدستور وتعيين الدباس رئيساً منفرداً.

ففي رسالة مطولة رقم 381، تاريخ 17 أيار 1932، الى رئيس الوزراء الفرنسي ووزير الخارجية يوجز بونسو آراء البطريرك الماروني عريضة ومفتي وقاضي بيروت كما يلي[109]:

«من المفوض السامي في سوريا ولبنان إلى وزير الخارجية الفرنسية ورئيس مجلس الوزراء:

لقد أبلغت كل من البطريرك الماروني ومفتي وقاضي بيروت، في الوقت نفسه مع الحكومة اللبنانية، نص القرارات التي اتخذتها، بتعليق الدستور اللبناني. وحرصت على أن أتلقى بنفسي ردود فعلهم عليها.

البطريرك عريضة لم يخف اغتباطه الحار بالقرارات التي استجابت لرغبته الشخصية. وبصراحته المعهودة راح يوجه انتقاداته للنظام البرلماني الذي لم يكن يروق له، وحكومة أوغست أديب الفاشلة. وطلب إدارة شؤون البلاد المالية بطريقة أكثر توفيراً، ووعد بتأييد الإصلاحات اللازمة لتحسين حالة البلاد الاقتصادية. ولكن البطريرك أبدى تحفظه بالنسبة لتعيين الرئيس دباس رئيساً للحكومة، لأن قسماً كبيراً من اللبنانيين يعتبره مسؤولاً عن أخطاء الحكومة المستقيلة، ويخشى أنه يصطدم بالسياسيين.

أعتقد بأنّ تحفّظات البطريرك تذهب إلى أبعد من ذلك إنَّه متأثر من انقسام السياسيين وكبار الطائفة المارونية حول الرئاسة وعد التفاهم حول مرشح واحد.

ولكن الرئيس الدباس له أصدقاء كثر بين الشخصيات المارونية، ولن يصعب عليه تبديد مخاوف البطريرك واسترضائه.

كما أن مفتي وقاضي بيروت رحبا بالقرارات واعتبراها ملبّية لرغبات المسلمين. فالقاضي كان لديه سبب شخصي للإغتباط، باعتبار أنَّ شخصية الشيخ محمد الجسر وشعبيته كانتا قد حجبت الأنوار عنه. إمّا المفتي، الذي جرى تعيينه مؤخراً، أعلن تأييده وتأييد المسلمين للإصلاحات شرط أن تحقق التوازن الطائفي في الوظائف، استناداً الى الإحصاء الأخير للسكان.

بونسو».

ولكن محمد جميل بيهم رفض تعطيل الدستور قائلاً: «إن الدستور اللبناني لا يحدد ترشيح أي لبناني ينتمي لدين خاص أو لطائفة بعينها... بل يترك ذلك الحق لكل لبناني يستوفي الشروط الدستورية والموجبات النظامية...

لذا عندما رجحت كفة الشيخ محمد الجسر، رئيس المجلس النيابي، على منافسه الشيخ

بشارة الخوري في انتخابات رئاسة الجمهورية عـام 1932، خفّ المفوض السامي مسيو بونسو لإقناعه بأن يسحب ترشيحه، على الرغم مما للجسر من خدمات وافرة لفرنسا، ولما أبى أصدر بونسو قراراً بحل المجلس وتعليق الدستور في 10 أيار من السنة نفسها، وشفعه بقرار آخر، نصّب فيه الأستاذ شارل دباس حاكماً على لبنان.

وكنت (والكلام لمحمد جميل بيهم) وقتئذٍ رئيساً لجمعية الشبيبة الإسلامية فرفعت شكوى باسمها إلى عصبة الأمم بجنيف من جراء هذا التحدي الذي كان يراد منه إقصاء المسلمين عن رئاسة الجمهورية، وهي حق لهم كما لغيرهم. فأعار مجلس العصبة اهتمامه لهذه القضية، ووجّه رئيسه إبان المناقشة على الانتداب في لبنان استجواباً للكونت «روبير دو كيه» De Caix مندوب فرنسا، استوضحه فيه عمّا إذا كان محظوراً على المسلم أن يُنتخب لرئاسة الجمهورية...

فلم يسع «دو كيه» إلاّ أن يعترف بأن هذا الحق هو مشاع لجميع اللبنانيين على السواء، ولكنه عزا حلّ المجلس النيابي إلى تدبير محلي، يراد به تخفيف النفقات عن الخزينة فقط...»[110].

إعتزاله السياسة ووصيته

إعتزالـه

بعد حلّ المجلس النيابي وتعطيل الدستور، ضجّت الصحف اللبنانية والسورية والعربية بالإحتجاج على تدابير المفوّض السامي بونسو التعسفية، وامتلأت صفحاتها بالعرائض والبيانات المندّدة بتعليق الدستور وإلغاء الحياة البرلمانية اللبنانية والقضاء على الديمقراطية والحرّية الوطنية. وكانت أبرز العرائض تلك التي وقّعها، في منزل سماحة الشيخ محمد، النوّاب المعترضون محمد فاخوري وحليم قدورة وروكز أبو ناضر ويوسف الخازن واسكندر البستاني، وطلبوا من الشيخ محمد توقيعها وإرسالها إلى عصبة الأمم بصفته رئيس المجلس النيابي الشرعي[1].

كما عمّت تظاهرات التأييـد للشيخ محمـد الجسر مختلف المدن اللبنانية والسورية كبيروت وطرابلس وصيدا ودمشق وحمص وحماه. واتّهم الأمن العام آنذاك الشيخ محمد بأنّه كان المحرّك والدافع لها من خلال الإيعاز إلى محمد جميل بيهم رئيس جمعية الشبيبة الإسلاميـة لتنظيمها وإرسال البرقيات إلى الصحف وإلى عصبة الأمم[2].

لكن الشيخ محمد آثر الصمت، ولازم منـزله منقطعاً عن السياسة ومنصرفاً إلى المطالعة وكتابة مذكراته. وبالرغم من محاولة المفوضية الفرنسية إسترضاءه، كما يقول صديقه «بونور» المستشار الثقافي في المفوضية الفرنسيـة في بيروت آنذاك[3]، فقد اعتذر عن عدم قبول العروض التي تقدّمت له ومنها راتب الرئاسة لمدّة ست سنوات. إلاّ أنّه لم يخفِ، على المقربين منه، تألّمه من موقف الحكومة الفرنسية التي قابلت موالاته لها وتعاونه معها وما كلّفـه ذلك من انتقاد، بل من خسارة في رصيده الشعبي في بلده طرابلس وبين المسلمين في لبنان، بهذه الطعنة التي لم تحرمه من الوصول إلى الرئاسة، بل عطّلت الحياة الدستورية في لبنان.

كما أنّه تألّـم كثيراً من موقف الرئيس شارل دباس الذي كان صاحب فكرة حـلّ المجلس وتعطيل الدستور لمنع الشيخ محمـد من الوصول إلى سدّة الرئـاسة. وما زاد في تألّمه أنّ حكومـة

المديرين التي كلّف شارل دباس برئاستها بعد تعطيل الدستور لم تعترف بخدمات الشيخ محمـد في الإدارة، قبل رئاسة المجلس، وقرّرت لـه معاشاً تقاعدياً ضئيلاً، لا يزيد عن معاش موظف من الفئة الثانيـة أو الثالثـة وأجبرته على دفع مائتي ليرة عثمانيـة في سبيل ضمّ خدماته.

ويشير سماحته إلى هذه المسألة في مذكراته كما يلي:

«وأوّل عمل عمله (شارل دباس) من أعمال الإصلاح أنّه عدّل قانـون التقاعد وثبّت رغبته الكبـرى حتى يتوصّل لإضراري برفع قيمة التعويضات التي كانت ديناً عليّ للمالية (وزارة المالية) فأجبرني على دفع مائتي ليرة عثمانية واقتطع من راتبي 62 ليرة سورية كل شهر وهو مبلغ بتصرفي وتصرّف عائلتي يعود إلى أصل راتب العائلة... كما قرّر إقصاء جميع الأشخاص الذين يتصوّر بهم منافسة وانتقم مني انتقاماً شخصياً فنال ومحا ما كان لي من نفوذ رغم أنني كنت في جانبه وأبعدني عن مقاعد الحكم وأوقع الضغينة بيني وبين الفرنسيين»[4].

ولم يكتف شارل دباس بهذا العمل من اقتطاع راتب سماحة الشيخ محمد وتقليص قيمة تقاعده، بل أخذ يشيع ويذيع «أن أملاكاً عديدة سجلت اختلاساً باسم (بشارة الخوري) وباسم الشيخ محمد الجسر في الدوائر العقارية وهو زعم لا صحة له على الإطلاق...»[5] وهذا ما تثبته صحة وصية سماحة الشيخ محمد[6] التي لم تتضمن أي عقار في بيروت غير المنـزل الذي كان على إسم ابنه حازم.

لقد طبّق الدباس الإصلاح بموجب الرسالة التي بعث بها المفوض السامي هنري بونسو إلى وزارة الخارجية بعد تعليق الدستور مباشرة في 27 أيار 1932 والتي أعلن فيها نيّته في توفير ستة ملايين فرنك من ميزانيـة الجمهورية اللبنانيـة التي كانت تقدّر آنذاك بحوالي مئة مليون فرنك، وفي تقليص رواتب كل الوظائف، وأعطى بونسو مثلاً على تقليص الرواتب واقع الشيخ محمد الذي كان يقبض حسب زعمه تعويضات بـ58 ألف فرنك إلى جانب نفقة رئاسة 147 ألف فرنك أي أكثر من 200 ألف فرنك (10000 ليرة سورية). لذا جاء المرسوم (4L) بتاريخ 27 أيار 1932 يمنع تراكم التعويضات، مما أرهق سماحة الشيخ محمد بالديون وهو الذي كان يأمل أن يعيش من راتبه التقاعدي حياة كريمة يتفرّغ لتربية أولاده القاصرين ولمولوده المنتظر.

فالشيخ محمد الذي تقلّب، طيلة ثلاثين سنة، في المناصب العليا في الدولة العثمانية ودولة لبنان الكبير، كان فقيراً نزيهاً لترفّعه عن المادّة، فقد ظلّ حتى وفاته في الحادي عشر من تشرين الثاني 1934، يعتمد على معاشه التقاعدي كي يعيش، لهذا اضطرّ للإستدانـة من أصدقائـه كما تشير إلى ذلك وصيته المؤرخـة في 5 ذي القعدة سنة 1351 هـ الموافقة لعام 1932 م.

وصيته[7]:

قسّم سماحته وصيته إلى 11 بنداً أو باباً أو مسألـة، ففي البـاب الأول أو المدخل يذكر تاريخ كتابـة الوصية، وإيمانه الديني كمسلم مؤمن ومتصوّف. ويتضمّن البـاب الثـاني ما يستحقّ على الشيخ محمد كواجبـات دينية، فيخصّص ثلاثة آلاف غرش ذهب كفّارة صلاة وألف غرش كفّارة صوم وأربعة آلاف غرش بدل حجّة وزيارة قبـر النبي (صلعم) حيث يعهد بالمهمة إلى رجل صالح كنفقة يخرج بها من بلدته طرابلس أو من بيـروت لأنّ الشيخ محمد لم يستطع إلى ذلك سبيلاً، وأخيراً ألفي غرش ذهب كفّارة زكاة وصدقات بالرغم من أنّ سماحته كان صاحب صدقات مخفية كثيرة في حياته.

أمّا الباب الثالث فتناول فيه مسألة دفنه حيث أوصى بأن يدفن في قبر والدته «رقية» في مقبرة بني الجسر في طرابلس...

كما أوصى أن لا يُحتفل بدفنه، بل يُنقل من مكان وفاته إلى المقبرة بصورة بسيطة ولا يُطاف به في أسواق المدينة أو يقام له ثالث وأسبوع وأربعين وأن لا تتكلّف عائلته مشقّة في ذلك. وأن يُكفّن ويُجهّز جثمانه بالشيء الضروري الذي أوصى به الشرع الإسلامي الشريف، وأن يُقام على قبره ضريح بسيط جداً يُكتب عليه: «هذا قبر راجي عفو ربه محمد الجسر بن الشيخ حسين الجسر رحمهما الله».

ويتضمّن الباب الرابع من الوصية ثروة الشيخ محمد، حيث لم يكن للشيخ محمد أموال نقدية لأنّه كان يصرفها على تعليم أولاده ومعيشته ومساعدات للفقراء والمحتاجين وطلاّب العلم. ولكن كان لـه بعض الأملاك والعقارات والكتب وبوليصة تأمين وبعض سندات البنوك والأسهم، نذكر منها على سبيل المثال: المخزن بالقرب من حمّام النوري في طرابلس، وقطعة الأرض الخالية من الشجر في محلّة «فوق الريح» في ميناء طرابلس، والكتب التي اشتراها وأضافها إلى ما ورثه من كتب عن والده وجدّه. بالإضافة إلى قيمة بوليصة التـأمين البالغة خمسة آلاف دولار أميركي وسندات البنك العقاري المصري وسندات القروض الفرنساوية والبنامية والبلجيكية وقد أوصى بها إلى أولاده القاصرين حازم وعاصم وباسم وسالم وسلمى حيث كتب وصيته قبل أن يرزق بناظم. وخصّص زوجته منتهى أم حازم بأربعة سندات وبالمفروشات في منـزله في بيروت، كما خصّ إبنه باسم بمائة سهم بنك عقاري مصري ومائة سهم تركي، وأوصى بالدار (المنـزل) في المصيطبة لإبنه حازم الذي ربحه على اسمه بيانصيب البنك العقاري المصري. ويظهر أنّ سماحته كان يهوى اليانصيب،

لعلّه يساعد على تربية أولاده وتعليمهم تعليماً عالياً، بدليل أنّه أوصى بأوراق يانصيب في الطيران التركي ويانصيب الدولة النمساوية وهذا مـا يؤكّد فقره وعوزه وإنّه كان يتأمّل أن يربح باليانصيب لكي يستطيع تأمين معيشة أولاده وتعليمهم. وكان لسماحة الشيخ محمد حصّة في أملاك أبيه الشيخ حسين في طرابلس التي أوصى بها لابنته سلمى بعد تصفيتها (إجراء حصر إرث)، ومعاش التدريس التقاعدي في جامع طينال، ووظيفة إمام في المدرسة الرجبية.

وفي الباب الخامس والسابع يعرض سماحة الشيخ محمد لديونه البالغة آنذاك 4151 ليرة عثمانية، ويطلب من الوصي على وصيته تبرئة ذمّته منها. وتوزّعت هذه الديون كالآتي: 500 ليرة عثمانية لزوجته أم حازم، 500 ليرة عثمانية لكلّ من أولاده حازم وعاصم وباسم وسالم والأب القس الجعيتاوي[8]، و250 ليرة لكلّ من إبنه عدنان وابنته سلمى، و300 ليرة عثمانية لكلّ من سعد الدين خالد وعبود عبد الرزاق، و40 ليرة عثمانية لخير الدين عدرة و11 ليرة لنخلة حبيب الصايغ، و60 ليرة مصرية لأمين عز الدين قاضي طرابلس و27 ليرة سورية ليحي الكيالي و35 ليرة سورية لأخيه نديم.

وهكذا يظهر من قيمة هذه الديون أنّها كانت تفوق أضعاف أضعاف قيمة التعويضات العشرة آلاف ليرة سورية لبنانية التي كان يمنّن بها عليه كلّ من المفوّض السامي هنري بونسو وصديقه شارل الدباس الذي أجبره على دفع مئتي ليرة عثمانية لضمّ خدمات لم يستفد منها في حياته حيث توفي قبل أن يبدأ بقبض راتبه التقاعدي الذي أوصى به لأولاده القاصرين وابنته سلمى ولزوجته منتهى الزين أم أولاده الصغار.

وفي الباب السادس من وصيته تناول سماحة الشيخ محمد المكتبة العزيزة عليه جداً حيث أوصى أخاه وأولاده الكبار والصغار الإهتمام بها والمحافظة عليها وتعزيزها، وجعلها وقفاً لهم على أنفسهم ومن بعدهم لأهل العلم في طرابلس، كما حذّرهم من بيعها أو بعثرتها. ولفت نظر أولاده إلى قيمة أوراق الطوابع البريدية والهوائية (ورق البول) البالغة آنذاك أكثر من مئتي ليرة عثمانية ذهب، وأوصاهم بالمحافظة عليها حتى يتمّ بيعها بالوقت المناسب وبالثمن اللائق وتوزّع قيمة ثمنها على التركة.

ولم ينسَ سماحته في وصيته ما له من ديون مع سائقه خليل عون (البند الثامن) وهي بقيمة 150 ليرة سورية، وطلب من أولاده مسامحته لأنّه كان مثال الإخلاص والأمانة في خدمته.

وفي الباب التاسع يتوجّه سماحته بكلمة مؤثّرة إلى أولاده الكبار حسن ورشاد وحسين وعدنان

وسلمى، فيستودعهم على أمل اللقاء تحت ظلال العرش الرباني ويوصيهم بسبع قضايا أساسية لحياتهم العاطفية والعملية والإيمانية، هي التالية:

1 - الإيمان الكامل ومراعاة جانب الله في كلّ عمل يقومون به وشكره لنعمته والإخلاص له.

2 - يوصيهم بعدم إيذاء أحد من مخلوقات الله.

3 - أن يعملوا لدنياهم ولآخرتهم على السواء لأنّ الدنيا وحدها لا تفيد.

4 - يوصيهم بأخيهم عدنان وبمساعدته جميعهم حتى يكمل تعليمه. وإذا لم تسمح أنفسهم بمساعدته مادياً فعليهم مساعدته أدبياً ومن ماله الذي يستحق له في التركة والكفّارة، كما أوصاهم بصحّته (صحة عدنان) لأنها لم تكن على ما يرام.

5 - أوصى أولاده الكبار بمساعدة أختهم سلمى قدر المستطاع.

6 - كما أوصاهم أن يحسنوا معاملة خالتهم أم حازم والصبر عليها لأنها حادة المزاج كما لو كان سماحته على قيد الحياة. وطلب منهم إذا كانوا يريدون كسب رضاءه فعليهم أن يكسبوا رضى خالتهم ويساعدوها على العيش الهنيء ويمدّوا لها يد المعونة حتى يريها الله تعالى أولادها كباراً.

7 - وأوصاهم أخيراً بإخوتهم الصغار حازم وعاصم وباسم وسالم لأنّ ناظم لم يكن قد ولد عام كتابة الوصية سنة 1932، لأنّهم وإياهم أبناء أب واحد وشرفهم من شرفهم وهم أولاد الجسر. فأوصاهم الإهتمام بتربيتهم وتعليمهم علماً راقياً دينياً ودنيوياً مهما كلّفهم الأمر حتى لو اضطروا إلى بيع موجوداتهم والإستدانة لهم. فلقد كان سماحته يتوقّع الموت المبكر فطلب من أولاده الكبار الإهتمام بالصغار من إخوتهم لأنّهم سيفتحون عيونهم على هذه الدنيا وهم يتامى وقلوبهم مكسورة ونفوسهم مقهورة وجيوبهم فارغة، فلذا عليهم أن ينظروا إليهم نظرة أيتام قُصَّر لا مال لهم ولا جاه، لأنّهم أولاد أبيهم الذي ربّاهم بدم قلبه وبذل في سبيلهم كلّ غالٍ ورخيص... ولأنّ الشيخ محمد كان مؤمناً بالله تعالى فدائماً كان يعتبره الكفيل الأمين على أولاده ومعيشتهم.

يظهر من هذه الوصايا السبع التي توجّه بها سماحة الشيخ محمد إلى أولاده الكبار للإهتمام بالصغار من إخوتهم مقدار المرارة التي وصل إليها سماحته بعد حلّ مجلس النوّاب وتقليص راتبه التقاعدي. فهو يتحدّث بقلب يعصر دماً من جرّاء الفقر والعوز الذي وصل إليه بعد العزّ النزيه والمترف الذي عاشه أدبياً ومعنوياً في رئاسة مجلس النوّاب. لقد خاف سماحته على أولاده اليتامى القصّر من الفقر والقهر والجيوب الفارغة الخاوية التي ستواجههم

عندما سيفتحون عيونهم على الحياة. فهل يصدّق الإنسان منّا أنّ الرجل الذي يكتب وصية تعصر دماً وقهراً ومرارة شظف العيش هو من كان رئيس مجلس النوّاب صاحب السطوة الأولى والكلمة النافذة في الجمهورية اللبنانية، وصاحب اليد الطولى في كلّ شيء، لكن بالحقّ والنزاهة والعفّة والإخلاص لوطن الإستقلال، ووطن الحرّية ووطن الفقراء والعمّال والموظفين والمتعلّمين... إنّه كان يحلم ويتمنى أن يعلّم أولاده كباراً وصغاراً ويسلّحهم بالأدب والدين والعلوم وأن يترك لهم ما يستطيعون به إتمام حياة رغيدة لكن القدر عاجله قبل أن يرى أولاده الصغار شباباً عاملين وفاعلين كما كان يتمنى هو لهم ديناً ودنيا. لذا تناول في الباب العاشر من وصيته الإرشادات لأولاده الصغار حازم وعاصم وباسم وسالم.

اعتبر الشيخ محمد نفسه في مخاطبة أولاده الصغار، حتى يهوّن عليهم الأمر عند قراءة وصيته، بأنّه رجل متقدّم في السن مع العلم أنّه كان في سنّ الواحدة والخمسين من عمره. فتوجّه إليهم معتذراً لأنّه سيفارقهم وهم صغاراً لا يعرفونه ولم ينالوا من تربيته ومساعدته لهم شيئاً، ولكن كمؤمن وكصوفي، غرز فيهم الإيمان العميق بالله الذي سيتكفّل حياتهم وتدبيرهم كما تكفّل جدّهم حسين عندما تركه والده طفلاً. وتمنى عليهم أن يقرأوا وصيته ويعملوا بموجبها حتى يستطيعوا مواجهة الحياة وتخطّي صعابها، فلذا أوصاهم بما يلي:

1 - أن يتّقوا الله حقّ اتّقاء وأن لا يتركوا خطة آبائهم وأجدادهم المرتكزة على التمسّك بالدين وبسنّة رسوله الأعظم (صلعم).

2 - أن يجتهدوا ويتعلّموا ولا يتلهّوا بالقشور حتى ينالوا بحول الله وقوّته حظاً طيباً في العلم الصحيح. ولأنّه ذاق الأمرّين في العمل في الدوائر الحكومية، أوصاهم بأن يعملوا غاية جهدهم كي لا يكونوا من موظفي الحكومة حاضراً ومستقبلاً.

3 - طلب منهم أن يحافظوا على آدابهم الدينية وعاداتهم التقليدية وعلى شرف العرض (شرف النساء) لأنه أغلى شيء لدى الإنسان.

4 - لقد أوصاهم خيراً بوالدتهم، وأن يكونوا بررة بها لأنها لا أهل أغنياء ترجع إليهم، ولأنّها خدمته وأحسنت خدمته بإخلاص وربّتهم فأحسنت تربيتهم حسب اجتهادها ومفهوميتها. فطلب منهم طاعتها والعمل على رفاهيتها ونيل رضاها، حيث ستكون لهم الأب والأم، فلا نجاح في الدنيا والآخرة بدون رضى الأم.

5 - إعتذر سماحته من أولاده الصغار لأنّه لم يترك لهم ثروة تساعدهم على الحياة برفاه، ولكن بسبب زهده وتصوّفه وتمسّكه بدينه وتوقّعه الموت القريب، قال لهم: «أموت وأنا

راضٍ عنكم وأرجو من الله أن يكون كذلك خير معين لكم على السعادة الدنيوية والآخرة بفضل الله وكرمه».

6 - وأوصاهم بمحبة إخوتهم الكبار وعمّهم نديم وأن يكونوا وإياهم يداً واحدة فإنّ الله مع الجماعة. وأن لا يحسبوا أنّ تفرقتهم من جانب الأمومة تجعلهم بعيدين عن بعضهم البعض لأنّهم أبناء أب واحد. وطلب إليهم أن يحترموا الكبار، لأنهم أصغر منهم سناً، ويساعدوهم ويعتبروهم وينظروا إليهم نظرة الأب.

7 - أوصاهم بأن يجتهدوا للعيش مع بعضهم البعض وتحت كنف أمّهم.

وينهي سماحة الشيخ محمد وصيته بتوجيه كلمة إلى أخيه نديم الذي كان يعهد فيه الحنان والشفقة، ويكنّ له المحبة الزائدة ويوصيه بأولاده صغاراً وكباراً. فالكبار يحتاجون إلى مساعدته ورعايته وإرشاده وعنايته بعد موت أخيه الشيخ محمد ويطلب منه مساعدة عدنان وسلمى بشكل خاص حتى بلوغ سن الرشد.

أمّا الأولاد الصغار الذين كانوا بحاجة إلى ولي (وصي) فطلب من أخيه نديم أن يشفق عليهم ويلاحظهم حتى يتعلموا علماً صحيحاً في الفروع التي تميل إليها نفوسهم بعد أخذهم شهادة البكالوريا اللبنانية. وأن يحافظ على آدابهم وعرضهم وعلى شرفهم وأن يوفقه الله لمساعدتهم حتى يراهم كباراً متعلّمين متفوّقين مثل إخوتهم الكبار. كما أوصاه بأم حازم زوجته منتهى الزين لأنّها لم تشبع من الحياة في أيامه بسبب انشغاله في السياسة، وأن يساعدها على تربية أولادها قدر استطاعته، فيطوّل باله عليها ويجبر خاطرها بأولادها.

وهكذا تظهر وصية الشيخ محمد طهر نزاهته ونظافة كفّه خلال المدّة التي خدم بها الوظيفة الرسمية منذ كان مدرّساً عثمانياً ونائباً في مجلس المبعوثان، ونائباً لرئيس مجلس ولاية بيروت العثمانية، ورئيساً لمحكمة الجنايات في دولة لبنان الكبير ووزيراً للداخلية ثم وزيراً للمعارف، ورئيساً لمجلس الشيوخ وأخيراً رئيساً لمجلس النوّاب.

فهل كلّ من تقلّب في هذه الوظائف العليا كان يمكنه أن يشكو الفقر ويسلّم أولاده لمشيئة ربّه؟ لولا نظافة كفّه وامتناعه عن استغلال وظيفته في سبيل الغنى السريع وتحقيق الصفقات الخاصة والمصالح الشخصية الضيّقة. فلقد غابت عن وصيته ملكية العقارات في بيروت كما ادّعى شارل الدباس ولفّق له التهم. وحتى في طرابلس كانت ملكية الشيخ محمد العقارية فقيرة جداً حيث اقتصرت على مخزن وأرض خالية. كما يدلّ بيان حصر الإرث لتركة والده الشيخ حسين على ضآلة هذا الإرث وتوزّعه حصصاً صغيرة على أولاد سماحة الشيخ محمد

(42 سهماً لكلّ واحد منهم) وعمّهم الشيخ نديم (700 سهم) وعمّتهم فاطمة (380 سهماً) ولأختهم سلمى (21 سهماً)[9].

إلاّ أنّ الشيخ محمد الذي عانى العزلة والانكباب على المطالعة والكتابة عن الإثنتي عشرة سنة قضاها في الوظيفة والحكم الفرنسي، وبسبب الضائقة المالية التي وقع فيها بعد تقليص راتبه التقاعدي، قرّر العودة إلى الحياة السياسية من جديد مع بداية عام 1934 بعد تعيين المفوّض السامي الجديد دي مارتيل De Martel. فترك سماحة الشيخ عزلته في بحرصاف ونزل إلى بيروت لمقابلة المفوّض السامي، بعد تنامي حركة الإحتجاج والإعتراض على سياسة شارل دباس. ولكن دي مارتيل الذي كان يشتبه في لبنانية الشيخ محمد، كان يخشى أيضاً أن «يلعب سماحة الشيخ محمد لعبة جديدة في ترشيح نفسه للرئاسة التي كان بابها يومئذٍ على مصراعيه، فلذا لم... يشجّعه على العودة إلى الحياة العامة ووضع عليه شرطاً قاسياً في حال أراد العودة إلى العمل السياسي هو أن يعطي الشيخ محمد وعداً خطياً يتعهّد فيه أن لا يرشّح نفسه مرّة ثانية لرئاسة الجمهورية وأن يوافق على أن تكون الرئاسة للموارنة منذ ذلك الحين... ولكن الشيخ محمد خرج من مقابلة دي مارتيل غاضباً مكابراً وهو يقول: «إنّ دي مارتيل لا يعرف صالحه ولا صالح فرنسا وهو يجازف بصداقة المسلمين لبلاده - كما وأنّ تعليقه للدستور في كلّ مرّة يخطر على باله لا يتّفق مطلقاً مع كرامة البلاد - وحرّياتها السياسية» ممّا يجعل سماحته لا يتعاون معه[10].

رفض الشيخ محمد شروط وإملاءات المفوّض السامي الفرنسي دي مارتيل، وفضّل اعتزال العمل السياسي والإنزواء في منزله ليموت رجلاً كبيراً بنزاهته وإخلاصه لأمّته اللبنانية وحبّه لوطنه لبنان الذي كان يحلم بأن يعيش ليراه وطناً مستقلاً عن سلطة الإنتداب الفرنسي ورجالاتها وجيشها، وطناً ذا سيادة غير منقوصة وإدارة حرّة غير مرهونة لأجنبي. كما رفض إخضاع وطنه للمحاصصة الطائفية مدافعاً عن الدستور والكرامة الوطنية والحرّيات السياسية بوجه الإنتداب.

المرض والوفاة

لم تمتد حياة الشيخ محمد، بعد تعليق الدستور، وحلّ المجلس النيابي، واعتكافه في منزله، أكثر من عام ونصف، حيث عانى سماحته فيها المرض والألم المبرح. إنّ سماحته كان يحب المآكل والحلويات الطرابلسية، ممّا سبّب له، في كهولته، بعض المصاعب الصحية المزعجة. وكان طبيبه صديقه وجاره في وقت ما، الدكتور الخازن ينصحه بأن يقوم يومياً بممارسة رياضة المشي.

ومن خلال مطالعة يوميات سماحة الشيخ ومذكراته وشهادات مساعديه وأصدقائه، لا سيما خلال مدّة رئاسته لمجلس النوّاب، يلاحظ القارىء أن سماحته كان يرهق نفسه بالعمل، والسّهر والمطالعة ووضع مشاريع القوانين حتى أفقد حياته الإستقرار والنظام الغذائي السليم في تناول الطعام في أوقات منتظمة. وهذه العوامل جعلت معدته وأمعاءه حسّاسة على الحوامض وتقلّبات الطقس كالبرودة والحرارة الزائدتين.

وظلّ ألم المعدة يراوده، بين حين وآخر، في المدّة الأخيرة من حياته السياسية حتى اشتدّ عليه عام 1934، ولم يبارحه أبداً فعجز الأطباء عن شفائه منه. ووفاقاً لرواية زوجته السيدة منتهى الزين وأولاده الكبار حسن ورشاد وحسين وعدنان[1]: إنّ الشيخ محمد عاد في يوم من الأيام من عشاء دعي إليه، وهو يشكو من ألم في «بطنه» وتقيؤ وغثيان شديدين. وبالرغم من أنّ الأطبّاء نسبوا الألم إلى برد أو تسمّم في طعام فاسد، إلاّ أنّه لم يتماثل للشفاء، وبقي ملازماً الفراش أياماً عدّة. ثم راحت صحّته تتراجع والألم في أمعائه يتواصل، ولم يتمكّن الأطباء آنذاك، من اكتشاف حقيقة مرضه. إذ لم تكن الوسائل التشخيصية المتوفّرة، يومذاك، تسمح باكتشاف المرض كما تسمح به حالياً، ولا كانت المضادات الحيوية قد اكتشفت آنذاك. وتساءل الأطباء، هل ما أصاب سماحة الشيخ محمد كان «حمّى في المصارين» (الأمعاء)، كما قيل؟ أم «التهاب غشاء في البطن»؟ أم «مرض خبيث»؟ ولكن الأطباء لم يتمكنوا من الجزم وتشخيص المرض. وهكذا ظلّ الشيخ محمد، بعد عودته من بحر صاف قرب بكفيا، حيث اعتاد الإصطياف، طريح الفراش في منزله في المصيطبة إلى أن توفي في 11 تشرين الثاني 1934.

وعن توقّع الشيخ محمد وقت وفاته، روى سعيد خالد، نجل سعد الدين خالد، الذي كان صديق الشيخ محمد وأحد موظفي المجلس النيابي، في رسالة خطية أرسلها إلى باسم الجسر نجل الشيخ محمد، عندما عرف أنّه يجمع أوراق والده والأخبار عنه، قال فيها: «لقد زرت مع والدي الشيخ محمد في اثناء مرضه الأخير عام 1934، ولكنني لم أدخل معه إلى غرفة الشيخ، بل بقيت خارجها. وعندما خرجت مع والدي من المنزل، أبصرت الدموع في عيني والدي، الذي قال لي، وهو يكاد يجهش بالبكاء لأنّه كان صديقاً ومحباً للشيخ محمد: أتدري لماذا أبكي يا بني؟ لقد قال لي الشيخ، عندما دخلت عليه وهو في سريره: «يا سعد الدين بعد أسبوع، سوف تصلّون عليّ».

وتقول رسالة سعيد نجل سعد الدين خالد في آخرها: «وبعد سبعة أيام بالضبط (بالتمام) إنتقل الشيخ محمد إلى رحمته تعالى»[2]. وذلك عن عمر لا يزيد على ثلاث وخمسين سنة.

توقّع الشيخ محمد الصوفي والمؤمن إيماناً عميقاً بدينه وإسلامه وقدره، بشفافية المتصوّف الناسك قرب أجله متمّماً واجباته الدينية والمدنيّة تجاه ربّه وأولاده ومجتمعه. وألَمْ يتوقّع سماحته في وصيته التي كتبها عام 1932 وفاته السريعة مخاطباً أولاده الكبار للإهتمام بالقاصرين حازم وعاصم وباسم وسالم لأنّهم سيفتحون عيونهم على اليتم والفقر والجيوب الفارغة، متمنياً عليهم مسامحته لأنّه لن يقدر على تربيتهم ورعايتهم وطالباً منهم التمسّك بدينهم وتقاليد عائلة الجسر التقليدية، والإقدام على نهل العلم والثقافة لنيل الشهادات العليا التي ستكون سنداً قوياً لهم في حياتهم العملية شرط الإبتعاد عن الوظائف الحكومية وإذلال مصاعبها[3].

كيف حدثت الوفاة[4]

وفي الساعة الرابعة بعد ظهر السبت شعر الفقيد الكبير بهبوط الحرارة التي لم تنفك عنه طيلة مرضه وقد رافق هبوطها عرق شديد كان يتصبّب من بدنه فبادر الأطباء إلى اتّخاذ الوسائل التي يقضي بها الطب في مثل هذه الأحوال. وقد ظلوا يسعفونه بالإبر على اختلاف أنواعها، ولكنهم كانوا يشعرون أنّ العلاج لن يتغلّب خطورة الحالة لأنّ المرض الطويل كان قد أضعف ذلك الجسم الجبار فغلبه الداء.

وما انقضت ساعة على انتصاف الليل حتى شعر الأطباء أنّ الفقيد دخل في طور النزاع، فضاعفوا جهودهم ولكن شريعة الموت غلبت كل علم وما دقّت الساعة الرابعة صباحاً حتى كان الفقيد قد أسلم الروح إلى خالقها.

وانتشر الخبر بسرعة البرق في جميع أنحاء المدينة، فتوافد الناس إلى منزل الفقيد يقدمون تعازيهم إلى أنجاله. وكان في مقدمة المعزين فخامة رئيس الجمهورية حبيب باشا السعد، ومعالي أمين سرّ الدولة عبد الله بك بيهم، والمديرون، ورؤساء الوزارات والوزراء السابقون، والأستاذ شارل دباس رئيس الجمهورية الأسبق، والنواب، وسليم بك تقلا محافظ المدينة والمسيو لافون مندوب المفوضية لدى الحكومة اللبنانية، وسماحة مفتي الجمهورية اللبنانية، وسماحة رئيس محكمة التمييز الشرعية وفضيلة قاضي بيروت، وكولونيل فرنسي مندوب من قبل فخامة المفوض السامي.

وما إن شاع خبر موته حتى نُكّست الأعلام، وأُعلن الحداد الرسمي، وصدرت الصحف اليومية والأسبوعية في الأيام التالية لوفاته، موشّاة صفحاتها الأولى باللون الأسود علامة الحزن والأسى، وصفحاتها الداخلية حافلة بكلمات الرثاء والتأبين المؤثرة، وبتمجيد أعمال الراحل الكبير.

التشييع إلى طرابلس[5]

وقبيل الظهر (الأحد 1934/11/11) تألّف موكب لينقل الجثمان للصلاة عليه في الجامع الكبير، وقد تقدّمته فرقة من رجال البوليس وجلاوزة البلدية وحملة الأعلام ومشايخ الطرق، ووراءهم ألوف المشيعين يتقدّمهم الرجال الرسميون...

وبعد الصلاة، وضع النعش في سيارة البلدية الصحية، وقد وضعتها البلدية تحت تصرّف آل الفقيد، واتجه الموكب إلى طرابلس، تتقدمه سيارة مدير الداخلية مندوباً عن رئيس الجمهورية لمرافقة الجثمان، وسماحة مفتي الجمهورية، ورئيس محكمة التمييز الشرعية وقاضي بيروت وكثير من الوجهاء والأعيان. وكان الموكب يتألف من سبعين سيارة ونيف.

وكانت الوفود تنتظر الموكب عند أنفه وشكا وغيرهما، حتى إذا أقبل انضمت إليه.

وكانت طرابلس بأجمعها قد خرجت تنتظر الجثمان في البحصاص، فاستقبلته الإستقبال اللائق وسار الموكب الفخم إلى مدفن العائلة حيث دفن الفقيد في ضريح والدته طبقاً لوصيته.

ثم أعلن مدير الداخلية أنّ الحكومة منحت الفقيد وسام الإستحقاق اللبناني من الدرجة الأولى تقديراً بعد الوفاة. وكان يحيط به محافظ الشمال ومعاون المندوب وهيئات الإكليروس الموقر.

وبعد ذلك بدأ المؤبنون يلقون القصائد والخطب في تمجيد ذكرى الفقيد ومآثره وخدماته.

وعلى الألم ذهب أنجال الفقيد وشقيقه السيد نديم الجسر إلى دار البحيري يتقبلون التعازي حتى الساعة السادسة.

وبناءً على وصيته لم يُقَم له احتفال ولا حفلة أربعين وأن يجري دفنه بكل بساطة وأن يدفن في ضريح والدته.

ونلفت أخيراً، الى ان النعي بالشيخ، مع مناصبه الحكومية، ومع رئاسته للسلطة التشريعية، اختصر على عائلة الجسر فقط!

وعندما تلقى البطريرك عريضة، سيد بكركي، آنذاك، نعي الشيخ، انطلقت من فمه عفواً وبداهة، فقال: «يا خسارة لبنان». وذلك لأهمية الشيخ محمد الجسر السياسية والوطنية. فالشيخ عمل طيلة حياته «على مراعاة التوازن بين سيف الإنتداب الذي لا حيلة لنا فيه، وبين المعقول من الأماني الوطنية في زمان كنا فيه مستضعفين. وصار عليه أن يوفق بين جماعات متنافرة بأهواء السياسة وعُقَدها، ومسمومة بمخدرات الإستعمار. وعليه أن يكون «شيخ الجميع»، للجميع، يمثّل الشمال في الجنوب وينوب عن الشرق في الغرب، ففعل»[6].

هوامش القسم الرابع: معركة رئاسة الجمهورية

(1) مذكرات سماحة الشيخ محمد الشخصية لعام 1932، ص 15، نموذج عنها، وثيقة رقم 11.

(2) تقرير الأمن العام الفرنسي، رقم 969، تاريخ 23 شباط 1932.

(3) تنص المادة 17 القديمة قبل تعديلها بالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21، على ما يلي: «تناط السلطة الإجرائية برئيس الجمهورية وهو يتولاها بمعاونة الوزراء الوزراء وفقاً لأحكام هذا الدستور». يراجع: «الدستور اللبناني وتعديلاته»، مصدر سابق، ص 17.

(4) يوميات سماحة الشيخ محمد لعام 1927، ص 66.

(5)جريدة «المعرض»، المجلد الأول، أيلول - كانون الأول 1927، من مقالة بعنوان «أمثولة قاسية على النواب»، العدد 20، ص 8.

(6) مذكرات سماحة الشيخ محمد الشخصية، مصدر سابق، ص 15-33.
بعد ستين سنة على خدمته في لبنان، كرئيس للمخابرات العسكرية، يعترف الجنرال الفرنسي بيار روندو (الكاتب والمؤرخ) عندما هالته الحرب الأهلية اللبنانية عامي 1975 و1976، بخطئه الفادح ضدّ وصول سماحة الشيخ محمد إلى سدّة الرئاسة عام 1932، بقوله: «كنت أشغل، أيام جرت معركة رئاسة الجمهورية في لبنان، عام 1932، والتي حرم فيها الشيخ محمد من الوصول إلى الرئاسة، مركز رئيس «الشعبة الثانية» في الجيش الفرنسي في لبنان، (أي رئيس المخابرات العسكرية). ولقد كتبت يومذاك إلى رؤسائي في باريس محذّراً من انتخاب رئيس مسلم للجمهورية اللبنانية، لأنّ ذلك يضرّ بمصالح فرنسا

وبالمسيحيين في لبنان. واسمح لي (الحديث موجه الى باسم الجسر نجل الشيخ محمد)، اليوم وبعد مرور ستين سنة تقريباً (1990) على هذه الحادثة أن أعترف لك بأنني كنت مخطئاً في رأيي. فلو انتخب مسلم رئيساً للجمهورية في لبنان، يومذاك، وسرت العادة أن يصل إلى سدّة الرئاسة أشخاص من كلّ الطوائف، وبنوع خاص، من المسلمين، لربما لم يحدث ما حدث ولما وقعت الحرب التي دمّرت لبنان». مقابلة خاصة أجراها معه باسم الجسر عام 1992.

(7) نموذج عن وثائق الأرشيف الفرنسي، رقم 12 و13 و14 و15 و16 و17 و18. ملاحظة: لقد سجّلت التقارير والبرقيات حول معركة رئاسة الجمهورية اللبنانية في الأرشيف الفرنسي أولاً في نانت تحت عنوان:

«Syrie-Liban», Cabinet politique, ou Documents Isolés, D5, E1, N°...

(1) - Sûreté Générale: «Information», N°...

(a) - Source: Sûreté Beyrouth ou Tripoli, Le...(date...), Présidence de La République. ou Elections présidentielles.

(b) - Renseignements et Notes.

(2) Haut-Commissariat de La République Française en Syrie et au Liban, Relation extérieure, Beyrouth, Le... (date), Information, Election présidentielle Libanaise, Situation du CHEIKH JISR.

ثانياً: في وزارة الخارجية في الكي دورسي Quai d'orsay تحت عنوان:

1) AFFAIRES étrangères, déchiffrements, Télégramme d'Arrivée N°....

2) Ministre des Affaires étrangères, Direction politique, Télégramme N°...

3) C/GB et S/C., Haut-Commissariat de la République Française en Syrie et au Liban, Relations éxtérieures, Notes, Renseignements, Entretien, Compte-Rendu, et lettres.

ولكن حتى لا نرهق النص بالأرقام الخاصة بالأرشيف الفرنسي يمكن مراجعتها في مكتبه البحث فصل الوثائق الرسمية، قسم وثائق الأرشيف الفرنسي

ملاحظة سنشير الى وثائق أرشيف نانت بكلمة نانت، وإلى أرشيف وزارة الخارجية بـ«الكي دورسي». هذا مع العلم اننا نملك أكثر من 300 وثيقة مصورة من الارشيف الفرنسي عن معركة الرئاسة. وللمزيد من التفاصيل عن معركة رئاسة الجمهورية لعام 1932، يمكن مراجعة الباحثة نجلا عطية في أطروحتها للدكتوراه الصادرة عن جامعة لندن، تحت عنوان:

Najla Atiya: «The Attitude of the Lebanese Sunnis towards the States of Lebanon», University of London, 1973.

والدكتور مسعود ضاهر في مقالاته الثلاث الهامة الصادرة في جريدة «السفير» البيروتية بتاريخ 27 آذار و3 و10 نيسان 1979، الأعداد 1773 و1779 و1785، السنة السادسة، الصفحة 11.

(8) بشارة خليل الخوري: «حقائق لبنانيـة»، مرجع سابق، الجزء الأول، ص 175.

(9) المرجع السابق.

(10) مذكرات سماحة الشيخ محمد الشخصية، مصدر سابق، ص 16.

(11) المصدر السابق.

(12) المصدر السابق. (لقد كان بونسو مشغولاً باعداد دستوراً لسورية).

(13) المصدر السابق، ص 17.

(14) المصدر السابق، ص 18.

(15) المصدر السابق، ص 19.

(16) بشارة خليل الخوري: «حقائق لبنانية»، مرجع سابق، الجزء الأول، ص 176.

(17) مذكرات سماحة الشيخ محمد الشخصية، مصدر سابق، ص 19.

(18) المصدر السابق، ص 20.

(19) يوسف سالم: «50 سنة مع الناس»، دار النهار للنشر، بيروت، 1975، ص 80.

(20) مذكرات سماحة الشيخ محمد الشخصية، مصدر سابق، ص 12.

(21) المصدر السابق.

(22) مقابلة أجراها باسم الجسر، نجل سماحة الشيخ محمد، مع النائب سامي كنعان، والنائب سامي كنعان هو شقيق نائب جزين مارون كنعان.

(23) يقول بشارة الخوري في مذكراته عن سبب رفض المفوضية العليا في تأييد إدة للرئاسة الأولى، ما يلي: «غير أن المسيو بونسو كان حكيماً هادئاً ينفر من تطرّف أميل إده، وقد صارح وزارة الخارجية الفرنسية رأيه هذا عندما كُتبت إليه توصية بمساعدته. فأجاب: «ليس بالإمكان». وشرح الأسباب. ضاقت بإده المساعي فعمد إلى حملة صحفية ضدي استعملت فيها جميع الأسلحة من قدح وذم وشتيمة، خصوصاً في الجرائد الفرنسية التي يطالعها «الموظفون الفرنسيون»، ولكن تلك الحملة لم تأتِ بالأثر المرغوب، فرسم وأعوانه خطة محكمة للايقاع بيني وبين الشيخ محمد الجسر وسعوا مع الشيخ إلى أن تكون الرئاسة له نفسه، فلقيت المداورة قبولاً لديه وعرض الفكرة على بعض من يريدون تعكير الوضع اللبناني فرحبوا بها». بشارة الخوري: «حقائق لبنانية»، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 175-176.

(24) برقية رقم 4526، تاريخ 2 تشرين الثاني 1932. وبرقية رقم 2816، تاريخ 3 آب 1931. (نانت).

(25) تقرير الأمن العام رقم 2928، تاريخ 12 آب 1931، وتقرير المفوضية الفرنسية بتاريخ 16 أيلول 1931. (نانت)، وبرقية رقم 439، طرابلس، تاريخ 1932/1/25.

(26) برقية رقم 654، تاريخ 5 شباط 1932. ويراجع تقرير الأمن العام رقم 2928، تاريخ 12 آب 1931، (نانت).

(27) بشارة الخوري: «حقائق لبنانية»، مرجع سابق، الجزء الأول، ص 176.

(28) البرقية رقم 727 تاريخ 11 شباط 1932، ورسالة هيئة المؤتمر الإسلامي إلى المفوض السامي في 5 نيسان 1932، (نانت). و«الدستور اللبناني»، مصدر سابق، المادة 49.

(29) برقية رقم 439، تاريخ 25 كانون الثاني 1932 (نانت).

(30) برقية الأمن العام رقم 678، تاريخ 8 شباط 1932 (نانت).

(31) البرقية رقم 727 تاريخ 11 شباط 1932، ورسالة هيئة المؤتمر الإسلامي إلى المفوض السامي في 5 نيسان 1932. (نانت).

(32) البرقية رقم 727 تاريخ 10 شباط 1932. ورقم 416 تاريخ 1 آذار 1932، ورقم 1466 تاريخ 21 آذار 1932. (نانت).

(33) تقرير الأمن العام رقم 471 في 27 شباط 1932. (نانت).

(34) برقية رقم 1041 تاريخ 27 شباط 1932 (نانت).

(35) محمد جميل بيهم: «لبنان بين مشرّق ومغرّب»، بيروت، 1969، ص34. والأرشيف الفرنسي، تقارير الأمن العام: برقية رقم 4416 تاريخ أول آذار 1932، Remarque presse Damas, le 1/3/32, 2 pages PS2/44 وبرقية رقم 1528 تاريخ 23 آذار 1932، وبرقية رقم 1568 تاريخ 26 آذار 1932.

(36) برقية رقم 1204، تاريخ 5 آذار 1932. (نانت)

(37) برقية رقم 1413، تاريخ 18 آذار 1932. (نانت)

(38) تقرير الأمن العام، برقية رقم 1346، تاريخ 14 آذار 1932. (نانت)

(39) برقية رقم 1695، تاريخ 4 نيسان 1932، ورقم 1803، تاريخ 8 نيسان 1932. (نانت)

(40) جريدة «البرق»، السنة 23، العدد 3430، تاريخ 15 نيسان 1932، ص 9.

(41) بشارة خليل الخوري: «حقائق لبنانية»، مرجع سابق، الجزء الأول، ص 176.

(42) برقية رقم 1387، تاريخ 16 آذار 1932. وثيقة رقم 12.

(43) برقية رقم 1516 تاريخ 23 آذار 1932، ورقم 1534 تاريخ 42 آذار 1932، وبرقية رقم 1565 تاريخ 25 آذار 1932، وبرقية رقمها 1664 تاريخ 2 شباط 1932. (نانت).

(44) بشارة خليل الخوري: «حقائق لبنانية»، مرجع سابق، الجزء الأول، ص 177 و178.

(45) برقية رقم 1008، باريس، تاريخ 22 آذار 1932. (الكي دورسي)، ص 112 (باريس)

(46) برقية رقم 1009، تاريخ 22 آذار 1932. (الكي دورسي)، ص 113 (باريس)

(47) برقية 1008، رد على برقية المفوض السامي بونسو ، آذار 1932، تحمل العنوان التالي: Télégramme, Ministre des Affaires étrangères, à chiffrer N° 1008, Paris le 23 Mars 1932, P. 114.

(48) مسعود ضاهر: «لماذا رفضت فرنسا وصول مسلم إلى رئاسة الجمهورية اللبنانية؟»(1)، مقالة منشورة في جريدة «السفير» البيروتية، العدد 1773، السنة السادسة، تاريخ الثلاثاء في 27 آذار 1973، ص 11..

(49) برقية رقم 1565، بيروت تاريخ 25 آذار 1932 (نانت). والبرقية رقم 1613 بيروت تاريخ 30 آذار 1932 (نانت).

(50) مقابلة سابقة، أجراها باسم الجسر، مع النائب سامي كنعان.

(51) مسعود ضاهر، مرجع سابق، جريدة «السفير» الحلقة الاولى.

(52) المرجع السابق.

(53) المرجع السابق نفسه.

(54) برقية رقم 1824 بيروت تاريخ 12 نيسان 1932. (نانت). وبرقية رقم 2093، بيروت ، تاريخ 28 نيسان 1932. (نانت)، وثيقة عنها رقم 17.

(55) تقرير الأمن العام الفرنسي، رقم 678، بيروت تاريخ 8 شباط 1932. وبرقية رقم 4281، تاريخ 21 نيسان 1932. وبرقية رقم 1910 تاريخ 16 نيسان 1932. وبرقية رقم 1975، بيروت تاريخ 20 نيسان 1932 (نانت). ويراجع مسعود ضاهر، جريدة «السفير»، مرجع سابق، الحلقة الاولى.

(56) برقية رقم 1565، تاريخ 25 آذار 1932، وتراجع البرقيـة رقم 2111 تاريخ 29 نيسان 1932. (نانت)

(57) جريدة «البرق»، السنة 23، العدد 3431، تاريخ 22 نيسان 1932، ص9-10.

(58) برقية رقم 1010 تاريخ 11 نيسان 193، (الكي دورسي).

(59) برقية رقم 1824 تاريخ 12 نيسان 1932، (نانت) بيروت. وبرقية بدون رقم، تاريخ 12 نيسان 1932 (الكي دورسي) ص 132 تحت العنوان التالي: LEVANT. «Notes» A.S. de l'élection présidentielle au Liban, p. 132.

(60) برقية رقم 2052، طرابلس في 25 نيسان 1932، وبيروت في 26 نيسان 1932. (نانت). وأرشيف وزارة الخارجية الفرنسية في الكي دورسي، برقية مرسلة من طرابلس بتاريخ 16 نيسان 1932، (بدون رقم) ص 136، وثيقة نموذج رقم 14.

(61) الوثيقة السابقة، والبرقية رقم 2052 السابقة، وبرقية بدون رقم مرسلة من طرابلس في 16 نيسان 1932، ص 137.

(62) أرشيف وزارة الخارجية في الكي دورسي، ص 159 و160 (برقيتان الى السيد تارديو «Tardieu رئيس الوزراء وزير الخارجية» وإلى السيد دومير Doumer، رئيس الجمهورية الفرنسية».

(63) وثيقة رقم 15، أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية في الكي دورسي، ص 161 تحت عنوان: Conseil de la Société des Nations, GENEVE, S/c..... Ponsot.

(64) برقية رقم 1010 تاريخ 11 نيسان 1932 (الكي دورسي).

(65) برقية رقم 1657، بيروت، تاريخ أول نيسان 1932 ، وبرقية رقم 1946 ، تاريخ 18 نيسان، 1932 نانت.

(66) برقية رقم 1012 تاريخ 9 نيسان 1932 (الكي دورسي)، ص 124.

(67) برقية رقم 1017، تاريخ 91 نيسان 1932 (الكي دورسي)، ص 139.

(68) برقية رقم 234 من باريس الى بيروت تاريخ 20 نيسان 1932، رقمها في الارشيف ص 143.

(69) مسعود ضاهر، مرجع سابق، جريدة «السفير»، الحلقة الأولى.

(70) برقية رقم 1019 تاريخ 21 نيسان 1932، موقعة من بونسو، (الكي دورسي)، ص 144.

(71) برقية رقم 1975 تاريخ 20 نيسان 1932 (نانت). ومسعود ضاهر، جريدة «السفير»، الحلقة الأولى، مرجع سابق.

(72) برقية رقم 1975، تاريخ 20 نيسان 1932. (نانت)

(73) جريدة «لسان الحال»، بيروت في 21 نيسان 1932، ص 5.

(74) وثيقة رقم 20، Compte-Rendu, d'un Entretien Personnel entre le Cheikh Mohamed Djisr, Candidat à la Présidence et M. Bounoure, Conseiller à l'Instruction Publique, le 21 Avril 1932, p. 153 à 158.

(75) وثيقة رقم 12، أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية في الكي دورسي، رسالة بدون رقم، بيروت، تاريخ 22 نيسان 1932، ص 162 الى 165. عنوانها Election Présidentielle Libanaise, «Renseignements fourni par NEGIB ARMANAZI, Nationaliste Syrien, le 22 Avril 1932.

(76) برقية بدون رقم، بيروت، تاريخ 29 نيسان 1932 (نانت). عنوانها: D. 5, AR/EA, Relations Extérieures, Information A/E, Election Présidentielle Libanaise.

(77) برقية رقم 2174 تاريخ 3 أيار 1932 (نانت)، وبرقية رقم 1023 و1024، بيروت بتاريخ 25 نيسان 1932 (الكي دورسي) ص 166-167. ومسعود ضاهر، جريدة «السفير»، مرجع سابق، الحلقة الثانية: «الثوابت في سياسة المفوضية الفرنسية»، العدد 1776، 30 نيسان 1979، ص 11.

(78) مقابلة أجراها باسم الجسر مع شقيقه حسين قبل وفاة الأخير.

(79) برقية رقم 1657 تاريخ أول نيسان 1932 (نانت) والبرقيات رقم 1020 و1021 و1022، بيروت، تاريخ 22 نيسان 1932 (بونسو، الكي دورسي)، ص 146 و147 و148.

(80) اسكندر الرياشي: «قبل وبعد (1918-1941)»، مرجع سابق، ص 111 و113 و115 و116 (بتصرّف).

(81) للمزيد من التفاصيل حول روايات ترشيح اميل اده للشيخ محمد الجسر المزعومة، يراجع كل من: اسكندر الرياشي: «الايام اللبنانية»، مرجع سابق، و«قبل وبعد»، مرجع سابق؛ ويوسف سالم: «50 سنة مع الناس»، مرجع سابق، ووليد عوض: «أصحاب الفخامة رؤوساء لبنان»، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت 1977. وفاضل سعيد عقل، ورياض حنين: «الشيخ يوسف الخازن». المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1969. ومجلة «المستقبل»: «الملف، دراسات وقضايا»، العدد 113، 12 نيسان / ابريل 1979.

(82) مقابلة مع السياسي السوري، نوفل الياس، أجراها معه باسم الجسر عام 1990 في باريس. كما قال العميد ريمون ادّه في مقابلة اخرى من العام نفسه: «إن والده إميل إدّه كان صاحب فكرة ترشيح الشيخ محمد للرئاسة وأنّه هو الذي أوعز إلى النواب المؤيدين له، بالذهاب إلى الشيخ محمد وتشجيعه على ترشيح نفسه. ويضيف مبرراً ذلك بأمرين: الأول، هو أنه شعر بعد إعلان ترشيحه بأنّ المفوضية الفرنسية ميّالة، مع أوساط الآباء اليسوعيين، إلى وصول خصمه الشيخ بشارة

الخوري، ولذلك وجد أن أفضل ما يمكن أن يفعله لقطع الطريق على الشيخ بشارة، هو ترشيح الشيخ محمد الذي سوف يقسم النّواب المؤيدين للشيخ بشارة، ويمنع فوزه. والثاني، كما يقول العميد إدّه، هو أنّه كان يعتقد بأن وصول مسلم، ومن أبناء طرابلس إلى الرئاسة سوف يساعد على اعتراف المسلمين وطرابلس بنوع خاص، بالكيان اللبناني».

(83) ارشيف وزارة الخارجية الفرنسية في الكي دورسي، البرقيات 1020 و1021 و1022، تاريخ 22 نيسان 1932.

(84) مسعود ضاهر، «السفير»، الحلقة الثانية، مرجع سابق.

(85) المرجع السابق.

(86) «Compte-Rendu d'un Entretien Personnel entre Cheikh Mohamed Djisr.. et M. Bounoure...»، مصدر سابق (مقابلة السيد بونور مع الشيخ محمد الجسر).

(87) وثيقة رقم 18، مذكرة دبلوماسية رقم 364، باريس تاريخ 27 نيسان 1932، تحمل عنوان:
Haut-Commissariat de la République Française en Syrie et au Liban: «MEMORANDUM, D'un Entretien entre M. TÉTREAU et M. Emile EDDE au sujet de sa Candidature à la présidence de la République Libanaise. 5 pages. P. 192 à 196.

(88) برقية رقم 2111، بيروت تاريخ 29 نيسان 1932 (نانت).

(89) برقية رقم 242 و243 و244، باريس، تاريخ 30 نيسان 1932، مرسلة من وزير الخارجية الفرنسية الى المفوض السامي بونسو، ص 168 و169 (الكي دورسي). والبرقية رقم 1026، بيروت (بونسو) تاريخ 3 أيار 1932، ص 170 و171. (الكي دورسي). ويراجع مسعود ضاهر، الحلقة الثانية، «السفير»، مرجع سابق.

(90) برقية رقم 1026 و1027 و1028، بيروت، تاريخ 3 ايار 1932، (بونسو)، ص 170 و171 و172 و173 (الكي دورسي).

(91) برقية رقم 1029، بيروت، تاريخ 4 أيار 1932 (بونسو)، ص 174 ، (الكي دورسي).

(92) برقية رقم 1030، بيروت، تاريخ 4 ايار 1932، (بونسو)، ص 175، (الكي دورسي).

وثيقة رقم 22 وبرقية 585-88/1 بيروت في 9 أيار 1932، و390/ID باريس (نانت).

(93) يوسف سالم: «50 سنة مع الناس»، مرجع سابق، ص 18.

(94) خليل تقي الدين: «مذكرات سفير، قصص من حياتي»، مرجع سابق، جريدة «الراصد»، الحلقة الخامسة، الخميس في 9 أيار 1968، ص 5.

(95) يوسف سالم: «50 سنة مع الناس»، مرجع سابق، ص 28.

(96) خليل تقي الدين: «مذكرات سفير...»، جريدة «الراصد»، مرجع سابق، الخميس في 9 أيار 1968، ص 5.

(97) بشارة خليل الخوري: «حقائق لبنانيـة»، مرجع سابق، الجزء الأول، ص 177 و178.

(98) مقابلة أجراها باسم الجسر مع شقيقه حسين قبل وفاة الأخير.

(99) بشارة خليل الخوري: «حقائق لبنانيـة»، مرجع سابق، الجزء الأول، ص 178 و179.

(100) اسكندر الرياشي: «قبل وبعد (...)»، مرجع سابق، ص 116.

(101) مقابلة سابقة أجراها باسم الجسر مع سامي كنعان.

(102) بشارة خليل الخوري: «حقائق لبنانيـة»، مرجع سابق، الجزء الأول، ص 179.

(103) خليل تقي الدين: «مذكرات سفير...»، مرجع سابق، الحلقة الخامسة، الخميس في 9 أيار 1968، ص 5.

(104) اسكندر الرياشي: «الأيام اللبنانية...»، مرجع سابق، ص 273.

(105) مذكرات الشيخ محمد، مصدر سابق، ص 26 الى 33 بتصرف.

(106) ARRETES No/LR./55 et 561/57.

(107) وثيقة رقم 17، رسالة بدون رقم، بيروت في 10 أيار 1932 (نانت) عنوانها:
C/GB, Relations Extérieures, Visite au Patriarche.»
ويراجع أيضاً، مسعود ضاهر، الحلقة الثانية، جريدة السفير، مرجع سابق.

(108) رسالة بدون رقم، بيروت، تاريخ 6 أيار 1932، (نانت) عنوانها:
Relations Extérieures, Notes Annex No à la dépèche de No..., du...
يظهر أن الساعي سهى عن تسجيل رقمها وتاريخ وصولها. يراجع مسعود ضاهر، مرجع سابق، الحلقة الثالثة، السفير العدد 1785.

(109) وثيقة رقم (17)، رسالة رقم 381، بيروت، تاريخ 13 أيار 1932، (الكي دورسي) ص 5 و6 و7، ويراجع مسعود ضاهر، «السفير»، «خريطة القوى السياسية كما أنشأتها فرنسا»، الحلقة الثالثة، السنة السادسة، العدد 1785، ص 11.

(110) محمد جميل بيهم: «لبنان بين مشرق ومغرب»، بيـروت، 1969، ص43 و53.

اعتزاله السياسة ووصيته

Najla Atiya: «The attitude of the Lebanese...». Op. Cit , P 119.(1)

(2) المرجع نفسه، ص 130.

(3) مقابلة أجراها باسم الجسر، نجل الشيخ محمد، مع صاحب العلاقة في باريس.

(4) المذكرات المخطوطة لعام 1932، ص 34، وثيقة رقم (11) .

(5) بشارة الخوري: «حقائق لبنانية»، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 181.

(6) وصية الشيخ محمد المخطوطة، نموذج عنها وثيقة، رقم (19) .

(7) وثيقة رقم (19)، الوصية.

(8) عندما توفي الشيخ محمد وفتح أبناؤه وصيته، كان فيها اعترافه بهذا الدين ودينين آخرين بقيمة أربعة آلاف ليرة ذهبية، والطلب من أبنائه وفاءه. وعندما اتصلت أرملة الشيخ محمد بالأب الجعيتاوي بشأن هذا الدين، أصرّ على المسامحة به، وتقديمه كعربون صداقة لأولاد الشيخ القصّر.

(9) نص حصر الإرث (طرابلس) من محفوظات مكتبة باسم الجسر، بيروت.

(10) اسكندر الرياشي: «الأيام اللبنانية»، مرجع سابق، ص 309-310.

مرض الشيخ محمد ووفاته

(1) مقابلة شفوية أجراها باسم الجسر، نجل الشيخ محمد، مع والدته وإخوته الكبار لمعرفة أسباب موت والده.

(2) رسالة سعيـد سعد الدين خالد المحفوظة بين أوراق مكتبة باسم الجسر، ... في بيروت.

(3) وصية الشيخ محمد، وثيقة رقم 26.

(4) جريدة «النهار»، العدد 373، تاريخ 13 تشرين الثاني 1934، ص 4.

(5) جريدة «المعرض»، المجلد الثاني، العدد 40، تاريخ تشرين الثاني 1934 / كانون الأول 1935، ص 1. وجريدة «النهار»، المرجع السابق، ص 4. ويراجع أيضاً: جريدة «النهار»، العدد 374، في 14 تشرين الثاني 1934، ص 1. وجريدة «البيرق»، العدد 5161، في 14 تشرين الثاني 1934، ص 3. وجريدة «الصحافي التائه»، العدد 22، في 14 تشرين الثاني 1934، ص 3. وجريدة «المعرض»، المجلد الثاني، العدد 40، تاريخ تشرين الثاني 1934/ كانون الأول 1935، ص 10. وجريدة «النهار»، العدد 676، في 14 تشرين الثاني 1935، ص 2.

(6) من رسالة يوسف ابراهيم يزبك الى باسم الجسر بتاريخ 21 تشرين الثاني 1962.

الخاتمة

أن تحب لبنان وتفهمه كما أحبّه الشيخ محمد الجسر، وتفهّمه وأخلص لكيانه، وعمل من أجل قيامه، بلداً حراً مستقلاً، ووطناً نهائياً لجميع أبنائه وطوائفه وطبقاته الإجتماعية، وطناً لعلمائه ورجال دينه ومثقفيه ومنتجيه. فهذا قمّة الوفاء والإخلاص.

وضع الشيخ محمد الأسس الأولى السليمة لميثاق وطني صحيح، ميثاق عقلاني، ديمقراطي، يوحّد لبنان ويعزّز تكامله الإقتصادي والاجتماعي والحقوقي التشريعي مع الداخل السوري، لا ميثاق يفرقهما ويباعد بين شعبيهما، ميثاق يعمّم الحريّة والمساواة والعدالة والديمقراطية، ويحقّق الإنماء وينهض بالتربية والتعليم فينشر المدارس على امتداد الوطن، ويعمّم الثقافة الوطنية الجامعة لا ثقافة الطوائف والتجمعات البشرية المتنافرة المتمايزة حضارياً وثقافياً، ميثاق يجعل الدولة وحكومتها قدوة في النـزاهة والإخلاص للوطن، قدوة يحتذى بأعمالها في مختلف قطاعات الإنتاج، حكومة وجدت لخدمة الوطن والمواطن، وليس المواطن في خدمة الحكومة ومصالح أعضائها ومصالحهم.

إنّ من عرف الشيخ محمد الجسر ورافقه في مسيرته التشريعية كرئيس لمجلسي الشيوخ، والنواب، يقف بذهول أمام رجل عملاق في السياسة والظرافة والتشريع والتفاني في خدمة وطنه وأبناء شعبه إلى أي طائفة أو منطقة انتموا. لقد كانت الحقبة التي قضاها الشيخ محمد الجسر رئيساً للمجلس النيابي من أغنى مراحل التشريع النيابي لبلد على طريق الإستقلال، حيث كانت الجلسات النيابية يومية قبل وبعد الظهر، وكانت التشريعات ديمقراطية سليمة. لقد رفض سماحة الشيخ محمد عقد معاهدة لبنانية فرنسية حتى لا يقيّد استقلال لبنان الوطني وينتقص من خلال إتّفاقية تعقد بين دولتين غير متكافئتين. في حين كانت فرنسا، بموجب الدستور الذي استنكف الشيخ محمد الجسر عن التوقيع على مسوّدته ووثيقة إقراره، تمسك بيدها بالعلاقات الخارجية وبالجيش والأمن العام والأمن الداخلي والجمارك، وتزرع في كل وزارة ومديرية ودائرة ومؤسسة حكومية ذات النفع العام مهما كانت بسيطة الخدمات مستشاراً فرنسياً.

فانطلاقاً من قناعته الإستقلالية، ونزعته الإنسانية الإصلاحية، وإيمانه بإمكانيات الشعب اللبناني الحضارية والإدارية، وفي انتظار الفرصة الملائمة للإستقلال والحرية السياسية والإقتصادية للبنان، عمل الشيخ محمد على تقليص نفوذ الفرنسيين في الإدارات العامة. كما عمل على تشريع القوانين التي تختصر عدد الوزارات، وبالتالي عدد الوزراء، حتى لا يرهق الخزينة العامة، ولكن دون المساس بمصالح المواطنين من خلال تشريعات تقرّب الإدارة من المواطن، وتخفّف عنه أعباء الإنتقال والتكاليف الإضافية. كما شرّع لنظام ضريبي عادل، يلغي ضرائب الأعشار والأغنام والمعارف والتّركات وغيرها.

ولعلّ أهمّ مسألة قام بها سماحته في تعزيز شخصية لبنان كوطن عربي على طريق الإستقلال، هي فرضه اللغة العربية الفصحى لغة رسمية في التعليم وامتحانات القبول في الوظائف العامة وفي دور المعلمين والمعلمات، وامتحانات الشهادات الرسمية، الإبتدائية والإبتدائية العالية والبكالوريا، واعتماد العلامات اللاغية في اللغة العربية. كما وقف بشدّة في وجه المحاولات التي حاولت تقليص عدد المدارس الرسمية، وإلغاء المجمع العلمي في بيروت. فكان شعاره بالتربية نبني وبالتعليم نخلق جيلاً متحرّراً، جيلاً ديمقراطي النزعة فعلاً وقولاً وممارسة، عربي الثقافة والإنتماء.

كان سماحة الشيخ محمد، رائد اللبنانية الحقّة والداعي للأمّة اللبنانية المميّزة بانتمائها العربي القحّ، وانفتاحها على الحضارات الأوروبية بحرّية تامة، شرط المحافظة على شخصيتها المميّزة لبنانياً وعربياً ومشرقياً. فالشيخ محمد كان هو رائد البعثات الفنية والعلمية إلى الخارج، وأوّل لبناني رسمي في دولة لبنان الكبير والجمهورية اللبنانية يزور مصر، ويبرم الإتفاقيات البرلمانية والثقافية التربوية، مع مجالسها النيابية والتمثيلية، في ظلّ إدارتين للإنتداب متنافستين، ومختلفتين سياسياً وتربوياً وثقافياً: الإدارة الإنتدابية الفرنسية لسورية ولبنان، والإدارة الإنكليزية لمصر.

كان الشيخ محمد الجسر، يعي أهداف الإنتداب الفرنسي وأعوانه الطائفيين في لبنان. لذلك وضع نظاماً لشهادة البكالوريا اللبنانية – السورية، مرتكزاً إلى اللغة العربية كضرورة للنجاح. وفرض مشاريع الإنماء المتوازن في الجنوب والبقاع والشمال، ووضع خطة خمسية لانتشار المدارس الرسمية في مختلف المناطق اللبنانية. ولكن لم يستطع فرض كتاب موحّد لتدريس التاريخ والتربية الوطنية والأخلاق والمدنيات. وقبل، على مضض، بالتعليم الديني في المدارس الرسمية النقية الطائفة والمذهب، في حين كان يريد تعليماً دينياً إجتماعياً وأخلاقياً للجميع، وفي قاعة واحدة لطلاب مختلفي الإنتماء المذهبي والطائفي، بما يعمّق أسس الأخلاقيات الدينية،

ويعزّز التسامح والإنفتاح والحرّية في العبادة.

لم يكن الشيخ محمد الشخصية الإسلامية الوحيدة، التي تعاونت مع الفرنسيين في الحكم والنيابة، بل يمكن لمن يقرأ محاضر المجلس النيابي وقرارات المفوّضين السامين، ويطالع الصحف والمجلات الصادرة آنذاك، والكتب التاريخية والأدبية العلمية عن مرحلة الإنتداب الفرنسي على سورية ولبنان، أن يجد مجموعة كبيرة من أسماء الشخصيات الإسلامية والمسيحية، التي اعترفت وطنياً وعملياً بالكيان اللبناني والدولة اللبنانية، والتي تعاونت مع الإنتداب الفرنسي تعاوناً كبيراً، كنعوم لبكي وحبيب باشا السعد، ووديع طربيه ومسعود يونس، ونصري عازوري، ونخلة الأشقر ويوسف الخازن، ووديع عقل، وميشال زكور واسكندر الرياشي والشاعر بشارة الخوري (الأخطل الصغير)، وحليم قدورة والمفتي محمد الكستي ومصطفى نجا وعبود عبد الرزاق وأحمد الحسيني، وحسين قزعون وصبحي حيدر وابراهيم حيدر، وفؤاد إرسلان، ورشيد جنبلاط وعبد الله أبو خاطر وموسى نمور وميشال شيحا، ورركز أبي ناضر وعمر الداعوق وعمر بيهم وخير الدين عدره وعبد اللطيف الأسعد، ونجيب عسيران وصبري حمادة ويوسف سالم، وحسين الزين وعبد الله بيهم وحسين الأحدب وخالد شهاب، ومحمد فاخوري وقبلان فرنجية وسامي كنعان، ويوسف السودا وهنري فرعون والياس طعمه سكاف وغيرهم الكثير ممّا يصعب سردهم هنا.

فالشيخ محمد الجسر الذي وضع عصارة فكره وذهنه، وبصمات قلمه على العديد من مشاريع القوانين اللبنانية، وساير الإنتداب دون أن يكون خاضعاً أو مطيعاً له في كل مواقفه. كان صاحب نظرية «خذ وطالب»، «وإذا لم تتعاون أنت مع الفرنسيين لتنال حقوقك الشخصية وحقوق أهلك وجماعتك يركض الكثيرون من ضعفاء النفوس ويلهثون للإنبطاح أمام الفرنسيين لتقديم الخدمات الإستخبارية والمفسدة مجاناً».

من هنا، وبعد مرور أكثر من سبعين سنة على وفاة الشيخ محمد الجسر، وبعد التّمعن بالأوضاع اللبنانية والحياة البرلمانية، وما آلت إليه الحياة السياسية والإدارية والتربوية والإقتصادية في لبنان، مع بداية القرن الواحد والعشرين، لا بدّ للمراقب المحايد من أن يُسجّل النقاط التالية:

– إنّ مشاريع القوانين التي نصّها الشيخ محمد بخط يديه، والتي لم تبصر النور في أيّامه، صدرت فيما بعد، في قوانين ومراسيم إشتراعية وقرارات ما زالت سارية المفعول إلى يومنا هذا، كقانون العمل اللبناني، والمرسوم الإشتراعي رقم 112 أو ما يعرف بقانون الموظفين

أو المأمورين، كما أطلق عليه سماحته عام 1926، ونظام البكالوريا اللبنانية، والنظام الداخلي للمدارس الرسمية أو نظام المدرّسين والمعلّمين، وأصول وأعراف إدارة ورئاسة الجلسات النيابية وتشكيل اللجان وعملها التشريعي، بالإضافة إلى مبدأ تأليف الأحزاب البرلمانية أو الكتل النيابية، وأصول تأليف الحكومات وماهية المعارضة الحقيقية المرتكزة إلى مبادىء تشريعية سليمة وقضايا إصلاحية فعلية. فلقد رفع سماحته شعار الإصلاح من خلال توازن المصاريف والواردات في الموازنات العامة، وفي إدخال الكفاءة إلى الوظائف الحكومية، وعدم الجمع بين وظيفتين أو أكثر لأي سبب من الأسباب.

ألا تكفي الأسس العلمية والإدارية والتشريعية التي أرساها الشيخ محمد للتشريع اللبناني، والعمل الإداري، والسياسي، والتوازن الإنتاجي للإقتصاد اللبناني آنذاك، للقول بأنّه ما زال حياً، يعيش معنا، في مشاريعه وقوانينه وأعرافه الدستورية والبرلمانية التي اعتمدها، فكان عن حق الرجل الأول في الجمهورية اللبنانية للأعوام 1926-1932.

ملحق (1)

بيان ناظر المعارف الشيخ محمد الجسر [1]

(في جلسة مناقشة 5 تشرين الثاني 1925)

... وعدت المجلس بكلمة مفصلة عن حالة المعارف... والآن أتقدم إلى المجلس الكريم بأخلاقه الكريم بعطفه لأعرض بيان (بياناً)عن أعمالي وإن لم يكن النظار مكلفين بإعطاء بيانات عن أعمالهم فأكون أول ناظر قام بذلك فإن قبلها كان به وإن لم يقبلها فإني أفضل أن أسمع عن مقاعد الشعب لا مقاعد الحكومة.

حين استلمت نظارة المعارف ولا أنسى الثناء على سلفائي (أسلافي) الذين أرادوا أن يعملوا ولكن الوقت لم يساعدهم. وإذا قلت الوقت،فإني أعني المدّة مع ما يعتور الحالة من تطلبات أما الآن فقد ثبتت الحكومة أي أخذت شكلاً إدارياً ثابتاً فيمكن لمثلي أن يقوم بما يستطيعه (أصبحت الحكومة لها رئيسٌ وطني،ويجتمع مجلس النظار أسبوعياً).

إنّ لبنان لا يحتاج علمه لتبيان فقد أثبت مقدرة أبنائه وذكائهم في العالم أقطاباً وأعلاماً في المهجر وفي مصر ينشرون العلم ويثبتون أنّ في لبنان علماً صحيحاً. ولكن بالأسف إنّ الذي يفتخرون به ليس علم حكومتهم بل علم استمدوه من مؤسسات أجنبية جاءت هذه البلاد من أكثر من 50 سنة، يجب على كل فرد أن يتغنى بشكرها مهما كانت المقاصد التي حدت بها إلى المجيء إلى هذه البلاد.

على أنّ الحكومة بعد أن استقلت لا يجب أن تعتمد إلاّ على درسها وعلمها اللبناني ليصح أن يقال إنها حكومة عملية لا إدارية فقط وعلى هذا المبدا عند تولي شؤون المعارف نظرت إلى حالة المعارف ومنهاجها فوجدته من نوع الهيولي البسيط أو المتلاشي. توجد مدارس ويوجد معلمون ولكن لا على شيء. إنّ التعليم كان يقوم على منهاج وضعت أساسه الحكومة السابقة وهو منهاج ربما كان في دوره صحيحاً أمّا الآن فلا. ولو تمسّكت الإدارة الحالية به وتمشّت عليه لقلنا حبذا ولكن تركته فأصبح كل معلم يدير عمله كما يريد وهذا موجب لغاية الأسف.

كانوا يعترضون لماذا لا توحد مناهج التعليم وكيف توحد وهذا هو الحال أيمكن للمؤسسات الأجنبية القائمة على علم صحيح أن توحد برامجها على مثل برنامج الحكومة وهو برنامج لا يمكن أن تقبله أية بلاد همجية.

وجدت عند استلامي العمل برنامجاً موضوعاً ولكن لم يدرس،نظرت فيه نظرة إجمالية ثم تفصيلية فوجدت أنه يصلح نواة يمكن أن تنمو وتصح فقبلته وكلفت الحكومة بقبوله. إنّ النواة لا يمكن من أوّلها أن تكون شجرة صحيحة ولا يقصد أن تكون سالمة فإذا اعتني بها وسقيت بماء الإخلاص الصحيح تنمو وتورق أغصانها

وتعطي ثمراً جنياً هذا هو البرنامج الذي قبلته ولا أقول يجب على الحكومة وأبناء البلاد أن يتبعوه للأبد لأنّ الصحيح لا يمكن الوصول إليه إلاّ بعد اختبار فإذا وجد فيه نقص فهو غير مقصود وغاية ما فيه أنّه قابل للإصلاح ولا يضرّ. هذه كلمة إجمالية عن البرنامج الذي قبل ونظرت إليه المدارس الأجنبية نظرة استحسان وقبلت تطبيقه في سبيل توحيد التعليم ولا أخفي عليكم أنّ بعضها طلبه وبدأ بتطبيقه لا لنقص في منهاجها ولكن لتسير مع الحكومة على برنامج واحد ويحقّ لطلبتها أن ينالوا شهادة الحكومة التي ينال صاحبها كل حق وإنما الحق يعطى لأبناء لبنان.

هذا هو البرنامج أما مبدؤه فأقول عنه كلمة إجمالية فهو يقسم التعليم إلى درجات ثلاث الأولى الحضانة أو حدائق الأطفال أي الذين يدخلون مدارس التربية من سن 4 إلى 7 وتعليمه عملي أكثر منه نظري والثانية الإبتدائي الإعدادي والذين يدخلونه من 7 إلى 10 سنوات، والثالث الإبتدائي العالي من 11 إلى 13 سنة وهو الذي يهيء أبناء البلاد لأن يدخلوا المدارس الثانية (الثانوية) لنيل الكفاءة والبكالوريا. وإني لم أتجرأ على اقتراح برنامج للبكالوريا لأني لا أستطيع تطبيقه إلاّ على أبناء المدارس غير الرسمية والواجب يقضي على الحكومة بتطبيقه على أبناء مدارسها لذلك أخرته حتى تنمو هذه النواة ويصبح في مدارس الحكومة من يصلحون له (وضعه في أيار 1926).

مواد التدريس:

ثم عطفت النظر فوجدت أن الإكتفاء بالعلم النظري ليس القصد بل يجب الإهتمام بالصناعي وأقصد بذلك مبادىء الصناعة التي تكفي صاحبها لمباشرة العمل والإرتزاق لذا وضعت منهاجاً لصفوف تلحق بالمدارس الرسمية تعلم الصناعات للذكور والإناث فأصبح المنهاج يتناول تربية الأطفال والتعليم الإبتدائي وتعليم صناعة تؤهل صاحبها أما أن يكتفي بها ويرتزق أو يدخل مكتب الصنائع الذي اعتنت به الحكومة اعتناءً خاصاً.

أمّا من جهة المواد التعليمية فقد وضع في المنهاج خطة أنّ الفتى أو الفتاة يتلقى العلوم اللازمة بطريقة النظر وهي الخطة التي قبلتها البلاد الراقية. نعم هذا يحتاج لمواد وأدوات ولكن أظن المجلس الكريم لا يبخل علينا بها (وسائل الإيضاح).

نظرة أخرى في المنهاج وهي اللغة ولغة البلاد العربية وأبناؤها لا يمكنهم أن يتلقوا العلم إلاّ بها ولكن لا يخفى أنها فقيرة في مواد التعليم ولا يوجد كتب كافية لتعليم الفنون الصحيحة أي دروس الأشياء. من مبادىء كيميا وطبيعة وخلافه لذلك وجب أن يكلف التلامذة أن يتلقوا هذه العلوم باللغة الفرنسوية فمن جهة يتقوون بها وهي لغة رسمية في البلاد ومن جهة أخرى يتناولون ثقافة صحيحة في هذه العلوم أما باقي الدروس مثل الجغرافيا والتاريخ والأخلاق والواجبات الوطنية فإنهم يتلقونها بالعربية وعددها يزيد عن عدد الدروس التي تلقن بالإفرنسية فنكون بهذا قد قسمنا الدروس إلى 2/3 و1/3 ثلثان بالعربية وثلث بالإفرنسية.

حالة المعلمين:

ثم نظرت الحكومة إلى حالة المعلمين وإني أتأثر جداً إذ أراني مضطراً أن أقول كلمة عنهم. أجدهم من وجهة معذورين ومن جهة أخرى لا عذر لهم. أمّا عذرهم فكيف يتسنى لمعلّم أن يدرس ويُدَرِّس أبناء البلاد

علوماً صحيحة وهو يتناول راتباً أقل من راتب الخادم. كان المعلم يتناول 7 ليرات مزدوجة وإذا عظم شأنه 8 ليرات وإذا عظم أكثر 12 ليرة فهل بمثل هذا الراتب نستطيع أن نطلب إلى رجل متدرب متعلم أن يتسلّق جبال هذه البلاد ويعلّم أبنائها علماً صحيحاً؟ لا أظن. ولا أظن أن لبنانياً أو بشراً محباً للإنسانية يقول بحق معلّم كهذا. ثم – وهم غير معذورين في هذا – بأن يقبلوا الوظائف وهم غير أهل لها. هذا نقيصة لا تغتفر للمعلّم وكل وطني يفضّل أن يسفّ التراب من أن يحصل على وظيفة يقتل بها أبناء بلاده والمعلّم غير المقتدر قاتل جان بل الذي يقتل أهون منه.

كان في المدارس 235 معلّماً وإني أخجل أن أقول أن 91 منهم عيّنوا معلّمين إرضاءً للطوائف و50 لأغراض أخرى لا تسيء بالأخلاق ولكن بالتربية الأدبية مثل أن يتجسسوا أو يقوموا بعمل آخر مثل ذلك. هذه حالة نظرت إليها الحكومة نظرة اشمئزاز وبدأت تطهّر مدارسها منهم وهي لم تتكلّف إعطاءهم تعويضات بل اضطرّت القسم الأكبر منهم الإستقالة.

دار المعلمين والمعلمات:

وإصلاحاً لهذه الحالة لم تجد وسيلة سوى الإلتجاء إلى قرارين هما على غاية من الأهمية الأول إصلاح الحالة المادية وللقيام بالأول أوجدت مدرسة المعلمين والمعلمات (دار المعلمين والمعلمات). إنّ فن التعليم فن مستقل بذاته لا يمكن لمن يحرز أعلى الشهادات أن ينجح في سلك التعليم ما لم يتعلم ذلك الفن. لذلك جربنا افتتاح دار المعلمين وانتخبنا لها الأساتذة الأكفاء وقد نجحت تجربتنا بدليل أنّ الطلاب الذين أدوا امتحان الدورة الأولى أمام أهل العلم والخبرة أثبتوا مقدرتهم وصلاحهم لأن يكونوا معلمين وذلك بعد سنة واحدة. ولما نجحت هذه التجربة أحببنا أن نجرّب الثانية وهي دور المعلمات. إنّني وإياكم ممن يقول بتعليم البنت وهو دور بلا ريب أساس الإصلاح فمهما حاولتم أن توفقوا بين أبناء الوطن لا يمكن أن تحدثوا ذلك إلاّ في البيت والبيت هو البنت والبنت العلم والعلم يجب أن يكون كثيراً بل إلى حد معين ولذا أعتقد أنّ التجربة الثانية ستنجح كما نجحت دار المعلمين.

غير أني قبل أن أنتقل من هذه النقطة،يجب أن أقول كلمة عن دار المعلمين وسبب نجاحها. إنّ بلادنا كما قلت قبلاً ينقصها أشياء كثيرة لذلك مددنا يد الطلب إلى فرنسا التي عندها الأكفاء الإختصاصيون والتي تستفيد منها بلاد أخرى راقية مثل مصر حتى أنّه قد وقع بيننا وبين مصر حادثة لا بأس من ذكرها وهي أنّنا توفقنا إلى إيجاد معلّمة ذات شهادات ومقدرة وتلزمنا أن ندفع لها 30 ليرة «أوبير» (مزدوجة) وكاد يتم الإتفاق وإذا بمندوب مصر يدفع لها 60 جنيهاً مصرياً فتركتنا وذهبت إلى مصر.

إصلاح المعلمين:

هذا من جهة الإصلاح أمّا حالة المعلمين فقد وضعت الحكومة قراراً بشأنهم أعطتهم بموجبه حقوقاً ووضعت عليهم واجبات وجعلت لهم أمل بالنجاح والترقي فإنّ رواتبهم تبدأ الآن من 16 ليرة إلى أن تصل

إلى 19 «أوبير». ثم بعد صدق الخدمة يصح للمعلم لقب أستاذ في مدارس البداية ثم يتدرّج إلى المدارس العالية فيصل راتبه إلى 43 ليرة «أوبير» ثم يستطيع أن يصل إلى درجة معلّم أساتذة فيبلغ الحد الأقصى من الراتب وهو 50 ليرة «أوبير».

هذه مراتب المعلمين الجديدة وأظن أنّنا بهذه نستطيع أن نجد معلمين أرباب أهلية.

وصف حالة المكاتب (المدارس):

ثم نظرنا إلى الأمر الثالث وهو حالة المكاتب ولا يخفى على حضرات النواب أنّ العقل الصحيح في الجسم الصحيح فإذا كان المتعلّم في مكان لا يصلح أن يكون اسطبلاً للخيل بل للبقر فماذا يرجى منه. انحشر 1000 تلميذ في مكان لا هواء فيه ولا نور نرجو أن يكون أبناء وطننا بعقول صحيحة وأجسام صحيحة ؟

ليس للحكومة سوى ثلاثة مكاتب (مدارس) رسمية وقد فكرت بإصلاحها ولكن الإصلاح دفعة واحدة لا يمكن، فالطفرة محال لذلك رأت أن تعرض على المجلس برنامج يمتد إلى 5 سنين وأوجدت مصورات لمبانٍ على طريقة صحيحة تبني الحكومة منها كل سنة ما تسمح به الحالة المالية ومتى صادق المجلس على هذا البرنامج تبدأ الحكومة بتطبيقه ولا ريب أنّ هذا أمر أساسي ولا يمكن العمل به إلاّ برأي ممثلي الشعب.

الإهتمام بالفنون الجميلة والموسيقى :

ثم نظرت في خطة ثالثة فوجدت أنّ البلاد كما أن ينقصها التعليم كذلك ينقصها شيء من متمماته وهو الفنون الجميلة ربما يعترض معترض ويقول لماذا تبدأ بالفنون الجميلة أي بالرأس قبل الذنب ولكن لا يخفى على النواب أنّ الحكومة ليست للجهال فقط بل للمتعلمين أيضاً يوجد بين أبناء البلاد كثير من المتعلمين المتنورين.

يوجد في لبنان الكبير 761 مدرسة أجنبية وخصوصية فيها 5195 طالب وطالبة فهؤلاء في حاجة أيضاً لإنارة فكرهم في المسائل الروحية أي الفنون الجميلة ــ الموسيقى. ولهذا وجدت أنّها في حاجة للنهوض بهؤلاء من وجهة فنيّة. والموسيقى ــ إذا كان الشعر صورة الروح فهي صورة الحياة. لذلك رأت الحكومة أنّها تعوزها بدليل أنّها عندما عرضت للمسابقة وضع النشيد الوطني لم يتقدّم لها سوى أجنبي واحد. لهذا فقد كلّفت نابغة لبنان الأستاذ وديع صبرا أن يتولّى هذا الفرع وعهدت إليه بتنشئة أبناء البلاد نشأة روحية وبتدريبهم على النشيد الوطني.

هذه هي الأساس (الأسس) التي بنت عليها ميزانيتها غير أنها لاحظت أمراً واحداً وهو حالة القرى فإنّه لا يمكن للحكومة أن توجد العدد الكافي من الأساتذة لذلك أرادت أن تنشيء مدرسة سمّتها المدرسة الإقليمية تَسَع 200 تلميذ - وبناء على اقتراح النواب وافقت على تخفيضها إلى 100 تلميذ والقصد منها تعليم أبناء القرى علماً ممّا يتلقونه في مدارس القرى مع قسم صناعي فإمّا أن يكتفوا به أو ينهضوا فيدخلوا مدرسة الزراعة أو الصناعة. وهذه المدرسة الإقليمية داخلية مجانية.

ثم نظرت أن التعليم العالي موجود ولكن كثيرون من أبناء البلاد يتعلمون الإبتدائي أو الثانوي وفقرهم

يمنعهم عن الذهاب للخارج لمتابعة الدرس، فأشفقت الحكومة أن لا تمدّ يدها للفقير النابغ فيكون فقره قتلاً لنبوغه لذلك قررت إرسال بعثات علمية إلى فرنسا وهذه خطة البلدان الراقية خصوصاً مصر.

هذا ما أردت أن أجمله عن النظارة فإن رأى المجلس أنه موافق فيه وإلاّ فإني أؤثر أن لا أكون بمقعد الحكومة بل الشعب لأسمع قولاً أفضل منه في السنة الآتية.

[1] « الجريدة الرسمية» لدولة لبنان الكبير، ملحق محاضر المجلس التمثيلي الثاني، جلسة 5 تشرين الثاني 1925. ويراجع، عدنان محسن ضاهر : «الموازنـة العامة بين الدستور والواقع، المناقشات في الذاكرة 1920 – 2001»، المجلد الثاني، جلسات مجلس النواب لسنة 1925، ص 714 الى 717.

ملحق رقم (2)

بيان الشيخ محمد حول إدارة الجمارك عام 1927[1]

(الثلاثاء 24 أيار 1927)

... في نحو الساعة الواحدة زوالية من صباح اليوم شبّت النار في جمرك بيروت فالتهمته بأجمعه وظلّت النار مشتعلة فيه إلى الساعة السادسة مساء أي قرابة /18/ ساعة فدهش الناس لهذا الحادث الذي يجرّ ويلات مالية كثيرة على البلاد. وقد ظهر فيه عجز الإدارة الفرنساوية فإنّ الفرنساويين قد استولوا على إدارة الجمرك منذ الإحتلال وملئوها بموظفيهم، فظهر فيها من الإختلاس ومن السرقات ومن سوء المعاملة الشيء العظيم الذي يفوق حدّ التصوّر والخيال والذي لم يقع له نظير في بلاد من بلاد الله منذ أُسِّست الجمارك، فلم يمضِ شهر إلاّ وقيل بأنّ التلياني الفرنساوي والموظف الفرنساوي الفلاني أساء الإستعمال، ومع هذا فإنّ الإدارة الفرنساوية العليا تخفي الأمر وتحمي موظفيها وغاية ما تفعله معهم أنّها تشير على موظفيها الذين ثبت عليهم الإرتكاب بأن يذهبوا إلى فرنسا. إلى أن وقع حادث أمس بعد أن كثرت الشكوك وعمّت البلوى (المصيبة)، وجاهرت الصحافة بسرقات الجمرك وباختلاسات موظفيه من الإفرنسيين ممّا دفع الألسن إلى القول بأنّ الدافع للحريق هو الرغبة في إخفاء السرقات والإختلاسات التي تضطرّ المفوضية العليا لإجراء التحقيق فيها فتفضح موظفيها الفرنسيين، ومن غريب سوء الإدارة أنّ الحريق شبّ في دائرة لا أثر فيها للمواد المشتعلة وجميعها مصنوعة من الحديد ومسقوفة بالحديد وقد أغلقت أبوابها ووضعت المفاتيح مع رجل بعيد عن الدائرة، وعهد إلى أربعة من الإخباريين بحماية الجمرك. وعندما شبّ الحريق لم يجد هؤلاء وسيلة للوصول إلى داخل النار وقمع النار، ولمّا جاء الموظفون والمساعدون لإطفاء الحريق وجدوا أنّ أفواه المياه الأربعة المهيئة لإخراج الماء مغلقة.... بيد الجمرك وقد أضاعت إدارته المفاتيح ولم يجروا في دائرة الجمرك مضخات أو وسائط لإطفاء الحريق، واشتغل الموظفون ست ساعات في تسيير البواخر المعدّة لإطفاء الحريق فلم تشتغل إذ تبيّن أنّها معطّلة. ولم يكن من وسيلة لإطفاء الحريق سوى مضخة الحكومة التي كانت تأتي بالماء من محل يبعد نصف ساعة مع العلم أنّ البواخر المخصصة لإطفاء الحريق كانت موضوعة بتصرّف الجمارك التي أرسلتها إلى عرض البحر قبل وقوع الحريق بساعات قليلة. فكأنّ لسان حال الجمرك يقول إنّ العطشان في وسط النهر يسبح دون أن يستطيع الشرب. وقدِّرت الخسائر بماية مليون فرنك وأكثر هذه المبالغ غير مضمونة في شركات الضمان. ولا يعلم بعد مقدار الخسائر التي تصيب أهالي بيروت ولبنان. ولم يقع شيء آخر يستحق الذكر والله ولي الأمر.

---

[1] يوميات الشيخ محمد الجسر لعام 1927، مصدر سابق، الثلاثاء 24 أيار.

ملحق (3)

علاقة الشيخ محمد بالصحافة ورجالاتها

أ ــ شهادة الشيخ خليل تقي الدين (سكرتير الشيخ الخاص)[1]

كان الشيخ خليل تقي الدين كاتباً في مجلس الشيوخ الذي يرأسه الشيخ محمد الجسر، وبذلك انضم إلى ثلاثة كتبة آخرين كانوا قد عينوا قبله، وهم وفاقاً لمقال الشيخ خليل تقي الدين في جريدة «الراصد» الصادرة عام 1968: «ابراهيم سليم نجار وفؤاد مغبغب وعمر أبو النصر وكان الثلاثة كتاباً وصحفيين. الأول يحرر جريدة «اللواء» والثاني يصدر مجلة «النديم» والثالث يكتب في جريدة «البلاغ» وغيرهما من صحف بيروت...

كتب الشيخ خليل تقي الدين يقول: «...وكان رئيس مجلس الشيوخ الشيخ محمد الجسر رجلاً واسع النفوذ، مرهوب الجانب يخشاه الجميع، على لطفه وطيب أرومته، ويتزلف إليه الكثيرون.

وكان رئيسنا يعرف أننا كتاب وصحفيون. ففضلاً عن زملائي الثلاثة الذين ذكرت أنا أتردد كثيراً على جريدة الأحرار لأصحابها جبران تويني وسعيد صباغة، وخليل كسيب. وكانت - «الأحرار» تصدر مجلة اسبوعية مصورة اسمها «الأحرار المصورة»، فكنت أوافيها بمقال اسبوعاً بعد اسبوع.

وذات يوم دخل الرئيس الجسر علينا، نحن كتاب المجلس الأربعة، وكان كل منا مكباً على الكتابة، يعد مقالاً لجريدته فهببنا واقفين. إلاّ ابراهيم سليم النجار فلم يتحرك من مكانه لأنه لم ير الشيخ ولا شعر بدخوله. فقد كان ضعيف النظر يضع على عينيه نظارتين ثخينتين ذات زجاج سميك فاذا قرأ أو كتب أدنى الورق من وجهه حتى يكاد يلامس عينيه.

انحنى الشيخ بقامته الجبارة على رأس ابراهيم وسأله: ماذا تكتب يا أستاذ؟ قال: مقالاً يا سماحة الرئيس ثم استدار الشيخ إلى كل منا فرأى المخطوطات أمامنا. فغضب وقال: أموظفون انتم في مجلس الشيوخ أم محررون في الصحف؟

ثم قفل عائداً إلى مكتبه ودعانا إليه واحداً بعد واحد وأخذ على كل منا عهداً بأن ينصرف إلى عمله في المجلس وينقطع عن الكتابة إلى الصحف.

ولما دخل عليه ابراهيم النجار قال له الشيخ الرئيس: أنت مدمن على الكتابة إلى الصحف فاكتب لي تعهداً خطياً بأن تكف عن ذلك بعد اليوم . فقال ابراهيم سمعاً وطاعة يا مولاي وتناول قلماً وورقة وكتب: أتعهد بأن لا أضع بعد اليوم حبراً على ورق. ووقّع التعهد وسلمه إلى الرئيس فدسه الشيخ في درجه ولم يقرأه.

أما نحن الثلاثة، فؤاد مغبغب وعمر أبو النصر، وأنا، فانقطعنا عن كتابة المقالات في المجلس وصرنا نذهب إلى ادارات الصحف فنكتب فيها ونوقّع مقالاتنا بامضاء مستعار. الا ابراهيم نجار، فلم يغيّر من عاداته شيئاً. وظل يدبّج مقالاته في المجلس، ولكن بقلم رصاص.

إلى أن كان يوم فاجأنا فيه الرئيس الجسر ثانية بزيارته، فرأى ابراهيم مكباً على أوراق مستطيلة، قليلة العرض وقلمه يجري عليها بسرعة. فانتهره الشيخ قائلاً: ألم تعاهدني، يا أستاذ أن لا تعود إلى الكتابة في الصحف. فلم يضطرب ابراهيم، بل وقف وقال بابتسامة لعينة: بلى يا سماحة الرئيس لقد عاهدتك على أن لا أضع حبراً على ورق. وها أنا أكتب بقلم الرصاص. فضحك الشيخ الرئيس وسرى عنه، وعاد إلى مكتبه وهو يقول: لم يخلق بعد من يستطيع أن يمنع كاتباً عن الكتابة».

ب ـ شهادة الكاتب الصحفي خليل رامز سركيس[2]

وفي العام الخمسين لصدور جريدة «لسان الحال»، سنة 1926، عمد الشيخ محمد الجسر، يومئذ، إلى تأليف لجنة ليوبيل الجريدة الذهبي حيث انتُخب هو رئيساً لها. ثمّ توجّه هو وأعضاء اللجنة إلى لسان الحال فزاروا صاحبها الصحافي رامز سركيس، وأنبأوه خبر اليوبيل. وفي المناسبة، ارتجل الشيخ محمد وكان آنذاك، رئيساً لمجلس الشيوخ كلمة قال فيها: «لسان الحال» لسان حالنا عرفناها في عهد إبنه صاحبها اليوم، فأجمعنا أنّ الوعي الوطني يستدعي بأن نكرّمها في عيدها الخمسين».

وفي هذا المجال يروي خليل رامز سركيس مثلاً عن علاقة الشيخ محمد بالصحافة وخاصة جريدة «لسان الحال» قائلاً: «كان الشيخ الجسر ينشر في لسان الحال بين الحين والآخر مقالات سياسية ينتقد فيها الحكم العثماني قبل إعلان دستور 1908، وكان يوقّعها بإسم مستعار حفظ سرّه في ذمّة جدّي مؤسس الجريدة آنذاك. فأرادت السلطات العثمانية أن تعرف إسم الكاتب الحقيقي. ولمّا أبى جدي أن يكشف الإسم الحقيقي لصاحب المقالات مخافة أن يعتقل فيعذّب هذا إن لم يغب في مياه البوسفور. فلذلك انصبّت النقمة على «لسان الحال» فأحرقت بنايتها إدارة ومسبك حروف ثلاث مرّات: مرّة لنشرها مقالات محمد الجسر ومرّتين لنشرها مقالات كان سليم سركيس يكتبها وهو في القاهرة...

ثمّ أنّ الشيخ الجسر يروي في شيء من تداعي الخواطر ما جرى في «لسان الحال» أيام جمال باشا أو جمال السفاح، وفحوى الخبر: أنّ أحد الضباط العثمانيين جاء في نهار من ربيع 1916 (وهو العام الذي أعدمت فيه السلطات العثمانية قافلة شهداء لبنان في ساحة البرج) إلى المطبعة الأدبية (وهو إسم مطبعة لسان الحال آنذاك)، وقال لأبي: «إنّه مبعوث من جمال باشا وقد بلغه أنّ إدارة المطبعة قد اشترت مقطعاً جديداً وطلب أن يرى المقطع». فأراه أبي إياه فأعجبه وابتسم له وقال: «حسن، حسن، هذا أفضل من المشنقة، نستعيره من وقت إلى آخر». فوافق الوالد مكرهاً غير أنّه التمس من الضابط أن يحتفظ بالمقطع ولا يردّه إلى المطبعة لأنها كثيراً ما استعملته في صناعة تجليد للكتاب المقدس والقرآن الكريم. عندها بوغت الضابط وأطرق لحظة ثم قال: «إنّه لم يعد يريد المقطع وإنّ «دولة الباشا رجل مؤمن يتّقي الله». وانتهى الأمر ولم يأخذ المقطع».

وتنقضي أعوام وينطوي حكم العثمانيين وتنتهي الحرب الكبرى ثم يعلن الإنتداب على لبنان، والشيخ محمد الجسر لا يفتأ يذكر ما تسبّبت به مقالاته النارية من إحراق بناية لسان الحال وما كان عليه أبي من براعة

في التخلّص من ورطة المقطع. لذلك عندما بلغت لسان الحال عامها الخمسين في الصدور اقترح سماحة الشيخ محمد إقامة إحتفال بيوبيلها الذهبي. وهكذا كان فأقيم الإحتفال في نادي مدرسة «الأحد» في كانون الأول 1927، حيث تكلّم فيه كل من الشيخ محمد الجسر وأمين الريحاني وخليل مطران ومحمود عزمي ووديع عقل وابراهيم المنذر وأسعد داغر ونجيب خلف وجرجي باز. وحضر الإحتفال أيضاً رئيس الجمهورية شارل دباس ورئيس الوزراء الشيخ بشارة الخوري ومعظم الوزراء ورجال السلك الدبلوماسي وممثلو الصحافة فضلاً عن جمهور من أصدقاء وقرّاء «لسان الحال». وكان ذلك أوّل احتفال بيوبيل ذهبي في لبنان.

(1) خليل تقي الدين: «مذكرات الشيخ خليل تقي الدين»، مقالات منشورة على حلقات في جريدة «الراصد»، الحلقة الثالثة، 25 نيسان 1968، ص 5.

(2) خليل رامز سركيس: «الهواجس الأقلية – من زقاق البلاط إلى كنسنغتن»، دار الجديد، بيروت، 1993، ص 17 و18.

مكتبة البحث

أولاً – المصادر الأساسية

1 - الوثائق الرسمية:

– سجل محكمة طرابلس الشرعية لعام 1327 هـ / 1909 م.

– محاضر المجلس التمثيلي ومجلسي الشيوخ والنواب المنشورة في ملاحق جريدة دولة لبنان الكبير (لبنان)، والجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية للسنوات 1922 و1923 و1924 و1925 و1926 و1927 و1928 و1929 و1930 و1931 و1932، أو المطبوعة على C. D. كمبيوتر، تنفيذ شركة صخر الكويتية للبرمجة والطباعة العربية على الحاسوب الآلي. أو المنشورة في موسوعة عدنان محسن ضاهر: «الموازنة العامة بين الدستور والواقع، المناقشات في الذاكرة 1920-2001»، دار بلال للطباعة والنشر، بيروت 2001.

وثائق الأرشيف الفرنسي

– وثائق نانت المحفوظة تحت عنوان:

I) – «Syrie – Liban», Cabinet politique, ou Documents isolés, AR / AA, AR / EA, A / S; ou AA / JC.

a) – Information

1) – Information du Haut-Commissariat, Service politique, ou Bureau politique, Relations Extérieures, sans numéros, «Election présidentielle libanaise», Beyrouth Le 3 Septembre 1931, Le 12 Septembre 1931, Le 15 Mars 1932, Le 9 Avril 1932, Le 20 Avril 1932, Le 26 Avril 1932, Le 29 Avril 1932, Le 2 Mai 1932, Le 3 Mai 1932, Le 11 Mai 1932, et Le

13 Mai 1932.

2- Information de la Sûreté Générale de :Beyrouth, Recensement et Présidence de La République Libanaise N° 2711, Le 30 Juillet 1931; N° 2816, Le 3 Août 1931; N° 3856 Le 24 Octobre 1931; N° 4319 Le 20 Novembre 1931; N° 4526, Le 2 Décembre 1931; N° 4772 Le 15 Décembre 1931; N° 354, Le 21 Janvier 1932; N° 439, Le 25 Janvier 1932; N° 471, Le 27 Janvier 1932; N° 654, Le 5 Février 1932; N° 678, Le 8 Février 1932; N° 727, Le 11 Février 1932; N° 770, Le 12 Février 1932; N° 838, Le 16 Février 1932; N° 858, Le 17 Février 1932; N° 886, Le 19 Février 1932; N° 969, Le 23 Février 1932; N° 1016, Le 25 Février 1932; N° 1041, Le 27 Février 1932; N° 1116, Le 1 Mars 1932; N° 1140, Le 2 Mars 1932; N° 1146, Le 2 Mars 1932; N° 1147, Le 2 Mars 1932; N° 1204, Le 5 Mars 1932; N° 1291, Le 11 Mars 1932; N° 1346, Le 14 Mars 1932; N° 1347, Le 14 Mars 1932; N° 1387, Le 16 Mars 1932; N° 1412, Le 18 Mars 1932; N° 1413, Le 18 Mars 1932; N° 1466, Le 21 Mars 1932; N° 1516, Le 23 Mars 1932; N° 1528, Le 23 Mars 1932; N° 1534, Le 24 Mars 1932; N° 1555, Le 25 Mars 1932; N° 1568, Le 26 Mars 1932; N° 1613, Le 30 Mars 1932; N° 1657, Le 1 Avril 1932; N° 1664, Le 2 Avril 1932; N° 1679, Le 4 Avril 1932; N° 1695, Le 4 Avril 1932; N° 1749, Le 6 Avril 1932; N° 1803, Le 9 Avril 1932; N° 1824, Le 12 Avril 1932; N° 1910, Le 16 Avril 1932; N° 1924, Le 18 Avril 1932; N° 1975, Le 20 Avril 1932; N° 2027, Le 25 Avril 1932; N° 2051, Le 26 Avril 1932; N° 2052, Le 26 Avril 1932; N° 2093, Le 28 Avril 1932; N° 2111, le 29 Avril 1932; N° 2112, le 29 Avril 1932; N° 2117, le 30 Avril 1932; N° 2174, Le 3 Mai 1932; N° 2234, Le 9 Mai 1932; N° 2287, Le 11 Mai 1932; N° 2295, Le 12 Mai 1932; N° 2312, Le 13 Mai 1932; N° 2340, Le 14 Mai 1932; N° 2388, Le 18 Mai 1932; N° 2459, Le 23 Mai 1932; N° 2587, Le 31 Mai 1932; N° 3184, Le 9 Juillet 1932; N° 3250, Le 13 Juillet 1932; N° 3448, Le 26 Juillet 1932; N° 3449, Le 26 Juillet

1932; N° 3613, Le 5 Août 1932; N° 3686, Le 9 Août 1932. et 561, le premier Décembre 1932.

b) – Des Notes:

Sujet, A/S. de L'Election présidentielle au Liban: Beyrouth 10 Août 1931, Le 16 Octobre 1931, Le 29 Avril 1932, Le 6 Mai 1932, Le 10 Mai 1932, Tripoli Le 20 Mai 1932, Le 27 Mai 1932, et Novembre 1932 (sans auteur et sans date).

C) – Réformes et Renseignements:

Sujet de la Succession à La Présidence de La République Libanaise. Beyrouth, Le 16 Septembre 1931, Le 24 Mars 1932, Le 30 Mars 1932, Le 1 Avril 1932, Le 11 Avril 1932, et Tripoli, Le 12 Mai 1932, _ 148/S.P.

d) – Remarques des Presses:

Damas Le 1/3/1932, N° 44 / SP2

Beyrouth Le 18/3/1932, N° 11.

Beyrouth Le 20/4/1932, (s. n.)

Beyrouth Le 21/4/1932, (s. n.)

e) - Télégrammes secrets:

Beyrouth, Le 23/7/1931, N° 3.178

Beyrouth, Le 9/3/1932,(s.n.)

Beyrouth, Le 9/5/1932, N° 1.581 – 84.

Beyrouth, Le 9/5/1932, N° 1.585 – 88

ـ وثائق أرشيف محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية في «الكي دورسي» Quai d'Orsay المحفوظة تحت اسم ARCHIVES ETRANGERES.

1) Télégrammes à L'arrivée (de Ponsot).

– N° 1008 et 1009, Beyrouth le 22 Mars 1932.

– N° 1010 et 1011, Beyrouth le 11 Avril 1932.

– N° 1012, Beyrouth le 13 Avril 1932.

– sans N°, Tripoli, le 16 Avril 1932.

– N° 1016, 1017 et 1018, Beyrouth le 19 avril 1932.

– N° 1019, Beyrouth le :21 Avril 1932.

– N° 1020, 1021 et 1022, Beyrouth le 22 Avril 1932.

– N° 1023 et 1024, Beyrouth le 25 Avril 1932.

– N° 1026, 1027 et 1028, Beyrouth, 3 Mai 1932.

– N° 381, Beyrouth le 19 Mai1932.

2) **Télégrammes du ministre des Affaires étrangères:** Paris le 23 Mars, réponse au télég- N° 1008; Paris le 2 Avril 1932, Réponse au télég- N° 1009 et 1010; Paris le 30 Avril Réponse au télég- N° 242 et 243 et 244.

3) **Note**, le 12 Avril 1932, A.S. de l'élection présidentielle au Liban. et note, Beyrouth le 13 Mai 1932. A/S. crise présidentielle libanaise.

4) **Compte-rendu** (Bounoure), le 21 Avril 1932

5) S/C. Télégramme

a) A monsieur Doumer, Président de la république français (Paris S.N.T., et s.D)

b) A monsieur Tardieu, Président du conseil, ministre des affaires étrangères (Paris, S.N., et S.D.)

c) au conseil de la Société des nations,Genève, (S.N,et S.D).

6) **Renseignements** fournis par Nagib Armanazi, nationaliste syrien, le 22 avril 1932 (s.n).

7) N° 364, Paris le 6 Mai 1932, Le MEMORANDUM d'un entretien entre M. Tétreau et M. Émile Éddé au sujet de sa candidature à la présidence de la République Libanaise.

III - Arrêtés officiels:

Arrêté N° 326 du Général Gouraud, Le 1 Septembre1920.

Arrêté N° 445 du Secrétaire Général du Haut-Comissariat Robert de Caix, 26 Octobre 1920.

Arrêté L.R. /55 du Haut-Commissariat, Beyrouth, Le 9 Mai 1932, Henri PONSOT.

Arrêté L.R. / 56 (du H. C.), Beyrouth, Le 9 Mai 1932, Henri PONSOT....

Décret Législatif N° 1 / L, Beyrouth, Le 10 Mai 1932, Charles Debbas, approuvé: Le 10 Mai 1932, N° L / 57, H. PONSOT.

Décret Législatif, N° 4 / L, Beyrouth, Le 27 Mai 1932, Charles Debbas.

2 - الوثائق الخاصة بالشيخ محمد الجسر

- رسالة مدير المعارف العثمانية في 23 أوغستوس 1322 مارثيه-الموافقة 1903م.
- عقد شراكة الشيخ محمد مع آل شقير على إنشاء شركة تجارية.
- رأي الشيخ محمد في تنظيم البلديات والإصلاح الإداري والتربوي في سورية ولبنان في ظل الإنتداب الفرنسي، والعلاقات اللبنانية العربية...
- مشروع إحداث البكالوريا اللبنانية
- نظام المعلّمين والمدارس الرسمية.
- نظام المكتبة الوطنية
- نظام الموظفين والمأمورين.

بالإضافة إلى أوراق خاصة كثيرة تتعلّق بفواتير وإيصالات مالية وعرائض تعود إلى العهدين العثماني والإنتدابي.

3 - اليوميات والمذكرات المخطوطة

1. يوميات الشيخ محمد للسنوات 1923 و1924 و1927.
2. مذكراته للأعوام 1926-1932، وعلاقته برئيس الجمهورية شارل دباس والمفوضية السامية.
3. مخطوط الشيخ محمد عن والده الشيخ حسين.
4. شهادة المؤرخ يوسف ابراهيم يزبك، تاريخ 12 تشرين الثاني 1962.
5. شهادة أديب الروماني.
6. رسالة الشيخ سعيد سعد الدين خالد.

ثانيـاً - المقابلات الشفوية التي أجراها باسم الجسر

وهي عبارة عن مقابلات أجراها الدكتور باسم الجسر نجل الشيخ محمد مع كلّ من: أمّه منتهى الزين وعمّه الشيخ نديم، وإخوته حسين وعدنان ورشاد، ونقيب المحامين الأسبق جان جلخ والأب يوسف الجعيتاوي والأب يواكيم مبارك واسماعيل الشهال والمحامي نوفل الياس والقاضي جميل الشهال والشيخ منير الملك والمؤرخ يوسف ابراهيم يزبك، والشيخ نور الدين الرفاعي والنائب السابق سامي كنعان، والمؤرخ منير اسماعيل وسكرتير المفوضية الفرنسية وترجمانها يوسف مبارك، ومسؤول الأمن العام في المفوضية الفرنسية عام 1932 الكاتب الفرنسي بيار روندو Rondot وغيرهم.

ثالثـاً - المصادر والمراجع العامة والخاصة

- أبو شهلا، ميشال: «المقاطعة»، على هامش الحوادث، جريدة «المعرض البيروتية»، المجلد الثاني 25-48، العدد 31، شباط / نيسان 1931، من العدد 937 إلى العدد 947، ص 4.
- البعيني، نجيب: «ذكريات شكيب أرسلان عن الحرب الكونية الأولى وعن المجاعة في سوريا ولبنان»، الطبعة الأولى، دار نوفل، بيروت 2001.
- بيهم، محمد جميل: «**لبنان بين مشرّق ومغرّب**»، بيروت 1969.
- تقي الدين، الشيخ خليل: «مذكرات سفير»، قصص من حياتي، مقالات منشورة

في 20 حلقة أسبوعية، في جريدة «الراصد» البيروتية، من 11 نيسان إلى 22 آب 1968.
- تقي الدين، الشيخ خليل: «الشيخ محمد الجسر كما عرفته»، جريدة «النهار»، العدد 374، 14 تشرين الثاني 1934.
- الجسر، الشيخ حسين: «الرسالة الحميدية في حقيقة الديانة الإسلامية وحقيقة الشريعة المحمدية»، الطبعة الأولى 1888، والطبعة الثانية 1933، والطبعة الثالثة تقديم وتحقيق خالد زيادة، منشورات جروس برس، والمكتبة الحديثة، طرابلس (د. ت.).
- الجسر، الشيخ حسين: «نزهة الفكر في مناقب الشيخ محمد الجسر»، طرابلس 1888.
- الجمهورية اللبنانية، مجلس النواب: «الدستور اللبناني الصادر بتاريخ 23 أيار 1926 مع جميع تعديلاته»، منشورات مجلس النواب اللبناني، بيروت 1990.
- الحكيم، يوسف: «سورية والعهد العثماني»، ذكريات الحكيم (1)، المطبعة الكاثوليكية، الطبعة الأولى، بيروت 1966.
- حلاّق، حسّان: «دراسات في تاريخ لبنان المعاصر»، دار النهضة العربية، بيروت 1985.
- الخوري، بشارة خليل: «حقائق لبنانية» 3 أجزاء، الجزء الأول، مذكرات من 10 آب سنة 1890 إلى 20 أيلول 1943، صدرت الطبعة الأولى عن منشورات مجلة «أوراق لبنانية»، عام 1960، والطبعة الثانية عن الدار اللبنانية للنشر الجامعي، أنطلياس (بيروت)، لبنان 1983.
- الخوري، بشارة (الأخطل الصغير): «إلى سماحة الرئيس المحبوب الشيخ محمد الجسر»، قصيدة نشرت في جريدة «زحلة الفتاة»، السنة 19، العدد 20، الخميس 28 آذار 1929.
- الخوري، بشارة (الأخطل الصغير): «الأستاذ الجسر ومشروع الإنتخاب»، جريدة «البرق»، السنة 23، العدد 3390، في 19 كانون الثاني 1931.
- الخوري، بشارة (الأخطل الصغير): «مرشح الأرسلانيين»، جريدة «البرق»، السنة 21، العدد 3412، في 22 تشرين الثاني 1931.
- الخوري، بشارة (الأخطل الصغير): «رئاسة الجمهورية شغل البلاد الشاغل»،

افتتاحية جريدة «البرق»، السنة 23، العدد 3431، في 22 نيسان 1932.

– دي طرازي، فيليب: «إرشاد الأعارب إلى تنسيق الكتب في المكتبات»، وزارة التربية الوطنية، بيروت 1947.

– رفيق، محمد التميمي، وبهجت، محمد: «ولاية بيروت» قسمان، مطبعة الإقبال، بيروت 1335 هـ/ 1333 مارثية / 1916م، أعيد طبعها، طبعة ثالثة عن دار لحد خاطر، بيروت 1987.

– الرياشي، اسكندر: «قبل وبعد 1918-1941»، مطابع الحياة، بيروت 1953.

– الرياشي، اسكندر: «الأيام اللبنانية»، الطبعة الأولى، دار الحياة، بيروت 1957.

– الرياشي، اسكندر: «الفاجعة الوطنية الكبرى»، جريدة «الصحافي التائه»، العدد 22، 14 تشرين الثاني 1934، ص 3.

– زكور، ميشال: «حول تعديل الدستور»، جريدة «المعرض الأسبوعية»، المجلد الأول، 1-24، العدد 20، أيلول/ كانون الأول 1927، من العدد 617 إلى العدد 663، دار النهار للنشر، بيروت (دون تاريخ)، ص 8.

– زكور، ميشال: «مجلس النواب»، على المكشوف، جريدة «المعرض الأسبوعية»، المجلد الثاني 25-48، العدد 36، أيار – آب 1932، من العدد 997 إلى العدد 1013، دار النهار للنشر، بيروت (د. ت.)، ص 9.

– زكور، ميشال: «مجلس النواب في ثلاث سنوات»، جريدة «المعرض الأسبوعية»، المجلد الثاني 25-48، العدد 36، أيار – آب 1932، ص 9.

– زكور، ميشال: «ضجّة التشكيلات الجديدة»، جريدة «المعرض الأسبوعية»، المجلد الثاني 25-48، العدد 26، كانون الأول 1929 / كانون الثاني 1930، من العدد 882 إلى العدد 890، ص 4.

– زكور، ميشال: «فإذا رميت أصابني سهمي»، على هامش الحوادث، جريدة «المعرض الأسبوعية»، المجلد الثاني 25-48، العدد 34، كانون الأول 1931 / كانون الثاني 1932، من العدد 947 إلى العدد 984، ص 4.

– زكور، ميشال: «المقاطعة»، افتتاحية جريدة «المعرض الأسبوعية»، المجلد الثاني 25-48، العدد 31، شباط / نيسان 1931، من العدد 937 إلى العدد 947، ص 1.

– زكور، ميشال: «الدستور في خطر»، جريدة «المعرض الأسبوعية»، المجلد الثاني 25-48، العدد 34، تشرين الثاني 1931 / كانون الثاني 1932، من العدد 947 إلى العدد 984، ص 5.

– زكور، ميشال: «الإحصاء»، جريدة «المعرض الأسبوعية»، المجلد الثاني 25-48، العدد 34، ص 7.

– زكور، ميشال: «الشيخ محمد كما عرفته»، جريدة «المعرض الأسبوعية»، المجلد الثاني 25-48، العدد 40، تشرين الثاني 1934 / كانون الثاني 1935، من العدد 1035 إلى العدد 1046، ص 10.

– سالم، يوسف: «50 سنة مع الناس»، دار النهار للنشر، بيروت 1975.

– سالنامه جبل لبنان، سنة 1306 هـ/ 1888-1889.

– سركيس، خليل: «الهواجس الأقلية – من زقاق البلاط إلى كنسنغتن»، دار الجديد، بيروت 1993.

– الشمالي، فؤاد: «أساس الحركات الشيوعية في البلاد السورية»، دون نشر، بيروت دون تاريخ.

– الشمالي، فؤاد: «نقابات العمال»، منشور، بيروت 1930.

– ضاهر، عدنان محسن: «الموازنة العامة بين الدستور والواقع، المناقشات في الذاكرة 1920-2001»، النصوص الكاملة لمحاضر مجلس النواب (15 مجلداً)، دار بلال للطباعة والنشر، بيروت 2001.

– ضاهر، مسعود: «لماذا رفضت فرنسا وصول مسلم إلى رئاسة الجمهورية اللبنانية»، سلسلة مقالات منشورة في ثلاث حلقات في جريدة «السفير» البيروتية، السنة السادسة، الأعداد 1773 و1779 و1785، بيروت 1973.

– عقل، فاضل سعيد، وحنين، رياض: «ميشال زكور، حكاية عصامية وتاريخ حقبة»، المطبعة الكاثوليكية، عاريا – لبنان، الطبعة الأولى 1968.

– العكاري، نصوحي: «الشيخ محمد الجسر حياته، آراؤه السياسية 1881-1934»، رسالة أعدّت لإنجاز مقررات الكفاءة في التاريخ، كلية التربية، تشرين الأول 1973، إشراف عصام شنبور، غير منشورة.

– فريد بك، محمد (المحامي): «تاريخ الدولة العلية العثمانية»، دار الجيل، بيروت 1977.

– كوثراني، وجيه (تقديم ودراسة): «وثائق المؤتمر العربي الأول 1913»، كتاب المؤتمر والمراسلات الدبلوماسية الفرنسية المتعلقة به»، الطبعة الأولى، دار الحداثة، بيروت 1980.

– مؤلف مجهول (رسام من عصبة العشرة): «رجال السياسة والزعامة كما يصورهم رسام»، جريدة «المعرض الأسبوعية»، المجلد الثاني 25-48، العدد 28، أيار – تموز 1930، من العدد 903 إلى العدد 915، ص 7-8.

– الملاح، عبد الله: «محاضرات في علم المكتبات»، المطبعة العربية، بيروت 2002.

– ميقاتي، محمد نور الدين عارف: «طرابلس في النصف الأول من القرن العشرين»، أوضاعها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، الطبعة الأولى، بيروت 1968.

– نجار، ابراهيم: «في ذمّة الله وجواره يا كريم الصفات والأخلاق»، جريدة «النهار»، العدد 373، تاريخ 13 تشرين الثاني 1934، ص 1 و5.

المراجع باللغات الأجنبية:

– AKKARI, Wajih Sami: «Shaykh Muhammad AL-JISR: A Sunni Muslim in Lebanese politics», A Thesis presented for the degree of the Master of Arts, Department of History and Archaeology, American University of Beirut, Lebanon, December, 1992 (Not Published).

– ATIYA, Najla: «The Attitude of the Lebanese Sunnis towards the states of Lebanon», A Thesis for the degree of Doctorate, University of London, 1973 (Not Published).

– Bulletin Mensuel des Actes Administratifs du Haut-Commissariat, 1920.

COULAND, Jacques: «Le Mouvement Syndical au Liban (1919-1946)», son Evolution pendant Le Mandat Français de L'Occupation à

L'Evacuation et au Code du tavail, Editions Sociales, Paris 1970.

– ISMAÏL, Adel: «Documents Diplomatiques et Consulaires relatifs à L'histoire du Liban et des Pays du Proche-Orient du XVII Siècle à nos Jours», Les Sources Françaises, 32 Tomes, Correspendance Consulaire de Beyrouth, Saida, Tripoli et Turquie, Beyrouth 19751982-.

– YOUNG, Georges: «Corps de Droit Ottoman», 7 Vols, Oxford, London 1905.

رابعاً – الجرائد والمجلات

– «الأرز»، السنة 29، العدد 230، 5 حزيران 1924.

– «البرق»، السنة 21، العدد 3188 في 4 آذار 1929، والعدد 3264 في 2 أيلول 1929، والعدد 3327 تاريخ 31 كانون الثاني 1930. والسنة 22، العدد 3368 تاريخ 14 تموز 1930، والعدد 3379 تاريخ 21 تشرين الأول 1930، والعدد 3386 تاريخ 15 كانون الأول 1930. والسنة 23، العدد 3390 تاريخ 19 كانون الثاني 1931، والعدد 3395 تاريخ 17 آذار 1931، والعدد 3412 تاريخ 22 تشرين الثاني 1931، والعدد 3420 تاريخ أول كانون الثاني 1932، والعدد 3430 تاريخ 15 نيسان 1932، والعدد 3431 تاريخ 22 نيسان 1932.

– «البيرق»، العدد 5161، تاريخ 14 تشرين الثاني 1934.

– «الراصد»، (نيسان – آب 1968).

– «زحلة الفتاة»، السنة 18، الأعداد 59 و60 و61 و62 و63 عامي 1923 و1924. والسنة 19، العدد 20، سنة 1929.

– «السفير»، السنة السادسة، الأعداد 1773 و1779 و1785، سنة 1973.

– «لسان الحال»، السنة 56، 21 نيسان 1932.

– «الصحافي التائه»، العدد 69 سنة 1923، والعدد 22 سنة 1934.

– «المعرض»، المجلد الأول (1-24)، الصادر عن دار النهار للنشر والتوزيع، تقديم

وتنسيق باسم الجسر ومسعود ضاهر، دون تاريخ. الأعداد المعتمدة واردة في نص الهوامش.

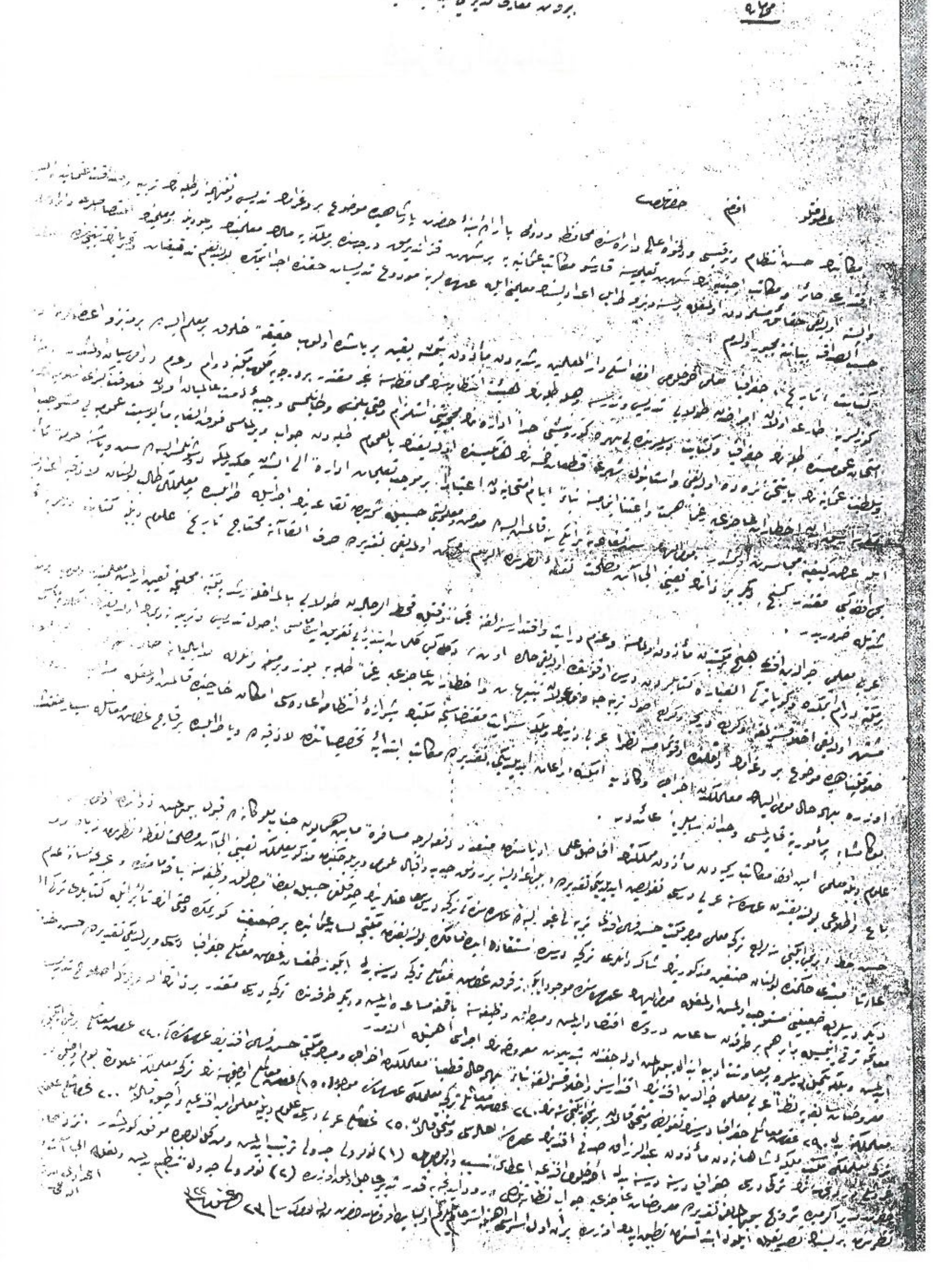
- «النهار»، الأعداد 373 و374 سنة 1934، والعدد 674 و676 سنة 1935.
- «اليقظة»، العدد 3 سنة 1929، والأعداد 7 و8 و9 سنة 1930.

فهرس الوثائق

الرقم	المضمون
1.	رسالة الشيخ محمد إلى مدير المعارف العثمانية 1322 مارثية/ 1906م.
2.	الصفحة الأولى من يوميات الشيخ محمد لعام 1924.
3.	الصفحة الأولى من نص «ماهية البلديات حقوقياً»، عام 1924.
4.	الصفحة الأولى من نص نظام المعلّمين (المدرّسين) عام 1925.
5.	الصفحة الأولى من نص مشروع الشيخ محمد لإصلاح نظام المعارف في البلاد السورية عام 1926.
6.	الصفحة الأولى من نص مشروع إحداث البكالوريا اللبنانية/ كانون الثاني 1926.
7.	الصفحة الأولى من نص نظام المكتبة الوطنية كما أعدّه الشيخ محمد عام 1925.
8.	الصفحة الثالثة من نص نظام المأمورين (الموظفين) كما أعدّه الشيخ محمد عام 1926.
9.	الصفحة الأولى من محاضر جلسات مجلس الشيوخ اللبناني 1926-1927.
10.	عريضة مطالبة بانتخاب الأمير جورج لطف الله رئيساً للجمهورية عام 1929.
11.	الصفحة الأولى من مذكرات الشيخ محمد لعام 1932.
12.	مقابلة الشيخ محمد للشيخ بشارة الخوري في 13 آذار 1932.
13.	نتيجة لقاء الشيخ محمد بالمفوّض السامي بونسو في 27 نيسان 1932.
14.	برقية أهالي طرابلس إلى وزارة الخارجية الفرنسية ورئاسة الحكومة وعصبة الأمم 16 نيسان 1932.
15.	برقية زعماء المسلمين إلى عصبة الأمم (دون تاريخ).
16.	موقف نجيب الأرمنازي ورياض الصلح من انتخابات 1932 الرئاسية.
17.	الصفحة الأولى من تقرير بونسو عن زيارته للبطريرك العريضة بعد تعليق الدستور (10 أيار 1932).
18.	الصفحة الأولى من التقرير عن لقاء المرشح إميل إده بالسيد تيترو، 27 نيسان 1932.
19.	الصفحة الأولى من وصية الشيخ محمد عام 1932.
20.	شجرة عائلة الجسر.

الوثيقة رقم (1)

رسالة الشيخ محمد إلى مدير المعارف العثمانية 1322 مارثية/ 1903م



الوثيقة رقم (2)

الصفحة الأولى من يوميات الشيخ محمد لعام 1924

الثلاثاء اول كانون ثاني سنة ١٩٢٤

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

هذا مبدأ السنه الجديدة على الحساب الغربي وقد درج القوم على اعتباره مبدأ لسنتهم رغم اختلاف المذاهب والاديان بسبب المعاملات المالية مع اوروبا وبسبب قيام الاحتلال والانتداب الفرنساوي في هذه البلاد وللسنين اعتبارات واصطلاحات لا دخل لها في الدين وفي العادات غير ان الاحتفال بها على طقس قوم من الاقوام يجعل لها تأثيرا روحيا في النفوس . وهذا ما الاحظه وارى ان المسلمين يجب عليهم الاحتفال في اول سنتهم ليبقى لها اثر في النفوس واذا لم يفعلوا فانها تندرس على توالي الايام

كان النهار لطيفا للغاية وهو اشبه بايام الربيع من سائر الايام . احتفل في المفوضية العليا بالعيد وذهبنا الى هناك وكان الجمع كبيرا ولكن الاكثرية كانت من الاجانب والفرنجة وهذا ما انتقدته على الاهلين وخصوصا المسلمين فان العيد ليس عيدا دينيا وكأنه كان الواجب يقضي عليهم بالذهاب والتجامل مع المفوض السامي وخصوصا ان الجنرال ويغاند يتحبب اليهم ويظهر ميله نحوهم . وهذا خطأ سياسي يجب تلافيه . استقبلنا الجنرال بكل احترام واكرام . وقد قال المسيو جيكار حين شهدته ان الجنرال يحب مقابلتي في اقرب حين فاجبته الى ذلك بانتظار دعوته — وزرت بعد هذه عدة بيوت من الذين اعتادوا قبول الزيارات في رأس السنه . وانصرفت — جعل الله عامنا الجديد عام خير وسلام واما

الاربعاء ٢ كانون ثاني سنة ١٩٢٤

في مثل هذا اليوم من عام ١٦٣٥ اسس الكاردينال ريشيلو الشهير المجمع العلمي الفرنسي . برزت الغزالة فكان النهار لطيفا وبديعا للغاية . تم الاتفاق بين فرنسا وتشيكوسلوفاكيا وعقد بينهما معاهدة حربية وسياسية — لا تزال الحالة مضطربه في اليونان ولم يستقر رأيهم على امر . خرج منطاد عظيم يسمى (ديسمود) وهو فرنساوي يطوف فوق الصحراء في افريقيا فهبت عليه العواصف وسقط رجاله وقائده في البحر . وقد دام التحري عليه اكثر من اسبوع الى ان عثروا على الجثث وهي تكبــــ

٢/...

الوثيقة رقم (3)

الصفحة الأولى من نص «ماهية البلديات حقوقياً»، عام 1924

ماهية البلديات حقوقيا

[illegible]

الوثيقة رقم (4)

الصفحة الأولى من نص نظام المعلمين (المدرّسين) عام 1925

وظائف المعلمين

مادة يلزم ان يحضروا الى المدرسة في الوقت الذي يعينه الناظر للحضور
اعني قبل الوقت المعين لحضور التلامذة بربع ساعة وذلك للمحافظة
على التلامذة خوفاً من وقوع تشويش او جدال او غير ذلك من عدم التكلم
باللغة التي يعينها الناظر في ذلك الوقت كما انه يلزم على المعلمين ان يتكلموا عليهم
مع التلامذة باللغات في مدة الدروس وغيرها الا وقت التفريح
عند دخول الوقت المعين لحضور التلامذة يلزم يومياً على المعلمين مبادرة

مادة ٢ ان يتفقدوا التلامذة ويرقموا اسماء من تأخر عن الوقت المعين ومن لم يحضر
ثم يعرضونها على الناظر لمجازاتهم

مادة ٣ هم ممنوعون ان يتسامروا مع التلامذة مطلقاً بل يجب ان يكونوا
في كل حلاوة ووقار

مادة ٤ يلزمهم ان يجلسوا في اوطة التلامذة على الشبابيك بحيث يكون التلامذة من قدامهم وذلك لمنع التشويش واللعب وغير ذلك
من رقم اسماء التلامذة المخالفين للمواد الآتية وتبليغ ذلك على عيد المجلس

الوثيقة رقم (5)

الصفحة الأولى من نص مشروع الشيخ محمد لإصلاح نظام المعارف في البلاد السورية عام 1926

الوثيقة رقم (6)

الصفحة الأولى من نص مشروع إحداث البكالوريا اللبنانية/ كانون الثاني 1926

الوثيقة رقم (7)

الصفحة الأولى من نص نظام المكتبة الوطنية كما أعدّه الشيخ محمد عام 1925

دولة لبنان الكبير

ETAT DU GRAND LIBAN

عدد

Beyrouth, le

الوثيقة رقم (8)

الصفحة الثالثة من نص نظام المأمورين (الموظفين) كما أعدّه الشيخ محمد عام 1926

الوثيقة رقم (9)

الصفحة الأولى من محاضر جلسات مجلس الشيوخ اللبناني 1926-1927

مجلس الشيوخ اللبناني

الدورة الاولى لعام ٩٢٦ - ٩٢٧

العدد الاول

الاجتماع الاول

بيروت في ١٩ تشرين الأول سنة ١٩٢٦

فهرست

(١) [illegible]

(٢) انتخاب الرئيس [illegible]

عقد مجلس الشيوخ جلسته الاولى في الدورة العادية سنة ١٩٢٦ في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الموافق ١٩ تشرين الأول سنة ١٩٢٦ برئاسة أكبر الاعضاء سناً حضرة الشيخ سليم افندي نجار وبحضور حضرة رئيس الوزارة ووزير الداخلية والمسيو سولومياك مندوب المفوضية العليا لدى الجمهورية اللبنانية وحضر الجلسة جميع الأعضاء وما عدا كلاً من تويني وجبران بك مجلس الموجودين باجازة في الخارج

وكلف الرئيس اصغر الاعضاء سناً بالجلوس في كرسي السكرتيرية متولاها الاستاذ اميل اده والشيخ يوسف اسطفان ثم أعلن افتتاح الجلسة والقى الكلمة الآتية:

أيها السادة

لا تستغربوا تأثري ولا تنكروا اضطرابي لوقوفي هذا الموقف لأول مرة مالي سقت اليكم تحت الحفظ مخفوراً بالمتقمص الجند … حضرة رئيس الحكومة بالذات ولا ذنب جنيته الا لأنه حكم علي بأني أكبر الأعضاء في هذا المجلس سناً على أثر غياب الزميل الكريم تخلصه تويني وتذكرون اني لم أرضخ للحكم فوراً واني … لا على الرئاسة ولكن عنز مع الزميل الذي لا اسميه احتراماً وتكرمة ولما لم يجد اعتراض … لم يسعني إلا الامتثال وها أنا افتتح الجلسة الأولى للدورة الأولى العادية لمجلس الشيوخ عملاً بالمادة ٤٢ من القانون الأساسي وقبل أن نعود الى الانتخاب اسمحوا لي أيها السادة بكلمة وجيزة لرئاستي القصيرة

ان الدورة الحاضرة مخصصة بحكم المادة ٣٢ من القانون الأساسي للبحث في الميزانية وتقريرها قبل كل عمل آخر ومعلوم أن التدقيق في الميزانية وتقريرها من أهم أعمال المجالس النيابية فان الأمم كالأفراد يترتب عليها تقدير نفقتها ومداخيلها وتقرير الصرف على أساس الدخل ولا تأمن الأمم كالأفراد بغير هذا الترتيب من السير في أمورهم على غير هدى فيصيرون الى العجز والخراب وهم لا يشعرون.

أما وضع الميزانية وتقدير الصرف والدخل فعائد للسلطة التنفيذية ولما البحث فيها وتصديقها فعائد للمجالس النيابية وهي المهمة التي يجب أن ننصرف اليها في الستين يوماً التي عينها القانون للدورة العادية الحاضرة ولا شك ان لنا من هذه المدة متسعاً من الوقت للتدقيق والتنقيب في أبواب الميزانية اذا أتينا العمل بالترتيب المقرون بما يجب من الاهتمام والاجتهاد واذا كان الكلام الأول في الميزانية لإخواننا النواب قلنا الحق في ذات الوقت في الاطلاع على الميزانية والاحاطة بأبوابها وتفهمها فصلاً فصلاً وهو الدرس الابتدائي التمهيدي الذي لا غنى عنه حتى إذا أفضت الميزانية إلينا بعد تقريرها في المجلس النيابي نكون على أتم الاستعداد للبحث النهائي فيها وتقريرها ولا شك انه اذا خلصت النيات لا يحول مانع من الاتفاق مع الوزارة والنواب على تقرير الميزانية حسبما تقتضيه المصلحة العمومية

واذا جاز لي باعتبار السن والخبرة أن أبدي أمنية في ساعة رئاستي الزائلة أسأل زملائي الكرام أن نضع نصب أعيننا حاجتنا الملحة الأولى للتفاهم والتعاضد مع المجلس النيابي حتى لا تكون بيننا مناظرة لا على الخير وعلى ما فيه مصلحة الأمة وحاجتنا الأخرى لمؤازرة الحكومة في سبيل تحقيق مصلحة البلاد فان التقلب والابدال آفة الحكومات الدستورية … خير واصلاح الأمر الثبات والادمان والتروي في الأعمال

واشفع هذه الأمنية بأملي أن تكون دورة مجلسنا هذه دورة مثمرة مشكورة نعمل فيها يداً واحدة بالتساهل واللين والإخلاص بيننا فيكون من سلك الشيوخ أمثولة وقدوة للتساهل والإخلاص والوئام الذي يجب أن ترتبط به جميع العناصر التي تؤلف لبناننا الوطيد الأركان ان شاء الله برعاية الدولة المنتدبة التي نحيي في بدء دورتنا فخامة مفوضها السامي الجديد راجين أن يكون عهد ولايته عهد سلام واصلاح وفلاح

في ١٩ تشرين الأول سنة ١٩٢٦ سليم يوسف نجار

ثم دعي الأعضاء الى انتخاب رئيس المجلس فأديرت صندوقة الانتخاب وانتدب كل من الشيخين عبد الله بيهم ويوسف اسطفان لفتحها وأحصيت الأوراق فكان عددها ١٤ بعدد الشيوخ الحاضرين ثم تليت فنال سماحة الشيخ محمد الجسر سبعة أصوات والشيخ حبيب باشا السعد سبعة أصوات وانسحب على أثر ذلك منتصف الأعضاء وهم الشيخ محمد الجسر والشيخ محمد الكستي وعبد الله بك بيهم ويوسف بك نمور والحاج حسين الزين والامير سامي ارسلان

فأعلن الرئيس ايقاف الجلسة لعدم تكامل النصاب القانوني

الوثيقة رقم (10)

عريضة مطالبة بانتخاب الأمير جورج لطف الله رئيساً للجمهورية عام 1929

بيروت

سماحة رئيس مجلس النواب اللبناني ومعالي حضرات النواب المحترمين

لا يخفى حضراتكم حالة البلاد الاقتصادية وما تعانيه من الضائقة المالية واشتداد تيار المهاجرة والحاجة القصوى الى المشاريع العمرانية التي تنعش الآمال وتحول دون الهجرة المتواصلة ولما كان وجود الأمير جورج لطف الله المشهور بحبه لوطنه لبنان وتعلقه بالدولة المنتدبة رئيساً للجمهورية اللبنانية مما يشجع أصحاب رؤوس الأموال من اللبنانيين الموجودين في المهجر على القيام بمثل تلك المشاريع العمرانية نظراً لمركزه الاجتماعي والمالي نطلب من مجلسكم الموقر بصفته وكيلاً عن الأمة اللبنانية كي يعمل لمصلحتها ومنفعتها ان ينتخب الأمير المشار اليه رئيساً للجمهورية في الانتخابات القادمة وبذلك تدوم ثقة الأمة بنوابها متمنية لهم دوام التوفيق



الوثيقة رقم (11)

الصفحة الأولى من مذكرات الشيخ محمد لعام 1932

NOVEMBRE

DÉCEMBRE

الوثيقة رقم (12)

مقابلة الشيخ محمد للشيخ بشارة الخوري في 13 آذار 1932

SURETE GENERALE
-:-:-:-:-:-

Beyrouth, le 16 Mars 1932

D. 50

INFORMATION N° 1387
-:-:-:-:-:-:-:-:-

SOURCE : SURETE BEYROUTH le 16-3-32
PRESIDENCE DE LA REPUBLIQUE

CHEIKH DJISR a signifié à Béchara Kheury qu'il ne doit plus compter sur son appui pour la Présidence de la République, attendu qu'il est lui-même candidat.

Jusqu'à ces derniers temps Djisr avait laissé espérer à Béchara Kheury qu'il le soutiendrait contre Habib Pacha et Emile Eddé.

الوثيقة رقم (13)

نتيجة لقاء الشيخ محمد بالمفوّض السامي بونسو في 27 نيسان 1932

D 5

SURETE GENERALE

Beyrouth, le 28 avril 1932.

INFORMATION N° 2093

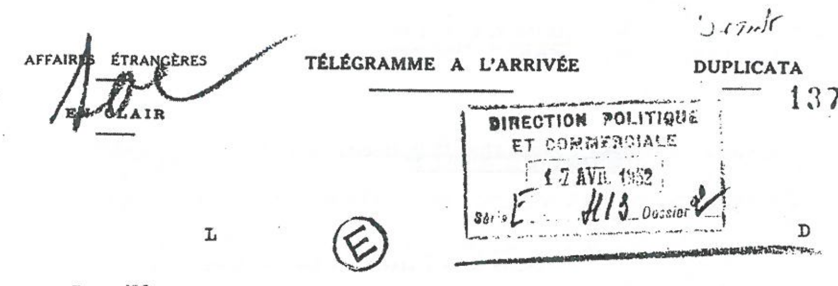
Source: Sûreté Générale - Beyrouth.
A/S. CAMPAGNE PRESIDENTIELLE -

A l'issue de la réunion qu'il eut hier avec M. Ponsot, le Cheik Djissr a declaré que le Haut-Commissaire lui a affirmé n'avoir aucun candidat pour la présidence et que la date des élections serait fixée après les fêtes nécessitées par la présence de la Flotte italienne à Beyrouth.

DIRECTEUR DE LA SURETE GENERALE
INSPECTEUR GENERAL DES POLICES

الوثيقة رقم (14)

برقية أهالي طرابلس إلى وزارة الخارجية الفرنسية ورئاسة الحكومة وعصبة الأمم، 16 نيسان 1932



AFFAIRES ÉTRANGÈRES

EN CLAIR

TÉLÉGRAMME A L'ARRIVÉE

DUPLICATA

137

DIRECTION POLITIQUE ET COMMERCIALE

17 AVR. 1932

Série E Dossier 413

L D

Sans N°

TRIPOLI LIBAN, le 16 Avril 1932 - 21 h. 30
reçu le 17 à 1 h. 10

A l'occasion de l'élection du Chef d'Etat li-banais, Tripoli, confiante à la France libérale, exprime ardemment ses voeux pour que celle-ci soutienne éga-lement la candidature du Cheik Eldjsir à la Présidence de la République pour son mérite personnel et son dé-vouement à la France et au Liban, avec reconnaissance profonde et anticipée au cher peuple Français.

NAKIB ACHRAF ABDULFETTAH ULEMATS MAHMOUD ZOUHBI MOUNKARA MOHAMED, notables HOUSSEINI FOUAD ZOK KHAIROUDIN ADRA, journaliste LUTFALLAH KLAT, médecins Dr. F KABBARA, Dr. RECHAD HADGE, Dr. RAMZI ZEINI ROUS-SEIN RAAD Pharmacien, commerçants HOUSSEIN OMAR ADRA ZAFER OWAYDA, Jeunesse CHABAN JAMIL SANJACDAR GEORGES BOULOS FOZI DURNAYKA ACHRAF CHARIF, propriétaires MOHAMED BABA MAHMOUD CHABAN, Avocat FOUAD RAFINI, Avocat H KASRAS.

الوثيقة رقم (15)

برقية زعماء المسلمين إلى عصبة الأمم (دون تاريخ)

161

Conseil de la Société Des Nations
GENEVE

S/C

Son excellence Monsieur Ponsot,
Haut Commissaire de la République Française
en Syrie et au Liban.

Musulmans de la République Libanaise sollicitent que stricte impartialité de la part de la Puissance Man-dataire soit observée à l'égard des diverses candidatures à la Présidence de la République. Le Liban d'aujourd'hui, composé d'un nombre égal de chrétiens et de musulmans n'es plus le Liban d'avant guerre, foyer chrétien. La Constitu-tion Libanaise laissant accessible à toutes les communau-tés la présidence, toute intervention tendant à écarter la seule candidature musulmane violerait la Constitution qui vous a été confiée afin d'être protégée par vous. Les Mu-sulmans du Liban sont confiants en vous aussi bien qu'en M. L'Ambassadeur Ponsot pour que pareille intervention contre eux n'ait lieu.

الوثيقة رقم (16)

موقف نجيب الأرمنازي ورياض الصلح من انتخابات 1932 الرئاسية

Beyrouth, le 22 Avril 1932.

2 162

23 Avril 1932

L'ELECTION PRESIDENTIELLE LIBANAISE

Renseignements fournis par NEGIB ARMANAZI
Nationaliste Syrien, le 22 Avril 1932.

ARMANAZI a eu, dans la soirée du 21 Avril, un entretien avec le Cheikh DJISR. A cet entretien prenait également part RIAD SOLH.

+
+ +

Le point de vue d'ARMANAZI et de RIAD SOLH, dans la question de la Présidence de la République Libanaise, reste celui qui a été indiqué précédemment (1), à savoir que, pour les nationalistes syriens, l'élection du Cheikh DJISR est, dans les circonstances actuelles, tout à fait indésirable. Elle gênerait les revendications syriennes sur Tripoli et certaines parties du Liban. Elle provoquerait en France une réaction susceptible d'entraver un règlement libéral du problème syrien. C'est un langage conforme à ce point de vue qui est tenu au Cheikh DJISR par ses interlocuteurs nationalistes et, en particulier, par les deux personnages susnommés.

الوثيقة رقم (17)

الصفحة الأولى من تقرير بونسو عن زيارته للبطريرك العريضة بعد تعليق الدستور (10 أيار 1932)

BEYROUTH, le 10 MAI 1932.

RELATIONS EXTERIEURES

VISITE AU PATRIARCHE.

Le patriarche exprime sa satisfaction des mesures prises par le Haut Commissaire, qui sont une preuve nouvelle de la sollicitude de la France pour le Liban, et dont on peut espérer le plus grand bien.

L'opinion accueillera certainement ces mesures avec la plus grande faveur. Il faut toutefois s'attendre à quelques réserves sur le maintien de M. DEBBAS qui depuis six ans a donné bien des preuves de faiblesse et a sanctionné la gestion désastreuse dont tous se plaignent, et faisait "clique" avec le Cheikh DJISR et BECHARA KHOURY. Personnellement, le Patriarche eut préféré, pour cette période transitaire, un Français.

-Qui va surveiller le travail de réformes ?

-Que va-t-il advenir des Députés ? Vont-ils continuer à toucher leur traitement ?

-A côté des questions administratives et financières, va-t-on s'occuper des questions économiques ?

Le Patriarche laisse percer quelque satisfaction de la déconvenue du Cheikh DJISR, qui avait manifesté le désir de prendre contact avec Bkerké, que Mgr. AKL a rencontré et sermoné la veille dans une maison amie, et qui s'était montré peu disposé à se retirer, et très assuré de sa position.

Mgr. AKL, Vicaire patriarcal, rencontré un instant après, donne tous les signes d'une joie débordante. "Vous êtes les sauveurs du pays. Evidemment, vous avez maintenu DEBBAS, mais pour un temps, ça n'a pas d'importance.

الوثيقة رقم (18)

الصفحة الأولى من التقرير عن لقاء المرشح إميل إده بالسيد تيترو، 27 نيسان 1932

HAUT-COMMISSARIAT
DE LA
RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
EN SYRIE ET AU LIBAN

Annexe N° 3 à la dépêche de Beyrouth
N° 364 du 6/5

192

M E M O R A N D U M

d'un entretien entre M. TETREAU et M. Emile EDDÉ au sujet de sa candidature à la Présidence de la République Libanaise.

27 Avril 1932.

J'ai reçu le mercredi 27 Avril à 18 heures M. EDDÉ. Au cours de cet entretien ce dernier m'a fait les déclarations suivantes :

Je ne comptais pas poser ma candidature à la Présidenc de la République car depuis dix mois environ j'avais l'im pression que la candidature Bechara KOURY serait soutenue par le Haut Commissariat et qu'il était risqué pour moi d'essayer de la combattre. Aussi ai-je résisté aux solli- ciations nombreuses dont j'étais l'objet et n'ai point décl ré que j'étais candidat. J'avais d'autre part le sentiment que dans mon intérêt personnel il était préférable que pendant encore 4 ou 5 ans, je continue à m'occuper de mon cabinet d'Avocat que je désirerais pas-er ensuite à mon fil et que seulement à ce moment, je pourrais me consacrer à la politique active; l'échec que j'ai subi il y a deux ans ne m'encourageait pas non plus à rentrer prématurément dans le luttes politiques.

Mes sentiments se sont modifiés au cours de ces derniè semaines, en raison :

......

الوثيقة رقم (19)

الصفحة الأولى من وصية الشيخ محمد عام 1932

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواحد الاحد الفرد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً احد وصلى الله على [illegible]

محمد رسوله المصطفى وحبيبه المجتبى ايده بالمعجزات بشيراً ونذيراً وعلى آله وصحبه [illegible]

[illegible]

ايماني

[illegible] واشهد ان محمداً عبده ورسوله [illegible]

[illegible]

[illegible] رضيت لكم الاسلام ديناً) [illegible]

[illegible]

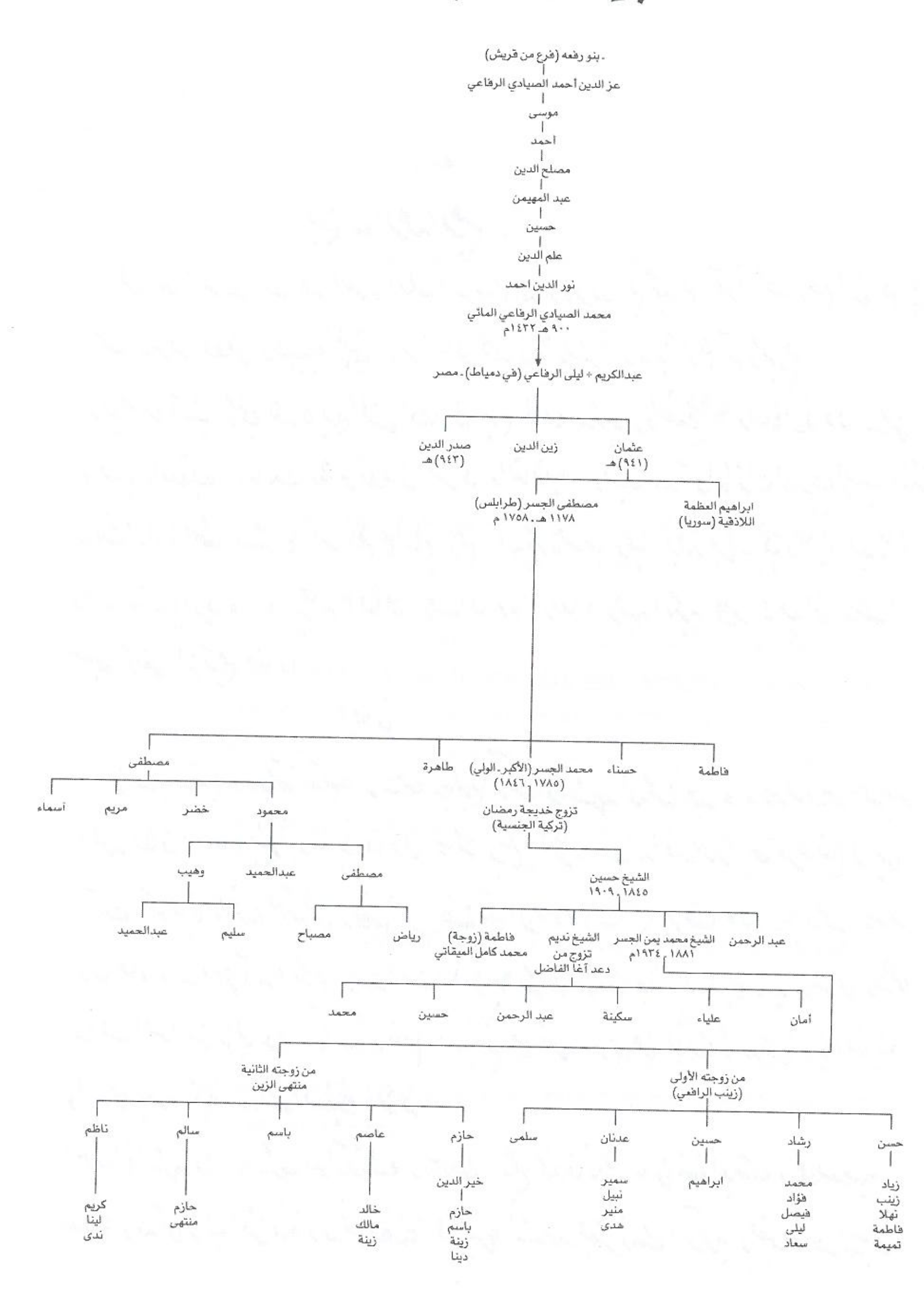
[illegible]

[illegible]

اللهم اني اشهدك واشهد ملائكتك ورسلك وجميع خلقك [illegible]

[illegible]

شجرة عائلة الجسر





الشيخ محمد الجسر وأنجاله الكبار:
(من اليمين إلى اليسار): حسين، حسن، عدنان، رشاد. صورة أخذت عام **1918**



أنجال الشيخ محمد الجسر التسعة: الجالسون (من اليمين إلى اليسار) رشاد، حسين، حسن.
الوقوف (من اليمين إلى اليسار) ناظم، باسم، عاصم، عدنان، حازم، سالم. صورة أخذت عام 1951



الشيخ محمد الجسر في احتفال قصر الصنوبر في بيروت باعلان غورو دولة لبنان الكبير عام 1920



الشيخ محمد الجسر في احتفال أول أيلول (1930) ذكرى ولادة دولة لبنان الكبير إلى جانب الرئيس شارل دباس، المارشال فرانشي داسبيري والمفوض السامي بونسو



عقب انتخاب أول رئيس للجمهورية اللبنانية عام 1926، زار الرئيس الجديد، شارل دباس، مع الحاكم المسيو كايلا وهيئة البرلمان المسيو دي جوفنيل المفوض السامي. ويبدو في الصورة في الصف الأول من اليمين إلى الشمال: نخلة بك التويني، ابراهيم بك حيدر، الأستاذ دموس، عمر بك الداعوق، الشيخ محمد الجسر، المسيو طايلا والمسيو دي جوفنيل، الرئيس شارل دباس، الاستاذ موسى نمور



الشيخ في مأدبة وزير المعارف تكريماً للاستاذ اميل زيدان عام **1931**.
الجالسون من اليمين إلى الشمال: الشيخ بشارة الخوري نقيب المحامين، موسى بك نمور وزير الداخلية، أوغست باشا أديب رئس الوزارة، الأستاذ إميل زيدان، الشيخ محمد الجسر رئيس مجلس النواب، محمد سري بك قنصل مصر، المستر بيار دودج رئيس الجامعة الاميركية الكولونيل الشيخ خليل الخازن، سعيد صباغة أحد أصحاب «الأحرار»

الشيخ محمد الجسر (1881-1934)

ولد في منطقة الحدادين في طرابلس واعتمر العمامة والجبة منذ الرابعة عشرة من عمره (1895).

مدير مدّرس في إعدادية اللاذقية (1907)، ومدّرس في إعدادية طرابلس (1908)، ومدير مدّرس في المدرسة السلطانية في طرابلس (1908-1912)، ومدّرس الحديث في جامع طينال في طرابلس منذ العام 1909.

رئيس تحرير جريدة **طرابلس**(1908-1912) و (1914-1915).

نائب في مجلس المبعوثان (1912-1914)، ونائب رئيس مجلس ولاية بيروت (1915-1919)، ومفتش المعارف ومسؤول الإعاشة في ولاية بيروت (1915-1918) إبان العهد العثماني.

رئيس محكمة الاستئناف (1920-1921) ورئيس محكمة الجنايات (1921-1922)، ومدعي عام التمييز (1922) ثم ناظر الداخلية (1922-1924)، ومندوب الحكومة في المجلس التمثيلي (تموز- تشرين الثاني 1924)، وناظر المعارف (1924-1926) في دولة لبنان الكبير.

رئيس مجلس الشيوخ (1926-1927)، ورئيس مجلس النواب (1927-1932) في الجمهورية اللبنانية.

أدى ترشيحه لرئاسة الجمهورية عام 1932 إلى تعليق المندوب السامي الفرنسي بونسو للدستور وذلك لمنع انتخابه.

المؤلف **عبدالله ابراهيم سعيد** استاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية.

ISBN 9953-74-067-4

9 789953 740676